

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA  
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA



جامعة باجي مختار - عنابة -

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير  
قسم العلوم المالية  
أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية  
-دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250-

الشعبة

مالية، محاسبة و التسويق في المؤسقى

للطالبة

أمينة فداوي

مدير أطروحة التخرج: أ.د. جمع هوام الرتبة: أستاذ التعليم العالي المؤسسة: جامعة عنابة  
أمام أعضاء اللجنة

- أ.د. الشريف ربحان... أستاذ التعليم العالي... رئيسا... جامعة باجي مختار - عنابة  
أ.د. جمع هوام... أستاذ التعليم العالي... مقرا... جامعة باجي مختار - عنابة  
أ.د. التيجاني بالرقى... أستاذ التعليم العالي... عضوا... جامعة فرحات عباس - سطيف  
أ.د. زينب حوري... أستاذ التعليم العالي... عضوا... جامعة قسنطينة 2 - قسنطينة  
د. رضا جاوحدو... أستاذ محاضر أ... عضوا... جامعة باجي مختار - عنابة  
د. نور الدين زعيبط... أستاذ محاضر أ... عضوا... جامعة قسنطينة 2 - قسنطينة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّكَ عَلَىٰ سِدْرٍ مَّجِيدٍ

«١١٤» سورة طه



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية

التخصص: مالية محاسبة و التسويق في المؤسسة

# تصريح

أصرح بصفتي صاحبة الدراسة الموسومة بـ:

دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

-دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250-

بأنها تحت مسؤوليتي الخاصة و أنها غير مقدمة لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية .

فداوي أمينة

الإمضاء

# الملخص

دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية  
-دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250-

من إعداد: فداوي أمينة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، و ذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة الممتدة من 2007 م إلى 2009 م ، بحيث تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج " Jones ، 1995" المعدل ، و ممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج "Eckel، 1981"، كما تم قياس جودة ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة لنفس العينة المدروسة باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية "Dummy Variables" ، ومن ثم اختبار نموذج الدراسة المقترح من طرف الباحثة ليعكس الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة شركات العينة المدروسة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وتوصلت الدراسة إلى أن العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال استخدامها للمستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدني، و ذلك تقاديا لتأثيرات الأزمة المالية التي طبعت خلال نفس الفترة المدروسة . توصلت الدراسة أيضا إلى جودة ركائز حوكمة الشركات ، إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة في العينة المدروسة ، وتواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركائز إدارة المخاطر و الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، في حين لا تتواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من تلك الممارسات ، و يرجع ذلك لعدم الفصل بعدد معتبر من شركات العينة المدروسة بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي.

**الكلمات الدالة :** ركائز حوكمة الشركات ، المحاسبة الإبداعية ، إدارة الأرباح ، تمهيد الدخل ، إدارة المخاطر،

الإفصاح ، الرقابة .

# RÉSUMÉ

**Le rôle des piliers de la gouvernance des entreprises dans la réduction des pratiques de la comptabilité créative**  
**- Etude d'un échantillon de sociétés par actions françaises enregistrées dans l'indice SBF 250 -**

**Préparé par:** Feddaoui Amina

Cette étude vise à identifier le rôle des piliers de la gouvernance des entreprises , la gestion des risques , la divulgation et le contrôle , dans la réduction des pratiques de la comptabilité créatives , en appliquant l'étude théorique à un échantillon de 50 sociétés françaises par actions enregistrées dans l'indice SBF 250 au cours de la période 2007-2009 , les pratiques de la comptabilité créatives ont été mesurées par rapport aux pratiques de gestion des résultats en utilisant le modèle " **Jones , 1995** " modifié , et la mesure des pratiques de lissage des résultats en utilisant le modèle " **Eckel , 1981** " , la qualité des piliers de la gouvernance des entreprises , gestion des risques , divulgation, et contrôle, à également été mesurée pour le même échantillon étudié en utilisant la méthode des " **variables muettes** " , puis un modèle de l'étude à été proposé par le chercheur , ce modèle à été testé pour refléter le rôle des piliers de la gouvernance des entreprises dans la réduction des pratiques de la comptabilité créative dans le même échantillon étudié .

L'étude a montré que l'échantillon étudié de sociétés françaises par actions enregistrées dans l'indice SBF250 à pratiqué la comptabilité créative en utilisant les accruals discrétionnaires négativement vers le bas dans un effort de réduire les fluctuations de revenu et le transférer des années de revenu élevé aux années de revenu faible, afin d'éviter les effets de la crise financière qui a émergé dans la même période étudiée. L'étude à révélé également la qualité des piliers de la gouvernance des entreprises dans l'échantillon étudié , et la présence des indicateurs statistiques importantes sur le rôle des deux piliers , gestion des risques et divulgation dans la réduction des pratiques de la comptabilité créative, et l'absence des indicateurs statistiques importantes sur le rôle du pilier de contrôle dans la réduction de ces pratiques , en raison de l'absence de séparation entre le poste du président du conseil d'administration et le poste du directeur général dans un nombre considérable des sociétés de l'échantillon étudié .

**Mots-clés:** Les piliers de la gouvernance des entreprises, la comptabilité créative, la gestion des résultats, le lissage de résultat, la gestion des risques, la divulgation, le contrôle.

# ABSTRACT

**The role of corporate governance pillars in the reduction of creative accounting practices**  
**- Study of a sample of French shareholding companies registered in SBF250 index-**

**Prepared by:** Feddaoui Amina

This study aims to identify the role of the corporate governance pillars, risks management, disclosure and control, in the limitation of creative accounting practices, by dropping the theoretical study on a sample of 50 French joint stock companies registered in SBF250 index during the period from 2007 to 2009, creative accounting practices was measured by measuring earnings management practices using the modified "**Jones,1995**" model, and measuring income smoothing practices using "**Eckel, 1981**" model, the quality of corporate governance pillars, risk management, disclosure and control was also measured for the same sample studied using "**Dummy variables**" method, then a model of the study proposed by the researcher was tested to reflect the role of corporate governance pillars in the limitation of creative accounting practices in the sample studied.

The study concluded that the sample studied of French joint stock companies registered in SBF250 index practiced creative accounting through the use of discretionary accruals negatively downwards in an effort to ease the volatility of income transferred from the years of high-income to the years of low-income, in order to avoid the effects of financial crisis that printed in the same period studied. The study found also the quality of corporate governance pillars in the sample studied, and the presence of significant statistical indicators on the role of both of risk management and disclosure pillars in the limitation of creative accounting practices, while an absence of significant statistical indicators on the role of control pillar in reducing these practices, due to the lack of separation between the position of the board chairman and executive director in a considerable number of companies of the studied sample.

**Keywords:** Corporate governance pillars, creative accounting, earnings management, income smoothing, risk management, disclosure, control.

# الإهداء

إلى مذهلي الأول المتعاضم بالحنان.... إلى التي تملك جواز سفري إلى الجنة....

والدتي الكريمة بارك الله في عمرها....

إلى نبراس العطاء المبذول... والدي الكريم بارك الله في عمره...

إلى كل شقيقاتي و أشقائي، كل واحد باسمه... إلى كل أصدقائي و صديقاتي...

إلى كل مواطن عاش من أجل الجزائر... و لأجل الجزائر...

إلى كل باحث و طالب علم...

أهدي ثمرة جهدي.....

فداوي أمينة

# الشكر

لا يسعني و أنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير و الاحترام إلى الأستاذة الدكتورة هوام جمعهم على قبولها الإشراف على إعداد هذه المذكرة ، و على مساعدتها و حرصها المستمر على إتمامها منذ أن كان موضوعها مجرد فكرة، أسأل الله أن يجازيها كل الخير على ذلك...

كما أتقدم بشكر خاص إلى الأستاذ الدكتور جاحدو رضا على مساندته القيمة لنا نحن طلبة الدكتوراه ... أسأل الله أن يديم عليه كل الخير و البركة....و أن يكثر من أمثاله ذوي القلوب الطيبة و القيم الرفيعة..... و أن يقدرنا على رد جميله يوما ما.....  
و أخيرا أسدي عبارات التقدير و الاحترام إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد...

فداوي أمينة



# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	نظام حوكمة الشركات .	1
39	خصائص نظام حوكمة الشركات .	2
43	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات .	3
56	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات .	4
59	المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات .	5
60	آليات تطبيق حوكمة الشركات .	6
69	الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات .	7
70	معايير جودة تطبيق حوكمة الشركات .	8
113	أشكال التلاعب المحاسبي .	9
115	أنواع الغش .	10
117	التلاعب المحاسبي و المرونة المحاسبية .	11
135	طرق تمهيد الدخل .	12
171	الإطار المفاهيمي للإفصاح الإبداعي .	13
201	درجة الخطر $C = F \times G$ .	14
218	العلاقة بين هيكل إدارة المخاطر و أهداف الشركة وفق تقرير COSO II	15
242	هيكل الرقابة الداخلية وفق تقرير COSO I .	16

271	دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .	17
275	التقارير الفرنسية الصادرة في مجال حوكمة الشركات .	18
286	ملخص لمحتوى قانون الأمن المالي .	19
306	متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة خلال الفترة 2007م- 2009م.	20
329	نموذج الدراسة.	21

# قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين النماذج الدولية لحوكمة الشركات.	91
2	متطلبات الإفصاح في البيانات المالية.	234
3	إجراءات المراجعة الخارجية المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية	267
4	شركات عينة الدراسة.	294
5	مقاييس جودة ركائز حوكمة الشركات المعتمدة من طرف الباحثة.	301
6	الإحصاء الوصفي لمتوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2007م-2009م.	304
7	المستحقات الاختيارية للشركات الفرنسية الربحة و الخاسرة.	307
8	نسبة الشركات الممارسة و الغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.	309
9	نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لممارسات إدارة الأرباح.	310
10	مؤشر سلوك تمهيد الدخل (قبل الضريبة) للعينة المدروسة.	311
11	الشركات الممارسة و غير الممارسة لتمهيد الدخل.	313
12	نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لممارسات تمهيد الدخل .	314
13	التكرارات و النسب المئوية للشركات الملتزمة و غير الملتزمة بمقاييس جودة إدارة المخاطر .	316

318	نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لجودة ركيزة إدارة المخاطر.	14
319	التكرارات و النسب المئوية للشركات الملتزمة و غير الملتزمة بمقاييس جودة الإفصاح.	15
321	نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لجودة ركيزة الإفصاح.	16
323	التكرارات و النسب المئوية للشركات الملتزمة و غير الملتزمة بمقاييس جودة الرقابة.	17
326	نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لجودة ركيزة الرقابة.	18
330	نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي.	19
332	نتائج اختباري (Augmented Dicky-Fuller Test) و (Phillips-Person) لاستقرار السلسلة الزمنية (2007-2009).	20
333	نتيجة حساب معاملي (Tolerance) و (VIF) لاختبار التداخل الخطي.	21
334	نتيجة حساب إحصائية (D-W) لاختبار الارتباط الذاتي.	22
335	نتيجة اختبار (White) لثبات تباين الخطأ العشوائي.	23
336	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة .	24
336	مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة.	25
341	اختبار الفرضية المتعلقة بدور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	26

342	اختبار الفرضية المتعلقة بدور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .	27
343	اختبار الفرضية المتعلقة بدور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	28

# قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
<b>OECD</b>	Organisation for Economic Co-operation and Development.	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.
<b>IIA</b>	Institute of Internal Auditors.	معهد المدققين الداخليين.
<b>SAS</b>	Statements on Auditing Standards.	بيانات معايير التدقيق.
<b>FRC</b>	Financial Reporting Council.	مجلس التقارير المالية.
<b>SEC</b>	Securities and Exchange Commission.	لجنة بورصة الأوراق المالية.
<b>NYSE</b>	New York Stock Exchange.	بورصة نيويورك للأوراق المالية.
<b>NASD</b>	National Association of Securities Dealers.	الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية.
<b>PCAOB</b>	Public Company Accounting Oversight Board.	المجلس الرقابي لمؤسسات المحاسبة العامة.
<b>CEO</b>	Chief executive officer.	المدير التنفيذي.
<b>CFO</b>	Chief financial officer.	المدير المالي.
<b>GCGF</b>	Global Corporate Governance Forum.	المنتدى العالمي لحوكمة الشركات.
<b>IFC</b>	International Finance Corporation.	مؤسسة التمويل الدولية.
<b>GAAP</b>	Generally accepted accounting principles.	المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
<b>IAS</b>	International accounting Standards.	المعايير المحاسبية الدولية.

معايير التقرير المالي الدولية.	International Financial Reporting Standards.	<b>IFRS</b>
مجلس المعايير المحاسبية الدولية.	International Accounting Standards Board.	<b>IASB</b>
الوارد أخيرا الصادر أولاً.	Last In, First Out.	<b>LIFO</b>
الوارد أولاً الصادر أولاً.	First In, First Out.	<b>FIFO</b>
مجلس معايير المحاسبة المالية.	Financial Accounting Standards Board.	<b>FASB</b>
لجنة رعاية المنظمات.	Committee of Sponsoring Organizations.	<b>COSO</b>
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	American institute of certified public accountants.	<b>AICPA</b>
شركة البورصة الفرنسية المؤشر رقم 250.	Société des Bourses Françaises indice N °: 250.	<b>SBF250</b>
المخطط المحاسبي العام.	Plan comptable générale.	<b>PCG</b>
المخطط المحاسبي الوطني.	Plan comptable national.	<b>PCN</b>
النظام المحاسبي المالي.	Système comptable financier.	<b>SCF</b>
الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص.	Association française des entreprises privées.	<b>AFEP</b>
المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين.	Conseil national du patronat français .	<b>CNPF</b>
حركة المؤسسات الفرنسية.	Mouvement des entreprises de France.	<b>MEDF</b>
جمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة.	Association des grandes entreprises françaises.	<b>AGREF</b>
المجلس الوطني للمحاسبة.	Conseil National de la Comptabilité.	<b>CNC</b>
السوق الآجلة الدولية الفرنسية.	Marché à terme international de France.	<b>MATIF</b>
سوق باريس للأسهم المتداولة.	Marché des Options Négociables de Paris.	<b>MONEP</b>

لجنة التنظيمات المحاسبية.	Comité de la réglementation Comptable.	<b>CRC</b>
الشركات التي تلجأ علنياً للاذخار.	Appel public à l'épargne.	<b>APE</b>
سلطة المعايير المحاسبية.	Autorité des normes comptables	<b>ANC</b>



# قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
374	المستحقات الكلية للعيينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترة 2007 – 2009 .	1
375	معادلات الانحدار لسنة 2007 .	2
376	معادلات الانحدار لسنة 2008 .	3
377	معادلات الانحدار لسنة 2009 .	4
378	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2007 حسب مخرجات برنامج SPSS .	5
379	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2008 حسب مخرجات برنامج SPSS .	6
380	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2009 حسب مخرجات برنامج SPSS .	7
381	المستحقات الاختيارية و ممارسات إدارة الأرباح للعيينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترة 2007-2009 .	8
382	متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للعيينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية.	9
383	مؤشر الربحية و متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للعيينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية.	10
384	نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007-2009 .	11

385	مؤشر سلوك تمهيد الدخل (قبل اقتطاع الضريبة) للعيينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترتين 2007-2008، 2008-2009.	12
386	نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بتمهيد الدخل (قبل اقتطاع الضريبة) خلال الفترة 2007-2009.	13
387	تقييم جودة ركائز حوكمة الشركات للعيينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية.	14
388	اختبار ثنائي الحد لجودة ركيزة إدارة المخاطر في العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.	15
389	اختبار ثنائي الحد لجودة ركيزة الإفصاح في العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.	16
390	اختبار ثنائي الحد لجودة ركيزة الرقابة في العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.	17
391	نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera حسب مخرجات برنامج Eviews.	18
392	نتيجة اختبار جذر الوحدة لا استقرار السلاسل الزمنية - Unit Root - باستخدام ADF (Augmented Dickey-Fuller Test) حسب مخرجات برنامج Eviews.	19
393	نتيجة اختبار جذر الوحدة لا استقرار السلاسل الزمنية - Unit Root - باستخدام PP (Phillips-Person PP) حسب مخرجات برنامج Eviews.	20

394	نتيجة اختبار مشكلة التداخل الخطي Multicollinearity حسب مخرجات برنامج SPSS.	21
395	نتيجة اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation حسب مخرجات برنامج Eviews.	22
396	نتيجة اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي - اختبار (White) - حسب مخرجات برنامج Eviews.	23
397	مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة حسب مخرجات برنامج SPSS .	24
398	اختبار فرضية دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية حسب مخرجات برنامج SPSS .	25
399	اختبار فرضية دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية حسب مخرجات برنامج SPSS.	26
400	اختبار فرضية دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية حسب مخرجات برنامج SPSS.	27
401	نتيجة اختبار جذر الوحدة لا استقرار السلاسل الزمنية - Unit Root - باستخدام ADF (Augmented Dickey-Fuller Test) حسب مخرجات برنامج Eviews.	28
402	نتيجة اختبار جذر الوحدة لا استقرار السلاسل الزمنية - Unit Root - باستخدام PP (Phillips-Person PP) حسب مخرجات برنامج Eviews.	29
403	نتيجة اختبار مشكلة التداخل الخطي Multicollinearity حسب مخرجات برنامج SPSS.	30

# فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
التصريح.....	أ .....
ملخص باللغة العربية .....	ب .....
ملخص باللغة الفرنسية.....	ج .....
ملخص باللغة الانجليزية .....	د .....
الإهداء.....	ه .....
الشكر.....	و .....
قائمة الأشكال .....	ز.....
قائمة الجداول .....	ط.....
قائمة المختصرات.....	ل.....
قائمة الملاحق .....	س.....
جدول المواد.....	ع.....
المقدمة .....	1 .....
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات .....	25 .....
تمهيد .....	26 .....
المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات .....	27 .....

27.....	عوامل ظهور حوكمة الشركات، مفهوما و خصائصها .....
28.....	1 1 - عوامل ظهور حوكمة الشركات.....
30.....	1 2 - القراءة الأدبية لمفهوم حوكمة الشركات.....
34.....	1 3 - حوكمة الشركات كنظام متكامل.....
39.....	1 4 - خصائص حوكمة الشركات.....
40.....	2 - أهداف حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بتطبيقها .....
40.....	2 1 - أهداف حوكمة الشركات.....
41.....	2 2 - الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.....
44.....	3 - مبادئ حوكمة الشركات و أهمية الالتزام بها .....
45.....	3 1 - مبادئ حوكمة الشركات.....
53.....	3 2 - أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.....
56.....	<b>المبحث الثاني: محددات حوكمة الشركات ، آلياتها و ركائز تطبيقها.....</b>
56.....	1 -المحددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات .....
57.....	1 1 - المحددات الخارجية.....
58.....	1 2 - المحددات الداخلية.....
60.....	2 -الآليات الخارجية و الداخلية لحوكمة الشركات .....
61.....	2 1 -الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.....
65.....	2 2 -الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.....
68.....	3 -الركائز الأساسية لحوكمة الشركات و معايير جودة تطبيقها .....
68.....	3 1 -الركائز الأساسية لحوكمة الشركات.....
69.....	3 2 -معايير جودة تطبيق حوكمة الشركات.....

المبحث الثالث : متطلبات تأسيس حوكمة الشركات نماذجها و تجارب تطبيقها 73.....

1 - متطلبات تأسيس حوكمة الشركات ..... 73

1 1 - هيكل الملكية..... 73

1 2 - قانون العقود..... 76

1 3 - القطاع المصرفي الجيد التنظيم..... 76

1 4 - آليات الخروج من الاستثمار، الإفلاس ونزع الملكية..... 76

1 5 - وجود أسواق سليمة للأوراق المالية..... 77

1 6 - الأسواق التنافسية..... 77

1 7 - أسواق الاستيلاء على المنشآت..... 78

1 8 - إجراءات خصخصة تتسم بالعدالة والشفافية..... 78

1 9 - نظم ضريبية واضحة وشفافة..... 78

1 10 - وجود نظام قضائي مستقل ويعمل بشكل جيد..... 79

1 11 - الإستراتيجيات المناهضة للفساد..... 79

1 12 - إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية..... 79

1 13 - تقوية ودعم الطاقة الإدارية وطاقة التنفيذ للأجهزة الحكومية..... 80

1 14 - إنشاء آليات روتينية للمشاركة..... 80

1 15 - تشجيع قيام جهاز إعلامي ذي خبرة وقدرة على الاستقصاء..... 80

1 16 - دعم وتقوية وكلاء بناء السمعة..... 81

1 17 - مجتمع نشط للأعمال قائم على أساس النزاهة..... 81

1 18 - علاقات سليمة مع أصحاب المصالح..... 82

2 - النماذج الدولية لحوكمة الشركات ..... 82

2 1 - النموذج الخارجي لحوكمة الشركات..... 83

2 2 - النموذج الداخلي لحوكمة الشركات..... 84

89	2 3 -النموذج الهجين لحوكمة الشركات.....,
92	3 - تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول المتقدمة و النامية .....
92	3 1 - تجارب تطبيق حكمة الشركات في بعض الدول المتقدمة.....
100	3 2 - تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول النامية.....,
106	.....,, خلاصة الفصل
107	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية</b>
108	تمهيد .....
109	<b>المبحث الأول : ماهية المحاسبة الإبداعية</b> .....
109	1 مفهوم التلاعب المحاسبي، دوافعه و أشكاله. ....
113	1 1 - التلاعب المحاسبي خارج حدود القوانين و المعايير المحاسبية.....
115	1 2 - التلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين و المعايير المحاسبية.....
119	2 -تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية ، مفهومها و خصائصها.....
119	1 2 - تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية.....
122	2 2 - القراءة الأدبية لمفهوم المحاسبة الإبداعية و خصائصها.....
126	3 -طرق المحاسبة الإبداعية.....,,
126	1 3 - إدارة الأرباح ، مفهومها ، أنواعها و طرق ممارستها.....
132	3 2 - تمهيد الدخل، مفهومه وطرق ممارسته.....
138	3 3 - محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة.....
139	4 -المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية.....
143	<b>المبحث الثاني: دوافع المحاسبة الإبداعية، ممارستها و مفهوم الإفصاح الإبداعي..</b>
143	1 -دوافع المحاسبة الإبداعية.....

- 143..... 1 1 - التأثير على سعر سهم الشركة في السوق المالي.
- 143..... 2 1 - التصنيف المهني.
- 144..... 3 1 - تخفيض احتمال انتهاك عقد الدين.
- 144..... 4 1 - الحصول على تمويل أو المحافظة عليه.
- 145..... 5 1 - التلاعب الضريبي.
- 145..... 6 1 - التأثير على خطط المكافآت.
- 146..... 7 1 - تقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية.
- 146..... 8 1 - تجنب التكلفة السياسية.
- 147..... 2 - ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في البيانات المالية.
- 149..... 1 2 - ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان المركز المالي.
- 154..... 2 2 - ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان التدفقات النقدية.
- 155..... 3 2 - ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.
- 156..... 4 2 - ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان الدخل.
- 170..... 3 - مفهوم الإفصاح الإبداعي و أثره على الإفصاح المالي.
- 171..... 1 3 - عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.
- 172..... 2 3 - عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- 172..... 3 3 - التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بإصدار الصحيفة قبل نشر القوائم المالية.
- 174.. المبحث الثالث : قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية و الاتجاهات الحديثة للحد منها.....
- 174..... 1 - قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- 174..... 1 1 - قياس ممارسات إدارة الأرباح.
- 188..... 2 1 - قياس ممارسات تمهيد الدخل.
- 189..... 2 - الاتجاهات الحديثة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.



190..	1- 2 - اتجاه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB .....
192.....	2 2 - الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية.....
192.....	3 2 - تفعيل دور مراجعة الحسابات.....
194.....	4 2 - تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين و المهتمين و مستخدمي المعلومات المالية.....
195.....	5 2 - تفعيل دور أخلاقيات الأعمال.....
195.....	6 2 - تفعيل دور حوكمة الشركات.....
196.....	خلاصة الفصل .....
197.....	<b>الفصل الثالث: دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية</b> .....
198.....	تمهيد .....
199.....	<b>المبحث الأول: دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية</b> .....
199.....	1 - مفهوم المخاطرة و أنواعها.....
199.....	1 1 - مفهوم المخاطرة.....
203.....	1 2 - أنواع المخاطرة.....
206.....	2 - إدارة المخاطر، أهدافها و هيكلها.....
207.....	2 1 - مفهوم إدارة المخاطر.....
208.....	2 2 - أهداف إدارة المخاطر.....
210.....	2 3 - هيكل إدارة المخاطر وفقا لتقرير لجنة COSO .....
220.....	3 - دور إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.....
225.....	<b>المبحث الثاني: دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية</b> .....
225.....	1 - مفهوم الإفصاح، أهميته و أنواعه.....
225.....	1 1 - مفهوم الإفصاح.....
228.....	1 2 - أهمية الإفصاح.....

229.....	1 3 - أنواع الإفصاح.....
230 .....	2-مقومات و متطلبات الإفصاح في البيانات المالية.....
230.....	2 1 - مقومات الإفصاح في البيانات المالية.....
231.....	2 2 - متطلبات الإفصاح في البيانات المالية.....
237.....	3- دور الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .....
240.....	<b>المبحث الثالث: دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية</b>
240.....	1 - دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.....
240 .....	1 1 - مفهوم نظام الرقابة الداخلية و أهدافه.....
241.....	1 2 - مكونات نظام الرقابة الداخلية الفعال.....
245 .....	1 3 - علاقة نظام الرقابة الداخلية بممارسات المحاسبة الإبداعية.....
247.....	2- دور مجلس الإدارة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.....
249.....	2 1 - علاقة هيكل الملكية بممارسات المحاسبة الإبداعية.....
250.....	2 2 - علاقة حجم مجلس الإدارة بممارسات المحاسبة الإبداعية.....
250.....	2 3 - علاقة استقلالية مجلس الإدارة بممارسات المحاسبة الإبداعية .....
251..	3- دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.....
251..	3 1 - علاقة استقلالية لجنة المراجعة بممارسات المحاسبة الإبداعية .....
252.....	3 2 - علاقة الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة بممارسات المحاسبة الإبداعية.....
252.....	3 3 - علاقة نشاطات لجنة المراجعة بممارسات المحاسبة الإبداعية.....
258.....	4- دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.....
261.....	4 1 - علاقة المقدرة المهنية للمراجع الداخلي بممارسات المحاسبة الإبداعية.....
261 .....	4 2 - علاقة موضوعية المراجع الداخلي بممارسات المحاسبة الإبداعية.....
262 .....	4 3 - علاقة جودة تنفيذ مهام المراجع الداخلي بممارسات المحاسبة الإبداعية.....

- 5- دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية..... 263
- 1 5 - علاقة حجم منشأة المراجعة الخارجية بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 264
- 2 5 - علاقة سمعة المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 264
- 3 5 - علاقة مراقبة أداء المراجع الخارجي عن طريق التفتيش الداخلي بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 264
- 4 5 - علاقة تخصص الصناعة لدى المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 264
- 5 5 - علاقة مدة خدمة المراجعة الخارجية بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 265
- 6 5 - علاقة أهمية العميل موضوع المراجعة بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 265
- 7 5 - علاقة أتعاب المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 265
- 8 5 - علاقة المساءلة القانونية للمراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 266
- 9 5 - علاقة استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 266
- 10 5 - علاقة تأهيل ومهارة المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية..... 266
- 6 - تفاعل ركيزة الرقابة مع ركيزتي إدارة المخاطر و الإفصاح للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. .... 270
- خلاصة الفصل ..... 272
- الفصل الرابع: دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250..... 273
- تمهيد ..... 274
- المبحث الأول : حوكمة الشركات و تطور النظام المحاسبي في فرنسا ..... 275
- 1- التجربة الفرنسية في تطبيق حوكمة الشركات..... 275
- 1 1 - تقرير فيينو الأول " Viénot I" ..... 275
- 2 1 - تقرير ماريني " Marini" ..... 278
- 3 1 - تقرير فيينو الثاني " Viénot II" ..... 279

- 283..... 4 1 - تقرير بوتون " Bouton " .....
- 284..... 5 1 - قانون الأمن المالي "Financial Security Law" .....
- 287.. 2 - تطور النظام المحاسبي في فرنسا .....
- 287 ..... 1 2 - خلال الفترة الممتدة من 1940م إلى 1944م .....
- 287 ..... 2 2 - خلال الفترة الممتدة من 1945م إلى 1957م .....
- 288 ..... 3 2 - خلال الفترة الممتدة من 1958م إلى 1973م .....
- 288 ..... 4 2 - خلال الفترة الممتدة من 1974م إلى 1983م .....
- 289..... 5 2 - خلال الفترة الممتدة من 1984م إلى 1998م .....
- 289..... 6 2 - الفترة ما بعد 1999م .....

### المبحث الثاني : ممارسات المحاسبة الإبداعية و جودة ركائز الحوكمة في عينة من الشركات

#### 292 ..... المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 .....

##### 292..... 1 -الطريقة و الإجراءات .....

292..... 1 1 - مجتمع و عينة الدراسة.....

296..... 1 2 - الخطوات المتبعة في قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية.....

300..... 1 3 - الخطوات المتبعة في قياس جودة ركائز الحوكمة.....

##### 2 -قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة

#### 303..... SBF250 بمؤشر .....

303..... 1 2 - قياس ممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة.....

311 ..... 2 2 - قياس ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة.....

##### 3 - قياس جودة ركائز الحوكمة في عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر

#### 315.. SBF250 .....

315..... 1 3 - قياس جودة ركيزة إدارة المخاطر .....

319	.....	قياس جودة ركيزة الإفصاح.....	3 2 -
322	.....	قياس جودة ركيزة الرقابة.....	3 3 -
<b>المبحث الثالث : دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في</b>			
328	.....	عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250	
328	.....	1-بناء و اختبار صلاحية نموذج الدراسة	
328	.....	1 1 - بناء نموذج الدراسة.....	
329	.....	1 2 - اختبار صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي.....	
335	.....	2 1-الإحصاء الوصفي و اختبار فرضيات نموذج الدراسة.....	
335	.....	2 1-الإحصاء الوصفي و تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.....	
340	.....	2 2- اختبار فرضيات نموذج الدراسة.....	
345	.....	.....	خلاصة الفصل
346	.....	.....	الخاتمة
352	.....	.....	المراجع
373	.....	.....	الملاحق

# المقدمة

## 1 مدخل الدراسة

لقد أصبحت حوكمة الشركات " Corporate governance " من الموضوعات الهامة في كافة المنظمات الإقليمية والدولية ، و ذلك بعد سلسلة الانهيارات و الفضائح المالية التي حدثت في الكثير من الشركات خاصة في الدول المتقدمة ، مثل الأزمات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، و كذا أزمة شركة " إنرون، Enron " التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، و شركة " وورلد كوم، WorldCom " الأمريكية للاتصالات عام 2002م . إذ تبين لنا من خلال تلك الانهيارات المتتالية أن كبرى شركات العالم التي كانت تدّعي حس الأمانة ما كانت إلا فقاعة سرعان ما تلاشت بتلاشي مفهوم الرقابة المحكمة على أدائها ، كما تبين لنا أن غياب نظام حوكمة الشركات كنظام رقابي فعال، يؤدي إلى تمكين مجلس إدارة الشركة من نهبها على حساب مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح.

من جهة أخرى ، إذا ما نظرنا لمهنة المحاسبة ، لوجدنا أنها نشأت فناً يعنى بتسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية لمنشآت الأعمال ، ثم تطورت لتصبح علماً يحكمه إطار عام من المبادئ و الافتراضات و المفاهيم، و لما كانت المحاسبة فناً، فمن خلال فهم المحاسب لطبيعة سوق الأسهم و سلوك المتعاملين فيها ، صار بإمكانه أن يبتدع رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة ، و يقوده في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية ، و ما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو على شكل أسهم .

وعندما أيقنت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله، قررت أن تختار ما تستطيع جعله لعبة لها لتحقيق أغراضها الخاصة ، فإن كنت لا تستطيع أن تحقق الأرباح فإنك تستطيع على الأقل ابتداعها ، إنها "لعبة الأرقام المالية" وتسمى في الأدبيات

المحاسبية بـ: "المحاسبة الإبداعية، **Creative accounting**" ، ففن ابتداع الأرباح يحتاج إلى الإيمان بالمحاسبة كفن أولا ، وإلى النظر للبيانات المالية كلوحة فنية واحدة لا بد أن تتناسق خطوطها وتتراص ألوانها معا ويتناسق تام، لأن الأرقام المحاسبية تقتضي العديد من الاجتهادات والتقديرية مهما بلغ حجم الشركة وقدراتها الرقابية الصارمة.

وتعد المحاسبة الإبداعية من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية ، تعدد البدائل ، الطرق و السياسات المحاسبية ، بحيث يؤثر على جودة المعلومة المحاسبية بتحريفها و تضليل مستخدمي البيانات المالية دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية، و تجدر بنا الإشارة إلى أن في مثل هذه الممارسات ما هو شرعي جدا و فيها ما دون ذلك، و هذا الأخير يعد تغريبا و تضليلا يتدثر بعباءة القانون.

ومن هنا ازدادت حدة الصراع بين أطراف الوكالة بتعارض المصالح بين إدارة الشركة و مآلكها، و لما انهارت الثقة بالبيانات المالية المنشورة ، صار لا بد من التفكير في حلول للحد من هذه الممارسات إلى أدنى مستوى ممكن ، و أمام ذلك لم يجد المتخصصون سوى تبني نظام حوكمة الشركات كنظام متكامل للرقابة على الشركة، هذا الأخير يقوم على ثلاث ركائز أساسية ، تتمثل في إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة ، و كل منها يساهم بدوره كخط دفاعي تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية و إعادة الثقة في البيانات المالية الموجهة لخدمة شريحة عريضة من مستخدميها الداخليين و الخارجيين ، بحيث تتفاعل تلك الركائز فيما بينها لتشكل جدارا وقائيا و ليس مانعا لممارسات المحاسبة الإبداعية ، و بالتالي الحد منها ، و المساعدة على كشفها و تجنبها. وفي ظل هذه المرتكزات ارتأينا أن نعتمد موضوع هذه الدراسة.



## 2- إشكالية الدراسة و أسئلتها

قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

"ما هو دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟ "

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهو الإطار النظري لحوكمة الشركات كنظام رقابي فعال في الشركة؟ و ما هي ركائزها؟
2. ماهو الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية وما علاقتها بالتلاعب المحاسبي؟
3. ماهو دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟
4. ما مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007م-2009م؟
5. ما مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007م-2009م؟
6. ما مدى جودة ركائز حوكمة الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة 2007م-2009م؟
7. ما مدى الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة 2007م-2009م؟

## 3- أهداف الدراسة

يهدف موضوع الدراسة إلى:

- اختبار مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية بشكلها إدارة الأرباح و تمهيد الدخل، و ذلك خلال الفترة 2007م-2009م.
- اختبار مدى جودة ركائز حوكمة الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 ( إدارة المخاطر ، الإفصاح ، الرقابة) خلال الفترة 2007م-2009م.
- اختبار مدى الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة 2007م-2009م.
- اختبار مدى الدور الذي يلعبه الإفصاح كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة 2007م-2009م.
- اختبار مدى الدور الذي تلعبه الرقابة كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة 2007م-2009م .

#### 4- أهمية موضوع الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية و خطورة التلاعب المحاسبي في البيانات المالية عن طريق المحاسبة الإبداعية، وكذا تواطؤ بعض مراجعي الحسابات مع إدارة بعض الشركات لتحقيق دوافعها الخاصة على حساب مصلحة ملاكها ، و عدم فعالية نظام حوكمتها في التصدي لمثل هذه الممارسات.

كما تزداد أهمية الدراسة بتبني المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي ، سعيًا نحو التوافق المحاسبي الدولي مما يستدعي مدخلا نقديا لبعض الثغرات التي تتيحها هذه المعايير ، و التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم ممارسة المحاسبة الإبداعية، كتعدد البدائل ، الطرق و السياسات المحاسبية.

كما تظهر أيضا أهمية هذه الدراسة في تزامن معالجتها مع تبني المشرع الجزائري للنظام المحاسبي المالي الجديد المقتبس من النظام المحاسبي الفرنسي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بما يمكن أن تواجهه الجزائر من صعوبات في ظل تبني هذا النظام، وذلك لأنها اقتبست هذا النظام المحاسبي من النظام المحاسبي الفرنسي دون أن تأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمته أو عدم ملاءمته لبيئة الأعمال الجزائرية، كما لم تضع في اعتبارها إمكانية تفاقم التلاعب المحاسبي من خلال المحاسبة الإبداعية و التي يصعب كشفها و معاقبة ممارستها في ظل تبني هذا النظام ، و لم تضع في اعتبارها أيضا مدى قدرة أو عدم قدرة ركائز و آليات حوكمة الشركات في الجزائر على التصدي لمثل تلك الممارسات التي يمكن أن تستخدم لأغراض التهرب الضريبي و نهب المال العام.

## 5- فرضيات الدراسة

صيغت فرضيات الدراسة كمايلي:

**الفرضية الأولى:** توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007م-2009م.

و يتفرع عن هذه الفرضية فرضيتين كمايلي:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر

SBF250 بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007م-2009م.

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بتمهيد الدخل خلال الفترة 2007م-2009م.

**الفرضية الثانية:** توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركائز حوكمة الشركات

المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

و يتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات كمايلي:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة إدارة المخاطر في الشركات المساهمة

الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 .

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة الإفصاح في الشركات المساهمة

الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 .

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة الرقابة في الشركات المساهمة

الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 .

**الفرضية الثالثة:** توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد

من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

**الفرضية الرابعة:** توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

**الفرضية الخامسة:** توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

## 6 حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على شكل واحد من أشكال التلاعب المحاسبي ، وهو المحاسبة الإبداعية ، هذه الأخيرة تتضمن ثلاث أشكال ، إدارة الأرباح ، تمهيد الدخل و محاسبة التخلص من الخسائر ، في سنة رديئة ، و تم استثناء ممارسة الغش المحاسبي على اعتبار أن الفرق يتضح في كون غش البيانات المالية هو ممارسة للتلاعب المحاسبي بخرق القوانين و المعايير و المبادئ المحاسبية ، بينما ممارسات المحاسبة الإبداعية هي شكل آخر يختلف تماما عن الغش في كونه يمارس دون خرق القوانين و المعايير و المبادئ المحاسبية ، و هنا تظهر بوضوح خطورة هذه الممارسات بحيث يصعب كشفها كما يصعب معاقبة ممارستها ، كما اقتصرت هذه الدراسة أيضا على أهمية الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة الشركات و التي تتمثل في إدارة المخاطر ، الإفصاح ، الرقابة ، بحيث تتفاعل فيما بينها لتشكل جدارا وقائيا و ليس مانعا لممارسات المحاسبة الإبداعية ، و بالتالي تحد منها ، و تساعد على كشفها و تجنبها.

وتمثلت الحدود الزمنية للدراسة في اقتصارها على الفترة الممتدة من 2007م الى 2009م، على اعتبار أنها الفترة المطبوعة بالأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي . أما الحدود المكانية فاقترنت على عينة مكونة من 50 شركة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

## 7 منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة ، ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فإن الباحثة سوف تعتمد المناهج العلمية التالية:

**المنهج الاستنباطي:** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة

منطقية بين ركائز حوكمة الشركات و ممارسات المحاسبة الإبداعية.

**المنهج الوصفي التحليلي:** و ذلك من خلال أسلوب المسح المكتبي و أسلوب المسح

الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة ، و تحليلها إحصائيا ، بحيث تم استخدام النماذج

المالية لقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250 ، بحيث استخدم نموذج " Jones، 1995" المعدل لقياس ممارسات إدارة

الأرباح ، و نموذج " Eckel ، 1981" لقياس ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال

الفترة الممتدة من 2007 م إلى 2009 م ، كما تم استخدام طريقة المتغيرات الصورية " Dummy

variables " لتقييم جودة كل من ركيزة إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة كل واحدة على حدا ،

و من ثم بناء نموذج الدراسة الذي يربط بين ركائز حوكمة الشركات و ممارسات المحاسبة

الإبداعية في العينة المدروسة، تحليل النتائج تحليلا إحصائيا و اختبار الفرضيات.

## 8 صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي واجهتها هذه الدراسة إجمالاً في قلة المراجع التي تناولت موضوع

المحاسبة الإبداعية وخاصة الكتب باعتبارها المرجع الأكثر مصداقية عند إعداد البحوث ، كما

لاقت الدراسة أيضاً صعوبة توفر كم هائل من المقالات باللغة الانجليزية في حين توفرها بعدد قليل

جدا باللغة العربية ، إضافة إلى تعارض آراء الباحثين من مقال لآخر حول الإطار النظري

للمحاسبة الإبداعية و اختلاف وجهات نظرهم حول مفهومها، أشكالها و ممارساتها ، مما أجبر

الباحث في بعض الأحيان أن يقدم وجهة نظره الخاصة.

## 9-الدراسات السابقة

أ-دراسة " Dechow , Sloan & Sweeny ، 1995 ، الولايات المتحدة الأمريكية " بعنوان : "

قياس إدارة الأرباح" (1)

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم النماذج المستخدمة في قياس الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن إدارة الأرباح ، ولمعرفة مدى قدرة هذه النماذج في كشف إدارة الأرباح وتحديد النموذج الأكثر قدرة على تقدير ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ، و قد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 3032 شركة ، وشمل التقويم النماذج التالية:

- نموذج " Healy ، 1985 " .

- نموذج " DeAngelo ، 1986 " .

- النموذج القطاعي لـ " Dechow & Sloan ، 1991 " .

- نموذج " Jones ، 1991 " .

- نموذج " Jones ، 1995 " المعدل .

وتوصلت الدراسة إلى أن جميع النماذج التي خضعت للتقويم لديها القدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح بنسب متفاوتة، إلا أن نموذج " Jones ، 1995 " المعدل هو الأكثر قدرة على قياس ممارسات إدارة الأرباح مقارنة ببقية النماذج .

(1) Patricia Dechow, Richard Sloan & Amy Sweeny, **Detecting earnings management**, the accounting review, volume 70(N°2), 1995, USA, pp: 193-225.

ب -دراسة " Jaiswall ، 2006 ، الهند " بعنوان : " تقييم المخزون : المحاسبة الإبداعية تتطلب فاعلية حوكمة الشركات " (1)

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان آثار تغيير طرق تقييم المخزون في إطار المحاسبة الإبداعية على ربحية الشركة، بحيث أكدت أن الاختيار في طرق تسعير المخزون لا يغير من واقع الأحداث الاقتصادية للشركة و لكنه يؤثر على الضرائب من جهة و على قيمة الأرباح المحتجزة من جهة أخرى ، و يمتد ذلك التأثير إلى قيمة صافي الدخل و توزيعه على المساهمين في شكل أرباح ، و بالتالي تظهر خطورة ممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال تغيير طرق تقييم المخزون تماشياً مع أغراض الإدارة في ذلك .

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات ، و ذلك من خلال تحسين أداء كلا من لجان المراجعة و المحللين الماليين ، بحيث يمكن لكل منهما المتابعة المستمرة للمخزون و معدل ربحية السهم تفادياً لتقديم انطباع مظلل في تسعير مخزون الشركة عن طريق المحاسبة الإبداعية.

ج -دراسة " Agarwal ، 2008 ، الهند " بعنوان : "العلاقة بين المحاسبة الإبداعية وحوكمة الشركات" (2)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار قوة العلاقة بين حوكمة الشركات و المحاسبة الإبداعية ، و ذلك على أساس مجموعة من العوامل التي رأى الباحث انه يمكن استخدامها في إطار الحوكمة الجيدة

(1) Manju Jaiswall, **Inventory valuation: creative accounting necessitating improved corporate governance**, working paper available from: <http://crsil.com/youngthoughtleader/winners/06-Jaiswal-IIM-Bang.PDF> : 22/04/2012, 2006.

(2) Vivek Agarwal , **Relation between creative accounting and corporate governance**, published MA thesis, economics faculty, University of Nottingham, University Park, United kingdom, 2008.



للشركات تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية ، بحيث تم توزيع استبانة مكون من 17 سؤال على عينة من 48 محاسب مهني في الهند .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين المراجعة ، نظام الرقابة الداخلية و المحاسبة الإبداعية ، إذ يظهر تأثير كلا منهما بطريقة ايجابية للحد من هذه الممارسات ، كذلك توصلت الدراسة إلى علاقة طردية بين هيكل الديون و المحاسبة الإبداعية فالشركات التي لديها عجز مالي ستلجأ إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية بشكل كبير ، كما أن عامل زيادة المنافسة يؤدي إلى تقليص مشاكل الوكالة بين مجلس الإدارة و المساهمين و بالتالي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

د - دراسة " الشحادة و البرغوثي ، 2009 ، سوريا " بعنوان : " ركائز الحوكمة و دورها في ضبط

إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية " (1)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز الحوكمة المتمثلة بالرقابة و الإفصاح و إدارة المخاطر في تجنب المنظمات المصرفية مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للمنظمة بما يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية حيث توفر الحوكمة معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال والعمل على استقرار تلك الأسواق ، حيث اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من أداة الدراسة المتمثلة في استبانة وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المكون من المصارف التقليدية و الإسلامية الخاصة العاملة في البيئة السورية بحيث يبلغ عدد هذه المصارف ثمانية مصارف

(1) عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي ، ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية المنعقد يومي 20-21 أكتوبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر .

تقليدية و مصرفيين إسلاميين وتتكون عينة الدراسة من مصرفين إسلاميين و أربعة مصارف تقليدية خاصة أما أفراد مجتمع الدراسة فيتمثلون في أعضاء مجالس الإدارة ، المديرين التنفيذيين ، المدراء الماليين ، المراجعين الداخليين ، المراجعين الخارجيين .

وتوصلت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة من قبل الحكومة السورية بشأن التشريعات الجديدة و تعديل لتشريعات السابقة تهدف إلى تحسين المناخ الاقتصادي العام و العمل بشكل فعال و شفاف في سوق دمشق للأوراق المالية و الدخول إلى منظومة الأسواق العالمية بالإضافة إلى ذلك فإن لها دور هام في تحقيق ركائز الحوكمة في تلك الوحدات كما أوصت الدراسة بدليل إرشادي لحوكمة المنظمات يهدف إلى تعزيز الحوكمة و إدارة المخاطر في المصارف بوضوح فيه أهمية الحوكمة في تحقيق السلامة و المتانة للعمليات المصرفية و المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و كيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين و المودعين بالإضافة إلى توضيح واضح لمسؤوليات و أعمال كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.

هـ -دراسة " عجيله و حمدان ، 2009 ، الأردن " بعنوان : " أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح ، دليل من الأردن " (1)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان ، لإدارة الأرباح باعتبارها إحدى العوامل التي مهدت لظهور الأزمة المالية الحالية من ناحية ، ثم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية داخل تلك الشركات ، ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى ، و مدى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح ، من ناحية أخرى ،

(1) عماد محمد علي أبو عجيله ، علام موسى حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح دليل من الأردن، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية المنعقد يومي 20-21 أكتوبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر.

و من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، استخدم الباحثان نموذج " Jones ، 1995 " المعدّل لقياس ممارسات إدارة الأرباح ، وذلك في عينة مكونة من 45 شركة مساهمة عامة صناعية أردنية خلال الفترة 2001 م - 2006 م ، ثم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية في نفس العينة من خلال استبانة تكونت من ستة وخمسين سؤالاً ، وشكلت في مجموعها مجموعة الأبعاد التي تحدد مستوى الحوكمة المؤسسية : النظام والترتيب ، الشفافية والإفصاح ، الاستقلالية ، المساءلة، المسؤولية ، العدالة ، الوعي الاجتماعي .

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جلياً في سنتي 2005م و 2006م ، حيث كانت سنة 2005م هي أقل السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح ، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها 2 % فقط من شركات العينة ، في المقابل كانت سنة 2006م هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها 62 % من شركات العينة كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح و الحوكمة المؤسسية هي علاقة عكسية ، بحيث كلما ارتفعت درجات الحوكمة المؤسسية في الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

و -دراسة " Yang, Murinde & Ding ، 2010 ، الصين " بعنوان : " هيكل الملكية ، حوكمة الشركات و تمهيد الدخل في الصين " (1)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين هيكل الملكية ، آليات حوكمة الشركات و

ممارسات تمهيد الدخل في الصين، و قد شملت عينة الدراسة 1353 شركة مدرجة في

(1) Chi-Yih Yang, Victor Murinde and Xiaoming Ding, **Ownership Structure, Corporate Governance and Income smoothing in China**, working paper available from: [http://efmaefm.org/Oefmsymposium/china-2010/papers/efm2010\\_2.pdf](http://efmaefm.org/Oefmsymposium/china-2010/papers/efm2010_2.pdf)., 21/04/2012, 2010.

بورصتي "Shanghai" و "Shenzhen" في الصين وذلك خلال الفترة 1999 م إلى 2006 م ، بحيث تم استخدام نموذج "Eckel ، 1981" لقياس ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة .

و توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد كبير من الشركات التي تمارس تمهيد الدخل في الصين

و بالتالي فإن تفعيل آليات الحوكمة ضرورة حتمية لا بد منها للرقابة على هذه الشركات، كما

توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتصف بهياكل ملكية مركزة ، أو شركات القطاع العام

تخضع للمراقبة والمتابعة من طرف المساهمين والمستثمرين والجهات الحكومية بحكم امتلاكهم القوة

والحافز على مراقبة الإدارة عن كثب مما يحد من حرية المدراء في ممارسة تمهيد الدخل .

ز دراسة " Vladu & Matis ، 2010 ، رومانيا " بعنوان : " حوكمة الشركات و المحاسبة

الإبداعية ، ما مدى قوة العلاقة بين المفهومين ؟" (1)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الربط بين حوكمة الشركات و ممارسات المحاسبة الإبداعية ،

و ذلك من خلال استعراض قراءة أدبية معمقة لكلا من المفهومين .

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن ما يربط حوكمة الشركات بالمحاسبة الإبداعية

هو نظرية الوكالة ، فانفصال الملكية عن الإدارة يؤدي بالضرورة إلى استغلال هذه الأخيرة لنفوذها

من أجل تحقيق أغراضها و تعظيم مكافآتها على حساب مصلحة المساهمين ، و بالتالي لما كانت

الحوكمة حلا مقترحا لمشكلة الوكالة و نظاما رقابيا فعالا تحكمه آليات رقابية داخلية و خارجية ،

فإنها يمكن أن تشكل جدارا وقائيا تجاه المحاسبة الإبداعية.

(1) Alina Beatrice Vladu, Dumitru Matis, **Corporate governance and creative accounting: two concepts strongly connected? Some interesting insights highlighted by constructing the internal history of a literature**, Annales universitatis apulensis series Oeconomica, Volume 12 (N°1), Romania, 2010, pp: 332-346.

ح -دراسة " الآغا ، 2011 ، فلسطين " بعنوان : "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير

السلبى للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية دراسة تطبيقية على البنوك

الفلسطينية" (1)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبى للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية و ذلك بإسقاطها على حالة البنوك الفلسطينية ، و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة المكون من مدققي الحسابات الداخليين و الخارجيين للبنوك الفلسطينية و كذا مفتشي سلطة النقد ، تم توزيع 111 استبانة في حين تم الحصول على 89 استبانة ، و لغرض تحليل البيانات و اختبار الفرضيات استخدمت الدراسة برنامج الحزمة الإحصائية SPSS .

وتوصلت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات و المتمثلة في : مبدأ حقوق المساهمين ، المعاملة المتكافئة للمساهمين ، حقوق أصحاب المصالح ، الإفصاح و الشفافية ، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة ، يلعب كل منها دورا فاعلا في الحد من التأثير السلبى للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك الفلسطينية.

ط -دراسة " Chi-Keung & Man ، 2012 ، اسكتلندا " بعنوان : " حوكمة الشركات و إدارة

الأرباح - قراءة أدبية " (2)

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم القراءة الأدبية المفصلة لمفهومى حوكمة الشركات و إدارة الأرباح ،

(1) عماد سليم الآغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبى للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية ، دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين ، 2011 .  
(2) Chi-Keung, Man , Corporate Governance and Earnings Management: A Survey of Literature, working paper, working paper available from: [http://world-finance-conference.com/papers\\_wfc/446.pdf](http://world-finance-conference.com/papers_wfc/446.pdf) : 24/04/2012, 2012.

كما هدفت إلى استعراض آليات الحوكمة المختلفة و كذا أحدث التقنيات المستخدمة في إدارة الأرباح ، وتحديد الدور الجوهرى لحوكمة الشركات في تقليل ممارسات إدارة الأرباح .

وتوصلت الدراسة إلى أهمية استقلالية مجلس الإدارة في تعزيز رصد سلوك المديرين مما يحد من سلوكهم تجاه اختلاس أصول الشركة ، كذلك الدور الذى تلعبه لجان المراجعة في الإشراف على الرقابة الداخلية للتقارير المالية ونوعية المعلومات المالية المفصح عنها ، كما توصلت الدراسة إلى أن الإدارة التى تتمتع بالخبرة المالية يمكن أن تسيطر بشكل متزايد على ممارسات إدارة الأرباح ، وخاصة فى الشركات التى تعاني من ضعف فى حوكمة الشركات .

ي -دراسة " عبد الرازق ، 2012 ، مصر " بعنوان : " العلاقة بين إدارة الأرباح و حوكمة الشركات - دراسة استقصائية من مصر " (1)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة الأرباح و آليات حوكمة الشركات فى مصر ، و قد استخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلي من أداة الدراسة المتمثلة فى استبانة تم توزيعها إلكترونياً على مجتمع الدراسة خلال الفترة الممتدة من 29-6-2012 إلى 31-7-2012 ، و قد تحصلت الباحثة على إجابات مختلفة من طرف عينة مكونة من 27 من الأكاديميين ، 3 مدققين خارجيين ، 1 من الخبراء الاقتصاديين ، 1 من الإداريين فى شركة عقارية ، 2 من الإداريين الماليين. و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

- وجود علاقة عكسية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة و ممارسات إدارة الأرباح .
- وجود علاقة عكسية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة و ممارسات إدارة الأرباح.
- وجود علاقة عكسية بين ازدواجية أعضاء مجلس الإدارة و ممارسات إدارة الأرباح .

(1) Marwa abdel razek , **The association between earning management and corporate governance : a survey from Egypt**, Research Journal of Finance and Accounting, Volume 3(N<sup>o</sup> 8), United Kingdom, 2012, pp:128-131.

- وجود علاقة عكسية بين خبرة المدققين الداخليين و ممارسات إدارة الأرباح.
  - وجود علاقة عكسية بين شهادة المدققين الداخليين و ممارسات إدارة الأرباح.
  - وجود علاقة عكسية بين تدريب المدققين الداخليين و ممارسات إدارة الأرباح.
  - وجود علاقة عكسية بين المدققين الخارجيين و ممارسات إدارة الأرباح.
  - وجود علاقة عكسية بين لجنة المراجعة و ممارسات إدارة الأرباح.
  - وجود علاقة عكسية بين هيكل الملكية و ممارسات إدارة الأرباح في مصر.
- وخلصت الدراسة إلى تواجد العلاقة العكسية بين آليات حوكمة الشركات و ممارسات إدارة الأرباح في مصر.

ك -دراسة " Mehrazeen & Mehrtash ، 2012 ، إيران " بعنوان : " آليات حوكمة الشركات و تمهيد الدخل في إيران " (1)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن دور آليات حوكمة الشركات في تقليل ممارسات تمهيد الدخل في إيران ، و قد شملت عينة الدراسة 138 شركة مدرجة في بورصة طهران وذلك خلال الفترة الممتدة من 1999 م إلى 2008 م ، بحيث تم استخدام نموذج " Eckel ، 1981 " لقياس ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة .

وتوصلت الدراسة إلى انه توجد علاقة عكسية بين كلا من المراجع الداخلي و نسبة الملاك المديرين و ممارسات تمهيد الدخل ، و في المقابل توجد علاقة طردية بين نسبة الملاك الغير مديرين و ممارسات تمهيد الدخل .

(1) Ali Reza Mehrazeen, Marziyeh Mehrtash, **Corporate Governance Mechanism and Income Smoothing in Iran**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, Volume 2 (N°4), Iran, 2012, pp: 3188-3194.

ل -دراسة " بوسنة ، 2012 ، الجزائر " بعنوان : " دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على

إدارة الأرباح : دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و الفرنسية " (1)

هدفت هذه الدراسة على صعيدها الدولي إلى فحص سلوك إدارة الأرباح المحاسبية داخل عينة مكونة من 60 مؤسسة فرنسية مسجلة بمؤشر -SBF250- و اتجاه هذا السلوك خلال الفترة الممتدة من 2007م إلى 2009م ، بحيث تم تطبيق نموذج جونز " Jones ، 1995" المعدل لقياس ممارسات إدارة الأرباح ، كما تم اختبار مدى الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح ، و ذلك من خلال استبيان يحتوى 39 بنداً تم توزيعه على عينة مكونة من 137 محافظ حسابات فرنسي .

وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الفرنسية تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض النتيجة المحاسبية، و أن هناك علاقة عكسية بين مستوى أداء عملية التدقيق و اتجاه المؤسسات نحو تبني سلوك إدارة الأرباح. أما على صعيدها الوطني فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح خلال نفس فترة الدراسة و اتجاه هذه الممارسة و توصلت إلى أن المؤسسات الجزائرية تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم النتيجة المحاسبية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولة البحث في دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، و ذلك من خلال قياس هذه الممارسات و مدى جودة ركائز حوكمة الشركات بإسقاط الدراسة النظرية

(1) حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح : دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و الفرنسية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2012.



على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة الممتدة من 2007 م إلى 2009 م ، ذلك على اعتبار أن فرنسا هي واحدة من الدول المتقدمة التي يشاد بها في تطبيق الحوكمة الجيدة و فعالية الرقابة المحكمة على الشركات و كذا اعتماد الشفافية و المصادقية في التقرير المالي ، ما أثار فضول الباحث في محاولة كشف مدى ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية لمثل هذه الأشكال من التلاعب المحاسبي الذي يصعب كشفه أحيانا من طرف عدة جهات رقابية داخل و خارج الشركة . بحيث قامت الباحثة بقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج " Jones ، 1995" المعدل ، و ممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج " Eckel ، 1981" ، كما قامت بقياس جودة ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة لنفس العينة المدروسة وذلك باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية " Dummy Variables" ، لتقوم في النهاية باختبار نموذج الدراسة الذي قامت باقتراحه ليعكس الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة شركات العينة المدروسة من الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

## 10 نتائج الدراسة

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

-تمثل ركائز حوكمة الشركات الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة ، و تتمثل في إدارة المخاطر الإفصاح و الرقابة ، و يمكن اعتبار هذه الركائز العناصر التي يمكن من خلالها تحديد معايير جودة الحوكمة المطبقة.

-تعتبر المحاسبة الإبداعية شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين ، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات و التلاعب بها

لتقديم انطباع مظل عن عائد الشركة و مخاطرها، و يستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب أبرزها : التضخيم و التقليل المتعمد للأرباح ، تخفيف تقلبات الدخل ، التخلص من كل الخسائر في السنة الرديئة .

- يمكن لإدارة المخاطر كركيزة من ركائز حوكمة الشركات أن تضع إستراتيجية للحد من خطر المحاسبة الإبداعية سعيا منها لتفادي وقوع الشركة في الأزمات .

- يعد الإفصاح في البيانات المالية مطلبا جوهريا من أجل المزيد من الشفافية والمصادقية في المعلومة المحاسبية الموجهة لشريحة عريضة من مستخدميها وسلاحا فعالا للتصدي لمحاولات تظليل البيانات المالية عن طريق المحاسبة الإبداعية.

- تعتبر الرقابة ركيزة هامة من ركائز حوكمة الشركات ، إذ تتفاعل مع كلا من ركيزتي إدارة المخاطر و الإفصاح لتحقيق مساءلة الإدارة و حماية حقوق الملاك و أصحاب المصالح في الشركة .

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007 م - 2009 م ، و ذلك باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدني ، أي بممارسة تمهيد الدخل ، لتحسين صورة أدائها المالي ، و يرجع سبب ذلك إلى الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأوروبي خلال نفس الفترة المدروسة .

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركائز الحوكمة في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 ، بما فيها إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة.

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

-توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، و يرجع ذلك لعدم الفصل بعدد معتبر من شركات العينة المدروسة بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي.

## 11- هيكل الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى أربعة فصول ، و ذلك كمايلي:  
من خلال الفصل الأول " الإطار النظري لحوكمة الشركات " تناولنا ثلاث مباحث تمحور مجمل مضمونها حول النقاط التالية:

- ماهية حوكمة الشركات ، و ذلك بالتعرض للعوامل التي أدت إلى ظهورها ، القراءة الأدبية لمفهوم الحوكمة و خصائصها ، أهدافها و الأطراف المعنية بتطبيقها ، مبادئها و أهمية الالتزام بتلك المبادئ.

- محددات حوكمة الشركات ، الآليات الداخلية و الخارجية لتطبيقها و كذا ركانتها الأساسية و معايير جودة تطبيقها .

- متطلبات تأسيس حوكمة الشركات ، نماذجها الدولية و تجارب تطبيقها من بعض الدول المتقدمة و النامية.

من خلال الفصل الثاني " الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية " تناولنا ثلاث مباحث تمحور مجمل مضمونها حول النقاط التالية:

- ماهية المحاسبة الإبداعية و ذلك من خلال تعرضنا لمفهوم التلاعب المحاسبي دوافعه و أشكاله، تطور ممارسات المحاسبة الإبداعية، مفهوما و خصائصها، أشكال المحاسبة الإبداعية و المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية.
- دوافع المحاسبة الإبداعية، ممارساتها المستخدمة في البيانات المالية، ماهية الإفصاح الإبداعي كأحد مميزات المحاسبة الإبداعية و أثره على الإفصاح المالي.
- النماذج المستخدمة في قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية و الاتجاهات الحديثة للحد منها .
- من خلال الفصل الثالث " دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " تناولنا ثلاث مباحث تمحور مجمل مضمونها حول النقاط التالية:
- دور إدارة المخاطر كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية و ذلك بالتطرق لمفهوم المخاطر و أنواعها ، إدارة المخاطر و أهدافها ، مكوناتها و كيفية مساهمتها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- دور الإفصاح كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية و ذلك بالتطرق لمفهوم الإفصاح ، أنواعه و متطلبات تحقيقه ، و كيفية مساهمته في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- دور الرقابة كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، و ذلك بالتطرق لدور الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية ، بما فيها نظام الرقابة الداخلية ، مجلس الإدارة و لجان المراجعة ، المراجعة الداخلية و الخارجية .
- من خلال الفصل الرابع "دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250" تناولنا ثلاث مباحث تمحور مجمل مضمونها حول النقاط التالية:

-استعراض تجربة فرنسا في تطبيق حوكمة الشركات و كذا تطور النظام المحاسبي الفرنسي منذ ظهور أول مخطط محاسبي إلى غاية تبني فرنسا المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS.

-اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية بشكليها إدارة الأرباح و تمهيد الدخل ، و اختبار فرضية مدى جودة ركائز حوكمتها ( إدارة المخاطر ، الإفصاح ، الرقابة).  
-اختبار فرضية مدى الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة الشركات ( إدارة المخاطر ، الإفصاح ، الرقابة) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 .

و في خاتمة الدراسة حاولنا تثبيت مجموعة من النتائج و الاقتراحات المرتبطة بالإشكالية التي تثيرها الدراسة، و ذلك في حدود الإمكانيات المتاحة لذلك ، على أمل أن تتوفر فرص و ظروف أفضل لدراسات معمقة مستقبلا لهذه الموضوعة العلمية.

الفصل الأول:  
الإطار النظري  
لحوكمة الشركات

## تمهيد

إن سلسلة الانهيارات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة ، بينت لنا أن نقص حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل ، يؤدي إلى تمكين من يعملون داخل الشركة من مديريين ، أعضاء مجلس إدارة ، موظفين ، من نهبها على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح (كالعاملين ، الموردين ، الجمهور العام ...)، أما ما يتزايد وضوحه بشدة هو أن الطريقة التي تحكم و تراقب بها الشركات لا تقرر مستقبل ومصير كل شركة بمفردها على حدة و حسب، بل مستقبل ومصير اقتصاديات بأكملها لاسيما و العولمة السائدة في عصرنا الحالي.

و يتناول هذا الفصل النقاط الآتية:

- في المبحث الأول سيتم التطرق لماهية حوكمة الشركات ، و ذلك بالتعرض للعوامل التي أدت إلى ظهورها ، القراءة الأدبية لمفهوم الحوكمة و خصائصها ، أهدافها و الأطراف المعنية بتطبيقها، مبادئها و أهمية الالتزام بتلك المبادئ.
- في المبحث الثاني سيتم التطرق ل محددات حوكمة الشركات ، الآليات الداخلية و الخارجية لتطبيقها و كذا ركائزها الأساسية و معايير جودة تطبيقها .
- في المبحث الثالث سيتم التطرق لمتطلبات تأسيس حوكمة الشركات ، نماذجها الدولية و تجارب تطبيقها من بعض الدول المتقدمة و النامية.

## المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات

اهتم العديد من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة و مجالات أخرى بمفهوم حوكمة الشركات ، باعتبارها أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وبين الملاك ، و ازداد هذا الاهتمام إثر إفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى وتعرضها لصعوبات مالية كبيرة ، فانصرف العديد من الباحثين إلى تبني مفاهيم متعددة لحوكمة الشركات ودراسة خصائصها ، و المبادئ التي يجب التقيد بها لإرساء هذا المفهوم وتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه ، و اختلفت هذه الدراسات في نتائجها باختلاف آراء الكتاب و الباحثين .

### 1-عوامل ظهور حوكمة الشركات ، مفهومها و خصائصها

حوكمة الشركات\* ، هو مصطلح انجليزي تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي و تزايد بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه ليصبح شائع الاستخدام من قبل عدة خبراء ، لاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية و الإقليمية. ويرجع ظهور حوكمة الشركات إلى "نظرية الوكالة ، Agency Theory" ، فنتيجة لتضارب المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة و ملاك الشركة ، ازداد الاهتمام و التفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين و اللوائح التي<sup>(1)</sup>

\* لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لهذا المصطلح ، إلا أن اقتراح المصطلح Governance مع كلمة Corporate أعطاه أكثر من مدلول ؛ وفي هذا السياق وجد خمسة عشر معنى في اللغة العربية لتفسير المصطلح المذكور وهي ( حوكمة الشركة ، و حاكمية الشركة ، و حكما نية الشركة ، و التحكم المشترك ، و التحكم المؤسسي ، و الإدارة المجتمعة ، و ضبط الشركة ، و السيطرة على الشركة ، و المشاركة الحكومية ، و إدارة شؤون الشركة ، و الشركة الرشيدة ، و توجيه الشركة ، و الإدارة الحقة للشركة ، و الحكم الصالح للشركة ، و أسلوب ممارسة سلطة الإدارة) ، ولأغراض هذا البحث سوف يعتمد الباحث مصطلح "حوكمة الشركات" ، وذلك وفقا لمجموعة من الأسانيد اللغوية والعلمية . ومن ثم فإن "حوكمة الشركات" على وزن (فوعله) تكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من خلال جهة رقابة داخلية (Governing Body) أو هيئة رقابة خارجية (Regulatory Body) مثل المدقق الخارجي ، وتجدر الإشارة إن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ولذا فمن المقترح استخدام "حوكمة الشركات" كمرادف لمفهوم Corporate Governance . نقلا عن نرمين أبو العطا ، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003 ، ص: 01 .<sup>(1)</sup> جمعه همام ، أمينة فداوي، مدى تقيد الشركات المساهمة الجزائرية بمبادئ الحوكمة ، مجلة جامعة الملكة أروى ، العدد: 8 ، اليمن، 2012 ، ص: 140 .



تعمل على حماية مصالح المساهمين، و الحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة المساهمين على اعتبار أنهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركة<sup>(1)</sup>.  
فجاء مفهوم حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل ليلبي متطلبات بيئة تنافسية تفرض الشفافية و تتطلب المساءلة في أعمال الشركات الكبرى<sup>(2)</sup>.

### 1-1 -عوامل ظهور حوكمة الشركات

يمكن إدراج البواعث الأساسية لظهور حوكمة الشركات كمايلي:

#### أ -نظرية الوكالة

يعتبر الفصل بين الملكية و الإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ، و يعتبر كلا من "بيرل و مينز ، Berle & Means " أول من تناول هذا الموضوع عام 1932م في ندوة بعنوان "الشركات الحديثة و الملكية الخاصة"<sup>(3)</sup>. وقد أشارت هذه الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم ، و أن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية و الرقابة<sup>(4)</sup>، مما قد ينجر عنه ما يعرف بمشكلة الوك -الة ، هذه الأخيرة تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك ، و تخدم أغراضهم الخاصة ، كما عرف " جانسن و ماكلينغ ، Jensen & Makling " نظرية الوكالة على أنها : " تعاقد بين عدة أطراف فيها المالك أو الأصيل ( الموكل ) يوكل أو يفوض أطراف — آخرين ( موكلين ) من أجل تنفي ذ<sup>(5)</sup> المهام، و بالتفويض

(1) جمعه هوام ، أمينة قداوي، المصدر سبق ذكره ، ص:140.

(2) نور الدين مزياني ، دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المسيلة ، الجزائر ، العدد : 04 ، 2010 ، ص:173.

(3) Gérard Charreaux , **Le gouvernement des entreprises, théories et faits**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions economica , Paris, France, 1997, p : 17.

(4) Jill Solomon, Aris Solomon, **Corporate Governance and Accountability**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons Ltd, Chichester, England, 2004, p: 17.

(5) Karine le Joly, Bertrand Moingeon , **Gouvernement d'entreprise, débats théoriques et pratiques sous la direction**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Ellipses marketing S.A, Paris, France, 2001, p:72.

تصبح لهم سلطة القرار " ، وتولد علاقة الوكالة عدة مشاكل ناجمة عن تضارب المصالح ، كما تنجر عنها ما تعرف بتكلفة الوكالة ، هذه الأخيرة تعنى الربح الذي يأخذه المسير و الناتج عن القيام بعملية تحويلية ، كتحويل الملكية من الأصل إلى المسير، فهي تكلفة تحويلية، لذلك فعلى الإدارة أن تصمم هيكلًا تنظيميًا محكمًا يساهم في التقليل من حدة مشاكل الوكالة ، و هذا من خلال إرساء نظم تعمل على توجيهه ، مراقبة و تسطير مصالح كلا من الأصل و الوكيل ، و هذا لا يكون إلا في إطار الحوكمة الرشيدة للشركات<sup>(1)</sup>.

### ب - الانهيارات المالية

مع بداية التسعينيات و تفتت الاتحاد السوفييتي و أوروبا الشرقية و تحولها إلى مجتمعات رأسمالية ، حظي مفهوم حوكمة الشركات بالاهتمام ، إلا أن الفضائح و الانهيارات المالية و الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم ، كالولايات المتحدة الأمريكية، شركة "إنرون" Enron للطاقة ، و شركة الاتصالات "وورلدكوم، WorldCom" و غيرها ، كانت بمثابة جرس الإنذار لضرورة تطوير ممارسات حوكمة الشركات . ففي عام 1992م ، قامت المملكة المتحدة بإصدار أول مجموعة لمبادئ حوكمة الشركات ضمن التقرير الشهير بـ: "تقرير كادبوري، Cadbury report"، تلتها بعد ذلك جنوب إفريقيا ضمن تقرير "كينغ، King1" الأول عام 1994م ، ثم الثاني "كينغ، King2" عام 2002م ، ثم المبادئ الفرنسية و الألمانية ، و أخيرا "الدليل الموحد في المملكة المتحدة، Combined Code"<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Karine le Joly, Bertrand Moingeon , Op.cit , p:72.

<sup>(2)</sup> بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المصرية ، دراسة تطبيقية ، بحث مقدم بكلية التجارة ، جامعة القاهرة، مصر ، 2009 ، ص:7.

وفي عام 1999 م قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) \* بنشر أول مجموعة مبادئ دولية لحوكمة الشركات ، ثم قامت بتفكيحها عام 2004م فكانت أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول المنظمة أو غيرها من الدول على حد سواء ، و ذلك من خلال تقديم عدد من الخطط الإرشادية لتدعيم الإدارة ، كفاءة أسواق المال و استقرار الاقتصاد ككل. (1)

### 2-1 - القراءة الأدبية لمفهوم حوكمة الشركات

إن لفظ حوكمة الشركات يقصد به عموما الرقابة، الإدارة أو ممارسة السلطة (2)، وبالمعنى المعاصر هي أقرب في مضمونها للتسيير منها إلى السلطة أي "الحكم الراشد على مستوى الشركة" ، و قد اهتم العديد من الكتاب و الباحثين في مجالات مختلفة بمفهوم حوكمة الشركات و ذلك باعتباره أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة ، فاختلقت التعريفات و الأهداف المرجوة من تطبيقها باختلاف وجهات نظرهم. و يمكن استعراض بعض التعريفات لمختلف الباحثين و أشهر المنظمات و التقارير الدولية التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات كمايلي:

يصف " أدريان كادبوري، 1992" في تقريره الشهير بتقرير كادبوري حوكمة الشركات على أنها :  
"النظام الذي تُدارُ و تُراقبُ به الشركات" ، و يؤكد في هذا التقرير على أن مجالس الإدارة(3)

\* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واختصارها OECD و هي منظمة أسست عام 1961 م ، وينضوي تحت لوائها 31 دولة من الدول المتقدمة التي تلتزم بالديمقراطية واقتصاد السوق، ومقرها في العاصمة الفرنسية باريس ، وتلتزم المنظمة بدعم النمو المستدام والتوظيف ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الاستقرار المالي، ومساعدة البلدان الأخرى في التنمية الاقتصادية ، والمساهمة في نمو التجارة العالمية ، نقلا عن : موقع قناة الجزيرة على الرابط:  
<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/fad66334-4347-4bbc-8d27-e200d3755dce.htm> : 2011/11/25.

(1) بهاء الدين سمير علام، المصدر سبق ذكره ص:7.

(2) تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تحسين التضمينية والمساواة ، إصدار البنك الدولي ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003 ، ص: 3.

(3) Martin Hilb, *New corporate governance, successful board management tools*, 3<sup>rd</sup> edition, Springer publication, Berlin, Germany, 2006, p.9.

مسئولة عن حوكمة شركاتها و أن دور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة و المراجعين ، و التأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم و في مكانه ، و أن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة ، توفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ، وكذا مراقبة العمل و رفع التقارير للمساهمين خلال فترة ولايتهم ، كما أكد في تقريره على ضرورة التزام مجلس الإدارة باللوائح و القوانين و عمله لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة<sup>(1)</sup>.

ويعرف كلا من الباحثين " Vishny & Shleifer ، 1997 " حوكمة الشركات على أنها : " مجموع الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في الشركات التأكد بأنفسهم من حقيقة عائداتهم الاستثمارية "<sup>(2)</sup>. كما يعرفها المفكر الفرنسي " Charreaux ، 1997 " على أنها: " مجموع الآليات التنظيمية التي تسعى للتأثير على قرارات المديرين ، حوكمة قيادتهم و تحديد مجالهم الاختياري "<sup>(3)</sup>. وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية " OECD ، 1999 " تعريفها لحوكمة الشركات على أنها : " النظام الذي يوجه و يضبط أعمال الشركة حيث يصف و يوزع الحقوق و الواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات ، كمجلس الإدارة و المساهمين ، و ذوي العلاقة و يضع القواعد و الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف و الاستراتيجيات اللازمة لتقييم ومراقبة الأداء "، كما عرفت ذلك على أنها : " الإطار الذي ينبغي أن يتضمن التوجيه الاستراتيجي للشركة الرصد الفعال من جانب مجلس الإدارة و كذا مساعلته أمام الشركة و المساهمين "<sup>(4)</sup>.

(1) Martin Hilb, Op.cit, p:9.

(2) Humera Khan, A Literature Review of Corporate Governance, International Conference on business, Management and Economics IPEDR, IACSIT Press, Vol 25, Singapore,2011, p: 02.

(3) Gérard Charreaux , Op.cit, p : 11.

(4) خلف عبد الله الوردات ، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المنعقد يومي 24-25 سبتمبر 2005 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ، ص:9.

كما عرف معهد المدققين الداخليين " The institute of internal auditors (IIA) ، 2002 " حوكمة الشركات على أنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح ، من اجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ، مراقبة مخاطر الشركات ، و التأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف، و المحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها " (1). أما تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر سنة 2003 م فقد اعتبر حوكمة الشركات: " النظام الذي يتم من خلاله التوجيه و التحكم و الرقابة على نشاط الشركة و المبني على تنظيم عملية اتخاذ القرار ، و توزيع الصلاحيات و المسؤوليات بين الأطراف الرئيسية في الشركة ، وذلك لخدمة أغراض المساهمين بشكل خاص ، و أصحاب المصالح بشكل عام " (2).

و يقدم "حماد ، 2005" في كتابه الشهير : "حوكمة الشركات ، المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف " تعريفا شاملا لحوكمة الشركات على أنها : " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة و مراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية " (3). ومن وجهة نظر مدير و مسؤول برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة "سوليفان و شكولنيكوف ، 2006" فإن حوكمة الشركات تعني في جوهرها : "إيجاد مجموعة من المبادئ ونظم لصنع القرارات من أجل حكم الشركة العصرية" (4).

(1) The institute of internal auditors, **The lessons that lie beneath**, Tone at the top journal, USA, 2002, p:31 .

(2) تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، المصدر سبق ذكره ، ص:03.

(3) طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص:03.

(4) جون سوليفان ، ألكسندر شكولنيكوف ، أخلاقيات العمل ، المكون الرئيسي لحوكمة الشركات ، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص:03.

أما المفكر المصري " يوسف ، 2007" فيقدمها على أنها: "مجموع القواعد و الممارسات و الضوابط الرقابية التي تهدف إلي قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية و المعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين أو تمكين المساهمين و غيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم و حماية مصالحهم".<sup>(1)</sup> ويرى "الرحيلي ، 2008 " أن حوكمة الشركات تشمل: "القواعد التي توجه سلوك الشركات و حاملي الأسهم ، ومديري الشركات ، وكذلك الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز وفرض تطبيق تلك القواعد".<sup>(2)</sup> ومن وجهة نظر "حسانين ، 2009" فإن حوكمة الشركات هي: " أسلوب إداري حديث يمكن عن طريقه إدارة المنشآت والمنظمات وإحكام الرقابة عليها ووضع الأطر اللازمة لتحديد العلاقات المتداخلة بين الأطراف داخل وخارج المؤسسات ومسؤوليات كل طرف بشكل دقيق"<sup>(3)</sup>. ويصفها "سليمان ، 2009" وصفا دقيقا على أنها تمثل : " نظاما متكاملًا للرقابة المالية و الغير مالية عن طريقه تتم إدارة الشركة و الرقابة عليها "<sup>(4)</sup> . ومن أحدث التعريفات التي قدمت لحوكمة الشركات ، تعريف الباحث الفرنسي " Pigé ، 2010" الذي يرى أن حوكمة الشركات هي: "مجموع الآليات التي تسعى لتقيد واقع نشاط المؤسسة بأهدافها المسطرة "<sup>(5)</sup> . وكذا تعريف الباحث الكندي " Rezaee ، 2010" الذي يحدد مفهوم حوكمة الشركات على أنها : " مجموع التفاعلات

<sup>(1)</sup> محمد طارق يوسف ، الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ، المؤتمر الدولي حول متطلبات حوكمة الشركات و أسواق المال العربية المنعقد يومي 2-3 ماي 2007 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية لمقاهرة ، مصر، ص: 07.

<sup>(2)</sup> عوض بن سلامة الرحيلي ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الإدارة ، المجلد رقم 22 ، العدد: 01 ، السعودية ، 2008 ، ص: 183.

<sup>(3)</sup> أحمد سعيد قطب حسانين ، التكامل بين الآليات المحاسبية و غير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة ، دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد رقم 46 ، العدد: 01 ، المنصورة ، مصر ، 2009 ، ص: 01.

<sup>(4)</sup> محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص: 17.

<sup>(5)</sup> Benoit Pigé , *Ethique et gouvernance des organisations*, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Economica , Paris, France, 2010, p :09.

بين إدارة الشركة ومساهميها من أجل تخفيض احتمالات مشاكل الوكالة الناجمة عن تعارض

المصالح بين الإدارة و ملاك الشركة " (1)

ومن خلال التعريفات السابقة و وجهات النظر المختلفة لمفهوم حوكمة الشركات ، يمكن تقديم حوكمة الشركات من وجهة نظر الباحثة على أنها: "ذلك النظام الرقابي المتكامل الذي تحكمه آليات ، قواعد و مبادئ يجب احترامها لحماية حقوق ملاك الشركة و التصدي لمشكلة الوكالة " .

### 3 1 - حوكمة الشركات كنظام متكامل

لما كانت حوكمة الشركات ذلك النظام الرقابي المتكامل ، صار لا بد من التعمق في مفهوم النظام و نظم المعلومات و مكوناته و من ثم إسقاطها على مفهوم الحوكمة .

#### أ - مفهوم النظام و نظم المعلومات

من المعروف أن النظام يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض ، وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف ، إذ تحكمه سياسات وإجراءات يتم إتباعها بشكل روتيني ، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة. ويعرف "النجار، 2010 " النظام على أنه: " مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة التي تعمل بتنسيق تام و تفاعل ، تحكمها علاقات و آلية عمل معينة في نطاق محدد لتحقيق غايات مشتركة و هدف عام ، بواسطة قبول المدخلات و معالجتها من خلال إجراء تحويلي منظم للمدخلات بهدف إنتاج المخرجات مع التغذية الراجعة و الرقابة و تسمى هذه العملية بديناميكية النظام " (2).

ويعتبر نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار

الإداري ، بحيث يعرف "قاسم ، 2003 " نظام المعلومات بأنه " مجموعة من المكونات المربوطة مع

(1) Zabiollah Rezaee , Richard Riley, **Financial Statement Fraud, Prevention & Detection**, 2<sup>nd</sup> edition, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, Canada, 2010, p: 122.

(2) فايز جمعه النجار ، نظم المعلومات الإدارية ، منظور إداري ، الطبعة 1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص:38.

بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة ، وإيصال هذه المعلومات إلى

المستخدمين بالشكل الملائم ، والوقت المناسب ، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة

إليهم"<sup>(1)</sup>.

ومن المتعارف عليه أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة أجزاء متفاعلة رئيسية وهي<sup>(2)</sup>:

- المدخلات، **Inputs** : وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها،

كالمواد الخام و الطاقة ، البيانات و الجهود البشرية ، و التي لا بد من توفرها و تنظيمها لأغراض

المعالجة.<sup>(3)</sup>

- المعالجة، **Processing** : وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية ، التي تجري على

المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

- المخرجات، **Outputs**: وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي

المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة. و تتعلق بنقل العناصر التي أنتجت خلال عملية التحويل إلى

الجهات التي تحتاجها كالمنتجات النهائية و الخدمات البشرية، و المعلومات الإدارية التي يجب أن

تنتقل إلى مستخدميها<sup>(4)</sup>.

ويرى"الصباغ ، 2000 " أن مفهوم النظام يكون مفيدا أكثر بإدخال مكونين آخرين هما:"التغذية

العكسية، Feedback" و "الرقابة ، control"، فنظام المعلومات شبيه بنظام الإنتاج ، بحيث يقوم

بتشغيل البيانات الخام و تحويلها إلى معلومات قد تستخدم من قبل المستفيد أو يعاد استخدامها

(1) عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الطبعة 1 ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص: 18.

(2) ظاهر شاهر يوسف أفضي ، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية الدراسات الإدارية و المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص: 26.

(3) عماد الصباغ ، نظم المعلومات ، ماهيتها و مكوناتها، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص: 13.

(4) صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، الطبعة 1 ، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 65.



كبيانات في دورة ثانية ، إما لإنتاج معلومات جديدة أو الحصول على تنبؤات لنتائج أعمال عن الدورات القادمة ، و تسمى هذه العملية بالتغذية العكسية أو المرتدة ، إذن فالتغذية العكسية هي عملية استرجاع المعلومات من مستخدميها الذين قدمت لهم مع أخذ آرائهم حول تلك المعلومات من حيث ملاءمتها و فعاليتها في اتخاذ القرارات ، و إذا اتضح أن هناك انحرافات في مخرجات النظام يتم البحث عن أسبابها و يعاد تغذية النظام بالمتغيرات المطلوبة ، و يعاد تشغيل البيانات من جديد. كما لا بد لأهداف النظام أن تتلاءم مع أهداف المنشأة ، ولتحقيق ذلك لا بد من الرقابة على أداء النظام لإعادة وضعه في المسار الصحيح كلما خرج عنه ، ويقوم جهاز الرقابة على تقييم عمليات النظام ، مقارنتها بالأهداف ، استخراج الانحرافات و اقتراح وسائل لعلاجها (1).

وتجدر الإشارة إلى انه لا يجب الخلط بين مصطلحي النظام و مصطلح نظام المعلومات ، نظرا لوجود اختلاف بينهما من الناحية العلمية و ذلك من خلال هدف كل منهما ، فالنظام له عناصر محددة تتمثل أساسا في المدخلات ، العملية التشغيلية ، المخرجات و التغذية العكسية ، هذا يعني أن الهدف النهائي لأي نظام يتحقق عند إنتاج المخرجات و تقديمها لمستخدميها. في حين أن هدف نظام المعلومات لا يتحقق إلا عندما يتم فعلا استخدام المخرجات من قبل مستخدميها و تحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات المختلفة ، و يمكن تحديد تلك الفائدة لدى متخذ القرار من خلال قدرة المخرجات على تحقيق شرطين أو إحداهما على الأقل و هما (2):

-الشرط الأول: أن تساهم المخرجات في تقليل حالات عدم التأكد (البدائل لدى متخذ القرار).

-الشرط الثاني: أن تساهم المخرجات في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار ، حتى تتم

الاستفادة منها فيما بعد عند اتخاذه للقرارات المختلفة ،

(1) عماد الصباغ ، المصدر سبق ذكره ، ص:14.

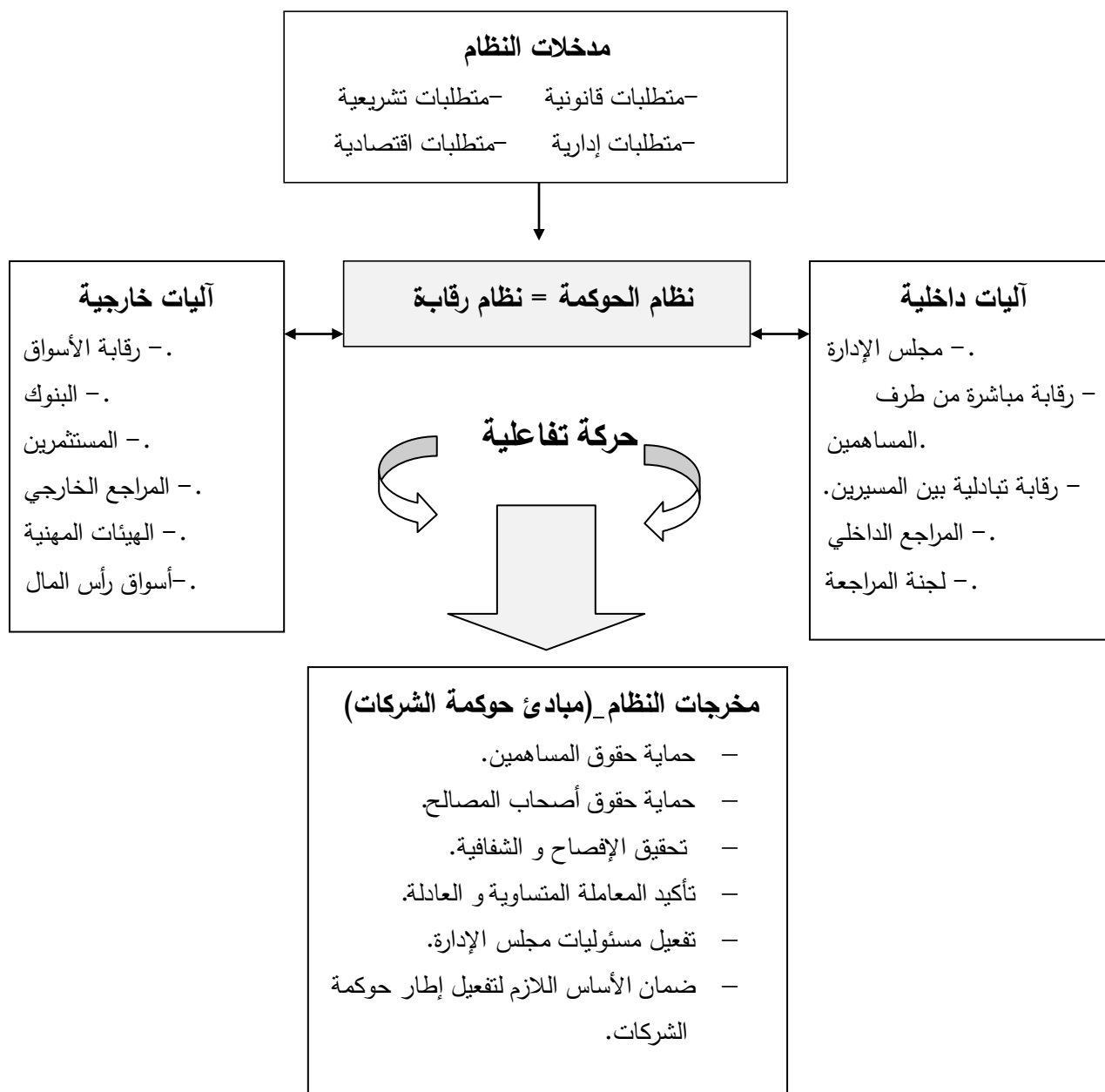
(2) نصر الدين زياني ، النظام و نظم المعلومات ، محاضرات في مقياس نظم المعلومات المحاسبية ، المحاضرة رقم 4 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2008.

أما إذا لم يتحقق الشرط ان أو إحداهما على الأقل فعندئذ تكون مخرجات النظام مجرد بيانات مرتدة يمكن استخدامها كمدخلات ثانية في عمل نظام المعلومات.

**ب - مكونات نظام حوكمة الشركات**

من خلال العرض السابق لمفهوم النظام و نظام المعلومات ، يمكن اعتبار حوكمة الشركات ذلك النظام الرقابي الذي يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية و التشريعية ، الإدارية و الاقتصادية و التي تمثل مدخلات النظام ، تتدخل في تشغيلها مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية ( مجلس الإدارة ، الرقابة المباشرة من طرف المساهمين ، الرقابة التبادلية بين المسيرين ، المراجع الداخلي ، لجنة المراجعة) ، و الآليات الرقابية الخارجية (رقابة الأسواق ، البنوك ، المستثمرين ، المراجع الخارجي ، الهيئات و المنظمات الدولية و أسواق رأس المال) ، بحيث تتفاعل تلك الآليات فيما بينها لتحقيق مخرجات النظام و المتمثلة في إرساء مبادئ حوكمة الشركات . (أنظر الشكل رقم 1)

الشكل (1) : نظام حوكمة الشركات

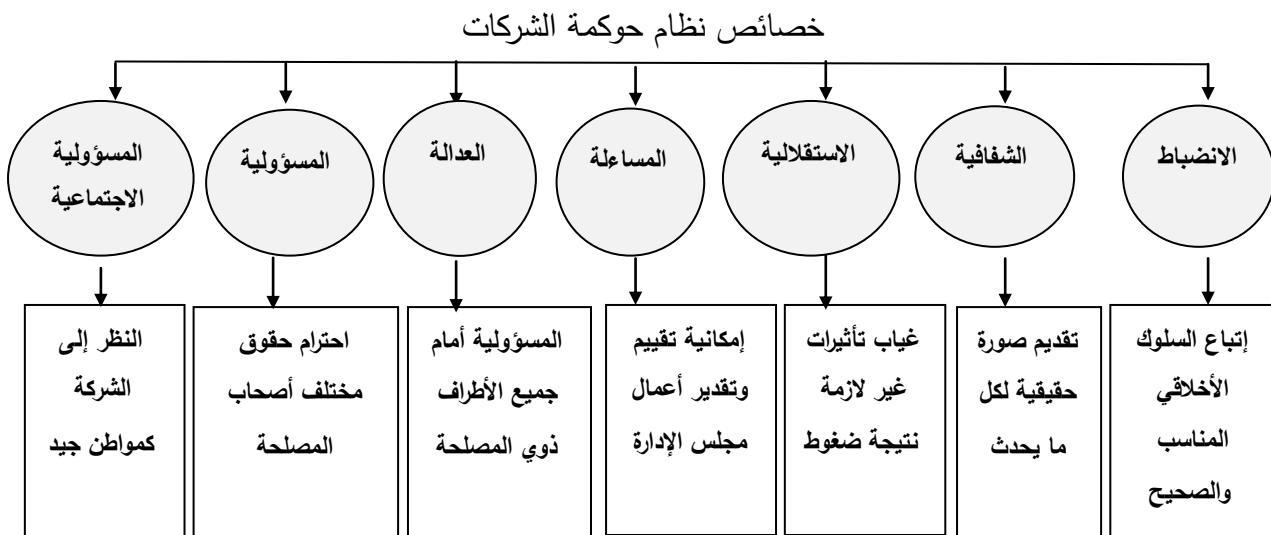


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

41 - خصائص حوكمة الشركات

يرى "يوسف ، 2009" أن حوكمة الشركات بأوسع معنى لها تكون معنية بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، و كذا تحقيق التوازن بين أهداف الفرد و أهداف الجماعة ، فالإطار العام لحوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الأكفأ و العادل للموارد <sup>(1)</sup>، و يلخص "حماد ، 2005" من وجهة نظره خصائص حوكمة الشركات في الشكل الآتي: (أنظر الشكل رقم 2)

الشكل (2): خصائص نظام حوكمة الشركات.



المصدر: طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الطبعة

1، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص: 23.

من خلال هذه الخصائص يمكن الاستنتاج بأن النظام الفعال لحوكمة الشركات هو الذي يكون قادرا على تحقيق الرقابة الجيدة ، بما يقلل من تكاليف الوكالة و يحفز المسيرين على العمل من أجل خلق القيمة المضافة و تعظيم ثروة المساهمين.

(1) محمد طارق يوسف : حوكمة الشركات و التشريعات اللازمة لسلامة التطبيق ، ندوة حوكمة الشركات العامة و الخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي المنعقدة أيام 19-23 نوفمبر 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، ص:123.

## 2- أهداف حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بتطبيقها

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق عدة مزايا للشركة ، و يجدر بالذكر أن هناك أطراف رئيسية تتأثر و تؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات و تساهم في الوصول إلى تلك الأهداف ، كما تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق مبادئ الحوكمة.

### 2 1- أهداف حوكمة الشركات

يرى " بن درويش ، 2007 " أنه يمكن حصر أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية (1):

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- إيجاد الهيكل الذي يتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين و القيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

(1) عدنان بن حيدر بن درويش ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، إصدار اتحاد المصارف العربية ، الكويت ، 2007 ، ص: 23.

- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة.
- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم.
- منع استغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح.
- تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمارات.

### 2 2- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

يجب أن نلاحظ أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة و أصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين قد يكونون أفرادا ، عائلات أو كتل متحالفة ، أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة بما يمكن أن يؤثر في سلوك الشركة ، و في الوقت الحالي تتزايد مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الأسواق باعتبارهم أصحاب حقوق ملكية في أن يكون لهم دور في حوكمة الشركات ، و عادة ما لا يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة حقوقهم في الحوكمة ، و لكنهم قد يكونون أكثر اهتماما بالحصول على معاملة عادلة من المساهمين ذوي الملكيات الغالبة و من إدارة الشركة. (1)

(1) محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الطبعة 1، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص:17.

كما يلعب الدائنون دورا هاما في قياس درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات حيث نادت العديد من الهيئات الإشرافية المتخصصة لقطاع البنوك و الاتفاقيات الدولية كإتفاقية بازل<sup>2</sup> ، بضرورة التأكد من التزام الشركات التي تتعامل معها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، فقيام الشركات الملتزمة بتطبيق تلك المبادئ بالحصول على تمويل من البنوك يؤدي إلى توفر مزايا عديدة لكلا من البنوك و تلك الشركات ، فالبنوك في هذه الحالة تكون مطمئنة على أموالها و على قدرة الشركات على السداد ، أما الشركات فتكون في وضع يمكنها من الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة مناسبة. و يلعب العاملون أيضا دورا هاما في الإسهام في نجاح الشركة و أدائها في الأجل الطويل ، بينما تعمل الحكومات على إنشاء الإطار المؤسسي التشريعي و القانوني الشامل لحوكمة الشركات ، و يتباين دور كل من هؤلاء الأطراف و تفاعلاتهم فيما بينهم تباينا واسعا وذلك بحسب الظروف السياسية و الاقتصادية و الثقافية السائدة<sup>(1)</sup>.

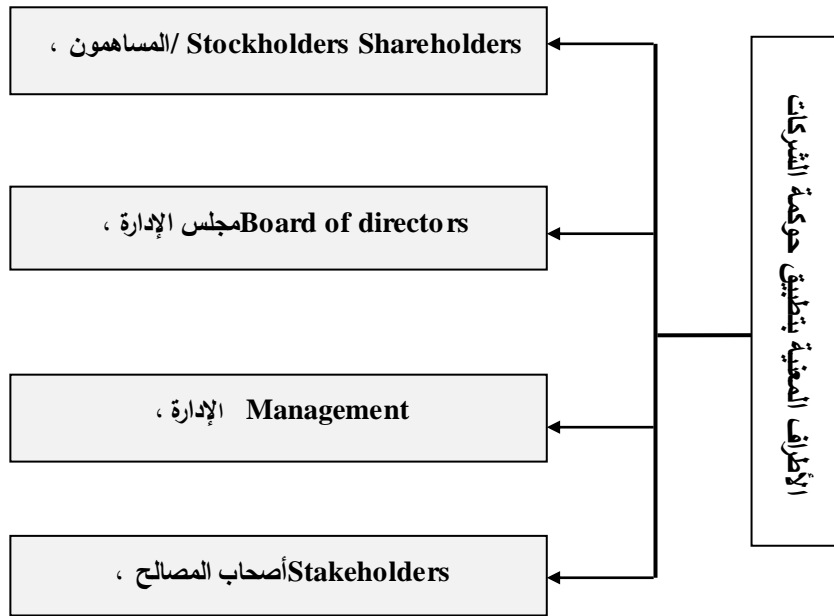
و يقسم "سليمان ، 2009 " من وجهة نظره مجموع الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات إلى أربع أطراف رئيسية تتأثر و تؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة و تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيقها.<sup>(2)</sup> (أنظر الشكل رقم 3)

<sup>\*</sup> هي إتفاقية صادرة عن مجموعة عمل متعلقة بحوكمة البنوك منبثقة من لجنة بازل ، و أصدرت عام 2006 مجموعة من المبادئ المتعلقة بتحسين تطبيق مفهوم حوكمة البنوك في الواقع العملي، وتعتبر لجنة بازل لجنة استشارية فنية للرقابة المصرفية أنشئت من قبل حكام المصارف المركزية لمجموعة العشرة في نهاية عام 1974 بعد تعرض الأسواق العالمية لأزمة نقدية و مصرفية كبيرة، والتي كان من أحد مظاهرها انهيار بنك Bankaus Herstatt في ألمانيا الغربية آنذاك، وتوفر هذه اللجنة منتدى للتعاون المستمر بين دولها الأعضاء فيما يخص مواضيع الإشراف المصرفي ، وهي في نفس الوقت لا تفرض أية سلطة إشرافية عليا على السلطات الإشرافية الوطنية، حيث أن توصيات هذه اللجنة لا تكتسب ولا يراد لها أن تكتسب قوة قانونية بل أنها توفر إطارا واسعا لمعايير الإشراف ودليلا لأفضل الممارسات في هذا المجال، من إستنتاج الباحثبناء على معلومات قبلية.

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص: 17.

(2) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص: 20.

الشكل (3): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.



المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة 1، الدار الجامعية:

الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 20.

#### أ - المساهمون

يعتبر المساهمون الطرف الذي يقوم بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، و تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، و هم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

#### ب - مجلس الإدارة

يمثل مجلس الإدارة المساهمين و الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، و يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين، و الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> Jacques Igalens , Sébastien Point , Vers une nouvelle gouvernance des entreprises, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Dunod , Paris, France, 2009, p:7.



ج - الإدارة

تعتبر الإدارة الطرف المسؤول عن الإدارة الفعلية للشركة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة ، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة و زيادة قيمتها ، بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين .

د - أصحاب المصالح في الشركة

لا يمكن القول أن المساهمين هم الطرف الوحيد الدائن للمؤسسة، فتعظيم قيمة حملة الأسهم وحدها لا تكفي ما لم تقترن بتلبية حاجات شريحة عريضة من أصحاب المصالح داخل و خارج الشركة (1). و يمثل أصحاب المصالح مجموع الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة كالدائنين و الموردين ، الموظفين و العمال ، و يجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف قد تكون لديهم مصالح متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان ، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد ، في حين يهتم العمال و الموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار (2).

3- مبادئ حوكمة الشركات و أهمية الالتزام بها

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموع القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها ، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها ، وبالتالي تحقيق أهداف الحوكمة ككل.

(1) Jacques Igalens , Sébastien Point , Op.cit , p:7.

(2) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره، ص: 17.

### 13 - مبادئ حوكمة الشركات

هناك ستة مبادئ أساسية تم وضعها من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2004م لترسيخ قواعد الحوكمة و التأكيد على أهميتها في دعم الأداء الاقتصادي، و تعد هذه المبادئ بمثابة نقاط مرجعية بالإمكان استخدامها من قبل صانعي السياسة في غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة الشركات ، والتي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وكذا الأطراف المختلفة بالسوق و ذلك عند قيامهم بإعداد الممارسات الخاصة بهم<sup>(1)</sup>.

ويرى "سليمان ، 2008" أنه عادة ما تتواجد مبادئ حوكمة الشركات في القوانين و التشريعات و اللوائح التي تطبقها الدول ، و بالتالي قد تختلف هذه المبادئ من دولة لأخرى حسب القانون الذي تتبعه ، و نتيجة لأنه قد تخلو القوانين المطبقة في بعض الدول من هذه المبادئ فإن الهيئات الرقابية الأخرى العاملة في بعض الدول كهيئات الأسواق المالية و البورصات تسعى إلى وضع مبادئ لحوكمة الشركات يجب أن تتبعها الشركات المقيدة بها أو التي ترغب في القيد ، و ذلك لضمان توفير الحماية اللازمة لحملة الأسهم ، هذا يعني انه ليس هناك نظام موحد لحوكمة الشركات يمكن أن يطبق في جميع الدول بحيث يؤدي تطبيقه للحصول على نفس النتائج ، بل إن هناك مبادئ عامة لحوكمة الشركات تصدرها هيئات دولية متخصصة كمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لتكون عوناً لحكومات الدول في جهودهم من اجل تقييم و تحسين الإطار القانوني و المؤسسي و التنظيمي الخاص بحوكمة الشركات في دولهم و من أجل توفير الإرشادات و الاقتراحات لبورصات الأوراق المالية و المستثمرين و الشركات و الأطراف الأخرى التي لها دور في تنمية الحوكمة الجيدة للشركات ، وفي هذا السياق نجد أنه في الآونة الأخيرة قامت العديد <sup>(2)</sup> من الدول العربية بإصدار لائحة

<sup>(1)</sup> سميحة فوزي ، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر ، للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المنعقد أيام 24 - 26 سبتمبر 2005 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، ص : 4.

<sup>(2)</sup> محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص : 17.

للحوكمة الخاصة بها ، و التي تعكس مدى الأهمية التي تضعها تلك الدول لقيام شركاتها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات. وتعتبر مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية غير ملزمة ، ولا تقدم وصفات جاهزة للتشريع المحلي ، ولكنها تعد بمنزلة نقطة مرجعية تضم عددًا من العناصر المشتركة في ضوء حدوث تغيرات كبيرة في الظروف والتي تعد أساسًا لحوكمة الشركات ، فصحیح أنه ليس هناك نموذج منفرد لحوكمة الشركات ولكن إذا أرادت الشركة أن تحتفظ بقدرتها التنافسية في السوق <sup>(1)</sup>، وإذا أرادت الحكومات توفير المرونة الكافية التي تسمح للأسواق أن تعمل بفاعلية وتستجيب لتوقعات المساهمين وأصحاب المصالح ، يجب عليها تطبيق هذه المبادئ ووضع وتطوير الأطر الخاصة بتطبيقها. <sup>(2)</sup>

و يمكن استعراض هذه المبادئ بالتفصيل كمايلي:

### أ -ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات

وفق ما ينصه هذا المبدأ ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها ، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، بحيث<sup>(3)</sup>:

- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات يمكن أن يؤثر على الأداء الاقتصادي العام ، سلامة السوق، خلق الحوافز للمشاركين في الأسواق وتعزيز شفافتها وكفاءتها .

- يجب على المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات أن تكون متسقة مع سيادة القانون والشفافية وقابلة التنفيذ .

<sup>(1)</sup> محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره، ص: 17.

<sup>(2)</sup> مها محمود رمزي ربحاوي ، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات،حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد رقم 24 ، العدد : 1 ، سوريا ، 2008 ، ص: 94.

<sup>(3)</sup> OECD, **OECD Principles of Corporate Governance**, OECD Publications Service, Paris, France, 2004, p: 17.

- ينبغي أن يكون تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة محددا بوضوح وأن يتم التأكد من ضمان تقديم المصلحة العامة .
- يجب على السلطات التنظيمية والتنفيذية و الإشرافية أن تكون لديها السلطة والنزاهة والموارد اللازمة لأداء واجباتها بطريقة مهنية وموضوعية ، وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تكون الأحكام الصادرة عنها في الوقت المناسب ، شفافة و واضحة .

### ب حقوق المساهمين

وفق ما ينصه هذا المبدأ ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين بحيث<sup>(1)</sup>:

- تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين ما يلي:
  - تأمين أساليب تسجيل الملكية.
  - نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
  - الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
  - المشاركة والتصويت في الاجتماعات.
  - إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
  - الحصول على حصص من أرباح الشركة.
- للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة، ومن بينها:
  - التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.
  - طرح أسهم إضافية.

(1) طارق عبد العال حماه المصدر سبق ذكره، ص ص: 40-41.

- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.
- ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين كما ينبغي إحاطتهم علماً بالقواعد التي تحكم الاجتماعات ومن بينها قواعد التصويت التالية:
- يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب بشأن تواريخ وأماكن وجدول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.
- يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى محلي الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.
- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو تمثيلية ، كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو تمثيلية.
- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.
- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية بحيث:
- يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال ، ويصدق ذلك أيضاً على التعديلات غير العادية مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة ، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم ، كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها وأن تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقاً لفئاتهم المختلفة.

▪ يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواد لتحسين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

-ينبغي أن يأخذ المساهمون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

### ج -المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم و ذلك كما يلي<sup>(1)</sup>:

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة، بحيث:

▪ ينبغي أن يكون للمساهمين - داخل كل فئة - نفس حقوق التصويت ، فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين ، وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم كما يجب أن تمون أية تغييرات مقترحة في حقوق التصويت من جانب المساهمين.

▪ يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

▪ ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

يتبغي أن يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أي

مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

<sup>(1)</sup> طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره ، ص ص: 40-41.

## د دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة ، بحيث<sup>(1)</sup>:

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

- حينما يحمى القانون حقوق أصحاب المصالح ، فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحوكمة ، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

## هـ الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ، ومن بينها الموقف المالي ، والأداء ، والملكية ، وأسلوب ممارسة السلطة ، بحيث<sup>(2)</sup>:

- يجب أن يشتمل الإفصاح - ولكن دون أن يقتصر - على المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة و أهداف الشركة.

(1) طارق عبد العال حماد ، المصدر سبق ذكره ، ص: 42 .

(2) المصدر نفسه ، ص: 42.

- حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويت.
  - أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتببات والمزايا الممنوحة لهم.
  - عوامل المخاطرة المنظورة.
  - المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
  - هياكل وسياسات حوكمة الشركات.
- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضًا بمتطلبات عمليات المراجعة.
- يجب الاضطلاع\* بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية.
- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

#### و مسؤوليات مجلس الإدارة

- يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات ، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة ، وأن تضمن مساءلة<sup>(1)</sup>

مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين ، بحيث<sup>(1)</sup>:

\* اضطلع لغويا بمعنى نهض به و قوي عليه، و في معنى الجملة: القيام بعملية المراجعة المستقلة سنويا، نقلا عن: قاموس المنجد الأبجدي ، دار المشرق للنشر ، بيروت ، لبنان ، 1986 ، ص:97.

(1) طارق عبد العال حماد المصدر سبق ذكره، ص ص: 43-44.

(1) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره، ص ص: 43-44.



- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.
- يتعين أن يقوم مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية ، من بينها:
  - مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط ، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة ، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.
  - اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين ، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ، ومتابعتهم ، وأيضاً حينما يقتضى الأمر ذلك، إحلالهم ومتابعة خطط التعاقد الوظيفي.
  - مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
  - متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوى صلة.

- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل و إيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بإحكام القوانين.
- متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.
- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.
- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشئون الشركة، و أن يجرى ذلك - بصفة خاصة - على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية، بحيث:
- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح . ومن أمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية: التقارير المالية، وترشيح المسؤولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
- يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقتا كافيا لمباشرة مسؤولياتهم.
- كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

### 2-3 - أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

منذ عام 1997 م ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية ، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات تلك الأزمة المالية المشار إليها يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة ، وقد كانت<sup>(1)</sup>

(1) محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة لنمط تطبيقها في مصر ، إصدار بنك الاستثمار القومي ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص ص:6-7.

المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة ، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل ، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور ، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة " ممارسات المحاسبة الإبداعية " وما إلى ذلك. كما أن الأحداث الأخيرة و إبتداء من فضيحة شركة إنرون وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية ، ظهرت بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية "قريبة من الكمال" ، وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة ، كما أن ضعف نوعية المعلومات يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة ، ويعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة ، ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء تصرف الإدارة ، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح. وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة ، ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط ، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال ، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير أو مبادئ معينة لحوكمة الشركات ، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها إتباعها في عملها. وعلى سبيل المثال ، فإن حوكمة الشركات الجيدة في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية ، يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة، كما يمكن أن تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية ، وتساعد في الحد (1)

(1) محمد حسن يوسف ، المصدر سبق ذكره ، ص ص: 6-7.

من هروب رؤوس الأموال ، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن بما ينجر عنه من إعاقة للنمو الاقتصادي ، فما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائداً على استثماراتهم ، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت ، وبدون التدفقات المالية لن تتحقق الإمكانيات الكاملة لنمو المنشأة ، و من بين إحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل ، ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.

إن التقيد بمبادئ حوكمة الشركات يعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون ، وتتناول حوكمة الشركات موضوع تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنطقة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تحقق تكاملا للمنطقة في الأسواق العالمية<sup>(1)</sup>.

(1) محمد حسن يوسف ، المصدر سبق ذكره ، ص: 7.

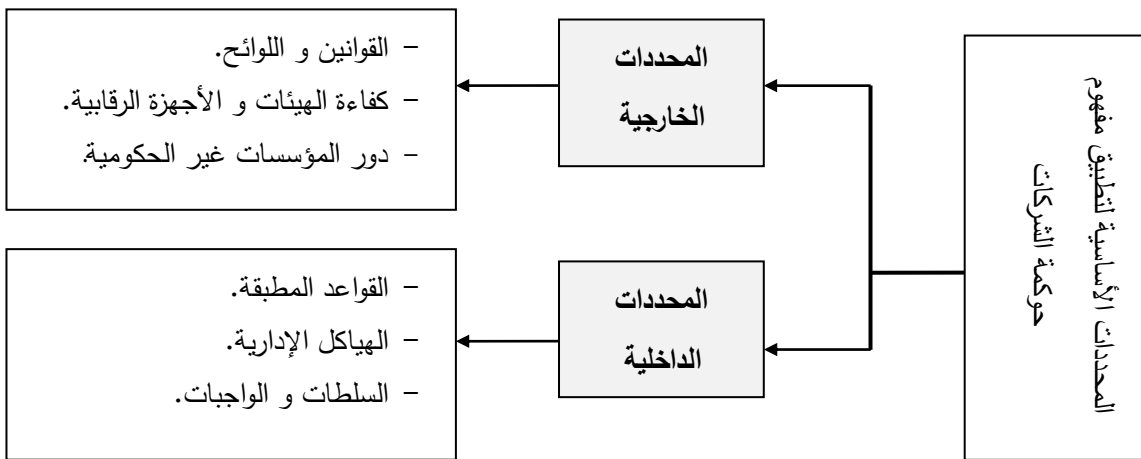
## المبحث الثاني : محددات حوكمة الشركات ، آلياتها و ركائز تطبيقها

لكي تتمكن الشركات بل و الدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ، وحتى يحقق نظام الحوكمة هدفه الرئيسي و المتمثل في إرساء مبادئها بفعالية ، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات و العوامل التي تختلف من دولة لأخرى بحسب اختلاف النظم السياسية ، الاقتصادية و القانونية ، و لتتم العملية الرقابية لهذا النظام لابد أن تتدخل جملة من الآليات و الركائز الأساسية ، والتي تشمل الرقابة ، الإفصاح ، وإدارة المخاطر ، هذه العناصر هي التي يمكن من خلالها الحكم على مدى جودة نظام الحوكمة المطبق.

### 1-المحددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر جودة مجموعتين من المحددات الخارجية وتلك الداخلية ، و تشمل هذه المحددات و العوامل مجموعتين أساسيتين (أنظر الشكل رقم 4) ، وفق ما يوضحه "سليمان ، 2009" من خلال الشكل الآتي<sup>(1)</sup>:

#### الشكل (4): المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.



المصدر: محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية :

الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص: 22.

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص: 22.

## 1-1 - المحددات الخارجية

- وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة ، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص ، و تتمثل المحددات الخارجية في مايلي<sup>(1)</sup>:
- القوانين و اللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، قوانين سوق المال و القوانين المتعلقة بالإفلاس، و أيضا القوانين التي تنظم المنافسة و التي تعمل على منع الاحتكار.
  - وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع و المنافسة الدولية.
  - كفاءة الهيئات و الأجهزة الرقابية، مثل هيئات سوق المال و البورصات، و ذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات و التحقق من دقة و سلامة البيانات و المعلومات التي تنشرها، و أيضا وضع العقوبات المناسبة و التطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.
  - دور المؤسسات الغير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية و المهنية و الأخلاقية و التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، و تتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين و المراجعين و نقابات المحامين على سبيل المثال.

<sup>(1)</sup> محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص: 23.

## 2 1 - المحددات الداخلية

وتشتمل على القواعد و الأساليب التي تطبق داخل الشركات، والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات ، و توزيع مناسب للسلطات و الواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة ، الإدارة ، المساهمين و أصحاب المصالح. وبالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تُفهم على أنها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة<sup>(1)</sup>.

و يجدر بنا أن نلاحظ أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية ، فهي بدورها تتعلق بالعوامل المرتبطة بثقافة الدولة ، النظام السياسي ، مستوى التعليم و الوعي لدى الأفراد ، فحوكمة الشركات ليست سوى مجرد محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات ، بل يعتمد إطار الحوكمة أيضا على البيئة القانونية و التنظيمية ، إضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال ، و مدى إدراك الشركات للظروف<sup>(2)</sup> البيئية و الاجتماعية للمجتمعات التي تعمل بها و التي قد تؤثر على سمعتها و نجاحها في الأجل الطويل.

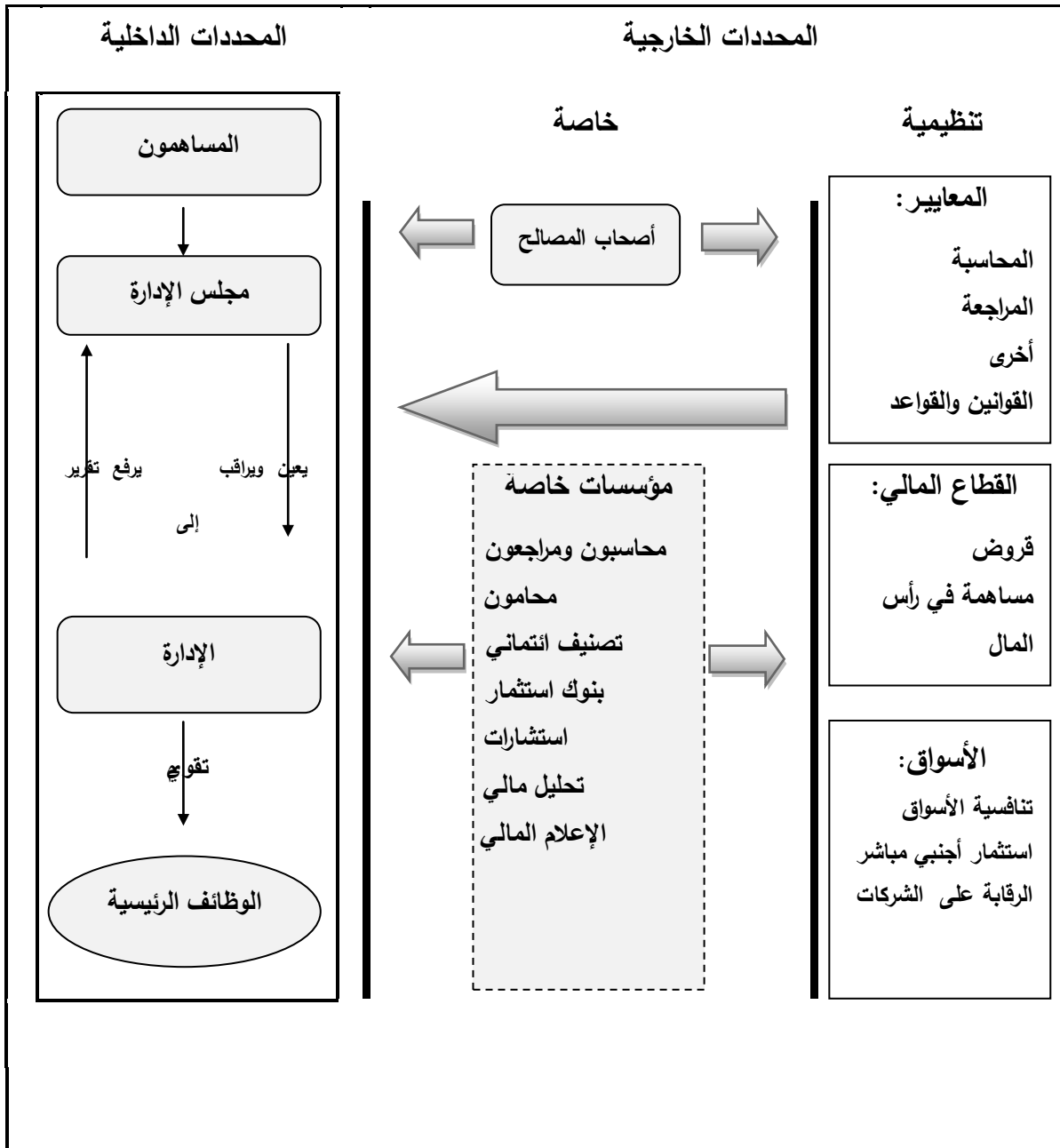
و يمكن توضيح المحددات السابق ذكرها من خلال الشكل الموالي<sup>(3)</sup>: (أنظر الشكل رقم 5)

<sup>(1)</sup> عبد السلام زايدي ، كمال بوعظم ، حوكمة الشركات و دورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات ، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات المنعقد يومي 18-19 نوفمبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، ص: 42.

<sup>(2)</sup> محمد مصطفى سليمان، المصدر سبق ذكره، ص: 24.

<sup>(3)</sup> عبد السلام زايدي ، كمال بوعظم، المصدر سبق ذكره، ص: 42.

الشكل (5): المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات.



**المصدر:** زايدي عبد السلام ، كمال بوعظم ، حوكمة الشركات و دورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية

والحد من وقوع الأزمات ، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات المنعقد يومي 18-19 نوفمبر 2009، كلية

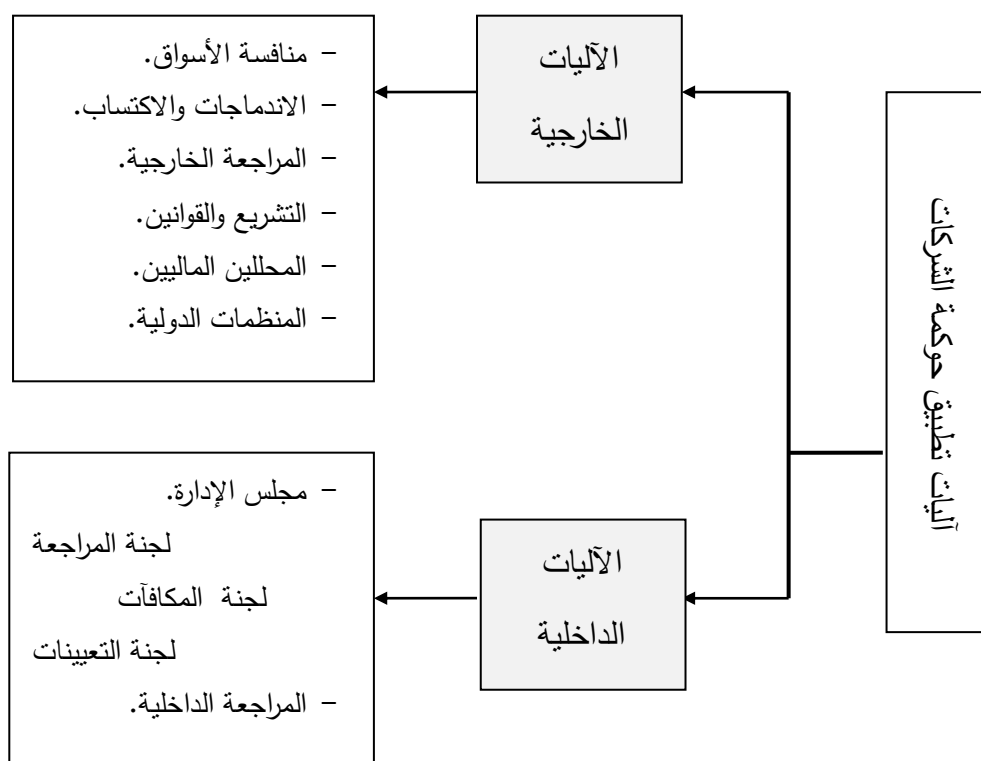
العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، ص: 43.



## 2- الآليات الخارجية و الداخلية لحوكمة الشركات

يقصد بالآليات حوكمة الشركات حسب "التميمي" ، 2005 : " الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً ، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم"<sup>(1)</sup> ، ويمكن القول بأن هناك شبه إجماع بين الكتاب والباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى فئتين: الآليات الخارجية و الآليات الداخلية ، و ذلك وفق ما يوضحه الشكل الآتي: (أنظر الشكل رقم 6)

الشكل (6): آليات تطبيق حوكمة الشركات.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق .

(1) عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة بحث مقدم على الموقع: [www.nazaha.iq/search\\_web/muhasbe/2.doc](http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc) :2011/01/25 ، عمان ، الأردن ، 2005 ، ص:7.

## 1-2 - الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة . و تمثل هذه الآليات ما يلي:

### أ - منافسة سوق المنتجات ( الخدمات ) وسوق العمل الإداري

تعد منافسة سوق المنتجات ( أو الخدمات ) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات ، ويؤكد على هذه الأهمية كل من "هيس و إمباڤيو ، Hess & Impavido " ، وذلك من خلال أنه: " إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح ( أو إنها غير مؤهلة ) ، فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة ، وبالتالي ستعرض للإفلاس ". إذن فإن منافسة سوق المنتجات ( أو الخدمات ) تهذب سلوك الإدارة ، و خاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا ، وهذا يعني إن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة ، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين انه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

### ب - الاندماجات والاكْتساب

مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكْتساب تعدان من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم ، ويشير كل من "جون و كيديا ، John & Kedia " إلى وجود العديد من<sup>(1)</sup>

(1) عباس حميد التميمي، المصدر سبق ذكره، ص: 7.

الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى إن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة ( في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ) ، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال ، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج. أما في الشركات المملوكة للدولة فتشير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية إلى إن الحكومة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية ، وذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاكتساب والاندماج ، ولكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات<sup>(1)</sup>.

### ج -المراجعة الخارجية

تمثل المراجعة الخارجية وفق تعريف " Angot & al ، 2004 " : " عملية الرقابة و الفحص المنتظم والمستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات وكذا الفعالية لأي منشأة "<sup>(2)</sup>. ويرى " Daniels & al ، 2006 " أنه ومن خلال عملية المراجعة يقوم المراجع بجمع الأدلة و القرائن و تقييمها لإبداء الرأي الفني من خلال تقريره و من ثم توصيل نتائج هذا التقييم لأصحاب المصالح داخل المنشأة و خارجها ، بحيث يؤدي المراجع الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية البيانات المالية لإرساء الثقة ، و تأكيد صدقها وعدالتها ، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة<sup>(3)</sup>

(1) عباس حميد التميمي، المصدر سبق ذكره، ص:7.

(2) Hugues Angot, Christian ficher et Baudouin Theunissen, **Audit comptables ,Audit informatique**, 3<sup>ème</sup> édition, éditions De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2004, p :7 .

(3) Bill Daniels, David Leedy & Steven D.Sills, **Movie money, understanding Hollywood's (creative) accounting practices**, 2<sup>nd</sup> edition, Silman-James Press, Los Angeles , United states,2006, p:256.

في نوعية تلك البيانات، وليس مدى قبولها فقط ، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعة في اختيار المراجع الخارجي والاستمرار في تكليفه (1) .

يرى " أبوت و باركر ، Abbot & Parker " أن لجان المراجعة المستقلة والنشطة سوف تتطلب مراجعة ذات نوعية عالية ، وبالتالي اختيار المراجعين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة . و يرى "التميمي ، 2005" أن المراجع الخارجي يمثل حجر الزاوية للحكومة الجيدة للشركات المملوكة للدولة ، بحيث يساعد هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها و غرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام ، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور المراجع الخارجي يعزز مسؤوليات الحكومة في الإشراف ، التبصر والحكمة ، و ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي ، أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات ، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات ، العمليات والنتائج ، وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة ، ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي ، وتدقيق الأداء ، والتحقق والخدمات الاستشارية. وقد أكدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية على ضرورة أخذ وظيفة المراجع الداخلي بعين الاعتبار من طرف المراجع الخارجي ، فعلى سبيل المثال تطلب معيار المراجعة

، Statement on Auditing Standard (SAS N° 65) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

من المراجع الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار وظيفة التدقيق الداخلي (2)

(1) Bill Daniels, David Leedy & Steven D.Sills, Op. cit, p. 256.

(2) عباس حميد التميمي، المصدر سبق ذكره ص: 7.

عند التخطيط لعملية المراجعة، أما معيار المراجعة SAS N° 78 فقد عرف وظيفة المراجعة الداخلية

كمصدر للمراقبة و يجب على المدقق الخارجي أن يأخذها بنظر الاعتبار عند تقييمه لنظام الرقابة

الداخلية في الشركة.

### د التشريع والقوانين

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل

مباشر في عملية الحوكمة ، فقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية

الحوكمة ، ليس فيما يتصل بدورهم ووظائفهم في هذه العملية فقط ، بل على كيفية تفاعلهم مع

بعضهم أيضا. فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-Oxly Act \* متطلبات جديدة على

الشركات المساهمة العامة تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، وتقوية إشراف لجنة

المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية ، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية

الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية ، ووضع خطوط اتصال فعالة بين

المراجع الخارجي ولجنة المراجعة وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات

التي تخصهم في الشركة ، والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في

الشركة<sup>(1)</sup>.

\* يعد من أكبر الإصلاحات منذ أزمة 1930، تم التصويت عليه من طرف الكونغرس الأمريكي في جويلية 2002 ، و في نفس الشهر من جويلية أقره الرئيس بوش بعد الفضائح المالية للشركات الكبرى Enron ، WorldCom ، و يقضي هذا القانون بتحميل المسؤولية لمدراء المؤسسات المقيدة في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية بمصادقة حساباتهم لدى لجنة الحماية و التبادل (SEC : Security and Exchange Commission) التي تعتبر هيئة تنظيم الأسواق المالية في و.م.أ ، و يهدف القانون لتقوية روابط الثقة و المسؤولية بين مختلف الأطراف من أجل توفير حماية أفضل للمستثمرين من أجل إعادة الثقة على مستوى الأسواق المالية و يقوم على مبادئ أهمها : صحة الحسابات و دقتها ، توفر المعلومة ، مسؤولية المسيرين ، استقلالية المراجعين (المحققين) الخ ، نقلا عن طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة، الطبعة 1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2005 ، ص: 65.

(1) عباس حميد التميمي، المصدر سبق ذكره ص: 7.

### هـ - آليات حوكمة خارجية أخرى

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عن ما تقدم ذكره تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة للآليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة ، و تتضمن ( ولكن لا تقتصر على ) المنظمين ، المحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية ، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول ، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري ، وتضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية ، وفي قطاع البنوك ، تمارس لجنة بازل<sup>\*</sup> ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها.

### 2-2- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة . ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي :

#### أ - مجلس الإدارة

يذكر كل من "هاريننتو و سيني ، Harianto & Singh" أن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا . كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها ، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة ، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار ، كما يجب أن تمتلك السلطة<sup>(1)</sup>

(1) عباس حميد التميمي ، المصدر سبق ذكره ص:7.

اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيـدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا ، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك. وفي هذا السياق يأتي التأكيد على ضرورة أن تقاد كل شركة من الشركات المملوكة للدولة بمجلس إدارة فعال يمارس القيادة ويوجه الشركة بنزاهة وحكمة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافية ومسؤولية . ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة ، يلجا إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين ، أبرزها ما يأتي<sup>(1)</sup>:

### -لجنة المراجعة

بعد الانهيارات المالية في كبرى شركات العالم بالولايات المتحدة الأمريكية و إصدار قانون Sarbanes Oxley Act في سنة 2002 م ، ألزم هذا القانون جميع الشركات بتشكيل لجنة للمراجعة ، هذه اللجنة تكون منبثقة من مجلس الإدارة ، وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين ، والذين تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة و المراجعة. ويأتي دور لجنة المراجعة الرئيسي في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية ، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة<sup>(2)</sup>.

### -لجنة المكافآت

توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن

(1) عباس حميد التميمي ، المصدر سبق ذكره ، ص: 7.

(2) عوض بن سلامة الرحيلي ، المصدر سبق ذكره، ص: 196.

تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة ، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية ، وهنا يكمن الدور الفعال لهذه اللجنة.

### -لجنة التعيينات

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة ، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وُضعت هذه اللجنة لأداء مجموعة من الواجبات ، فهي تقوم بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين ، و تضع آليات شفافة للتعيين ، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين كما تقوم مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.

### ب -المراجع الداخلي

تعرف " Bertin ، 2007 " المراجعة الداخلية على أنها: " ذلك النشاط المستقل و الموضوعي و الذي من خلاله يقوم المراجع الداخلي بتقييم و الرقابة على عمليات الشركة ، و مساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال عملية رقابية منتظمة تتم من خلالها السيطرة على المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة"<sup>(1)</sup>. وتؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة ، وذلك عن طريق زيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة ، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات<sup>(2)</sup>

(1) Élisabeth Bertin, *Audit interne, Enjeux et pratiques à l'international*, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Eyrolles, Paris, France, 2007, p : 21.

(2) عباس حميد التميمي ، المصدر سبق ذكره، ص: 8.



المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي ، وفي هذا السياق فإن كل من المراجعة الداخلية والخارجية تعد آلية مهمة من آليات الرقابة ضمن إطار هيكل الحوكمة ، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف حالات الغش و التضليل ، لذلك يجب أن تكون مستقلة و منظمة بشكل جيد ، وفي هذا الاتجاه يجب أن تتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر وليس إلى الإدارة<sup>(1)</sup>.

### 3 - الركائز الأساسية لحوكمة الشركات و معايير جودة تطبيقها

تمثل ركائز الحوكمة الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات ، فحتى يحقق النظام هدفه و المتمثل في إرساء مبادئ الحوكمة السابق ذكرها ، لا بد من القيام بمجموعة من الأنشطة الضرورية لإتمام العملية الرقابية و التي تتدخل فيها الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية بحيث يتم انجازها في ضوء المحددات المتوفرة ، و يمكن اعتبار الركائز الأساسية لتطبيق الحوكمة العناصر التي يمكننا من خلالها تحديد معايير جودة الحوكمة المطبقة.

### 3 1- الركائز الأساسية لحوكمة الشركات

تتمثل الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات (أنظر الشكل رقم 7) في مايلي<sup>(2)</sup>:

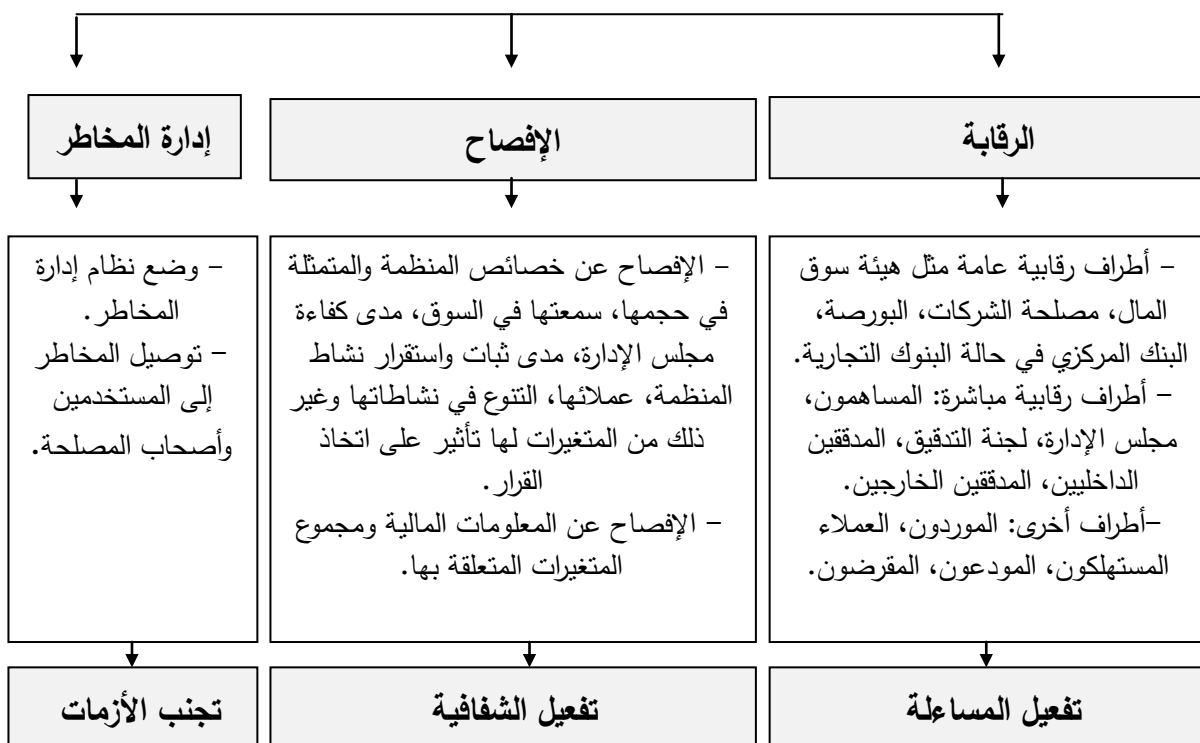
- الرقابة كأهم ركيزة ، وتمثل مجموع الآليات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المساءلة.
- الإفصاح و الذي يهدف إلى تفعيل الشفافية ، و تجنب حالات عدم التأكد.
- إدارة المخاطر و التي من خلالها يمكن تجنب الأزمات، و ضمان حقوق أصحاب المصالح .

(1) عباس حميد التميمي ، المصدر سبق ذكره ص: 8.

(2) عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي ، المصدر سبق ذكره ، ص: 14.

الشكل (7): الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات.

ركائز حوكمة الشركات:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ماسبق .

### 2-3 - معايير جودة تطبيق حوكمة الشركات

أكدت الدراسات الحديثة و أبرزها دراسة "بسيوني السعدني ، 2009" أن هناك مجموعة من

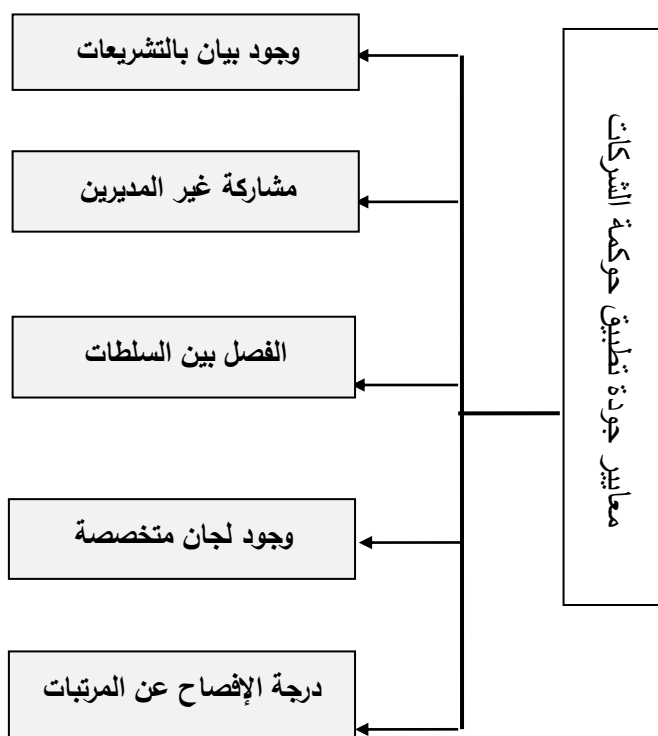
المؤشرات التي يتم بموجبها قياس مدى فاعلية الحوكمة و بصفة خاصة في الأسواق الاستثمارية

المختلفة و من خلال مجموعة معايير تعكس و توضح بصفة عامة القيم التي تسود و تؤثر على

حوكمة الشركات <sup>(1)</sup>. (أنظر الشكل رقم 8)

(1) مصطفى حسن بسيوني السعدني ، الشفافية و الإفصاح في إطار حوكمة الشركات ، ندوة حوكمة الشركات العامة و الخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلية المنعقدة أيام 19-23 نوفمبر 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص:152.

الشكل (8): معايير جودة تطبيق حوكمة الشركات.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ماسبق .

و يتضح لنا من خلال هذا الشكل أن الحوكمة لها عدة معايير ، يتم استخدامها للحكم على تواجد

هذه الحوكمة ، ومدى تطبيقها ، و تمثل هذه المعايير مايلي <sup>(1)</sup>:

#### أ - مدى وجود بيان بالتشريعات و القوانين و اللوائح

وتتضمن هذه القوانين و اللوائح أفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة في مجالس إدارة الشركات ، و

هل من السهل الحصول عليها ، و هل نصوصها واضحة و صياغتها سليمة ، سهولة الفهم و كافية ،

و هل هي متنسقة مع حزمة التشريعات الأخرى ، أم أن هناك تعارضا و تضاربا وعدم توافق بينها و بين

التشريعات الأخرى ، بحيث يبطل احدها الآخر ، أو يعطل تنفيذه ، أو يجد لمن يخالف أحكامها

مخرجا من تلك العقوبات الخاصة بالمخالفة لأحكامها.

<sup>(1)</sup> مصطفى حسن بسيوني السعدني ، المصدر سبق ذكره ، ص:152.

### ب - مدى المشاركة لغير المديرين التنفيذيين

و ذلك في صنع القرارات و توجيه مسار العمل ، و في تحديد مجالات النشاط و هو أمر بالغ الأهمية ، حيث من شأنه أن يوفر أداة جيدة للتوجيه و الرقابة وتحسين الإشراف ، و تحقيق مزيد من الشفافية فضلا عن أن هذه المشاركة ستوضح الحقائق و تظهرها ، و تعمل في الوقت ذاته على معالجة أي قصور أو أي انحراف و بشكل مؤثر و سريع ، و إصلاح أي خطأ قد يحدث للشركة.

### ج - مدى وجود فصل بين السلطات

و ذلك بالفصل و تقسيم العمل و الأدوار بين مجلس الإدارة و المسؤول التنفيذي الرئيسي (العضو المنتدب/ المدير العام التنفيذي) ، خاصة وما يخلقه هذا الفصل من حيوية و فاعلية تتصل بتحديد الرؤية الإستراتيجية ، و اختيار و رسم السياسات ، و ما يتصل أيضا بالتكتيكات التنفيذية المختلفة ، و التي تتم من وقت لآخر في العمل ، و مدى توافقه أو اتساقه مع احتياجات و متطلبات مصالح العمل و مصالح أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في المشروع.

### د - مدى وجود لجان رئيسية متخصصة تابعة لمجلس الإدارة

هذه اللجان تتناول الأعمال التي تحتاج إلى بحث و دراسة تفصيلية ، و تتناول الأنشطة التي تحتاج إلى تطوير و التي من شأنها دراسة و بحث الجديد و عمليات الإصلاح التي تحتاج إليها الشركة ، خاصة فيما يتصل بعمليات الإحلال و التجديد ، التحسين الدائم و التطوير المستمر لخطوط الإنتاج ، مدى ملائمة التكنولوجيا المتبعة ، ومدى أهمية تطبيق الجديد في تكنولوجيا الإنتاج و التسويق و التمويل ، و الكوادر البشرية، بما يدعم كفاءة الشركة و قدرتها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها. و تقوم هذه اللجان بتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، بما يساعده على فهم حقيقة ما يجري في الشركة ، و الإحاطة بعناصر الخطر ، و مجالات المخاطر.

### هـ مدى و درجة الإفصاح عن مرتبات و مكافآت كبار المديرين

وكل ما يتصل بهذه المكافآت من انجازات و أعمال تم القيام بها ، و مدى ما حققه المدبرون من نتائج و اتساقها مع ما يتم التعاقد عليه معه ، و كم الأداء و التحسين و التطوير الذي تم على يديه ، و مدى تناسب الدخل الذي حصل عليه مع النتائج التي تم التوصل إليها ، و من ثم الحكم على مدى كفاءة مجلس الإدارة و مدى إمكانية استمرار أعضاء المجلس في شغل هذه المناصب أو القيام بإحلال أفراد آخرين محلهم لتحقيق نتائج أفضل.

لقد حرصت كافة الدول المتقدمة على تأكيد نجاح برامج الحوكمة ، و إن اختلفت كل منها في مجال اهتمامها بالحوكمة شجعها في ذلك النتائج التي تم تحقيقها و الانجازات التي تم التوصل إليها ، فضلا عن اتجاهات كل دولة لتطوير أساليب حوكمة الشركات فيها وتطوير طرق وأدوات الحوكمة ، ثقافة الالتزام وزيادة تأثيرها في الشركات و المشروعات .

و بالتالي فالحوكمة تكاد تكون مرتبطة باتجاهات و اهتمامات كل دولة و باهتمامات حاملي أسهم الشركات فيها ، لكنها في نهاية المطاف تظل مجموعة القيم و المبادئ و المثل العليا التي لا يختلف عليها احد في أي مكان في العالم بصفه عامة و عالم المال و الأعمال بصفة خاصة (1).

(1) مصطفى حسن بسيوني السعدني ، المصدر سبق ذكره ، ص:153.

## المبحث الثالث : متطلبات تأسيس حوكمة الشركات، نماذجها و تجارب تطبيقها

بعد أن أدركت الشركات في شتى دول العالم أن حوكمة الشركات باتت مسألة حيوية وضرورة لا بد منها لإحكام الرقابة و ضبط أداء الشركة بما يضمن مصلحة كافة أطرافها الفاعلة ، فكرت كل دولة في تبني نموذج الحوكمة الذي يناسبها فاختلقت نماذج تطبيقها دولياً ، ولكي يتم تطبيق مفهوم حوكمة الشركات لا بد من توفر حزمة من الشروط و المتطلبات الواجب توفرها في بيئة الأعمال التي تختلف من دولة لأخرى هذه الشروط تشكل إطاراً مؤسسياً هاماً كي تصبح الحوكمة ذات فعالية و أثر ملموس و كجهاز إنذار مبكر للحماية من مخاطر الغش و التلاعب المالي<sup>(1)</sup>.

### 2 متطلبات تأسيس حوكمة الشركات

وفق ما اقترحه كلا من "سوليفان ،كوشتا هلبلينج و شكولينكوف، 2003" يمكن تحليل مكونات

الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات كما يلي:

#### 1 - هيكل الملكية

إن أحد التشريعات الأساسية والأكثر أهمية لإنشاء اقتصاد ديمقراطي قائم على أساس السوق هو نظام حقوق الملكية الذي ينشئ حقوق الملكية الخاصة ، فإن من الأمور الأساسية أن تضح —ع قوانين حقوق الملكية ولوائحها معايير بسيطة وواضحة تحدد على وجه الدقة من يم —لك ماذا ، وكيف يمكن تجميع أو تبادل هذه الحقوق ، ومعايير التسجيل للمعلومات بطريقة مرتبة زمنيـاً وذات<sup>(2)</sup>

(1) عدنان بن حيدر بن درويش، المصدر سبق ذكره، ص:51.

(2) جون سوليفان ، جين روجرز ، كاثرين كوشتا هلبلينج ، الكسندر شكولينكوف ، بحثا عن عضو جيد لمجلس الإدارة ، دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي و العشرين ،إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2003، ص:14.

تكلفة معقولة. ويعتبر هيكل الملكية ذو أثر مباشر على التطبيق السليم لحوكمة الشركات ، و في هذا الصدد هناك نوعان لهياكل ملكية الشركات (1):

### أ - الهيكل المركز (نظام الداخليين)

حيث تتركز الإدارة و الملكية في أيدي عدد قليل من الأفراد أو العائلات أو المديرين ، ولأن هؤلاء يؤثرن بشدة على طريقة تشغيل و عمل الشركة ، يطلق عليهم الداخليون ، و معظم الدول خاصة تلك التي يحكمها القانون المدني لديها هياكل ملكية مركزة ، و يقوم الداخليون في هياكل الإدارة المركزة بممارسة السيطرة أو التحكم في الشركات بعدة طرق منها قيامهم بملكية أغلبية أسهم الشركة ، و تمتعهم بأغلبية حقوق التصويت حيث غالبا ما يقوم المساهمون ذوي الملكيات الضخمة من الأسهم بالتحكم في الإدارة عن طريق التمثيل المباشر في مجلس الإدارة ، و في بعض الأحيان يملك الداخليون عددا قليلا من الأسهم و لكنهم يتمتعون بأغلبية حقوق التصويت ، و يحدث ذلك عندما تتعدد أنواع الأسهم مع تمتع بعضها بحقوق تصويت أكثر من بعضها الآخر ، وإذا ما تمكن بضعة أفراد من امتلاك أسهم ذات حقوق تصويت ضخمة فإن ذلك سيمكنهم فعلا أن يتحكموا في الشركة حتى ولو لم يكونوا هم أصحاب أغلبية رأس المال ، ورغم أن الداخليين لهم السلطة و الحافز لمراقبة الإدارة ، بالإضافة إلى ميلهم لاتخاذ القرارات التي تعزز أداء المنشأة في الأجل الطويل ، فمن ناحية أخرى نجد أن هذا النظام يعرض الشركة إلى الفشل في بعض الأحيان إذا ما تم تواطؤ كبار المساهمين مع إدارة الشركة للاستيلاء على أصولها على حساب مساهمي الأقلية ، و هذا يمثل مخاطرة كبيرة ، كالموافقة مثلا على مرتبات و مزايا باهضة الثمن و غيرها من الممارسات الاحتياطية لتحقيق الأغراض الخاصة، فالداخليون الذين يستغلون سلطاتهم بطرق غير شرعية ، يعملون على (2)

(1) جون سوليفان ، جين روجرز ، كاثرين كوشتا هلبينج ، الكسندر شكولنيكوف ، المصدر سبق ذكره ، ص:14.

(2) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص:27.

ضياح موارد الشركة و تخفيض مستويات الإنتاجية فيها ، وهنا تبرز أهمية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات التي يسيطر عليها هذا النظام بغرض حماية أصول الشركة و حقوق الأقلية (1).

### ب - الهيكل المشتت (نظام الخارجيين)

في ظل هذا الهيكل يكون هناك عدد كبير من أصحاب الأسهم ، ( الملاك ) يملك كل منهم عددا صغيرا من أسهم الشركة ، وعادة ما لا يكون هناك حافز لدى صغار المساهمين لمراقبة نواحي نشاط الشركة عن قرب، كما أنهم يميلون إلى عدم المشاركة في القرارات و السياسات الإدارية، و لذلك يطلق عليه الخارجيون ، والشركات في نظام الخارجيين تعتمد على الأعضاء المستقلين ، Non-Executive Directors ، في مجلس الإدارة لمراقبة السلوك الإداري للأعضاء التنفيذيين ، و يميل أعضاء المجلس إلى الإفصاح بشكل واضح و بدرجة متساوية عن المعلومات و تقييم الأداء الإداري بشكل موضوعي ، و حماية مصالح و حقوق المساهمين بقوة ، و نتيجة لهذا يعتبر نظام الخارجيين أكثر قابلية للمحاسبة و أقل فسادا ، و بالرغم من تلك المزايا فإن هياكل الملكية المشتتة يعاب عليها بنقاط الضعف التالية(2):

- يميل الملاك المشتتون إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير و ليس في الأجل الطويل ، و يؤدي ذلك إلى الخلافات بين أعضاء مجلس الإدارة و أصحاب الشركات.
- تواتر التغيرات في هيكل الملكية نظرا لان المساهمين قد لا يرغبون في التخلي عن استثماراتهم على أمل تحقيق أرباح أكثر ارتفاعا في مكان آخر ، و كلا الأمرين يؤدي إلى إضعاف استقرار الشركة.

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص:27.

(2) المصدر نفسه ، ص:28.



و مما سبق يظهر لنا أن كلا من نظام الداخليين و الخارجييين يحمل مخاطر في طياته ، و يبقى غرض حوكمة الشركات هو التقليل إلى حد ادني من تلك المخاطر ، و تشجيع التنمية السياسية و الاقتصادية ، إذ يعتمد النظام الفعال لحوكمة الشركات على مزيج من الضوابط الداخلية و الخارجية.

## 2 - قانون العقود

لن نستطيع إجراء الكثير من العمليات التجارية وغيرها ما لم يكن هناك لوائح وتشريعات تضمن سلامة العقود ونفاذها، ومن الأمور الأساسية أن تعمل هذه التشريعات على حماية الموردين والدائنين وأصحاب الأعمال وغيرهم.

## 3 - القطاع المصرفي الجيد التنظيم

حيث يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية المطلقة لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات ، ويوفر القطاع المصرفي رأس المال اللازم والسيولة لعمليات الشركات ونموها ، ويعتبر وجود الحوكمة الجيدة في النظام المصرفي أمراً هاماً بصفة خاصة في الدول النامية ، حيث تقوم البنوك بتوفير معظم التمويل ، فضلاً عن هذا فإن تحرير الأسواق المالية أدى إلى تعريض البنوك لقدر أكبر من التذبذبات وإلى مخاطر ائتمانية جديدة ، وقد أثبتت أزمات شرق آسيا وروسيا أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية والهروب الضخم لرؤوس الأموال يمكن أن يدمر الاقتصاديات القومية بشكل خطير ، ولذا فإن وجود إطار يعزز ويدعم وجود نظام مالي مرن مع تميزه بالأمن والسلامة في الوقت نفسه يعتبر أمراً حاسماً وعلى قدر كبير من الأهمية. (1)

(1) عدنان بن حيدر بن درويش ، المصدر سبق ذكره ، ص:52.

#### 4 - آليات الخروج من الاستثمار، الإفلاس ونزع الملكية

إن وجود تشريع يضع آليات منظمة للخروج من الاستثمار تحقق تصفية عادلة متساوية يعتبر أمراً أساسياً حتى يمكن تصفية الاستثمارات وإعادة تخصيصها لمشروعات منتجة قبل أن تتبدد تماماً ، وما يتطلبه الأمر هنا هو وضع القوانين واللوائح التي تطلب من المنشآت المالية وغير المالية أن تلتزم بمعايير الإفصاح الدقيق المنتظم في ما يتعلق بديونها والتزاماتها ، إلى جانب قوانين وإجراءات تسمح بسرعة وكفاءة إجراءات الإفلاس ونزع الملكية ، تحقق المساواة بين الدائنين وأصحاب المصالح على حد سواء ، وعدم وجود هذه الآليات أو التشريعات يسهل عمليات نهب الأصول من جانب الداخليين وذلك على نطاق واسع<sup>(1)</sup>.

#### 5 - وجود أسواق سليمة للأوراق المالية

إن سوق الأوراق المالية الذي يتصف بالكفاءة في العمل يتطلب الشروط التالية<sup>(2)</sup>:

- وجود قوانين تحكم كيفية إصدار الشركات للأسهم والسندات وتداولها ، وتنص على مسؤوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية ووسطاء السوق وغيرهم.
- وجود متطلبات للقيود في بورصة الأوراق المالية تقوم على أساس معايير الشفافية والإفصاح الشديد مع وجود سجلات مستقلة للأسهم.
- وجود قوانين تحمي حقوق المساهمين الأقلية.
- وجود هيئة حكومية مثل لجنة الأوراق المالية وغيرها.

#### 6 - الأسواق التنافسية

يعتبر وجود الأسواق التنافسية أحد العناصر الهامة في الرقابة الخارجية على الشركات<sup>(3)</sup> ،

(1) عدنان بن حيدر بن درويش ، المصدر سبق ذكره ، ص:53.

(2) المصدر نفسه ، ص:53.

(3) المصدر نفسه ، ص:54.

والتي ترغمها على تحقيق الكفاءة والإنتاجية خشية ضياع أو تخفيض حصتها السوقية ، ويؤدي نقص وجود الأسواق التنافسية إلى تثبيط عزيمة الإقدام على تنظيم الأعمال ، ويعزز تحصين الإدارة والفساد ، ويؤدي إلى خفض الإنتاجية ، ولهذا السبب فإن من الأمور الحاسمة أن تؤدي القوانين واللوائح إلى إنشاء بيئة تجارية تتسم بالوضوح وتكون تنافسية في الوقت ذاته (1).

### 7 - أسواق الاستيلاء على المنشآت

يتمثل أحد العناصر الحيوية في بيئة الأعمال التجارية التنافسية وجود سوق لانضباط الشركات ، ويقوم هذا السوق بمعاينة الداخلين ، ويشجعهم إما على تحسين أداء المنشأة ، أو التعرض لخطر ضياع سيطرتهم عليها عن طريق الإفلاس باعتباره النتيجة النهائية لتصرفاتهم ، وهو ما يعني أن المنشآت أو المستثمرين يمكنهم في ظل ظروف معينة أن يسيطروا على منشأة منخفضة الأداء على أمل أن إدارتهم لها بأنفسهم ستؤدي إلى تحقيق قيمة إضافية لها ، وفي هذه الحالة لا بد من وجود قواعد معينة وكذلك قوانين تنفيذية محددة وواضحة.

### 8 - إجراءات خصخصة تتسم بالعدالة والشفافية

حيث أن وجود قواعد وإجراءات واضحة المعالم ودقيقة وشفافة تنص على كيفية وتوقيت وإجراء خصخصة الشركات يعتبر أمراً أساسياً ، ومن الممكن أن تؤدي نظم الخصخصة السيئة إلى تخريب الاقتصاد والتأثير سلباً على بيئة ومحيط الأعمال.

### 9 - نظم ضريبية واضحة وشفافة

حيث ينبغي إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة ، وفي هذا الصدد فإن تعدد الإجراءات الخاصة بالتقارير المالية يسمح للمسؤولين بممارسة قدر كبير من الاختيار (2)

(1) عدنان بن حيدر بن درويش ، المصدر سبق ذكره ، ص:54.

(2) جون سوليفان ، جين روجرز ، كاثرين كوشتا هلبينج ، الكسندر شكولنيكوف ، المصدر سبق ذكره ، ص:19.

الشخصي ، ولذا يجب إلغاؤه ، كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضاً أن تتطلب قدرًا كافيًا من الإفصاح عن البيانات المالية ويجب تنفيذها بفاعلية وبأوقات محددة (1).

#### 10 وجود نظام قضائي مستقل ويعمل بشكل جيد

حيث يعتبر النظام القضائي المستقل الذي يعمل بشكل جيد واحداً من أهم المؤسسات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على أساس السوق ، ولا يمكن لأي من الإجراءات الضرورية التي تم وضعها أن تحقق أي أثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم يسهر على تنفيذ القوانين باستمرار وبكفاءة وعدالة ، ومن ثم يحافظ على حكم القانون، وبالتالي يجب وضع مجموعة من الآليات التي تساعد على تقوية دعم الطاقات الإدارية الأساسية والقدرة على التنفيذ (2).

#### 11- الإستراتيجيات المناهضة للفساد

يعد الفساد خطراً يهدد كافة قطاعات النشاط ، كافة المؤسسات و الدول بمختلف درجاتها و أنواعها ، و تتجر عنه تكلفة الفساد التي من الصعب تقديرها بدقة مسبقاً (3)، ويمكن تنفيذ إجراءات فعالة لمناهضة الفساد عن طريق تحديد النصوص القانونية والتنظيمية والتنسيق فيما بينهما، وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح وإتباع وتنفيذ دستور منظمة الشفافية الدولية بشأن التوريدات الحكومية ، وإتباع والالتزام باتفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المناهض للرشوة (4).

(1) جون سوليفان ، جين روجرز ، كاثرين كوشتا هلبلينج ، الكسندر شكولينكوف ، المصدر سبق ذكره ، ص:19.

(2) عدنان بن حيدر بن درويش ، المصدر سبق ذكره ، ص: 56.

(3) Francis Hounnongandji , **Histoires ordinaires de fraudes**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Eyrolles, Paris, France, 2011, p : 15.

(4) عدنان بن حيدر بن درويش ، المصدر سبق ذكره ، ص:56.

## 12 -إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية

من الضروري إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية التي أصبحت مفرطة في البيروقراطية وصارت غير كفاءة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها وتقييم أداء هذه الأجهزة بانتظام، طبقاً لمعايير واضحة ومحددة تماماً وتنفيذ إجراءات لتحسين الأداء الضعيف فوراً وبشكل شامل في الجهات التي تحتاج إليه (1).

## 13 -تقوية ودعم الطاقة الإدارية وطاقة التنفيذ للأجهزة الحكومية

حيث يجب وضع الآليات المختلفة والتي تساعد على تقوية و إستمرار الطاقات الإدارية ، مثل صقل وتهذيب هيئة الموظفين من بين العاملين المدنيين المؤهلين جيداً ، وتعيين وترقية الموظفين على أساس معايير مهنية قابلة للاختيار ، وأيضاً تقديم تدريب مهني ومرتببات جيدة... الخ.

## 14 -إنشاء آليات روتينية للمشاركة

إن إنشاء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات يتطلب إصلاح كثير من القوانين واللوائح الموجودة ووضع قوانين ولوائح جديدة بدلاً منها، وحتى يمكن ضمان أن يعمل الإطار الجديد على خلق ملعب ممهّد ، فإنه يجب أن تكون لدى المواطنين الفرصة للمشاركة في تشكيل هذا الإطار ، ومن الأمور الأساسية إنشاء آليات روتينية للمشاركة في عملية وضع السياسة على أساس يومي.

## 15 -تشجيع قيام جهاز إعلامي ذي خبرة وقدرة على الاستقصاء

حتى يمكن مراقبة وتتبع أداء المديرين ، فإن المستثمرين والدائنين والعاملين وغيرهم يحتاجون إلى معلومات عن القرارات التي يتخذها المدبرون وأعضاء مجلس الإدارة وعن أداء المنشأة، وعلى النقيض من أعضاء مجلس إدارة الشركة فإن أصحاب المصالح وصغار المستثمرين ليس لديهم (2)

(1) عدنان بن حيدر بن درويش ، المصدر سبق ذكره ، ص ص:57-58.

(2) المصدر نفسه ، ص ص:58-59.

الوقت أو الموارد لتجميع وتحليل المعلومات المطلوبة لإتخاذ القرارات السليمة، وهنا يأتي دور جهاز الإعلام وخاصة الإعلام المالي.

## 16 دعم وتقوية وكلاء بناء السمعة

وكلاء بناء السمعة هم أفراد أو جماعات تعمل على سد فجوة المعلومات بين الداخليين والخارجيين، وهم يقومون بهذا العمل عن طريق السعي لجمع وتوفي ر تلك المعلومات للخارجيين عن أداء الداخليين وعن المنشآت ، وعن طريق وضع معايير مهنية عالية ، ثم يقومون بالضغط وأحياناً يقومون بفرض عقوبات للمحافظة والالتزام بتلك المعايير، ولهذا السبب ، فإن من المهم توفير التدريب الضروري والبيئة اللازمة التي يمكن أن يزدهر فيها عمل أولئك الوكلاء ، ومن أمثلة الوكلاء<sup>(1)</sup>:

- جهات ذاتية التنظيم مثل خبراء المحاسبة والمراجعة.

- جهاز الإعلام.

- القائمون بالعمل في بنوك الاستثمار وفي تحليل حوكمة الشركات.

- المحامون.

- نشاط المستهلكين.

- خبراء البيئة.

- نشطاء المستثمرين والمساهمين... الخ.

<sup>(1)</sup> عدنان بن حيدر بن درويش ، المصدر سبق ذكره ، ص ص: 58-59.

### 17 مجتمع نشط للأعمال قائم على أساس النزاهة

حيث يمكن لأعضاء القطاع الخاص مثل اتحادات العمال والغرف التجارية أن يلعبوا دوراً هاماً في تشجيع حوكمة الشركات عن طريق وضع دساتير محلية للممارسات الأخلاقية للأعمال تقوم على أساس العدالة والوضوح والشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية<sup>(1)</sup>.

### 18 علاقات سليمة مع أصحاب المصالح

لمصلحة المنشأة بمنتهى الاختصار ، فإن المنشآت التي تتعامل بوضوح مع أصحاب المصالح وتضمهم معها في جلسات التخطيط الإستراتيجي طويل الأجل ، تقلل إلى أدنى حد من مخاطر استخدام أصحاب المصالح لقوتهم في انتزاع الموارد من الشركة عن طريق تقاضيهم لمبالغ باهظة مقابل بعض المدخلات المتخصصة ، كذلك يمكن للعلاقات الصحيحة السليمة بين المنشأة وأصحاب المصالح أن تعمل على زيادة الحصة السوقية للشركة والعاملين ، والخلاصة أن التوجه نحو الاهتمام بأصحاب المصالح وتعظيم الأرباح يمضيان معاً في الاتجاه نفسه والإستراتيجيات الناجحة للشركات إنما تقوم على أساس هذه الأهداف المزدوجة<sup>(2)</sup>.

### 3- النماذج الدولية لحوكمة الشركات

تختلف نماذج حوكمة الشركات باختلاف طبيعة البلدان التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات ، حيث يختلف كل بلد من حيث الظروف الاقتصادية و التشريعية ، السياسية ، الاجتماعـعية والثقافية ، كما تختلف طبيعة العلاقة بين المنشأة والفئات المختلفة من أصحاب المصـالح ، فكما أشارت<sup>(3)</sup>

(1) عدنان بن حيدر بن درويش ، المصدر سبق ذكره ، ص:60.

(2) المصدر نفسه ، ص:60.

(3) بهاء الدين سمير علام ، المصدر سبق ذكره ، ص:12.

المعايير الأسترالية لحوكمة الشركة أنه لا يوجد نموذج واحد لحوكمة الشركات ، وطبقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنه على المنظمات و حتى تكون قيادة على مواجهة المنافسة الشديدة الحالية أن تقوم بابتكار وتهيئة ممارسات خاصة بها لحوكمة الشركات بما يساعدها على الاستجابة للطلبات الجديدة للعملاء ، واقتناص الفرص المتاحة أمامهم ، وعلى العموم يوجد عالميا ثلاث نماذج رئيسية لتطبيق نظام الحوكمة (1) :

- النموذج الخارجي لحوكمة الشركات و يسمى بالنموذج الانجلوساكسوني .
- النموذج الداخلي لحوكمة الشركات و يسمى بالنموذج الألماني الياباني .
- النموذج المختلط أو الهجين و يسمى كذلك بالنموذج اللاتيني.

### 1 - النموذج الخارجي لحوكمة الشركات

يتصف هذا النموذج بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها كمايلي (2):

-يطبق هذا النموذج في الدول الانجلوساكسونية ، و التي تضم العديد من البلدان على رأسها المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى أستراليا ، نيوزلندا ، كندا ، جنوب أفريقيا ، وبعض بلدان الكومنولث.

-يقوم هذا النموذج على افتراض بأن حوكمة الشركات تستخدم لحماية مصالح واهتمامات حملة الأسهم سواء كانوا أفراداً أو مستثمر مؤسسي ، لذا يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى الشركة لتحقيق مصالحهم و رغباتهم ، والفئة الوحيدة التي لديها القدرة للتأثير على قرارات الإدارة.

(1) بهاء الدين سمير علام ، المصدر سبق ذكره ، ص:12.

(2) المصدر نفسه ، ص:12.



- يتميز هذا النظام بتشتت الملكية، وبالتالي يكون الصراع بين مصالح كل من المديرين، وحملة الأسهم المشتتين. بحيث يمتاز هيكل الملكية للشركات بأنه موزع على عدد كبير من المساهمين و توفر القوانين الحماية للأقلية من حملة الأسهم، بالإضافة إلى وجود القوانين تضع حدود لنسبة ملكية المستثمر الفرد في أسهم هذه الشركات، وتمنع تجاوز هذه الحدود.
- يعتمد هذا النموذج بشكل أساسي على مجلس الإدارة، وخاصة الأعضاء المستقلين لإتمام عملية الرقابة على الإدارة التنفيذية، وتقييم الأداء الإداري بموضوعية. وتعتبر الإدارة من منظور هذا النموذج وكيل لأصحاب المال (حملة الأسهم) ، وظيفتها الأولى هي تعظيم ثروة حملة الأسهم، لذا فإن مقياس نجاح الشركات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة.
- يعتمد هذا النموذج على العديد من الأساليب لتحقيق رغبات ومصالح حملة الأسهم، مثل ربط المكافآت بالأداء، معايير محاسبية تمتاز بالشفافية، ومعايير تشكيل مجلس الإدارة بشكل كفاء.
- يقوم بإدارة الشركات في هذا النموذج مجلس إدارة واحد هو المسؤول عن اتخاذ القرارات التنفيذية ، والقيام بدور رقابي على الإدارة التنفيذية ، يتكون هذا المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ، وإن كان الاتجاه السائد في هذا النموذج هو زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين لزيادة الرقابة على إدارة الشركة وإحكامها ، ويمتاز هذا النموذج بمنع شغل فرد واحد لمنصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- يعتبر السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات آلية نشطة و ذات تأثير في هذا النموذج، فأسواق رأس المال تمتاز بالكفاءة، بالإضافة إلى وجود القوانين والتشريعات التي تسهل من ذلك.
- يعتمد الملاك في هذا النموذج على آلية ربط المكافآت والتعويضات بأداء المديرين للعمل على تحقيق مصالح ورغبات حملة الأسهم.

## 2 - النموذج الداخلي لحوكمة الشركات

يتصف هذا النموذج بمجموعة من الخصائص التي تختلف عن خصائص النموذج الأنجلوساكسوني للحوكمة و يمكن تلخيصها كمايلي<sup>(1)</sup>:

-يطبق هذا النموذج بشكل أساسي في كل من ألمانيا ، واليابان .

- يعتمد بشكل أساسي على مشاركة البنوك والمستثمرين المؤسسين في عملية حوكمة الشركات، حيث تزداد نسبة ملكية البنوك والمستثمر المؤسسي في الشركات ، فهؤلاء المساهمون من المستثمرين المؤسسيين والبنوك تتوافر لديهم القدرات والإمكانيات التي تمكنهم من الرقابة على الإدارة وضبط أدائها.

-يعتبر تركز الملكية في يد مجموعة صغيرة من المستثمرين الخاصة المميزة لهذا النظام ، إلا أنه وجهت عدة انتقادات لهذه الخاصية ، فتركز الملكية يخفض من التنوع في المخاطر التي يتعرض لها كبار المساهمين والتي ينعكس تأثيرها على الاقتصاد ككل ، لأن الخطر غير الموزع يجبر كبار المساهمين على دخول مشروعات استثمارية يصاحبها أقل درجة من المخاطر ، وذات عوائد غير مثالية مما يؤثر على كفاءة الأداء الاقتصادي بالدولة ، كما أن تركز حقوق التصويت يزيد من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لاستغلال صغار المساهمين عن طريق العمل على تحقيق منافعهم الخاصة.

و يندرج تحت إطار هذا النموذج نموذجين:

<sup>(1)</sup> بهاء الدين سمير علام ، المصدر سبق ذكره ، ص:13.

### أ- النموذج الألماني لحوكمة الشركات

و يتميز بالخصائص التالية<sup>(1)</sup>:

-يرتبط بنظرة أكثر شمولية ، فهذا النموذج يسعى إلى شمول أهداف ومصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح ، بالإضافة إلى أهداف ومصالح حملة الأسهم ، ويتم تطبيق هذا النموذج في العديد من البلدان تأتي على رأسها ألمانيا بالإضافة إلى سويسرا ، نيوزيلندا ، النمسا ، والدول الإسكندنافية.

-يعكس تكوين مجالس الإدارة في النموذج الألماني النظرة الأكثر شمولية السابق ذكرها ، فمجلس الإدارة الإشرافي في النموذج الألماني يتكون من مجموعة أعضاء يمثلون حملة الأسهم ، والموظفين ، حيث يفترض هذا النموذج أن تعظيم الثروة يتحقق من خلال تحقيق التناغم بين رأس المال والعمالة ، فالقانون الألماني ينص على أن يكون 50 % من أعضاء مجالس إدارة الشركات التي يعمل لديها حوالي 2000 موظف ممثلين للعاملين على أن يرأس هذا المجلس عضو ممثل لحملة الأسهم ، أما القانون الهولندي فينص على أن يكون عدد الأعضاء الممثلين للموظفين يمثلون حوالي ثلث أعضاء المجلس الإشرافي ، وهذا يتطلب ضرورة الإفصاح عن البيانات والمعلومات لجميع أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك الأعضاء الممثلين للعاملين مع ملاحظة أنه غير مسموح لنفس الشخص الحصول على عضوية في مجلسي الإدارة (الإشرافي و التنفيذي) أي أنه يوجد فصل تام بين أعضاء المجلس الإشرافي ، والمجلس التنفيذي ، مع العلم بأن أعضاء المجلس التنفيذي يتم اختيارهم بواسطة أعضاء المجلس الإشرافي .

-يحتوي هيكل ملكية الشركات التي تنتمي للنموذج الألماني لحوكمة الشركات على كل من أموال الملاك ، والديون لتمويل عمليات الشركات ويعتبر كل من المستثمر المؤسسي ، والبنوك من أبرز

(1) بهاء الدين سمير علام ، المصدر سبق ذكره ، ص:14.

المساهمين في هذه الشركات بنسبة تصل إلى 47% كما أن هذه الشركات تتميز بوجود نسبة تركيز ملكية عالية تصل إلى 80% .

-نتيجة لتركز الملكية لا تعتبر آلية السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات آلية جيدة في النموذج الألماني بل تعتبر أداة غير نشطة نتيجة ارتفاع نسبة تركيز الملكية في ألمانيا ، بالإضافة إلى الحواجز والقيود القانونية التي تحد من استخدام هذه الآلية لحوكمة الشركات.

-يعتبر أسلوب ربط المكافأة بالأداء غير شائع الاستخدام في النموذج الألماني، ولا يستخدم إلا في نطاق ضيق.

### ب - النموذج الياباني لحوكمة الشركات

و يتميز بالخصائص التالية<sup>(1)</sup>:

-يتبنى هذا النموذج وجهة النظر الاجتماعية للمنظمات من حيث اعتبارها وحدة وفرد في المجتمع يجب أن يراعي مصالح ورغبات الفئات المختلفة لأصحاب المصالح بالإضافة إلى مراعاة مصالح وأهداف حملة الأسهم.

-يعتبر حملة الأسهم ، الموظفون ، والبنوك ، وكبار العملاء أهم الفئات في النموذج الياباني ، وأكثرهم تأثيراً على إدارة الشركات اليابانية .

-يتفق هذا النموذج مع النموذج الألماني من حيث قوة تأثير البنوك على الإدارة ، فالبنوك في النموذج الياباني تلعب دوراً مهماً ومؤثراً ، تتوافر لديها القدرة على التأثير بشكل قوي على إدارة الشركات اليابانية هذه القوة مستمدة من نسبة ملكيتها في هذه الشركات ، إضافة إلى أنها مصدر تمويلي لها عن طريق توفير القروض.

(1) بهاء الدين سمير علام ، المصدر سبق ذكره ، ص:15.

- يتميز هيكل ملكية الشركات اليابانية بوجود درجة عالية من تركيز الملكية ، وإن كانت نسبة الملكية أقل من النموذج الألماني .

- يعتمد النموذج الياباني على مجلس إدارة واحد لإدارة الشركات اليابانية ، فالهيكل الياباني لإدارة الشركات مبني على أربعة عناصر وهي : الجمعيات العمومية ، مجلس الإدارة ، المديرين ، مكتب المراجعين ولكل منهم مجموعة مسئوليات ، فالمسئولية الرئيسية لمجلس الإدارة هي اتخاذ القرارات الخاصة بأعمال المنظمة ، أما مسئولية المديرين فهي تنفيذ القرارات التي أقرها مجلس الإدارة ، أما وظيفة مكتب المراجعين فهي الإشراف على أنشطة كل من مجلس الإدارة ، والمديرين ، أي أنه يمكن النظر إلى مكتب المراجعين على أنه يتماثل مع المجلس الإشرافي في النموذج الألماني ، مع مراعاة أنه يختلف عنه من حيث الأعضاء فالمجلس الإشرافي في النموذج الألماني يجب أن يحتوي على أعضاء يمثلون حملة الأسهم والعاملين ، ويتفق معه من حيث الوظيفة الرقابية .

- تعتبر آلية السوق للرقابة على الشركات آلية غير نشطة في النموذج الياباني ، بالإضافة إلى أن

هذا النموذج لا يعتمد على أسلوب ربط المكافآت بالأداء.

### 3 - النموذج الهجين لحوكمة الشركات

يعتبر النموذج الهجين أو ما يسمى بالنموذج اللاتيني بمثابة نموذج مختلط ، يجمع بين مجموعة من خصائص النموذج الأنجلوسكسوني ومجموعة من خصائص النموذج الألماني الياباني ، فإذا أخذنا فرنسا كدولة ممثلة لهذا النموذج سوف نجد هدف المنظمة يجمع بين وجهة نظر كل من النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الألماني الياباني ، و تعتبر كل من فرنسا ، اسبانيا ، إيطاليا ، وبلغاريا من أشهر البلدان التي تطبق النموذج الهجين . و يتميز هذا النموذج بالخصائص التالية<sup>(1)</sup>:

-يعتبر حملة الأسهم هم الفئة ذات التأثير ولكن ليس بالشكل المطبق في النموذج الأنجلوسكسوني ، كما أنه يمكن لحملة الأسهم التأثير على مجالس إدارة الشركات ، وتعديل تشكيل هذه المجالس ، ولكن يشترط إجماع 50 % على الأقل من المساهمين .

-تمتاز الشركات التي تخضع للنموذج اللاتيني أن هناك شركات يقوم بإدارتها مجلس إدارة واحد (المجلس التنفيذي) ، وهناك شركات أخرى تحتوي على مجلسين للإدارة ( مجلس إشرافي ، ومجلس تنفيذي)، فالشركات يمكنها أن تختار ما بين إن يقوم بإدارتها مجلس إدارة واحد ، أو أن يقوم بإدارة الشركات مجلسا إدارة هما المجلس التنفيذي ، والمجلس الإشرافي .

-يتميز هيكل ملكية الشركات في النموذج اللاتيني بوجود شركات تخضع لسيطرة الحكومة و شركات تخضع للملكية العائلية، أي يمكن القول بأنه يوجد نوع من تركيز الملكية في شركات النموذج اللاتيني.

-تعتبر آلية السوق للرقابة على الشركات آلية غير نشطة في هذا النموذج وتستخدم بشكل ضئيل ، كما أن الدور الثانوي لهذه الآلية يرجع إلى وجود نسبة تركيز في الملكية في الشركات التي تنتمي لهذا

(1) بهاء الدين سمير علام ، المصدر سبق ذكره ، ص:16.

النموذج ، فنسبة تركز الملكية في فرنسا 48% ، بينما يصل إلى 87 % في إيطاليا ، بالإضافة إلى وجود القوانين التي تقيد من قابلية الأسهم للتحويل.

- يتميز أسلوب ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء بأنه محدود الاستخدام في هذا النموذج ، فرنسا هي الدولة الوحيدة في هذا النموذج التي تعتمد على أسلوب ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء. و يمكن تلخيص الخصائص السابقة الذكر للنماذج الدولية لحوكمة الشركات كمايلي: (أنظر الجدول

رقم 1)

الجدول (1): مقارنة بين النماذج الدولية لحوكمة الشركات

اللاتيني	الياباني	الألماني	الأنجلوسكسوني	النموذج معايير التمييز
يجمع بين مراعاة مصالح حملة الأسهم، ومراعاة مصالح الفئات الأخرى	المنظمة مجتمع يحتوي على العديد من الفئات والأطراف ذات المصالح التي يجب أن تراعى إضافة إلى تحقيق رغبات ومصالح حملة الأسهم وتعظيم ثروتهم.	تحقيق مصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح مثل الموظفين، المقرضين، وحملة الأسهم.	تحقيق أكبر قدر من الأرباح بالشكل الذي يساعد على تعظيم ثروة الملاك.	هدف الشركة
حملة الأسهم ، ولكن هذا التأثير غير مطلق ويتطلب إجماع 50% من المساهمين.	حملة الأسهم أصحاب المصالح (الموظفين ، كبار العملاء والبنوك )	حملة الأسهم أصحاب المصالح ( موظفين ، بنوك، ..... الخ )	حملة الأسهم	الفئة ذات التأثير على إدارة الشركة
يسمح القانون الفرنسي بوجود مجلس إدارة واحد لإدارة الشركات ويسمح أيضا بوجود مجلسين لإدارة الشركة وبشكل عام مجلس واحد الذي يقوم بالإدارة.	يعتمد هذا النموذج على مجلس إدارة واحد لإدارة الشركة.	يعتمد هذا النموذج على مجلسين للإدارة : -المجلس الإشرافي ويتكون من ممثلين لحملة الأسهم والموظفين. - مجلس الإدارة المسؤول عن الرقابة على الإدارة التنفيذية.	يعتمد هذا النموذج على مجلس إدارة واحد لإدارة الشركة	مجلس إدارة الشركات
آلية غير نشطة وتستخدم بصورة ضئيلة في هذا النموذج	آلية غير نشطة نظرا لتداخل العلاقات	آلية غير نشطة حيث هناك العديد من القوانين	آلية نشطة حيث تمتاز أسواق رأس المال بالكفاءة بالإضافة	وجود السوق الكفاء للرقابة على الشركات



	والملكية المتداخلة بين الشركات وإن كان هناك من الكتاب الذين أشاروا إلى حدوث تغيير في هذا النموذج بشكل يسمح لعمليات السيطرة.	التي تحد من عمليات السيطرة، وإن كان هناك بعض الكتاب الذين أشاروا إلى حدوث تطورات عديدة في هذا النموذج، حيث أصبحت عمليات السيطرة مسموح بها.	إلى وجود قوانين وتشريعات تسهل من استخدام هذه الآلية.	
يوجد شركات تخضع لسيطرة الحكومة، وشركات تخضع للملكية العائلية. ويمكن القول بوجود تركيز في الملكية ولكن بصورة أقل من النموذج الألماني.	يوجد نسبة لتركز الملكية وإن كانت بنسبة أقل من النموذج الألماني.	نسبة تركيز كبيرة للملكية حيث تصل نسبة تركيز الملكية في يد أكبر خمس مساهمين إلى 80 %، يأتي على رأسهم كل من البنوك، المستثمر المؤسسي وقد يحدث أن يكون مستثمر فرد يملك أكثر من 50 % من أسهم الشركة.	تشنت في ملكية شركات الأعمال. فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يمنع القانون تجاوز نسبة ملكية المستثمر الفرد عن حد معين.	تركيز الملكية
بشكل عام لا يتم ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء، باستثناء فرنسا.	لا يعتمد هذا النموذج على ربط المكافآت الخاصة بالإدارة العليا بالأداء.	لا يعتمد هذا النموذج على ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء.	ترتبط مكافأة الإدارة العليا بشكل أساسي بالأداء ومقدار النجاح المحقق.	مكافأة الإدارة التنفيذية

المصدر: بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي في للشركات المصرية ، دراسة

تطبيقية، بحث مقدم بكلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مصر، 2009، ص ص:17-18.

#### 4- تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول المتقدمة و النامية

##### 1- تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول المتقدمة

###### أ- تجربة تطبيق حوكمة الشركات في المملكة المتحدة

لقد أدت المشاكل المالية المترتبة عن قيام بعض الشركات بإخفاء المشاكل الرئيسية في الحسابات والبيانات المالية المقدمة للمستثمرين والمساهمين ، و التي انتشرت في بداية التسعينات إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية بلندن ، وكذلك مجلس التقارير المالية\* FRC ، وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في البيانات المالية التي تصدرها الشركات ، وكانت هذه هي الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات والمسؤولية ، واتخذ عمل اللجنة شكلا خاصا ، فقد كانت سمعة لندن كمركز تجاري عالمي على المحك نتيجة التعرض للانتقادات ، وقد أسفر هذا عن صدور عام 1992 م تقرير "كادبوري ، Cadbury" و الذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بل و العالم، و يضم هذا التقرير 19 بندا عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات ، وقد لاقى هذا التقرير عند إصداره العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة أنه يمثل إعاقة لعمليات الشركات ، إلا أنه وجد من ينادي بضرورة تطبيقه من أجل الصالح العام وزيادة ثقة المستثمرين والمساهمين في البيانات المالية<sup>(1)</sup> . وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير غير ملزمة للشركات المسجلة أسهما في بورصة الأوراق المالية بلندن، إلا أن البورصة<sup>(2)</sup>

\* FRC : The Financial Reporting Council ، مجلس التقارير المالية و هو مجلس يضم المنظمات المهتمة بكل ما يخص المعلومة المالية ، الحكومة ، مهنة المحاسبة ، المحللين الماليين ، الأكاديميين... الخ ، و هو مشرع مستقل مسؤول عن الإشراف و التنظيم ، و عن تعزيز الحوكمة الجيدة للشركات في المملكة المتحدة ، نقلا عن:

Peter Walton, **La comptabilité anglo-saxonne**, 1ère édition, éditions la découverte, paris, France, 1996, p : 90.

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره، ص:87.

(2) Jill Solomon, Aris Solomon, Op.cit, pp: 47-48.

ترغم هذه الشركات على أن تتبنى في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات. في أكتوبر 1993م ظهر تقرير "روتمان، Rutteman"، و الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها المالي تقريراً عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة<sup>(1)</sup>. و في 1995 م ظهر تقرير "جرينبوري، Greenbury"، و الذي اهتم بموضوع المكافآت و المزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، و قد أوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، وتكون من ضمن مسؤولياتها مراجعة وتصميم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد المكافآت، بحيث يتناسب مع الأداء الخاص بهم ويشمل هذا التقييم أيضا كبار المديرين التنفيذيين بالشركة، و في العام نفسه صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير "هامبيل، Hampel"<sup>(2)</sup>، والذي ركز مرة أخرى على دور الرقابة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، حيث أوصى التقرير بأن مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة الداخلية و خاصة المالية، و ضرورة قيام المجلس بإجراء تقييم دوري للنظام و تحديد مدى ملاءمته لعمليات الشركة. في عام 1998 م ظهر "الكود الموحد، Combined code"، و الذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، و أصبح هذا الكود من متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، هذا وقد تم تعديل هذا الكود في 2003 م ليشمل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في 2002م، وظهر أيضا في 2003 م تقريران متعلقان بحوكمة الشركات و دور مجالس إدارة الشركات، وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة، واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم و تصميم إدارة المخاطر، وهما تقرير "هيغس و سميث، Higgs & smith"<sup>(3)</sup>.

(1) محمد مصطفى سليمان، المصدر سبق ذكره، ص:90.

(2) Jill Solomon & Aris Solomon, Op. cit, p: 49.

(3) محمد مصطفى سليمان، المصدر سبق ذكره، ص:91.



عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات. وفي عام 1999 م أصدر كل من بورصة نيويورك للأوراق المالية ، New York Stock Exchange (NYSE) ، والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية ، National Association of Securities Dealers (NASD) ، تقريرهما المعروف باسم : "بلوريبون ، Blue Ribbon" ، والذي اهتم بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بشأن الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات ، وتضمن هذا التقرير مسؤولية لجنة المراجعة تجاه إعداد البيانات المالية ووظيفة المراجعة الخارجية وكذلك مسؤولية لجنة المراجعة تجاه وظيفة المراجعة الداخلية<sup>(1)</sup>. وعقب الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية عام 2002 م تم إصدار قانون "سارينز اوكسلي" ، Sarbanes-Oxley Act ، والذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي و الإداري الذي يواجه العديد من الشركات ، من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات ، و التركيز على ضرورة أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من هؤلاء الأعضاء غير التنفيذيين ، مع وصف و تحديد الشروط التي يجب أن تتوافر لديهم ، وتحديد واضح لمسؤولياتهم داخل مجلس الإدارة أو داخل اللجان التابعة له ، مثل لجنة المراجعة و لجنة المكافآت و لجنة التعيينات و الحوكمة<sup>(2)</sup>. وقد كان لتشريع قانون اوكسلي أثر كبير على مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل المحاسبون ومدققو الحسابات ، المديرون والمحلولون الماليون على الالتزام بالقانون والتعليمات المتفرعة منه والذي يعد حجر الزاوية في بناء معلومات مالية مفيدة وموثوقة في شكل بيانات مالية يرافقها<sup>(3)</sup>

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره، ص:92.

(2) المصدر نفسه ، ص:95.

(3) علي حسين الدوجي ، أسامة عبد المنعم، دور قانون سارينز - أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد: 86 ، العراق ، 2011، ص:5.

إفصاح ملائم لفائدة المستخدمين الداخليين والخارجيين ، ويستند إليها في اتخاذ أفضل القرارات

الاستشارية والإدارية . ولعل ابرز اتجاهات هذا القانون كان ما يأتي<sup>(1)</sup>:

- منع إدارة المحاسبة الإبداعية وتجاوزات الإدارة ، وحالات الغش و تضليل البيانات المالية.

- تأسيس المجلس الرقابي (PCAOB) Public Company Accounting Oversight Board ، لتنظيم

عمل مؤسسات التدقيق المستقلة ، هذا المجلس يدفع له من مساهمي الشركات المساهمة العامة .

- تحديد الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها مدققو الحسابات .

- جعل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة مسؤولة عن تحديد وتسديد الأتعاب ، ومتابعة

أي مؤسسة تدقيق يوكل إليها انجاز مهمة تدقيق الحسابات.

- إلزام المدير التنفيذي (CEO) Chief executive officer والمدير المالي (CFO) Chief financial officer

(CFO) بالمصادقة على البيانات المالية المرحلية، وتقديم شهادة عن الرقابة المالية المطبقة في

الشركة.

- تعزيز الإفصاح المالي.

- منع القروض الشخصية الممنوحة من الشركات إلى المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة .

- تعزيز العقوبات في الجرائم المالية والاختلاسات.

كما يعد احد أهداف قانون أوكسلي استعادة الثقة في البيانات المالية من خلال تقديم حوافز

للشركات لتقديم تقرير عن النتائج المالية التي تعكس الأداء الاقتصادي للشركة ، وتم إلزام المؤسسات

المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده.

<sup>(1)</sup> علي حسين الدوغجي ، أسامة عبد المنعم ،المصدر سبق ذكره ، ص:5.

### ج - تجربة تطبيق حوكمة الشركات في روسيا

أحرزت روسيا تقدماً عندما قامت بإصدار قانون حوكمة الشركات حيث ساعد في رفع معايير حوكمة شركاتها إلى المستويات المقبولة لدى المستثمرين الدوليين ، وما يزال هناك الكثير من مما يجب على روسيا أن تفعله لكي تستفيد استفادة كاملة من مزايا العولمة. ويعتبر الإفصاح والشفافية من أبرز مجالات التقدم في مجال حوكمة الشركات في روسيا ، وتكشف تقارير الحوكمة الروسية السنوية والربع السنوية المزيد من التفاصيل عن الأداء المالي وغير المالي للشركات رغم ما يتطلبه الأداء غير المالي من شمولية. ويزداد عدد الشركات الروسية الكبرى التي تصدر تقاريرها وفق معايير المحاسبة الدولية و معايير التقرير المالي والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، ومما هو جدير بالذكر أن معهد قانون و حوكمة الشركات أعطى الشركات الروسية درجات عالية لممارسات الشفافية والإفصاح المطبقة فيها ، كما أحدثت الشركات الروسية تقدماً ملحوظاً في مجال إعداد وعقد اجتماعات سنوية للمساهمين ، ورفع مستوى وعي المساهمين بحقوقهم في حضور هذه الاجتماعات ، والمشاركة في التصويت ، كما تحسنت إجراءات حوكمة الشركات في مجال إعداد الوثائق الداخلية للشركة ، حيث ينص قانون الشركات الروسية على أن تتضمن لوائح كل شركة مساهمة وضع أنظمة أساسية للاجتماعات العامة للمساهمين ، ومجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق وخدمة الرقابة المالية وخدمة التدقيق الداخلية. ورغم هذه الانجازات ورغم هذه الإنجازات ما يزال مجتمع الشركات الروسية يحتاج إلى تحسينات عملية في العديد من المجالات شديدة الأهمية مثل الإفصاح عن الملكية وهيكل الملكية ووضع قواعد واضحة للدمج والتملك وإعادة التنظيم وتسديد الأرباح وتكوين مجالس الإدارة والاستقلالية لدى الأعضاء. ويتوقع البعض أن تساهم المصارف الروسية والأجنبية بقوة في (1)

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص:100.

تطوير حوكمة الشركات في القطاع الصناعي عن طريق قيام تلك المصارف بتقييم الحوكمة في الشركات المصدرة للأسهم ، كتقييم عوامل المخاطرة وربط تكلفة الائتمان بهذا العامل. ومع ذلك فإن المصارف الروسية في الوقت الحالي لا تهتم بذلك عند قيامها بتقييم مخاطر المقترضين ، وقد أكد هذا الاتجاه مسح أجرته المؤسسة الدولية للتمويل عن ممارسات حوكمة شركات في المصارف الروسية<sup>(1)</sup>.

وعلاوة على ذلك ، فإن المصارف الأجنبية العاملة في روسيا لا تبدي أي اهتمام منظم بالحوكمة في الشركات المقترضة و لا تربط بين تكلفة الائتمان و مستوى الحوكمة في الشركة المقترضة. وبناءا على ما تقدم ، يجب على الهيئات التنظيمية و أسواق الأوراق المالية وهيئات التصنيف الوطنية و جمعيات الأعمال المستثمرين أن يركزوا جهودهم في مجال حوكمة الشركات على مساعدة من 150 إلى 200 شركة من الشركات القيادية الروسية على تنفيذ مبادئ الحوكمة الجيدة التي ستؤدي الى أكبر عائد اقتصادي وبالنسبة للأغلبية الساحقة من الشركات الروسية متوسطة الحجم ، ولكي تتطور معظم هذه الشركات لابد وأن تحول نفسها إلى شركات مساهمة مغلقة بحيث يصبح نوع ملكيتها متناسبا مع طبيعة عملها أما إنشاء نفس نظام الحوكمة المطبق في الشركات الكبيرة بما له من خصائص تتعلق بأفضل الممارسات الغربية فلن تكون له جدوى اقتصادية بالنسبة لهذه الشركات المتوسطة<sup>(2)</sup>.

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص:100.

(2) المصدر نفسه ، ص:101.



2 - تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول النامية

أ تجربة تطبيق حوكمة الشركات في مصر

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 م بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، آنذاك ( وزارة التجارة حالياً )، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت مصر منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر ، وبالفعل تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات ، وأعد البنك الدولي ، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية ، بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين ، أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر ، وكان من أهم نتائج التقييم<sup>(1)</sup>:

- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات ، والمطبقة في مصر ، تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ ، حيث تنص القوانين الحاكمة للشركات ولصناعة الأوراق المالية على ذات المبادئ كما أن تطبيقاتها تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء ، ومن أهم القوانين في هذا الصدد : قانون الشركات 159 لسنة 1981 م، وقانون قطاع الأعمال العام 203 لسنة 1991 م، وقانون سوق رأس المال 95 لسنة 1992 م، وقانون الاستثمار 8 لسنة 1997 م ، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي 93 لسنة 2000 م.

- لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل عملي ، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعى المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المعايير ، ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عملياً مع المبادئ الدولية في سياق 7 مبادئ من إجمالي الـ 48 مبدأ، وهناك اثنان من المبادئ لا تطبق نهائياً في السوق المصرية.

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص ص: 264-265.

وتشير المعايير التي منحها التقرير لحوكمة الشركات في مصر إلى وجود العديد من الممارسات الإيجابية ، ولكن من ناحية أخرى فهناك عدد من البنود التي تحتاج إلى تطوير لدرء بعض الممارسات السلبية ، بالنسبة للممارسات الإيجابية في مصر ، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم ، كالمشاركة في توزيع الأرباح ، والتصويت في الجمعيات العمومية ، والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة ، ويحمى القانون المصري حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال ، كما أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية ، أما الممارسات السلبية فهي ترتبط بالإفصاح فيما يتعلق بالملكية والإدارة ومنها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة ، ومكافآت مجلس الإدارة ، والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ( مثل عوامل المخاطر المحتملة ) ، كذلك يجب تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة ، ومن الأمور الهامة تطوير ممارسات مجالس الإدارة بالشركات ، وتدعيم وتشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة ، وتعد مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة ، ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الشفافية ، مما يساعد على جذب استثمارات جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية ، كما يؤدي إلى تراجع الفساد ، ونشير إلى أنه عندما بدأ الحديث عن الحوكمة في مصر ، لم يكن على مستوى الشركات ، وإنما بدأ في المجتمع المدني، وكان الحديث عن كيف يمكن للدولة أن تدير النشاط الاقتصادي إدارة رشيدة في ضوء المتغيرات والأحداث ، إضافة إلى ضرورة استكمال الإطار القانوني الذي يضمن التطبيق السليم للحوكمة ، ومنها إصدار قانون سوق المال المعدل ، وقانون الشركات الموحد ، وقانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة ، وقانون الإفلاس . (1)

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص: 266.

ونشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها فحسب ، ولكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها ، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة ، السلطة الرقابية والقطاع الخاص ، والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور .

### ب - تجربة تطبيق حوكمة الشركات في الأردن

قد تزايد الاهتمام بقواعد و تطبيقات حوكمة الشركات مؤخرا في الأردن ، وفي سياق هذا الاهتمام وبمبادرة من البنك الدولي فقد تم تشكيل فريق وطني من المستشارين للقيام بدراسة لتقييم ودراسة البيئة التشريعية في الأردن و مدى التزام الأطر القانونية و التنظيمية و الرقابية للقوانين الأردنية بالقواعد و المعايير الدولية لحوكمة الشركات . وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القواعد التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن ، حيث خلصت هذه إلى أهم نقاط الضعف والقوة في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات في الأردن ، وقد أشارت في مجملها إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في الأردن متواجدة في العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات رقم ( 22 ) لسنة 1997م و تعديلاته وقانون الأوراق المالية رقم ( 76 ) لسنة 2002 م و قانون البنوك رقم ( 28 ) لسنة 2000 م و قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 م ، وغيرها من القوانين و الأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما أن هنالك العديد من النقاط الإيجابية في هذه القوانين و التي تتفق ومفهوم حوكمة الشركات في الأردن ، إلا أنه ومن الناحية الأخرى فهناك عدد من المسائل التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل لدرء أي من الممارسات السلبية. فمن المظاهر الإيجابية لحوكمة الشركات في الأردن ، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية<sup>(1)</sup>

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص: 266.

والإطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير، كما أن معايير المحاسبة و التدقيق تتفق إجمالاً و المعايير الدولية. أما بالنسبة للمظاهر السلبية، فهناك بعض البنود التي تحتاج للدراسة و التعديل منها عدم وجود أي نوع من الفصل القانوني بين مسؤوليات المدراء التنفيذيين داخل مجلس الإدارة و المدراء غير التنفيذيين، كما أن مفهوم المدراء المستقلين غير متوفر في التشريعات الأردنية ذات العلاقة، كما أن الإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء اللجان المختلفة في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق و أعضاء اللجان التنفيذية الأخرى تفتقر للشفافية و المصداقية.

وقد كان هنالك بعض الاقتراحات لرفع كفاءة تطبيق معايير حوكمة الشركات في الأردن منها على سبيل المثال لا الحصر ، تخفيض النسبة المطلوبة لمن يحق لهم من المساهمين طلب عقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة و اشتراط موافقة الهيئة العامة على مشتريات الأصول التي تتجاوز قيمتها مبلغ معين، و الفصل فيما بين رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي ، كما أن تطبيق الأردن للمعايير الدولية وانضمامه لمنظمة التجارة العالمية ، اتفاقيات الشراكة ، و التجارة الحرة المختلفة يضعه أمام تطبيق المعايير الدولية لحوكمة الشركات.

في نهاية المطاف فإن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسي في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون ودولة المؤسسات ، لجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(1)</sup>.

(1) عمر مشهور حديثة الجازي ، حوكمة الشركات في الأردن ، ورقة بحثية مقدمة على الموقع:

<http://www.aljazylaw.com/arabic/pdf/hawkamatalsherkat2.pdf> : 2012/01/12 ، عمان ، الأردن، 2011، ص:3.

### ج- تجربة تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات ، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها ، فضلا عن قيام الحكومة الجزائرية بتنفيذ إصلاحات هيكلية ، إذ عملت على تحفيز نمو القطاع الخاص ، وسعت إلى زيادة نطاق الخصخصة ابتداء من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص ، وفي نفس الوقت الذي تجرى فيه الخصخصة واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول تزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال. إذ قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007م بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات ، (GCGF) Global Corporate Governance Forum ، تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري ، و عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009م ، وتم إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري ، وكان إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات GCGF و مؤسسة التمويل الدولية ، International Finance Corporation (IFC) ، وسمي بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، وسيطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام بفوائد ومزايا حوكمة الشركات والإطار المؤسسي اللازم لها. وبالبناء على قوة الدفع التي خلقتها دليل<sup>(1)</sup>

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات ، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، العدد :13 ، مصر ، 2008 ، ص:2.

حوكمة الشركات الجزائري- الذي أطلق عام 2009 م ، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز "حوكمة الجزائر ، Hawkamah El-Djazair " في أكتوبر 2010م بالجزائر العاصمة ، و قد تأسس هذا المركز ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية ، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات ، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد ، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية ، بما فيها الشفافية ، والمساءلة ، والمسؤولية.<sup>(1)</sup>

و يبقى نجاح تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر مقتصرًا على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال.

<sup>(1)</sup> مركز المشروعات الدولية الخاصة ، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات ، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، العدد : 21 ، مصر ، 2011 ، ص:3.

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن استخلاص مايلي:

- تعتبر حوكمة الشركات نظاما رقابيا فعالا من خلاله يمكن حل مشكلة الوكالة ، وذلك بالحد من هيمنة الإدارة و محاولتها تحقيق أغراض ذاتية على حساب مصلحة المساهمين ، بحيث يسعى هذا النظام إلى تحقيق الإفصاح و الشفافية ، الثقة و العدالة ، و حماية أصول الشركة.
- تمثل ركائز حوكمة الشركات الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة ، فحتى يحقق هذا النظام هدفه و المتمثل في إرساء مبادئ الحوكمة ، لابد من القيام بمجموعة من الأنشطة الضرورية لإتمام العملية الرقابية و تتدخل فيها آليات داخلية و أخرى خارجية.
- تتمثل ركائز حوكمة الشركات في إدارة المخاطر و التي من خلالها يمكن تجنب الأزمات ، الإفصاح والذي يهدف إلى تفعيل الشفافية و تجنب حالات عدم التأكد ، والرقابة كأهم ركيزة تشمل مجموع الآليات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المساءلة ، و يمكن اعتبار هذه الركائز العناصر التي يمكن من خلالها تحديد معايير جودة الحوكمة المطبقة.

الفصل الثاني:  
الإطار النظري  
للمحاسبة الإبداعية



## تمهيد

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز و اهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة ، خاصة بعد أحداث انهيار شركة " إنرون ، Enron " وغيرها من الشركات الرائدة فقد تبين أنه من خلال البيانات المالية يستطيع المحاسب المحترف و بخبرته تحريف البيانات المالية باستغلال الثغرات الموجودة في المبادئ و المعايير المحاسبية دون أن يخالفها ، و هذا ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية ، هذه الممارسات أحيانا يمكن كشفها و أحيانا أخرى يظل ذلك مستعصيا ، و بهذا اتجهت أنظار الباحثين للتعلم في طبيعة هذه الممارسات و التفكير في طرق لكشفها و اتجاهات للحد منها .

و يتناول هذا الفصل النقاط الآتية:

- في المبحث الأول سيتم التطرق لماهية المحاسبة الإبداعية و ذلك من خلال التعرض لمفهوم التلاعب المحاسبي ودوافعه و أشكاله، تطور ممارسات المحاسبة الإبداعية، مفهومها و خصائصها، أشكال المحاسبة الإبداعية و المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية.
- في المبحث الثاني سيتم التطرق لدوافع المحاسبة الإبداعية، ممارساتها المستخدمة في البيانات المالية، مفهوم الإفصاح الإبداعي كأحد مميزات المحاسبة الإبداعية و أثره على الإفصاح المالي.
- في المبحث الثالث سيتم التطرق لنماذج المستخدمة في قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية و الاتجاهات الحديثة للحد منها.

## المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية

يستطيع المحاسب بخفة ودهاء أن يدمج الأرقام ليعطي انطباعا يعكس الرغبات والدوافع الخاصة بالإدارة من خلال التلاعب المحاسبي ، وقد يمارس ذلك إما بمخالفة القوانين و المعايير المحاسبية ، و هنا يمكن مقاضاة ممارسه عند كشفه ، كما يمكن أن يمارس دون مخالفة القوانين و المعايير المحاسبية ، بل و يتعدى ذلك إلى استغلال الثغرات الموجودة في المبادئ و المعايير المحاسبية التي يمكن التحايل عليها ، و هذا ما يسمى بممارسات المحاسبة الإبداعية .

### 1- مفهوم التلاعب المحاسبي، دوافعه و أشكاله:

غالبا ما ينشأ التلاعب المحاسبي نتيجة تضارب المصالح و الأهداف بين أطراف الوكالة ، و تمثل التقارير المالية وسيلة الاتصال الرئيسية بين معديها و مستخدميها و تنتظر الدراسة الرائدة عام 1976م لـ "Jensen & Meckling" " للمنشأة على أنها : " مجموعة من العقود بين الأطراف التي تقدم عوامل الإنتاج (الملاك، الدائنين، الإدارة ، العاملين) " كما تشير الدراسة إلى أن كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية و التي قد تتعارض مع مصالح الآخرين مما يؤدي إلى ظهور مشكلة الوكالة بين الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية بعلاقات تعاقدية نتيجة اختلاف دالة الهدف لكل منهم. و يمكن توضيح بعض أوجه التعارض بين أطراف علاقات التعاقد داخل المنشأة كمايلي<sup>(1)</sup>:

- تتمثل دالة الهدف للإدارة عادة في إتباع الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح و بالتالي زيادة نصيبها من الحوافز و دعم مراكزها الوظيفية و تحقيق سمعة شخصية لأعضائها ،

(1) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره ، ص:53.

- في حين قد يتعارض ذلك مع دالة هدف حملة الأسهم لأنه يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية للأطراف الأخرى مثل زيادة الحوافز و المكافآت للإدارة و العاملين و زيادة مدفوعات الضرائب.
- يمكن أن تتعارض مصلحة الدائنين (حملة السندات) مع مصلحة الملاك (حملة الأسهم) في تخوف الدائنين من قيام المنشأة بانتهاك عقود الدين و تحويل المخاطرة أو عقد ديون جديدة أو إجراء توزيعات كبيرة للأرباح على المساهمين،
- يمكن أن يحدث تعارض بين الإدارة العليا (وكيل) و مراقب الحسابات (وكيل) ، وقد يحدث هذا التعارض نتيجة قيام مراقب الحسابات بكشف انتهازية أو مناورات الإدارة في استخدام الطرق و السياسات المحاسبية للتلاعب بالأرقام المحاسبية أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن الملاك، كما يمكن أن تتعارض مصلحة حملة الأسهم مع مصلحة مراقب الحسابات (وكيل).

وقد قدمت عدة تعريفات للتلاعب المحاسبي نذكر منها مايلي:

عرف " Copeland ، 1968 " التلاعب المحاسبي على انه : " القدرة على زيادة أو تخفيض

صافي الدخل و الناجمة عن إرادة شخصية متعمدة " ، في نفس الوقت اعترف ضمناً بأن

مضخمي الدخل أو مقلليه لن يتبعوا نفس نمط سلوك ممهدي الدخل <sup>(1)</sup>. و يرى كلا من " Stolowy

& Breton ، 2003 " أن التلاعب المحاسبي هو: " استخدام الإدارة للمجال الاختياري عند اختيار

السياسات و المعالجات المحاسبية بحيث تؤثر على إمكانية نقل الثروة بين الشركة و جمهورها

(التكاليف السياسية)، المساهمين (تكلفة رأس المال)، أو المديرين (خطط التعويضات) <sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Hervé Stolowy , Gaétan Breton, **A framework for the classification of accounts manipulations**, working paper available from :[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=263290](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=263290): 22/09/2012, 2000, p: 2.

<sup>(2)</sup> Hervé Stolowy , Gaétan Breton, **Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework**, Review of Accounting and Finance, Volume 3, Issue : 1, United Kingdom , 2003, p: 3.

يرى "حماد ، 2005" بأن التلاعب المحاسبي هو: " خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى

مستخدمي القوائم المالية عن العائد و المخاطرة " ، كما يرى بأنه يمارس بطرق مختلفة وهي (1):

- العمليات الحقيقية: كالتحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها.

- العمليات المحاسبية: مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تطبيقاتها أو تغيير السياسات و

الطرق المحاسبية المستخدمة، أو تبويب عناصر بيان الدخل بشكل معين.

- العمليات الوهمية: كالغش و التزوير.

كما يرى كلا من " Klepo & Barac ، 2006 " أن التلاعب المحاسبي هو: " عملية معقدة

تعكس صراع المصالح والأهداف المرغوب في تحقيقها و من ثم تتجسد في مجموعة من

الخيارات والإجراءات عند إعداد التقارير المالية " (2).

و من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن الاستخلاص أن التلاعب المحاسبي هو ذلك

الانطباع أو الصورة المضللة عن عائد الشركة و مخاطرها ، والتي تنشأ باستغلال المجال

الاختياري المتاح للإدارة عند إعدادها للتقارير المالية بغرض تحقيق أهدافها الخاصة.

و يرى "حماد ، 2005" أن من أهم دوافع التلاعب المحاسبي مايلي (3):

- قد ترغب الإدارة عادة في زيادة الربح أو تحقيق سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح على مدار

عدة سنوات بغرض زيادة حوافزها و دعم مراكزها الوظيفية أو زيادة قيمة المنشأة في الأجل الطويل

، فمن المعروف أن التقلبات الكبيرة في الدخل تعني زيادة المخاطر و بالتبعية زيادة العائد المطلوب

(1) طارق عبد العال حماد ، المصدر سبق ذكره ، ص:53.

(2) Željana Aljinović Barać, Tina Klepo, **Features of accounts manipulations in Croatia**, Zbrad Ekonfakrij Revue, Volume 24, Sv: 2, Croatia, 2006, p: 275.

(3) طارق عبد العال حماد ، المصدر سبق ذكره ، ص:53.

مقابل المخاطر المرتفعة ، في حين يؤدي تخفيف التقلب في الدخل إلى تخفيض المخاطر و في نفس الوقت زيادة قيمة المنشأة في الأجل الطويل.

- قد يضع عادة الدائنون و المقرضون شروطا في عقد الدين مثل عدم توزيع أرباح على المساهمين إلا في حالة زيادة معدلات العائد المحددة عن نسبة معينة ، أو عدم الحصول على قروض جديدة إلا في ظل أوضاع معينة مرتبطة بالقوائم المالية ، مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية أو نسبة التداول أو معدل تغطية الفوائد و غير ذلك من الشروط و في حالة عدم تحقق هذه الشروط فإن الإدارة قد تقوم بالتلاعب في أرقام القوائم المالية لاستيفاء هذه الشروط و القيام مثلا بتوزيعات أرباح أو الحصول على قروض جديدة دون أن تتهم بانتهاك شروط الدين.

- قد ترغب الإدارة في التلاعب في أرقام الدخل من خلال تخفيض أرقام الربح بغرض تجنب أي تكاليف سياسية قد تفرضها السلطات على المنشآت الكبيرة الحجم أو التي تحقق أرباحا كبيرة جدا أو مثلا تقسيم الشركة لمنع الاحتكار (مثل ما حدث لشركة مايكروسوفت الأمريكية العملاقة و التي كانت على وشك التقسيم بدعوى الاحتكار) ، كما أن الشركة قد تلجأ إلى تخفيض أرقام الربح لسداد ضرائب اقل ، كذلك فإن الشركة قد تلجأ إلى هذا التصرف أيضا لتخزين الأرباح في السنوات المزدهرة لكي تقوم برفعها في السنوات الرديئة.

- قد تقوم الإدارة بالتلاعب في الدخل لاستخدامه كقناع لمشاكل الأداء الضعيف أو لتقديم القوائم المالية بصورة أقوى من الحقيقة للحصول على قروض من البنوك.

وحسب ما تراه " Balaciu & al ، 2009" يمكن تصنيف التلاعب المحاسبي أو ما يسميه

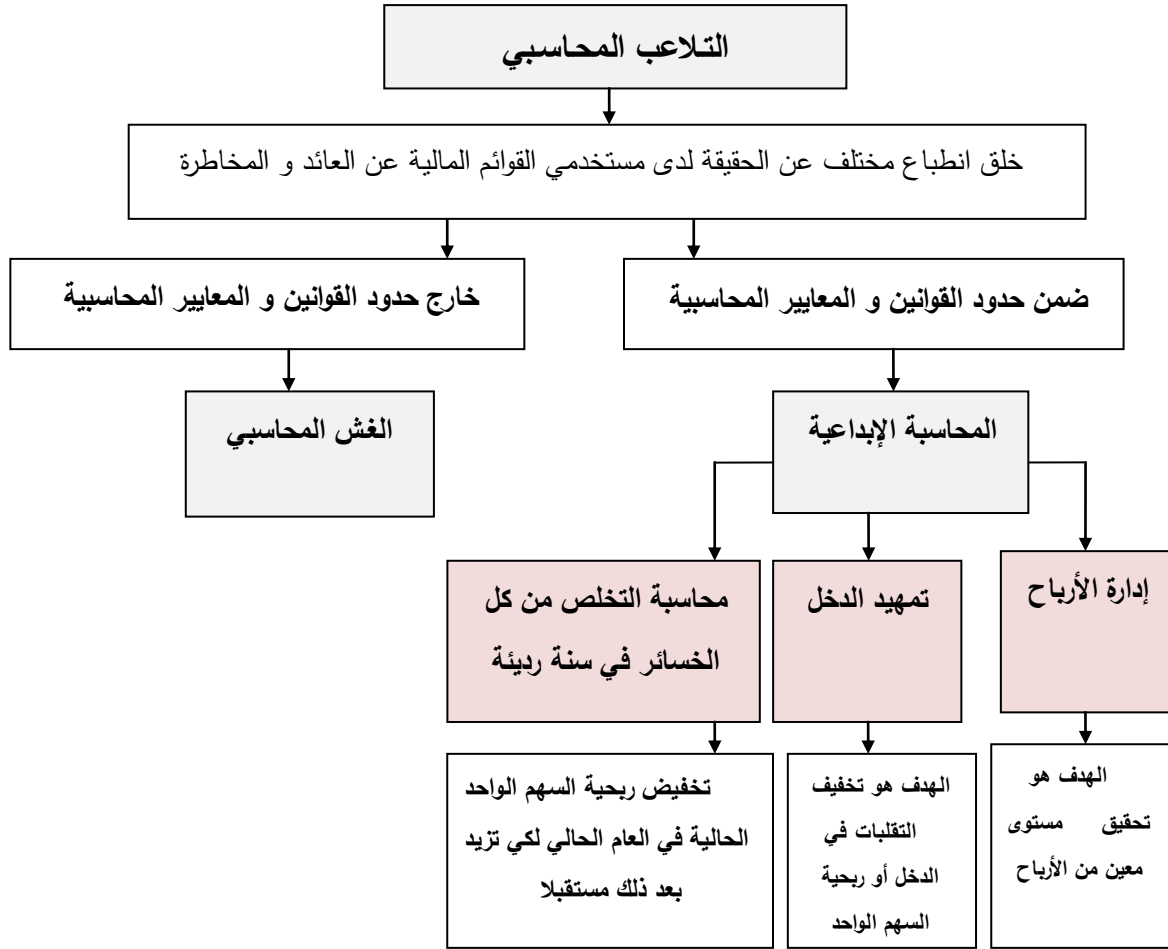
البعض بتحريف البيانات المالية إلى صنفين<sup>(1)</sup> :

<sup>(1)</sup>Diana Balaciu, Victoria Bogdan & Alina Beatrice Vladu, **A brief review of creative accounting literature and its consequences in practice**, Annales universitatis apulensis series Oeconomica, Volume 11, N°1,Romania, 2009, p: 172.

- التلاعب المحاسبي خارج حدود القوانين و المعايير المحاسبية.

- التلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين و المعايير المحاسبية . (أنظر الشكل رقم 9)

الشكل (9) : أشكال التلاعب المحاسبي.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

## 1-1 - التلاعب المحاسبي خارج حدود القوانين و المعايير المحاسبية

ويسمى بـ"الغش المحاسبي" ، Accounting Fraud ، " ، ويرتبط مفهوم الغش بعدة عوامل ثقافية، قانونية ومهنية<sup>(1)</sup>، بحيث يعرفه: " Hounnongandji ، 2011" على أنه ذلك السلوك الانتهازي المتعمد في الحذف و التحريف و الذي يؤدي لتغليب الآخرين و يسبب خسارة لديهم، و يحقق في المقابل الفائدة لممارسه<sup>(2)</sup>. في حين يعرفه كلا من " Riley & Rezaee ، 2010 " على أنه مصطلح عام يتضمن معان متنوعة، من خلاله يمكن لبراعة الفرد و رغبته في الحصول على منافع تميزه عن غيره تعمد تقديم حقائق كاذبة و مزيفة باستخدام الحيل، الخداع، و خرق القانون للتحايل على الآخرين<sup>(3)</sup>. كما يعرفه كلا من " Girgenti & Hedley ، 2011" على انه السلوك المتعمد في تحريف المعلومة المالية اللازمة لاتخاذ القرارات داخل المنشأة و الضرورية لتلبية أغراض مستخدمي البيانات المالية خارج المنشأة<sup>(4)</sup>. و يختلف غش البيانات المالية عن الأخطاء و السهو Errors ، فالأخطاء تعد تحريفات عفوية غير مقصودة كالأخطاء الحسابية أو الكتابية في السجلات و الدفاتر ، السهو ، و عدم صحة تفسير الحقائق أو التطبيق الخاطئ الغير متعمد للسياسات المحاسبية ، في حين أن الغش يشير إلى التحريفات المتعمدة المقصودة في البيانات المالية<sup>(5)</sup> ، و يمكن أن نفرق بين نوعين من التحريفات الناتجة عن الغش : التحريفات الناتجة عن إعداد بيانات مالية مضللة أو احتيالية ، والتحريفات الناتجة عن سوء استخدام الأصول<sup>(6)</sup>.

(1) Tommie Singleton , Aaron Singleton, **Fraud auditing and forensic accounting**, 4<sup>th</sup> edition, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, Canada, 2010, p: 40.

(2) Francis Hounnongandji, Op. cit, p:15.

(3) Zabihollah Rezaee , Richard Riley, Op. cit, pp: 4-5.

(4) أمين السيد محمد لطفي، مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير عن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص:59.

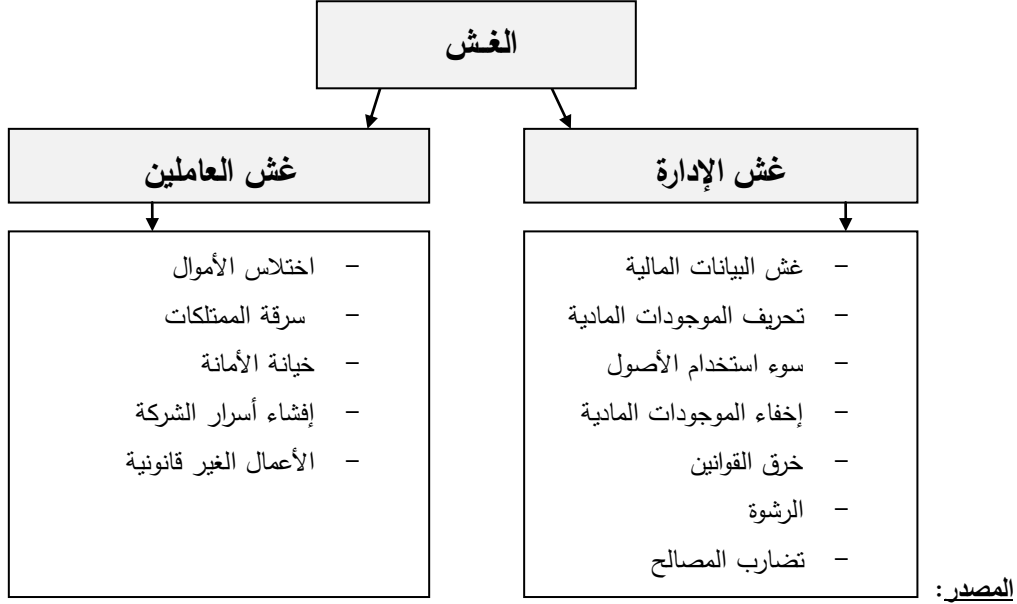
(5) Richard Girgenti , Timothy Hedley, **Managing the risk of fraud and misconduct**, 1<sup>st</sup> edition, MC Graw Hill publication, USA, America, 2011, p: 21.

(6) أمين السيد محمد لطفي، المصدر سبق ذكره، ص:59.

أما بالنظر لارتباط التحريف بالإدارة و العاملين في المنشأة، فيمكن تصنيف الغش إلى نوعان :

غش واحتيال الإدارة ، و غش العاملين <sup>(1)</sup>. (أنظر الشكل رقم 10)

الشكل (10): أنواع الغش .



Zabihollah Rezaee & Richard Riley, **Financial Statement Fraud, Prevention & Detection**, 2<sup>nd</sup> edition, John Wiley & Sons Inc: New Jersey, Canada, 2010, p: 15.

2 1 - التلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين و المعايير المحاسبية

يتمثل التلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين و المعايير المحاسبية في استغلال الثغرات

الموجودة في السياسات المحاسبية و تعدد بدائلها (المرونة المحاسبية) و نقاط ضعفها في سبيل

إظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات

على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة ، و يسمى هذا الشكل من التلاعب المحاسبي

بـ: "المحاسبة الإبداعية ، Creative Accounting". <sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> Richard Girgenti , Timothy Hedley, Op .cit, p: 21.

<sup>(2)</sup> طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره ، ص:65.



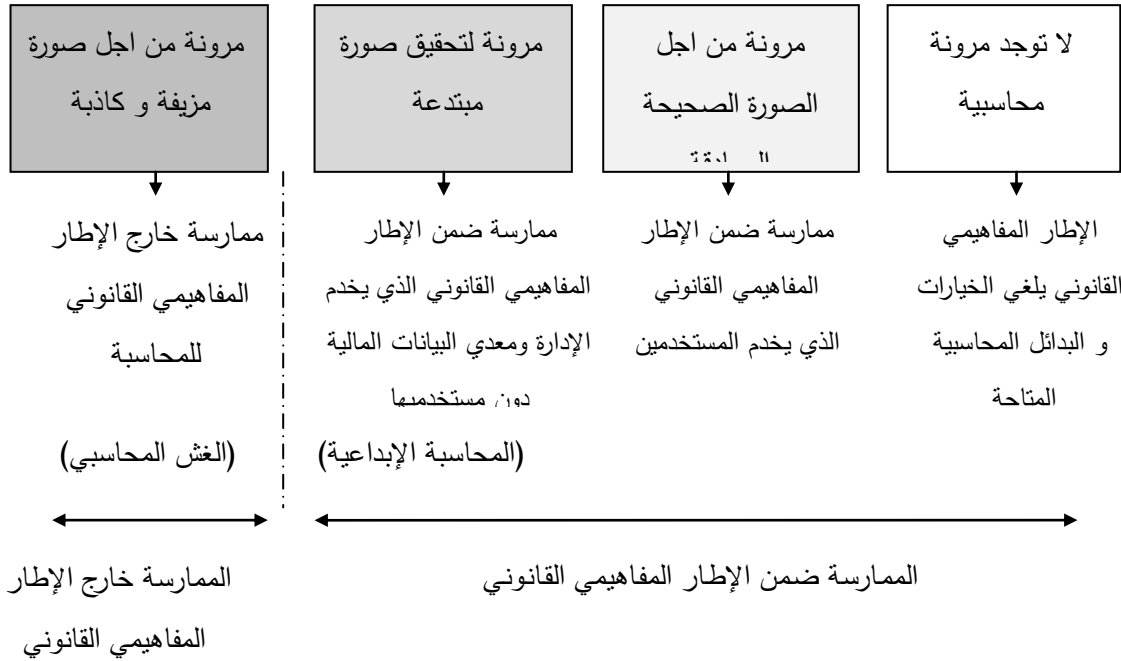
ويكمن الغرض الرئيسي من المحاسبة الإبداعية في إظهار الواجهة الزائفة عن عائد الشركة (أرباحها) و هيكل مخاطرها (الديون و حقوق الملكية) ، و يمكن أن تستخدم في ذلك العديد من الخطوات ، ومن أبرزها ثلاث ممارسات شائعة الاستخدام في تحريف عائد الشركة وهي : إدارة الأرباح ، تمهيد الدخل ، و محاسبة التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة. و قد تطور مصطلح المحاسبة الإبداعية من طرف الممارسين و خاصة الصحفيين و بدرجة أقل الأكاديميين ، و ظهر بشكل رئيسي بواسطة الممارسين و المعلقين على نشاط السوق ، فقد فهموا دوافع هذا النشاط الذي يتم لتضليل المستثمرين و تغيير انطباعاتهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين ، و بتقديم الصورة التي ترغبها مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر<sup>(1)</sup>. و تختلف هذه الممارسات مع غش البيانات المالية في كون هذا الأخير يمارس بخرق القوانين و المعايير المحاسبية و مرتكبه يتابع قانونيا ، أما المحاسبة الإبداعية فتمثل استخدام المرونة المحاسبية ضمن الإطار القانوني و باحترام القواعد و المعايير المحاسبية ، بحيث تشمل المرونة المحاسبية على تعدد البدائل ، الطرق و السياسات المحاسبية ، وتوفر منح الخيارات الأكبر للشركة لتختار ما يناسبها و إظهار أداءها التشغيلي نهاية كل فترة على النحو الذي يتوافق مع أعمالها، فمن ساهم في وجود هذه المرونة لم يضع في حسبانها انه يمكن استغلالها لتحميل البيانات المالية بما يناسب أهواء إدارات الشركات. و الشكل الآتي يوضح الفرق بين المحاسبة الإبداعية و غش البيانات المالية من منظور المرونة المحاسبية و المقترح من طرف " Jones ، 2011"<sup>(2)</sup>. (أنظر

الشكل رقم 11).

(1) طارق عيد العال حماد، المصدر سبق ذكره، ص:65.

(2) Michael John Jones, **Creative accounting, fraud and international accounting scandals**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons Ltd publication, Chichester , England, 2011, p: 7.

الشكل (11): التلاعب المحاسبي و المرونة المحاسبية



المصدر :

Michael John Jones, **Creative accounting, fraud and international accounting scandals**,<sup>1st</sup> edition, John Wiley & Sons Ltd publication: Chichester , England, 2011, p: 7

و من خلال الشكل يتضح انه كلما زادت المرونة المحاسبية ضمن الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة ، كلما اتجهنا نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية تلبية لأغراض الإدارة و معدّي البيانات المالية دون استخدامها، وكلما قلت المرونة المحاسبية كلما كانت صورة البيانات المالية صحيحة و صادقة خدمة لأغراض مستخدميها ، أما ممارسة غش البيانات المالية فإنها تمارس خارج الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة سواء بتواجد المرونة المحاسبية أو في غيابها<sup>(1)</sup>.

و التساؤل الذي يطرح نفسه أمامنا هنا هو: هل ممارسات المحاسبة الإبداعية هي وليدة

المعايير المحاسبية الدولية ؟ أم هي متلازمة مع ظهور المحاسبة؟

<sup>(1)</sup>Michael John Jones, Op. cit, p: 7.

وتتو الباحث أن الهدف من إصدار المعايير المحاسبية الدولية هو محاولة إحداث توافق دولي في المحاسبة وتوحيد الممارسات المحاسبية بين جميع دول العالم ، وبالتالي سهولة تقييم أداء الشركة من قبل الأطراف المهتمة ، فمثلا لا يمكن لمستثمر من أمريكا أن يجازف بالاستثمار في شركة جزائرية أو فرنسية مادامت البيانات المالية لهذه الشركة غير واضحة المعالم ، كما أن مؤشر الربحية الذي تتضمنه البيانات المالية لشركة فرنسية أو جزائرية و المعد وفق للنظام المحاسبي الفرنسي السابق (النظام الفرونكوفوني) إذا ما قمنا بإعادة تقييمه وفقا للنظام الأنجلوساكسوني يمكن أن يكون أقل ، كما يمكن أن يكون أكبر ، لكن الشيء المشترك بين النظامين الأنجلوساكسوني و الفرونكوفوني و الذي يهمننا ، هو اعتماد النظام المحاسبي في كلا النظامين على قواعد وسياسات محاسبية مشتقة من "المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، **Generally accepted accounting principles (GAAP)**" ، فممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على استغلال المرونة التي تنطوي عليها المحاسبة في الاختيار بين الطرق والقواعد المحاسبية المعالجة لنفس البند ، ومعايير المحاسبة الدولية تقدم في مضمونها المعالجات المحاسبية لبنود مهمة بالبيانات المالية مثل : المخزونات ، المصاريف ، الإيرادات ، ضرائب الدخل ، عقود المقاولات ، الأصول الثابتة ، الأصول غير الملموسة ، عقود الإيجار ، المنح والمساعدات الحكومية ، تكاليف الاقتراض ، الأدوات المالية ، المخصصات ، الالتزامات والموجودات الطارئة ، انخفاض قيمة الأصول ، الاستثمارات في المنشآت الزميلة..... الخ ، غير أن المعالجة المحاسبية الخاصة بكل عنصر من هذه العناصر تتضمن مجموعة من القواعد والسياسات المحاسبية البديلة (البدايل والخيارات المحاسبية) ، وبالتالي يمكن القول أنه حتى دون تبني المعايير المحاسبية الدولية ، فممارسات المحاسبة الإبداعية ممكنة والدليل على ذلك التلاعب بطرق تقييم المخزون ، وطرق تقييم الأصول ، التلاعب عند تقدير العمر الإنتاجي للأصول ، وتغيير التقدير من سنة لأخرى ، التلاعب في

نسبة إنجاز المشاريع في عقود المقاولات ، التلاعب بالمصاريف (الإيرادية والرأسمالية). فتعدد البدائل المحاسبية يؤدي بالضرورة إلى المرونة المحاسبية مهما كان النظام المحاسبي السائد ، و المرونة المحاسبية ستؤدي إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فهي ممارسات تلازمت مع مراحل تطور مهنة المحاسبة، و لا تعتبر وليدة للمعايير المحاسبية الدولية IAS .

## 2- تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية ، مفهومها و خصائصها

لقد ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية لأول مرة في كتاب المفكر الانجليزي " Ian Griffiths " عام 1986م بعنوان "المحاسبة الإبداعية"<sup>(1)</sup>، و يمكن القول بان المحاسبة الإبداعية تعد من مواليد الثمانينات، فهي ليست حديثة المنشأ<sup>(2)</sup>، و من المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت بداية الثمانينات<sup>(3)</sup>، ثم تطورت ممارساتها لتكون مشكلة عصرية لاسيما بعد الانهيارات المالية<sup>(4)</sup> و سلسلة الأزمات التي ضربت عدة دول من شرق آسيا و أمريكا<sup>(5)</sup>.

## 2-1- تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية

يمكن استعراض أهم العوامل التي أدت لتطور ممارسات المحاسبة الإبداعية وفق ما اقترحه " Le Crenn ، 2002 ، ، كمايلي:

(1) Michael John Jones, Op. cit, p: 5.

(2) Kevin Amor , Alan Warner, **Uncovering Creative accounting**, 1<sup>st</sup> edition, Pearson education, London, Great Britain, 2005, p: 3.

(3) عبد الرحمن المخيزم، دور المدقق في التحقق من ممارسات و نتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم ضمن المسابقة التاسعة للبحوث على جميع القطاعات ، ديوان المحاسبة، الكويت، 2008، ص:8.

(4) Kevin Amor , Alan Warner, Op .cit, p: 3.

(5) idem, p: 3.

### أ - ركود الأسواق المالية

في منتصف الثمانينات أين ساد الركود الاقتصادي ، لم تجد الشركات ملجأ لها لتمويل حاجياتها سوى البنوك ، و لما ظهر قانون منع الوساطة المالية عام 1984م، اتجهت هذه الشركات مباشرة نحو السوق المالي لتمويل حاجياتها ، وبزيادة عدد المستثمرين في الشركات المدرجة في البورصة و سعي هؤلاء لرفع مردود يتهم المالية الاستثمارية ، تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية لرفع الجودة الاستثمارية ، فكيف في حال ركود تلك الشركات أن تلبى حاجة مستثمريها كمعدل العائد على الاستثمار ، عليها تقديم الصورة الصحيحة و الصادقة من خلال بياناتها المالية كأفضل وسيلة للتواصل بين المؤسسة و جمهورها ، إلا أنها و أمام الضغوطات لم تجد سوى تقديم صورة نظرية بإظهار أرقام و نتائج تعبر عن أرباح أفضل و لا تطابق الواقع و بهذا ظهرت فكرة ابتداع الفن المالي<sup>(1)</sup>. فإن كنت لا تستطيع تحقيق الأرباح فانك تستطيع على الأقل ابتداعها، و في ذلك الوقت كسبت المحاسبة الإبداعية الوقت الكافي في تلك الشركات لاسيما و استمرار ركودها لفترة طويلة.

### ب تواطؤ مراجعي الحسابات و شركات التدقيق

لكل شركة أهداف تسعى لتحقيقها، وإذا كان تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين الملاك و العمال، فهو يهم أيضا كل المتعاملين معها من زبائن، موردين ، سلطات عمومية ، إدارات الضرائب.... الخ و عليه و من هذا المنطلق، ينبغي تزويد تلك الأطراف بالمعلومات اللازمة حول هذه الشركة، و حتى تنال رضاهم، لا بد أن تكون بعيدة عن الشكوك و ذلك بخضوعها لعملية المراجعة الخارجية المستقلة و المحايدة.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> Myriam Le Crenn, **Comptabilité créative, raisons de son développement et cas pratiques**, Thèse de DESS publiée, institut d'administration des entreprises, Université de Bretagne occidentale, Brest, France, 2003, p : 4.

<sup>(2)</sup> idem , p : 4.

إلا انه و حسب ما ورد مؤخرا فالمداخل التي تحصلها كبرى مكاتب المراجعة و تدقيق

الحسابات الخمس في العالم: " Arther Andersen , Pricewaterhousecoopers , Ernst & Young " تراوحت ما بين 26 مليار إلى 65 مليار دولار، كما قدرت حصة شركات التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 30% إلى 60 % من المداخل الإجمالية للشركة، و هذه الحصص الخيالية هي خير دليل على أن اغلب الشركات، و قبل انهيارها ( إنرون ) كانت تتواطأ مع مراجعي الحسابات للتستر على تلاعبها بالبيانات المالية (آرثر أندرسن).

### ج الاختلاف المحاسبي و تعدد البدائل المحاسبية

إلى غاية عام 2005م كان بإمكان كبرى شركات العالم أن تختار بين عدة نظم محاسبية لإعداد بياناتها المالية و ابتداء من عام 2005م، صارت معايير التقرير المالي ، International Financial Reporting Standards (IFRS) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ، International Accounting Standards Board (IASB) إجبارية التطبيق، و تطبيقها قلل من الاختلاف المحاسبي بين النظم المحاسبية من دولة لأخرى (المعايير المحاسبية المحلية، المعايير المحاسبية الدولية ، المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً) ، فمثلا المجموعة الألمانية Dainler قدمت بياناتها المالية عام 1993م وفق المعايير المحاسبية الألمانية و الأمريكية معا، فكان ربحها يعادل 168 مليون مارك بالنظام المحاسبي الألماني، في حين ووفق النظام المحاسبي الأمريكي خسرت بقيمة 949 مليار دولار ، ف ضمان قابلية المقارنة بين أداء الشركات صار يقتضي التوحيد المحاسبي بين النظم المحاسبية ، إلا أن الاختلاف بين النظم المحاسبية بدأ يتلاشى تدريجيا منذ فرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و انتقل إلى اختلاف ضمن نفس النظام.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup>Myriam Le Crenn, Op. cit, p : 14.

فالمعايير المحاسبية الدولية تحمل في طياتها عدة طرق و بدائل محاسبية متاحة لمعالجة نفس البند، هذه البدائل سعى المجلس لتقليصها منذ تأسيسه إلى غاية اليوم وذلك بالحفاظ على معالجة محاسبية واحدة ( المرجعية / القياسية)، ذلك لان المرونة المتاحة في المعالجات المحاسبية هي التي فتحت الأبواب أمام تحريف البيانات المالية بطريق المحاسبة الإبداعية<sup>(1)</sup>.

## 2-2- ماهية المحاسبة الإبداعية و خصائصها

بعد بروز المحاسبة الإبداعية كممارسات مبتكرة للتلاعب المحاسبي بالبيانات المالية، اتجهت أنظار المفكرين و الباحثين للتعلم في مفهوم هذه الممارسات و الخصائص التي تميزها، فاختلقت التعريفات و المصطلحات المعتمدة.

### أ- القراءة الأدبية لمفهوم المحاسبة الإبداعية

لم يتفق المفكرون و الباحثون على تعريف محدد للمحاسبة الإبداعية ، إلا انه يمكن تسليط الضوء على آراء أبرز الكتاب، الباحثين، الأكاديميين و الصحفيين كمايلي:

أشار الصحفي " Ian Griffiths ، 1986 " في كتابه المعنون بـ"المحاسبة الإبداعية" إلى مايلي: "إن كل شركة تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، و كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، و الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة، يتم تغييرها كلياً من اجل حماية و إخفاء الجريمة، و تعد هذه أكبر حيلة منذ حضان طرودة، وهذا الخداع يكون معداً بمذاق شهى جداً و شرعي بصورة كلية، إنها المحاسبة الإبداعية"<sup>(2)</sup>.

(1) Myriam Le Crenn, Op .cit, p : 14.

(2) idem, p: 4.

و يعلق " Terry Smith، 1992 " كمحلل استثماري: " لقد شعرنا أن النمو الظاهر في الأرباح و الذي حدث في الثمانينات كان نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية و ليس نتيجة النمو الاقتصادي الحقيقي"<sup>(1)</sup>. و يرى "كمال ناصر، 1992 "كوجهة نظر أكاديمية، أن: " المحاسبة الإبداعية هي تحويل الأرقام من المحاسبة المالية من واقعها المعتاد إلى المرغوب فيه بانتهاز الفرصة و اغتنامها أو تجاهل بعض منها "<sup>(2)</sup>، أما " Comiskey & Mulford، 2002 " فيقدمان تعريفهما للمحاسبة الإبداعية كمايلي: " المحاسبة الإبداعية هي الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، و تتضمن خيارات و ممارسات المبادئ المحاسبية، خداع التقرير المالي، أو أي إجراء أو خطوة تجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل "<sup>(3)</sup>. و قد أطلق عليها "محمد مطر، 2006" مصطلح " المحاسبة الخلاقة "، و عرفها على أنها " الإجراءات التي تقوم بها في بعض الأحيان إدارات الشركات من اجل تحسين صوري إما في ربحيتها أو في مركزها المالي أو كلاهما معا، و ذلك باستغلال الثغرات الموجودة في أساليب و اختيارات التدقيق الخارجي، أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تجيزها المعايير المحاسبية الدولية أو غيرها مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها، سواء بشأن أساليب القياس أو أساليب الإفصاح المتبعة عند إعداد البيانات المالية المنشورة، مما يؤثر سلبا على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك البيانات سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ، و من ثم

<sup>(1)</sup> Ester Oliveras & Oriol Amat, *Ethics and creative accounting, some empirical evidence on accounting for intangibles in Spain*, working paper available from:

[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=563313](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=563313): 21/04/2012, 1999, pp:6-7.

<sup>(2)</sup> idem, p: 7.

<sup>(3)</sup> Charles Mulford , Eugene Comiskey, *The financial numbers game, detecting creative accounting practices*, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, Canada, 2002, p: 15.

<sup>(4)</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية لطبعة 1 ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:101.



على مصداقية النسب المالية " (1). و انطلاقا من التعريفات السابقة و من وجهة نظر الباحث ،

يمكننا التأكد أن المحاسبة الإبداعية هي مجموعة من الأساليب و الإجراءات التي يعتمدها

المحاسب لتحقيق أغراض إدارية في الشركة . و للمحاسبة الإبداعية مظهرين (2):

- أولهما قانوني يصادق عليه مراجع الحسابات الخارجي و ينتج من الاستفادة من الثغرات في

القوانين و الخيارات المحاسبية المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة .

- ثانيها غير قانوني يصادق عليه مراجع الحسابات الخارجي تواطؤا، ينتج عن التلاعب و

التحريف في الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه و ليس كما يجب أن تكون

عليه.

و يجدر بالذكر أن المحاسبة الإبداعية قد أطلقت عليها عدة تسميات كالخداع ، التحريف ،

الخداع في يد المحاسبة ، العبث بالدفاتر ، المحاسبة التجميلية ، المحاسبة المتعسفة ، المحاسبة

الخالقة ، المبدعة ، الإبتداعية أو المبتكرة ، المحاسبة الإبتكارية ، فن طبخ الدفاتر ، فن حساب

الأرباح ، فن عرض الميزانية لعبة الأرقام المالية. و من خلال تعرضنا لمفهوم المحاسبة الإبداعية

يمكننا طرح تساؤل هام وهو: هل المحاسبة الإبداعية بطبيعتها ايجابية أم سلبية؟ .

(1) محمد مطر، المصدر سبق ذكره، ص:101.

(2) Myriam Le Crem, Op.cit , p : 15.

والإجابة هنا تكمن في أن المحاسبة الإبداعية لها وجهين ، أحدهما إيجابي و يتمثل في سعي المحاسب للبحث عن المعلومة المحاسبية الملائمة ، احترام قواعد عرض المعلومة المحاسبية ، القضاء على الروتين اليومي ، محاولة التأقلم مع التغيرات و المستجدات في البيئة المحيطة ، ومحاولة إظهار صورة جيدة للشركة حتى مع تدهور أوضاعها تفاديا لمخاطر السمعة ، أما الوجه الآخر السلبي فيمكن في تغيير الطرق المحاسبية من فترة لأخرى وكذا خصائص و طرق التقييم ، تغيير تاريخ نهاية النشاط أحيانا ، تغيير محيط التجميع بالنسبة للشركات المجمععة ، إخفاء الفرق بين الأموال الخاصة و الديون ، الأصول الدائمة و المتداولة ، إخفاء التغير في الموارد المستخدمة و كذا إخفاء انخفاض النتيجة أو السيولة أو زيادة المديونية ، خلق غموض متعمد في الملاحق ، إخفاء العمليات المطعون فيها ، وإعطاء صورة مزيفة للوضعيات الكارثية ، و الخطر هنا يكمن في صعوبة إيجاد حدود واضحة بين الوجهين (السلبي و الايجابي)، فالمحاسبة هنا يمكن أن تكون أفضل أو أسوء الأشياء<sup>(1)</sup>.

#### **ب - خصائص المحاسبة الإبداعية**

تتمثل خصائص المحاسبة الإبداعية حسب "مطر و الحلبي ، 2009" في مايلي<sup>(2)</sup>:

المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتتيال في مهنة المحاسبة.

تمارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية .

<sup>(1)</sup> Myriam Le Crenn, Op.cit , p : 15.

<sup>(2)</sup> محمد مطر ، ليندا حسن الحلبي ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات ن الفرص ، الآفاق، المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2009 ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزيتونة ، عمان، الأردن، ص:9.

-ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ، المعايير

والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.

-ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من

التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه.

-ممارسات المحاسبة الإبداعية عامة وشائعة.

-ممارسات المحاسبة الإبداعية لا يمكن تجنبها بشكل مطلق.

-ممارسات المحاسبة الإبداعية استغلالية و غير أخلاقية.

-ممارسات المحاسبة الإبداعية ضارة بأطراف داخلية وخارجية.

### 3- طرق المحاسبة الإبداعية

يمكن القول أن كلا من إدارة الأرباح، تمهيد الدخل و محاسبة التخلص من كل الخسائر في

سنة رديئة هي طرق من ممارسات المحاسبة الإبداعية، هدفها الأساسي هو تقديم الصورة الزائفة

عن عائد الشركة أو ربحيتها.

### 3-1 - إدارة الأرباح، مفهومها، أنواعها و طرق ممارستها

قد يؤدي السلوك الانتهازي للإدارة إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي ، أو زيادتها

بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، ومع ذلك فهناك تباين في الدوافع التي تحرك الإدارة

لتبني مثل هذا السلوك والذي يعرف بإدارة الأرباح أو المكاسب .

### أ - مفهوم إدارة الأرباح

لقد قدمت العديد من التعريفات لإدارة الأرباح ، و نذكر منها مايلي:

يرى " Shipper ، 1989 " أن " إدارة الأرباح يمكن أن تحمل معنى إدارة الإفصاح و ذلك باعتبارها تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بغية تحقيق بعض المكاسب الخاصة"<sup>(1)</sup>.

وحسب " Healy & Wahlen ، 1999 " فإن : " إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل البيانات المالية إما بتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات باستخدام الأرقام المحاسبية "<sup>(2)</sup>. و يرى كلا من " Watts & Zimmerman ، 1999 " أن : " إدارة الأرباح تظهر عندما تمارس الإدارة الاختيار عند إعدادها للأرقام المالية بدون قيود ، بعض هذا الاختيار يمكن أن يكون لتعظيم قيمة الشركة أو لتحقيق أغراضها الانتهازية "<sup>(3)</sup>. ويراها " Rosenfield ، 2000 " : " أي سلوك تقوم به الإدارة و يؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية و لا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية ، و قد يؤدي في الواقع إلى أضرار على المدى الطويل "<sup>(4)</sup>.

كما يرى كلا من " Scott & Ritman ، 2005 " أن : " لجوء الإدارة لإدارة الربح يكون استنادا للمبررات التالية: أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري، أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، و أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها "<sup>(5)</sup>.

(1) Joshua Ronen , Varda Yaari , **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, 1<sup>st</sup> edition, Springer edition, New York, USA, 2008, p:26.

(2) سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الإسكندرية، مصر، العدد: 2، المجلد رقم 45، العدد: 2، 2008، ص: 13.

(3) Joshua Ronen , Varda Yaari, Op. cit , p:26.

(4) سمير كامل محمد عيسى، المصدر سبق ذكره ص: 13.

(5) المصدر نفسه، ص: 13.

و يعرفها "الداعور و عابد ، 2009 " على أنها: "اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكل الصفقات ، لتعديل التقارير المالية ، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير "(1).

واستناداً للتعريفات السابقة يمكن الاستنتاج بان إدارة الأرباح هي ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد و عرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية و السلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على أرباح الشركة إما بالزيادة أو بالنقصان.

#### ب - أنواع إدارة الأرباح

تصنف إدارة الأرباح إلى عدة أنواع تبعاً لشرعيتها ، و اتجاهها ، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية ، ونية الإدارة من وراء ممارستها ، و ذلك كمايلي:

#### أولاً : من حيث شرعيتها

إدارة الأرباح الشرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنظمة والقوانين. (2)

(1) جبر إبراهيم الداعور ، محمد نواف عابد ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية : دراسة تطبيقية ، مجلة الجامعة الإسلامية ، سلسلة الدراسات الإنسانية ، المجلد رقم 17 ، العدد: 1، غزة ، فلسطين ، 2009 ، ص: 823.

(2) فواز سفير القنّامي ، توفيق بن عبد المحسن الخيال، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ، دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد رقم 47 ، العدد 1: ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 ، ص: 249.

إدارة الأرباح الغير الشرعية: وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو

القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة. وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غشاً.

ثانياً : من حيث اتجاهها

إدارة الأرباح الهابطة : وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل.

إدارة الأرباح الصاعدة: وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.

ثالثاً : من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي

إدارة الأرباح الاقتصادية : وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل

، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.

إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق : وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية

والبدائل للتأثير على الدخل ، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

رابعاً: من حيث نية الإدارة

إدارة الأرباح المعلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية

من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتها المستقبلية.

إدارة الأرباح الانتهازية: ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول

الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً

انتهازياً.<sup>(1)</sup>

ج طرق إدارة الأرباح

هناك ثلاث طرق لإدارة الأرباح وهي:

<sup>(1)</sup> فواز سفير القشامي ، توفيق بن عبد المحسن الخيال، المصدر سبق ذكره ، ص:249.

أولاً: إدارة الاستحقاقات

يرى "كامل محمد عيسى ، 2008" أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة ، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي (1):

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال وذلك بغرض تضخيم الأرباح.

- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.

- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها ، ومن ثم تضخيم الأرباح.

- يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية ، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية ، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات ، ومن ثم تضخيم الأرباح.

(1) سمير كامل محمد عيسى، المصدر سبق ذكره، ص:16.

- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة ، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح .

- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.

- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.

- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر ، وذلك بغرض زيادة المبيعات ، ومن ثم تدعيم الأرباح.

- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية إلى أنه في العديد من الحالات ، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة ، يستنفد المديرون في المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخالفة ، وحيث أن الأطراف الخارجيـن غير (1)

(1) سمير كامل محمد عيسى، المصدر سبق ذكره، ص:17.



قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، ينبغي على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية تشير إلى وجود إدارة الأرباح<sup>(1)</sup>.

ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية<sup>(2)</sup>:

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- احتياطات لا ترتبط بينود الميزانية العمومية ، و احتياطات التملك المشكوك فيها.
- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

**ثانيا: اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية**

عندما يصدر معيار محاسبي جديد فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ، و مع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد ، و يتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

**ثالثا: التغييرات المحاسبية الاختيارية**

و تتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مثل التحول من طريقة الوارد

أخيرا صادر أولا إلى الوارد أولا صادر أولا<sup>(3)</sup>.

**2 3 - تمهيد الدخل، مفهومه وطرق ممارسته**

(1) سمير كامل محمد عيسي، المصدر سبق ذكره، ص:17.

(2) المصدر نفسه ، ص: 18.

(3) المصدر نفسه ، ص:18.

يمكن للإدارة أن تقوم بإدارة أرباحها صعودا أو هبوطا من خلال تخفيض دخلها إذا كان مرتفعا أو زيادته إذا كان منخفضا ، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الربح وتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في السوق ، و هذا ما يسمى بتمهيد الدخل أو تخفيف تقلبات الدخل ، و يمكن اعتباره احد طرق إدارة الأرباح.

#### أ - مفهوم تمهيد الدخل

و يسمى أيضا بتلطيف الدخل، تجميل الدخل أو تخفيف تقلبات الدخل، و قد عرفه الكثير من الباحثين ومن أبرزهم:

تعريف " Beidleman ، 1973 " والذي عرف تمهيد الدخل على أنه : " تخفيض متعمد للتقلبات حول مستوى معين من المكاسب التي تعتبر عادية أو متوقعة بالنسبة للمنشأة " (1).

تعريف " Ronen & Sadan ، 1975 " والذي عرفه على أنه: " تقليص الانحرافات في الدخل عبر الفترات المالية " (2).

و يرى " Imhoff ، 1981 " أن تمهيد الدخل هو : " حالة خاصة من الإفصاح الغير ملائم عن المعلومات المالية بطريقة معينة تحمل انحرافات منخفضة و مصطنعة لتدفق الدخل " (3).

(1) Jennifer Tucker, Paul Zarowin, **Does Income Smoothing Improve Earnings Informativeness** , The accounting review, Volume 81, N°:1,USA, 2006, p: 254.

(2) Roslaina Haji Yusoff, **Empirical study on the relationship between income smoothing and shareholders wealth among Malaysian listed companies**, published master Thesis, Management and business faculty, Universiti teknologi Mara, Selangor Darul Ehsan, Malaysia, 2001, p:6.

(3) طارق عبد العال حماه المصدر سبق ذكره، ص:62.

كما يعتبره " Koch ، 1981" أنه: " وسيلة تستخدمها الإدارة لتخفيض تقلبات الدخل المتصلة بهدف معين من خلال التلاعب بمتغيرات حقيقية ( توقيت و حجم الصفقات)، أو متغيرات وهمية (استخدام السياسات و الطرق المحاسبية أو تغييرها) ". أما " Copeland ، 1986" فقد عرف تمهيد الدخل على أنه : "تخفيف التقلبات في الدخل من سنة لأخرى بتحويل المكاسب من سنوات الذروة إلى الفترات الأقل نجاحا". و عرفه " Moses ، 1988" على أنه : " تخفيض متعمد لتقلبات المكاسب عن مستوى عادي معين ".<sup>(1)</sup>

و من أشهر التعريفات ما قدمه كلا من " Mulford & Comiskey ، 2002" وهو أن تمهيد الدخل هو: " تحريك الارتفاع الطبيعي في الأرباح، و يتضمن خطوات لتخفيض دخل السنوات الجيدة لاستخدامها في السنوات البطيئة "<sup>(2)</sup>. أما " Jones ، 2011" فيقدم احدث التعريفات التي يرى من خلالها أن تمهيد الدخل هو : " استخدام التقنيات المحاسبية لضمان الدخل المستقر ، و بعبارة أخرى هو إلغاء الارتفاع الطبيعي للربح المحاسبي "<sup>(3)</sup>.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج بأن تمهيد الدخل هو إدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي، و عادة ما يتضمن خطوات تخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض. ويهدف تمهيد الدخل إلى إنتاج سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح بغرض تخفيض درجة المخاطرة، و بالتبعية زيادة قيمة المنشأة في المدى الطويل، فالمخاطرة ترتبط بدرجة التقلب و كلما انخفض التقلب قلت المخاطرة.

<sup>(1)</sup> طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره ، ص:62.

<sup>(2)</sup> Charles Mulford , Eugene Comiskey, Op .cit, p: 3.

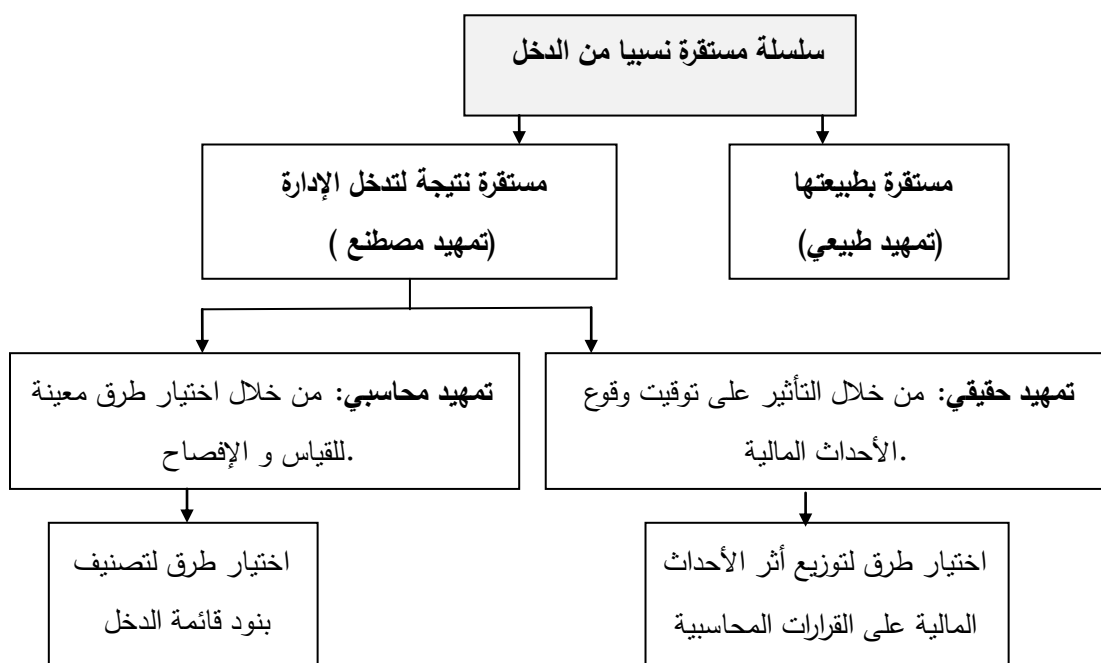
<sup>(3)</sup> Michael John Jones, Op. cit, p: 9.

و هذا الشكل من التلاعب يتطلب تحقيق المنشأة لأرباح كبيرة بدرجة كافية في بعض السنوات ، مما يسمح بتكوين احتياطات مستترة تستخدم بعد ذلك من اجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة أي تخفيض الدخل في السنوات المزدهرة ، و تخزينه لمقابلة انخفاض الدخل في السنوات الرديئة ، وقد يستفيد المساهمون الحاليون من تحويل الثروة من المساهمين الجدد إذا كانت إدارة المكاسب تؤدي إلي تحريف الأسعار السوقية<sup>(1)</sup>.

### ب طرق تمهيد الدخل

يمكن أن نميز بين ثلاث طرق لتمهيد الدخل من خلال الشكل الآتي : (أنظر الشكل رقم 12)

الشكل (12): طرق تمهيد الدخل



المصدر: محمد زيدان إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال ، دراسة اختبارية مقال منشور على الرابط : <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026393.pdf> : 2012/ 09/02 ، جامعة المنوفية ، مصر ، 2006 ، ص: 4.

<sup>(1)</sup> طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره ، ص: 62.

ويتضح من خلال الشكل أن تمهيد الدخل يمكن أن يكون طبيعياً مثلما يمكن أن يكون مصطنعاً، ويقصد بالتمهيد الطبيعي للدخل أن يتولد الدخل بشكل طبيعي مستقر نسبياً من خلال طبيعة عمليات المنشأة و الإنتاج و التشغيل<sup>(1)</sup>، أما التمهيد المصطنع للدخل فيأخذ اتجاهين : الاتجاه الأول هو التمهيد الحقيقي للدخل من خلال الصفقات و المعاملات الحقيقية ، و يتم ذلك من خلال اتخاذ بعض القرارات الإدارية التي قد تؤثر على توقيت وقوع الأحداث المالية ، و من ثم انعكاس ذلك على التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و على جودة القوائم المالية<sup>(2)</sup> ، و من أمثلة ذلك<sup>(3)</sup>:

- قيام الإدارة بالتحكم في حجم و توقيت بعض الأحداث و الصفقات الاقتصادية الأساسية،

- الاختيار الفعلي لمشروعات معينة و توقيت قرارات العمليات،

- قرارات الأعمال (مثل اختيار خطة الإعلان أو مشروع بحوث و تطوير).

- تغيير إنتاج المنشأة أو قرارات الاستثمار في نهاية السنة على أساس معرفة الإدارة بكيفية

أداء المنشأة حتى هذا الوقت من السنة.

أما الاتجاه الثاني فهو التمهيد المصطنع ( المحاسبي ) وهو تلاعب محاسبي تقوم به الإدارة من

اجل تخفيف تقلبات الدخل ، بحيث يمكن و من خلاله أن تقوم الإدارة بتمهيد الدخل عن طريق

توزيع التكلفة على الفترات المحاسبية أو عن طريق التصنيف الداخلي لعناصر قائمة الدخل بما

يؤدي إلى تحقيق أهداف الإدارة ، ويؤثر ذلك على الدخل فقط من الناحية المحاسبية دون أي<sup>(4)</sup>

(1) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره، ص:63.

(2) محمد زيدان إبراهيم، المصدر سبق ذكره، ص: 4.

(3) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره، ص:63.

(4) محمد زيدان إبراهيم، المصدر سبق ذكره، ص: 4.

تأثير على توقيت وقوع الأحداث داخل الشركة ، و في جميع الأحوال وسواء كان تمهيد الدخل

محاسبيا أو حقيقيا فذلك راجع بالدرجة الأولى إلى السلوك الأخلاقي لإدارة المنشأة<sup>(1)</sup>.

و يجدر بالذكر أن موضوع الدخل الذي يتم تخفيف التقلبات فيه يختلف من حيث<sup>(2)</sup>:

- صافي الدخل النهائي.
- ربحية السهم الواحد.
- معدل العائد على حقوق الملكية.
- عائد الكوبون.
- معدل العائد على الأصول.
- الدخل الغير عادي للسهم.
- الدخل العادي للسهم قبل البنود الغير عادية.
- دخل التشغيل للسهم.
- ربحية السهم الواحد الخافضة.
- الدخل التشغيلي.
- الدخل العادي،
- الدخل العادي قبل الضريبة و البنود الغير عادية.
- صافي الدخل من الأنشطة المستمرة.
- صافي الدخل بعد الضرائب.

---

(1) محمد زيدان إبراهيم، المصدر سبق ذكره ص: 4.

(2) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره ، ص: 64.

و يثار التساؤل عن عدد الفترات التي يتم خلالها تخفيف تقلبات الدخل ، و بصفة عامة يجب ان يتم تخفيف تقلبات الدخل على فترة طويلة و بدرجة كافية ، فعلى سبيل المثال مدة ست سنوات اكثر صلاحية من أساس سنتين أو أربع سنوات<sup>(1)</sup>.

### 3 3 - محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة

يرى " Jones ، 2011 " أن محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة هي : " ممارسة حديثة المنشأ في الفكر المحاسبي، حيث تقلل هذه الممارسة من ربح المنشأة في بعض الفترات و لكنها تبالغ في الخسائر، و تعد إستراتيجية التخلص من الخسائر في سنة رديئة تحريفا لقائمة الدخل و ذلك بغرض إظهار النتائج الرديئة بصورة أسوء، و تستخدم هذه الطريقة في الفترات الرديئة ، فمن خلال المبالغة في الخسائر يمكن للمنشأة أن تصنع أرباح السنة التالية " <sup>(2)</sup>.

كما يرى كلا من " Breton & Stolowy ، 2000 " أن : " محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة سهلة الفهم، ففي كل مرة يحدث فيها تغيير الحكومة أو وزير المالية، فان الوزير الجديد يعلن أن العجز المتوقع سيكون أعلى من ادعاء الوزير السابق، لأنه وجد الكثير من المصروفات المخفية، و باختصار فانه يستغل الفرصة كاملة لما يسمى بتلطيف الميزانية من كل نقاط الضعف و توجيه اللوم للمسؤول السابق، و تتبع إدارة المنشأة الجديدة نفس السلوك، فعندما يأتي رئيس تنفيذي جديد للشركة، فانه يعمل على التخلص من كل الخسائر و إقائها على الإدارة السابقة " <sup>(3)</sup>.

(1) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره ، ص:64.

(2) Michael John Jones, Op .cit, p: 49.

(3) Hervé Stolowy , Gaétan Breton,Op. cit , p: 43.

و قد أوضحت دراسة " Healy ، 1985 " أن نقص المكاسب في الفترة الجارية بما لا يحقق حوافز أو منفعة للإدارة، قد يجعلها تلجأ إلى تخفيض المكاسب أكثر ، فهي على أي حال سنة رديئة و لن يضر أن تزداد رداءة ، وعلى أي حال لن تحصل الإدارة على حوافز ، و الغرض من ذلك السماح للإدارة بتحقيق نتائج أفضل في الفترة التالية ، و يتم ذلك من خلال تأجيل بعض الإيرادات في السنة الحالية الرديئة أو تسريع إعدام الديون ، أو تحميل الفترة الجارية بمصاريف مستقبلية يمكن إظهارها على أنها تخص الفترة الجارية ، وهو ما يعرف بأخذ حمام ، Taking a bath ، أي التخلص من الخسائر وكل ما هو رديء و الأساس المنطقي هو انه عندما لا يكون ممكنا للإدارة الوصول إلى الحد الأدنى للحصول على حوافز بكفاءة ، فمن الأفضل النزول بالأرباح على قدر المستطاع و ذلك لتمهيد الطريق أمام زيادتها في الفترات المستقبلية<sup>(1)</sup>.

#### **4 - المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية**

تمثل الأخلاق بمفهومها العام مجموع القيم و المعايير التي يعتمد عليها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد أو ما هو سيئ ، بين ما هو صواب أو ما هو خاطئ ومن تم القيام بالشكل الصحيح<sup>(2)</sup>.

و قد قدمت عدة تعريفات لأخلاقيات الأعمال أو أخلاقيات المهنة ، نذكر منها مايلي:

(1) طارق عبد العال حماد ، المصدر سبق ذكره ، ص:65.  
(2) رضا جاوحدو ، إيمان بن قارة ، حقائق عملية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد : 30 ، عنابة ، الجزائر ، 2012 ، ص:183.



تعريف "عبود نجم ، 2006" الذي يرى أن أخلاقيات المهنة هي: " بعض المعايير و المبادئ الأخلاقية التي ترتقي بالمهنة و تحد مما يشينها على وجه الحصر، أي أنها تتعلق بما يجب فعله و ما لا يجب فعله فهي تتجه إلى خصوصيات المهنة سواء فيما هو صواب أو ما خطأ"<sup>(1)</sup>. و يرى "الخطيب، 2011" أن أخلاقيات الأعمال: " تتعلق بسلوكيات الأفراد في نشاطاتهم العملية المختلفة ، وهذا يشمل طريقة تعاملهم مع زملائهم والزبائن وأي شخص آخر يتعامل مع الوحدة الاقتصادية "<sup>(2)</sup>. كما يرى كلا من "الشميمري و العريفان ، 2008" أن أخلاقيات المهنة تعرف بأنها: " نظام المبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معياراً للسلوك المهني القويم " ، فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجياً مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبياً و قانونياً ، ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسة المهن المختلفة وخاصة العلمية منها مثل المحاسبة ، بحيث تتضمن هذه الأنظمة الأسس والواجبات والحقوق والمحظورات التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد. ولما كان إتباع الأخلاق هو أمر يجب أن يحرص عليه كل شخص . فإدارة المؤسسة لن تعتمد على مدى التزام العاملين بأخلاقيات العمل بناء على قناعاتهم الشخصية بل هي بحاجة لأن تُلزمهم بذلك كجزء من مُتطلبات العمل ، وعلى ذلك فإن الممارسات غير الأخلاقية للمحاسب تنبع من ذاته أولاً ، ومن <sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> نجم عبود نجم ، أخلاقيات الإدارة و مسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005 ، ص:334.

<sup>(2)</sup> خالد الخطيب ، أخلاقيات الأعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسؤولية في ظل التحديات العالمية المعاصرة بحث منشور على الرابط : [eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/.../31.doc](http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/.../31.doc) : 29 / 09 / 2012 ، جامعة العلوم التطبيقية ، الأردن ، 2009 ، ص:11.

<sup>(3)</sup> منيرة الشميمري ، فاطمة العريفان ، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، الكويت 2008 ، ص:36.

مدى التزامه بأخلاقيات المهنة من قبل المؤسسة التي ينتمي إليها ، لذلك فإنه من الضروري تحديد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي في عُرْف المؤسسة لكي يلتزم به الجميع<sup>(1)</sup>.

و بالتالي يمكن القول أن هناك تباين واضح في الآراء حول مدى سلبية أو ايجابية المحاسبة

الإبداعية ، فعلى المستوى التنظيمي والتشريعي اهتمت العديد من الجهات التشريعية والمهنية بأساليب المحاسبة الإبداعية ، وأصدرت العديد من القرارات والقوانين للتصدي لها، والتي كان منها قانون<sup>(2)</sup> " Sarbane-Oxly Act ، 2002" في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما دفع لجان إصدار المعايير المحاسبية إلى إعادة النظر في مدى صلاحية وفاعلية معايير المحاسبة للتصدي لتلك الممارسات. وفي المقابل تعالت الأصوات المؤيدة لأساليب المحاسبة الإبداعية وخاصة في مرحلتي تمهيد الدخل و إدارة الأرباح ، مرجعين ذلك إلى أن الإدارة قد تلجأ إلى تلك الأساليب بغرض توفير معلومات مفيدة عند إبرام التعاقدات لجعلها في مركز تفاوض أفضل ، كما أن هذا السلوك قد يكون مرغوب فيه لمواجهة المنافسين في نفس الاتجاه ، كما قد تؤدي إدارة الربحية إلى توصيل معلومات داخلية لحملة الأسهم ومن ثم التخلص وبشكل كبير من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، أيضاً يرى أصحاب هذا الرأي أنه و من خلال إدارة الربحية يمكن توفير معلومات ملائمة حيث تكون هناك فرصة أمام الإدارة لاختيار البدائل المحاسبية التي تقود إلى توفير معلومات مفيدة للمستثمرين بدلا من التركيز على بديل واحد ، هذا التباين القائم يقودنا إلى التساؤل عن مدى أخ — لاقية تلك الأساليب والممارسات ، فالمحاسبة كعلم اجتماعي هدفه الأساسي خدمة مستخدمي البيانات<sup>(3)</sup>

(1) منيرة الشميمري ، فاطمة العريفان، المصدر سبق ذكره ، ص:36.

(2) عبد الرحمان المخيزم ، المصدر سبق ذكره ، ص:22.

(3) المصدر نفسه ، ص:23.

المالية بتقديم معلومات تتميز بالمصداقية والنزاهة بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ،  
إذ من المتعارف عليه أن كل المداخل النظرية للمحاسبة لها جانب أخلاقي يرتكز على ثلاثة مبادئ  
أخلاقية أساسية وهي<sup>(1)</sup>:

- **العدالة** : وتعني أن يكون هناك معايير وأسس عادلة للمعاملة بين كل الأطراف المستفيدة.

- **الصدق** : ويعني المطابقة للحقيقة.

- **عدم التحيز** : وهو يعني القيام بإعداد التقارير المحاسبية بطريقة تخدم جميع فئات

المستخدمين ، دون تغليب فئة على حساب الفئات الأخرى.

وبالتالي يعتبر سلوكا مهنيا لا أخلاقيا كل خروج للمحاسب عن مقتضيات الأمانة وأداء مهامه

بالشكل الذي يخل بالثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية لتلك القوائم ، كالتزوير أو تغيير

السجلات أو الاختلاس ، حذف أو إلغاء نتائج العمليات من السجلات ، تسجيل عمليات وهمية ،

عدم الارتباط السليم بالقواعد المحاسبية وغيرها ، سواء لمنفعة خاصة أو بهدف الانحياز لمصلحة

طائفة بعينها عند إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما يتعارض مع اعتبارات الموضوعية

والاستقلال المهني ، فمجرد استخدام معيار التعمد بما يحمله من نوايا سيئة يمكننا الحكم على

الجانب الأخلاقي لأي تصرف أو ممارسة من جانب الإدارة. <sup>(2)</sup>

ومن وجهة نظر الباحثة تعتبر ممارسات المحاسبة الإبداعية سلبية بطبيعتها و نية ممارستها ،

إذ يكفي أنها تنافي أخلاقيات مهنة المحاسبة .

(1) عبد الرحمان المخيزم ، المصدر سبق ذكره ، ص:23.

(2) المصدر نفسه ، ص:23.

## المبحث الثاني: دوافع المحاسبة الإبداعية، ممارستها و مفهوم الإفصاح الإبداعي

بما أن المحاسبة الإبداعية هي اللعبة التي يمارسها المحاسب مستغلا بها الثغرات الموجودة في القوانين و المعايير المحاسبية من أجل تحريف البيانات المالية ، فلا بد من التعمق أكثر في دوافعها ، ممارستها المستخدمة في البيانات المالية ، مفهوم الإفصاح الإبداعي كأحد مميزاتها و أثره على الإفصاح المالي.

### 1-دوافع المحاسبة الإبداعية

يمكن استعراض دوافع المحاسبة الإبداعية في مايلي:

#### 1-1 -التأثير على سعر سهم الشركة في السوق المالي

يحاول المستثمرون و بصورة نهائية دفع اكبر مبلغ من اجل زيادة أرباح الشركة و جعلها قادرة على مواصلة نموها و زيادة أرباحها بما يوفر اكبر حجم من التدفقات النقدية ، هذه التدفقات يجب أن تكون متوفرة حاليا،أو متوقعة من طرف المستثمرين للسنوات المقبلة ، فالشركات التي توفر اكبر حجم من الأرباح لمستثمريها يكون لها تأثير ايجابي على أسعار الأسهم مما يرفع من قيمتها في السوق المالي ، يخفض من تكلفة رأسمالها و يرفع من مكافآت الإدارة ، لذلك فلعبة الأرقام المالية (المحاسبة الإبداعية) يجب أن تكون أول سبيل تنتهجه الإدارة لتوصيل أفضل صورة عن الشركة في ما يتعلق بقدرتها على در اكبر حجم ممكن من الأرباح و ضمانها لتحقيق اعلي سعر للسهم في السوق المالي.<sup>(1)</sup>

#### 1-2 -التصنيف المهني

<sup>(1)</sup> Charles Mulford , Eugene Comiskey, Op. cit, p: 2.

تتنافس العديد من المنشآت المالية التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريها بعض المؤسسات الدولية و المحلية ، و يستند هذا التقييم إلى العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية ، و هذا يعد دافعا لاستخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية لتعظيم قيمتها المالية<sup>(1)</sup>.

### **3 1 - تخفيض احتمال انتهاك عقد الدين**

إن اتفاقيات الديون غالبا ما يضع فيها الدائنون بعض القيود ، مثل القيود على التوزيعات المدفوعة أو إعادة شراء الأسهم أو إصدار ديون إضافية إلى غير ذلك ، و هذه القيود في الغالب يعبر عنها على شكل نسب أو أرقام محاسبية مثل مستويات رأس المال العامل ، معدلات تغطية الفوائد أو صافي حقوق الملكية ، لهذا أحيانا تقوم الإدارة في المنشآت التي ترتفع فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية - أي تزداد فيها نسبة الرفع المالي - باستخدام الطرق و السياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح لتجنب ما يسمى بالتقصير الفني في اتفاقيات الديون<sup>(2)</sup>.

### **4 1 - الحصول على تمويل أو المحافظة عليه**

غالبا ما تسعى إدارات الشركات للحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية ، و أحيانا لسداد التزاماتها.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> Charles Mulford , Eugene Comiskey, Op .cit, p: 2.

<sup>(2)</sup> جبر إبراهيم الداعور ، محمد نواف عابد ، المصدر سبق ذكره ، ص:827.

<sup>(3)</sup>Michael John Jones, Op .cit, p: 37.

و لكي تحصل على تمويل من المؤسسات المالية، فإنها سوف تخضع لشروط يجب توافرها قبل الموافقة على هذا التمويل، ومن ضمن تلك الشروط أن تكون نتيجة النشاط والوضع المالي للشركة خلال الفترة من استلام التمويل إلى غاية سداد أصل التمويل و الفوائد المترتبة عنه ، وهذا الشرط لا يمكن تقديره ولا توقعه من طرف المؤسسة المالية إلا من خلال قراءتها و تحليلها للوضع المالي السابق لهذه الشركات طالبة التمويل ، و بهذا يمكن أن تلجا منشآت الأعمال إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين قيمتها ، الأمر الذي سيؤثر في اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسة المالية ، كما أن نقل انطباع جيد حول مديونية الشركة يمكن أن يقود لإنزال تكاليف الاقتراض لدى الشركة (1).

### **5 1 - التلاعب الضريبي**

تقوم بعض المنشآت أحيانا من خلال أساليب المحاسبة الإبداعية بتخفيض الأرباح و الإيرادات و زيادة النفقات، و ذلك من اجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناء على قيمته(2).

### **6 1 - التأثير على خطط المكافآت**

إن حوافز خطط التعويضات و المكافآت لإدارة الشركة و مستخدميهما عادة ما تكون على شكل خطط تقديرية نسبة لتقدير أرباح الأسهم، و يقوم المديرون بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لزيادة الأرباح إذا كانت الحوافز و المكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح. (3)

(1) Michael John Jones, Op .cit, p: 37.

(2) Charles Mulford , Eugene Comiskey, Op .cit, pp: 7-8.

(3) idem, p: 6.

### 7 1- تقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية

أحياناً تسمح قوانين بعض الشركات بقيام مدراء و موظفي الشركة بتداول أسهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين ، وفي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المدراء باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق ، الأمر الذي سيقوي فرصتهم في الاستفادة من المعرفة الداخلية لأخبار الشركة. (1)

### 8 1- تجنب التكلفة السياسية

وتتمثل التكاليف السياسية في الأعباء التي قد تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم نتيجة للقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة، كقوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة ، لذلك قد تلجأ إدارة الوحدات الاقتصادية لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية باختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح ، وذلك لتجنب مثل تلك التكاليف (2). وتفترض النظرية المحاسبية الإيجابية للمفكرين " Watts & Zimmerman ، 1990 " أن المديرين كأفراد يتمتعون بالرشد ، ومن المتوقع أن يتخذوا إجراءات واختيار بدائل لسياسات محاسبية معينة تعظم منفعتهم الخاصة ، خاصة في ظل وجود عدم تماثل للمعلومات ، بمعنى لو ترك للمديرين حرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية المستخدمة لأغراض التقرير المالي ، فسوف يميل هؤلاء المديرين لاختيار تلك السياسات التي تحقق لهم أقصى منفعة شخصية ، لذلك فمن الطبيعي أن تؤدي الحوافز السابقة إلى قيام المديرين بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية (3).

(1) رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 26 ، العدد : 2 ، سوريا، 2010 ، ص:99.

(2) جبر إبراهيم الداعور ، محمد نواف عابد ، المصدر سبق ذكره ، ص:829.

(3) Ross Watts , Zimmerman, **Positive accounting theory a ten year perspective**, The accounting review, Volume 65, N°: 1, USA, 1990, p: 138.

## 2- ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في البيانات المالية

يرى "المخيزم ، 2008" أنه يمكن تقسيم أساليب المحاسبة الإبداعية كأحد أساليب التأثير على البيانات المالية من عدة زوايا ، فمن حيث اتفاقها مع المبادئ المحاسبية ، تقسم أساليب المحاسبة الإبداعية إلى أساليب تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP ومع معايير المحاسبة والمراجعة أي باستخدام معالجات محاسبة مسموح بها طبقاً للمبادئ المتعارف عليها بهدف حجب الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة وفي الغالب يتم تطبيق تلك المبادئ والمعايير من حيث الشكل فقط دون الجوهر ، وقد يكون ذلك عمداً بهدف التظليل والتلاعب ، أو كسوء فهم للمعايير ، كما تشتمل المحاسبة الإبداعية على أساليب مصطنعة ليس لها علاقة بالمبادئ أو المعايير المحاسبية كالتلاعب الناتج عن التعامل مع الشركات الشقيقة والأطراف ذات العلاقة. أما من حيث طبيعة الأساليب ، فقد تستخدم المحاسبة الإبداعية في تأثيرها على البيانات المالية أساليب حقيقية أو أخرى وهمية ، بحيث يمكن للإدارة التلاعب في رقم الربح من خلال القرارات الخاصة بالاستثمار كالنشر ، المبيعات ، بيع بعض الأصول الثابتة ، تخفيض بعض المصروفات مثل مصروف البحث والتطوير ، الإعلان ، المصروفات البيعية ، المصروفات الإدارية والعمومية ، ويعتبر توقيت تنفيذ هذه القرارات من النقاط الهامة لتحقيق الأهداف المرغوبة منها ، فقد تقوم الإدارة ببيع بعض الاستثمارات المالية عندما تفوق قيمتها السوقية تكلفتها ، وذلك بغرض تعويض النقص في أرباح التشغيل العادية ، كذلك قيام الشركة بتأجيل شراء بعض الأصول إلى فترة زمنية لاحقة لتأثير ذلك القرار على حجم التدفقات النقدية ، فالأساليب الحقيقية المستخدمة في المحاسبة الإبداعية يتوفر فيها عنصران مهمان ، العنصر الأول يكمن في التأثير على أرق-ام<sup>(1)</sup>

(1) عبد الرحمن المخيزم ، المصدر سبق ذكره ، ص: 13.



البيانات المالية سواء بالزيادة أو النقصان ، والعنصر الثاني يكمن في توافر عنصر التعمد ، حيث تقوم الإدارة باللجوء إلى تلك الأساليب الحقيقية بشكل متعمد لتحقيق أهداف محددة. وإلى جانب الأساليب الحقيقية قد تستخدم المحاسبة الإبداعية الأساليب الصورية أو الوهمية ، ويطلق عليها الأساليب المحاسبية لاعتمادها على مجموعة من الأساليب والمتغيرات المحاسبية في التأثير على أرقام البيانات المالية ، كما يطلق عليها أيضا بالاتجاه الدفترى حيث تترجم هذه الأساليب في معالجات وتسويات محاسبية تنعكس على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر ، ويعاد تخصيصها وتبويبها وفقا لمفاهيم مختلفة ، و تشمل هذه الأساليب الوهمية على مجموعة من الوسائل أهمها : الاستحقاق الاختياري ، التقديرات المحاسبية ، التغيرات المحاسبية الاختيارية ، الاختيار بين المحاسبات البديلة ، إدارة الإفصاح.

ومن حيث نوعية التأثير على البيانات المالية تنقسم أساليب المحاسبة الإبداعية إلى أساليب مؤثرة على المضمون ، والمتمثل في مجموع المعلومات المحاسبية التي تحتويها البيانات المالية والتي تعبر عن ملخص العمليات المالية وتدفق الموارد داخل المشروع وخارجه ، ويرتبط هذا المضمون بمجموع المبادئ والمعايير والقواعد التي يتم إعداد البيانات المالية وفقا لها ، فقد تختار الإدارة من بين القواعد المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح أو تخفيضها ، ذلك تبعا لإستراتيجيتها دون النظر للبدائل الأكفأ أو المناسـب ، ويرى البعض أن الإدارة تفعل ذلك من منظور تأثير ما تتضمنه البيانات على سلوك مستخدميها عند اتخاذ القرار أو على العلاقة التعاقدية للمنشأة ، كما تشمل المحاسبة الإبداعية على أساليب مؤثرة على الشكل والذي يكمل المضمون،<sup>(1)</sup>

(1) عبد الرحمن المخيزم، المصدر سبق ذكره، ص:13.

ولكي يحقق مضمون البيانات المالية الغرض منه فلا بد أن يتم عرض عناصر هذه البيانات بما يتناسب مع حاجة مستخدم -ي المعلومات التي تحتويها ، فمن خلال إعادة التبويب الواردة في البيانات المالية وعرضها بطريقة معينة يمكن التأثير على الأداء الحقيقي للشركة ، مع أن التغيير في موقع بعض البنود لا يؤثر على النتيجة النهائية ، إلا انه يترك تأثير على قدرة المستخدم بشأن فهم الأداء المالي للشركة ، هذا إلى جانب استخدام بنود خارج الميزانية ، Balance sheet off والتي تمثل تمويلا خفيا يتم الالتجاء إليه ولا يظهر في الميزانية ، مثل التأجير التمويلي للأصول الثابتة<sup>(1)</sup>. و يمكن عرض ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في البيانات المالية كمايلي :

## **1 2-ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان المركز المالي**

ترتبط أهمية بيان المركز المالي أو ما يعرف بالميزانية بما يوفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين ، كما يساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، فالمنافع التي يحققها بيان المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن اغلب الأصول والالتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية ، كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين. وتظهر أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان المركز المالي من خلال البنود الآتية:

### **أ -الأصول غير الملموسة**

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن المخيزم ،المصدر سبق ذكره ، ص:13.

و ذلك من خلال<sup>(1)</sup>:

- المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية.
- الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها
- ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.
- إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.
- التلاعب في نسب أو معدلات إطفاء تلك الأصول عن طريق تخفيضها عن النسب أو المعدلات المتعارف عليها.

أ - الأصول الثابتة ( الممتلكات و المنشآت و المعدات):

و ذلك من خلال<sup>(2)</sup>:

- عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية و إتباع طريقة إعادة التقييم و إظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلا من إظهاره ضمن حقوق المساهمين.
- التلاعب في نسب الاهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب
- المستخدمة في السوق ، أو التغيير الغير مبرر في طرق الاهتلاك<sup>(3)</sup> مثلا من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس.

(1) محمد مطر، المصدر سبق ذكره، ص:105.

(2) المصدر نفسه، ص:107.

(3) François Bonnet , **Pièges et délices de la comptabilité créative**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Economica, Paris, France, 1995, pp : 24-25.

- التلاعب في تصنيف بعض بنود الأصول بقصد التأثير على مصروف الاهتلاك و القيم التي تدرج بها في الميزانية و كمثل على ذلك التلاعب في تصنيف العقارات المملوكة للمنشأة بين الاستثمارات طويلة الأجل و الموجودات الثابتة أو إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.

- عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو أصول مؤجرة.

#### **ب -الأصول المتداولة**

و ذلك من خلال (1):

- التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية.

- التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك عن طريق تصنيف المتداولة منها إلى طويلة الأجل

عند هبوط أسعارها السوقية.

- تخفيضات غير مبررة في مخصصات هبوط الأسعار.

#### **ج - النقدية**

و ذلك من خلال (2):

- عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة.

- التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

#### **د -الذمم المدينة**

و ذلك من خلال (3):

(1) محمد مطر، المصدر سبق ذكره ص:105.

(2) المصدر نفسه ، ص:103.

(3) المصدر نفسه ، ص:104.

- عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها .
- تضمين رقم حساب المدينين ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعه أو زميله.
- إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة وذلك بمعاملة ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها أصل متداول بقصد تحسين سيولة المنشأة.

#### هـ -الاستثمارات طويلة الأجل

و ذلك من خلال (1):

- تجنب إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.
- عدم القيام باستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم و شركاتها التابعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة مثل المبيعات المتبادلة و القروض المتبادلة.
- تملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين أي بقيمتها الدفترية، ثم بيع احد هذه الأصول و تحقيق مكاسب مادية تدمج في رقم الربح دون الإفصاح عن ذلك.

#### و -الموجودات الطارئة

- و ذلك من خلال إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من شروط تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه (2).

#### ز -المطلوبات المتداولة

و ذلك من خلال (3):

(1) محمد مطر، المصدر سبق ذكره، ص:104.

(2) المصدر نفسه ، ص:107.

(3) المصدر نفسه ، ص:106.

- عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة.

- تسديد قرض قصير الأجل عن طرق الاقتراض طويل الأجل بقصد تحسين نسب السيولة.

- ممارسة بعض شركات المقاولات عملية تأجيل إثبات الدفعات المقبوضة مقدما من قبل العملاء بقصد تحسين نسب الرفع المالي للشركة.

### ح - المطلوبات طويلة الأجل

و ذلك من خلال<sup>(1)</sup>:

- الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة.

- إطفاء سندات قابله للاستدعاء قبل موعد استحقاقها و إضافة المكاسب المحققة إلى صافي

الربح دون الإفصاح عنها ضمن البنود الغير العادية.

### ط - المخزون

و يكون ذلك بتضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقدمة ، التلاعب في أسعار تقييم

المخزون أو التغيير الغير مبرر في طريقة تسعير المخزون مثلا من LIFO إلى FIFO أو

العكس<sup>(2)</sup>.

### ي - حقوق المساهمين

و ذلك من خلال<sup>(3)</sup>:

(1) محمد مطر، المصدر سبق ذكره ، ص:106.

(2) François Bonnet , Op .cit, p : 41.

(3) محمد مطر ، المصدر سبق ذكره ، ص:106.

- إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب باعتباره بنداً من بنود سنوات سابقة.

- معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملة الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.

- معالجة المكاسب التي تنشأ عن ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بالعملة الأجنبية ضمن قائمة الدخل بدلاً من معالجتها ضمن حقوق المساهمين.

## 2 2- ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان التدفقات النقدية

يعرض بيان التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة ، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة ، وتظهر أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان التدفقات النقدية كمايلي<sup>(1)</sup>:

- تصنيف النفقات التشغيلية ، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس ، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.

- دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإبعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية ، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.

(1) محمد مطر ، ليندا حسن الحلبي، المصدر سبق ذكره ، ص:14.

- التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب ، و ذلك من خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية ، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية ، أو إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية أي يتم خصم التأثيرات الضريبية لهذه البنود من التدفقات النقدية التشغيلية .

- بالنسبة للعمليات غير المكتملة ، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية ، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية ، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها ، يتم اعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية ، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية ، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

- التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسهماً تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتماداً على فترة الاحتفاظ بها.

### 3 2- ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان التغيرات في حقوق الملكية

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية ، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي ، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية حتى نهايتها ، ويتم الاعتماد في عرضها على "أساس الاستحقاق ، Accrual basis"، و تتكون هذه القائمة من ثلاث عناصر: (1)

(1) محمد مطر ، ليندا حسن الحلبي،المصدر سبق ذكره ، ص:15.



- أ رأس المال المدفوع : و ينقسم إلى رأس المال القانوني (القيمة الاسمية للسهم)، ورأس المال الإضافي (علاوة أو خصم إصدار الأسهم و أسهم الخزينة)، و يتعرض رأس المال المدفوع إلى تغييرات تتمثل في زيادة رأس المال و الناتجة عن استثمارات إضافية يقدمها المساهمون ، أو تخفيض رأس المال و الناجم عن توزيعات رأس المال بحيث يكون التوزيع من رأس المال المدفوع.
- ب رأس المال المكتسب ( الأرباح المحتجزة) : و تشمل التغييرات التي تحدث في ثلاث مصادر، تتمثل في رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة المالية من تصحيح أخطاء سابقة و توزيعات أرباح على المالكين و المساهمين و صافي الدخل الشامل.
- ج رأس المال المحتسب : و تشمل التغييرات التي تحدث في ثلاث مصادر أيضا ، وتتمثل في مكاسب أو خسائر إعادة التقدير ، مكاسب او خسائر الحيازة غير المحققة ، مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الفترة المالية.
- و جميع بنود هذه القائمة معرضة لممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغييرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه ، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب<sup>(1)</sup>.

#### 4 2 - ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان الدخل

تظهر أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان الدخل من خلال البنود التالية:

##### أ - المبيعات

(1) محمد مطر ، ليندا حسن الحلبي،المصدر سبق ذكره ، ص:15.

و ذلك من خلال (1):

- إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام ليتم إلغائها بعد ذلك في العام التالي.
- إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع سهله.
- تسجيل بضاعة الأمانة المرسله للوكلاء كمبيعات.

### ب - تكلفة البضاعة المباعة

و ذلك من خلال (2):

- قيام المنشأة بتسييل مخزونها السلعي الذي سبق تقييمه بطريقة LIFO .
- تغيير غير مبرر في الطريقة المتبعة في تقييم المخزون مثلا من طريقه LIFO إلى طريقة FIFO .

- تضمين كشوفات الجرد أصنافا راكدة.

- تأجيل إثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى العام التالي.

### ج - مصاريف التشغيل

و ذلك من خلال (3):

- رسملة مصاريف إيراديه لا تنطبق عليها شروط الرسملة ، كمصاريف الإعلان أو مصاريف

الصيانة.

(1) محمد مطر، المصدر سبق ذكره، ص:102.

(2) المصدر نفسه، ص:102.

(3) المصدر نفسه، ص:102.

- إجراء تغيير غير مبرر في طرق اهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول الغير

ملموسة.

- استخدام معدلات أو نسب اهتلاك أو إطفاء بأقل من تلك الشائعة و المتعارف عليها في

القطاعات الاقتصادية التي تندرج المنشأة في إطارها.

**د - البنود الاستثنائية و البنود الغير عادية**

و ذلك من خلال<sup>(1)</sup>:

- تضمين الأرباح التشغيلية مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو غير اعتيادية دون الإفصاح عن

طبيعة تلك البنود.

- دمج نصيب المنشأة الأم في أرباح المنشآت التابعة لها دون الإفصاح عن ذلك.

**هـ - نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة**

ويتم ذلك من خلال عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب عن قرار إغلاق

لاحق لخط إنتاجي ما، خصوصا إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهريه في نتيجة أعمال المنشأة. و

تعد قائمة الدخل أكثر البيانات المالية عرضة لممارسات المحاسبة الإبداعية لما لها من أهمية في

إثبات الربح أو الخسارة للشركة، و ذلك من خلال ما يدرج بها من إيرادات و مصروفات تتعلق

بكافة الأنشطة التي تمارسها الشركة خلال الفترة المالية، لذلك تستخدم عدة طرق و أساليب لتضليل

هذه البنود ، و نستعرضها بالتفصيل كمايلي<sup>(2)</sup> :

**الطريقة الأولى: تسجيل الدخل بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك**

<sup>(1)</sup> محمد مطر، المصدر سبق ذكره، ص:103.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه ، ص: 103.

حسب الأصول المتبعة فان تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة فقط و ليس قبلها، و لكن وفق هذه الطريقة فانه يتم الاعتراف محاسبيا و دفتريا بالدخل المترتب عن عملية البيع قبل أن تكتمل العملية على ارض الواقع ، و قبل اكتمال عملية تبادل المنفعة ، و ضمن هذه الطريقة هناك مجموعة من أساليب<sup>(1)</sup>:

- تسجيل الإيرادات و الاعتراف بها في حين أن الخدمات المترتبة عن عملية البيع لم تقدم بعد: إن تغيير أساليب الاعتراف بالدخل دفتريا في الوقت الذي لم يتم فيه تقديم الخدمة للزبون من شأنه أن يخفي العديد من المشكلات التي تواجهها الإدارة في بعض الفترات المالية.
- تسجيل الإيرادات و الاعتراف بها قبل شحن البضاعة و قبل الموافقة النهائية من قبل الزبون على الشراء: من المعروف محاسبيا انه يتم إغلاق عملية البيع بعد شحن البضاعة وتسليمها للزبون و ضمان عدم إرجاعها لأي سبب كان ، إذ أن هناك بعض السلع تسمح قوانين السوق بإعادتها خلال فترة زمنية محددة إذا لم تنطبق عليها الشروط المتفق عليها ، و عادة لا يتم الاعتراف بالإيراد خلال فترة زمنية محددة دون إغلاق عملية البيع نفسها التي نشأ عنها الإيراد ، و هناك طريقتان لتسجيل الإيرادات قبل عملية الشحن ، الأولى تدعى نسبة الاكتمال Percentage of completion ، و الثانية تدعى تقديم الفاتورة و تجميد تحقق الإيرادات Bill & Hold Revenue Recognition ، ففي الطريقة الأولى يتم تسجيل الإيرادات خلال عملية الإنتاج و قبل شحن البضاعة إلى الزبون حسب المرحلة التي تم الوصول إليها في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمة عند تسجيل القيد ، و يطبق هذا الأسلوب فقط في الشركات التي تستغرق فيها عمليات الإنتاج فترات زمنية طويلة ، مثل صناعة الطائرات و غيرها من الصناعات الشبيهة ، و كذلك إجراء البحوث طويلة المدى ، فمبلغ وكمية الإيراد المعترف به دفتريا في ظل استخدام أسلوب نسبة الاكتمال

(1) عماد سليم الآغا ، المصدر سبق ذكره ، ص: 91.

يتفاوت حسب مرحلة الإنتاج التي تم الوصول إليها ، لذلك فان هذا الأسلوب يخلق فرصا للتلاعب بالحسابات ، أما في الطريقة الثانية فان الزبون يوافق على عملية الشراء على أن يتم دفع الثمن في المستقبل حيث تبقى البضاعة عند البائع حتى يتم شحن البضاعة إلى المشتري ، و تكتمل عملية الشراء و يتم الدفع ومن ثم يتم تسجيلها محاسبيا ، إذ يتم التعامل مع الإجراءات التي سبقت عملية الشحن و الدفع بطريقة إدارية بحتة دون قيود محاسبية.

- تسجيل الإيرادات على الرغم من أن الزبون لم يلتزم بالدفع<sup>(1)</sup>:

لكي يتم الاعتراف بالإيراد يجب أن ينتقل العبء المالي من البائع إلى الزبون ، و لكن التلاعب يظهر عندما يقوم البائع بتمويل الزبون من خلال تمديد شروط الدفع ، إضافة إلى وجود زبائن غير قادرين على الدفع ، وتستخدم بعض الشركات هذا الأسلوب بهدف زيادة إيراداتها للسنة الجارية ، من خلال لجوءها إلى إقراض الزبائن بهدف شراء منتجاتها ، و كذلك تمديد عمليات سداد أثمان البضاعة المباعة لفترات زمنية طويلة.

- البيع لجهة قريبة هي ضمن مجموعة المنشأة أو من شركائها الاستراتيجيين : تقوم بعض

الشركات و بهدف زيادة إيراداتها لفترة مالية جارية ببيع بضاعة إلى شركات ترتبط معها بعلاقات شراكة إستراتيجية أو جزء من مجموعتها ، و ينطبق هذا الأسلوب على الشركات التي تقوم بتنفيذ عمليات بيع مقابل عمليات شراء من الشركة نفسها.

<sup>(1)</sup> Ignacio De La Torre, **Creative accounting exposed**, 1<sup>st</sup> edition, Palgrave Macmillan, London, United Kingdom, 2009, p: 12.

- إعطاء الزبون جزءاً من القيمة على شكل مقايضة : تستخدم بعض الشركات التي ترغب بزيادة

إيراداتها خلال سنة مالية محددة ، هذا الأسلوب من خلال تسليم المشتري سلعةً إضافية من البائع

كجزء من القيمة ، وتكون هذه القيمة المضاعفة على شكل جزء من أسهم الشركة أو كفالات أو

ضمانات أو المشاركة في استثمار معين متفق عليه كشرط لإتمام عملية البيع.

- تجميع الإيرادات : حيث تقوم بعض الشركات بزيادة إيراداتها من خلال تسجيل قيم إضافية زيادة

على القيمة الفعلية ، و ذلك بواسطة الاتفاق مع شركات أخرى تقدم سلعا أو خدمات مكملة ، إذ

يتم تجميع أثمان السلع و الخدمات مع بعضها البعض ، ومن ثم يتم الفصل بينهما لصالح

الشركتين ، و في حالة رغبة إحدى الشركتين و خاصة التي تقوم بعملية التحصيل بزيادة إيراداتها

فإنها تقوم بتسجيل كامل الإيرادات لسنة مالية معينة لحسابها، و يستخدم هذا النوع من الممارسات

بشكل كبير في شركات السياحة عندما تقدم مجموعة خدمات متكاملة تقدمها جهات متعددة.

#### **الطريقة الثانية: تسجيل دخل مزيف**

و تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة <sup>(1)</sup>، و يندرج تحت هذه الطريقة خمس

أساليب <sup>(2)</sup>:

- تسجيل مبيعات ليس لها قيمة اقتصادية : يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب استخداماً

عندما ترغب منشأة الأعمال في زيادة إيراداتها بأساليب ملتوية ، ويتمثل ذلك في إعداد جدول

لمبيعات منتج معين لأحد الزبائن ، وهو غير ملتزم حتى تلك اللحظة بشراء السلعة أو دفع

ثمنها، كذلك عقد اتفاقيات جانبية مع زبائن لتزويدهم بمنتجات معينة خلال فترات زمنية محددة دون

<sup>(1)</sup> Charles Mulford , Eugene Comiskey, Op.cit, pp :160-161.

<sup>(2)</sup> عماد سليم الآغا ، المصدر سبق ذكره ، ص: 94.

الاتفاق على تفاصيل تسليمها ودفع قيمتها ، بمعنى أن الزبون لم يلتزم بعد بالشراء و بالتالي لم تنفذ عملية البيع، و يلتقي هذا الأسلوب مع بعض أساليب الطريقة الأولى السابقة.

- **تسجيل النقد المستلم من عمليات الاقتراض باعتباره إيرادات:** إن النقد المتسلم من البنوك التي يتم التعامل معها على شكل اقتراض يختلف عن النقد المستلم نتيجة عمليات بيع السلع والخدمات ، حيث إن النوع الأول يسجل في بند الالتزامات وعلى المنشأة إعادة تسديده ، بينما النقد المتسلم نتيجة عمليات البيع فيتم التعامل معه باعتباره إيرادات.

- **تسجيل الدخل الاستثماري باعتباره إيرادات:** إن أي دخل ناتج عن بيع موجودات أو أية عمليات استثمارية أخرى ، لا يتم التعامل معه باعتباره إيرادات إلا أن بعض الشركات التي ترغب في زيادة إيراداتها خلال سنة مالية معينة تقوم بتسجيله كإيرادات.

- **تسجيل العائدات الناشئة عن مردودات المشتريات باعتبارها إيرادات:** في بعض الحالات تقوم بعض الشركات بتسجيل العائدات الناجمة عن مردودات المشتريات باعتبارها إيرادات، وذلك بهدف زيادة إيراداتها في سنة مالية معينة، في حين انه من المتعارف عليه أن لمردودات المشتريات قيود خاصة.

- **الإقرار بإيرادات غير حقيقية قبل عملية اندماج الشركات:** تقوم العديد من الشركات بزيادة إيراداتها خلال عمليات اندماج الشركات مع بعضها بعضاً ، من خلال توفر فرص للتلاعب بالإيرادات وتضخيمها أثناء عملية الاندماج ، لاسيما عندما تكون السنوات المالية للشركات المندمجة مختلفة ، إذ ترغب كل شركة بزيادة حصتها من الإيرادات قبل عملية الدمج.

#### **الطريقة الثالثة: زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة**

تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة الشركة بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة ، وتتم ممارسة هذا النوع من التلاعب من خلال استخدام أربعة أساليب يمكن

إدارة الشركة القيام بها ، و تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئاً ، وعادة ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائدات بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية ، و تتمثل الأساليب الأربعة المستخدمة في إطار هذه الطريقة في (1):

- **زيادة الأرباح من خلال بيع أحد الأصول بسعر عال يكون مسجلاً لديها بسعر منخفض:**

ويستخدم هذا الأسلوب عادة من قبل إدارات بعض الشركات لزيادة إيراداتها وبالتالي أرباحها لفترة زمنية محددة ، ويستند هذا الأسلوب إلى أن هناك بعض الأصول مثل العقارات والأراضي والأسهم وغيرها يكون سعرها مرتفعاً مقارنة مع سعر الشراء ، فتلجأ لبيعه بشكل مفاجئ لتغطية ضعف إيراداتها خلال تلك الفترة.

- **اعتبار عائدات الاستثمارات إيرادات تشغيلية :** أشارت المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً إلى ضرورة فصل عائدات الاستثمارات عن العائدات التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية، إلا أن بعض الشركات التي تكون فيها عائداتها التشغيلية في سنة معينة منخفضة تقوم بخلطها مع العائدات الناجمة عن عملياتها الاستثمارية غير التشغيلية ( كالأسهم والسندات ) لتغطية ضعف أدائها التشغيلي.

- **تسجيل عائدات الاستثمار و مكاسبها باعتبارها تخفيضاً للمصاريف التشغيلية :** هناك حالات تجد فيها إدارة الشركة نفسها بحاجة لتخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال تسجيل عائدات الاستثمار ومكاسبه وهي (إيرادات غير تشغيلية) باعتبارها تخفيضاً لهذا النوع من المصاريف ،

(1) عماد سليم الأغا ، المصدر سبق ذكره ، ص: 96.



وهذه إحدى أساليب التلاعب التي يتم من خلالها زيادة الإيرادات التشغيلية ، بواسطة تخفيض المصاريف التشغيلية.

- ابتداء دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية : أحيانا تجد بعض الشركات نفسها بحاجة إلى زيادة عائدات استثمارات محددة دون غيرها ، وبخاصة إذا كانت هناك عمليات تقدير لاستثمارٍ ما أو نشاط معين مثل التخفيض الضريبي أو غيره، لذلك تلجأ إلى عادة تصنيف بعض الحسابات في الميزانية بطريقة تمكنها من تسجيل دخل لنوع محدد من الاستثمارات ، مستفيدة من التعديلات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB.

#### **الطريقة الرابعة : نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة**

إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات ، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة عن تنفيذ الأعمال تنقسم إلى قسمين ، الأول يؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات وهذا النوع من المصروفات يتم خصمه مباشرة من الإيرادات ، أما النوع الثاني و الذي يؤدي إلى منافع طويلة الأجل مثل المباني و الآلات فيتم التعامل معها كأصول و يتم خصم اهتلاكها على مدى طويل الأجل ، وهناك خمسة أساليب في إطار هذه الطريقة تتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- رسملة التكاليف التشغيلية و بخاصة تلك الناجمة عن تغييرات جديدة في المصاريف : ويتضمن هذا الأسلوب نقل المصروفات لفترات مالية مستقبلية، حيث تجد بعض الشركات نفسها

(1) عماد سليم الأغا ، المصدر سبق ذكره ، ص: 98.

بحاجة لإخفاء مصاريف عالية ناجمة عن اهتلاك أصل من الأصول ، أو حملة إعلانية ضخمة فتقوم برسملة هذه المصروفات.

- تغيير السياسات المحاسبية و نقل النفقات الجارية إلى فترات مالية سابقة : يمكن هذا الأسلوب الإدارة من معالجة مشكلات النفقات الجارية من خلال إخفائها كلياً بترحيلها إلى فترات مالية سابقة من خلال الإعلان عن تغيير في سياستها المحاسبية المتعلقة بالمصاريف في الأسابيع الأخيرة من السنة المالية.

- احتساب الاهتلاك بشكل بطيء: من المعروف أن مصاريف اهتلاك الأصول يتم خصمها على فترات مالية يتم تحديدها وفقاً لطبيعة كل أصل وحسب الطريقة التي تجدها الإدارة مناسبة ، و لكن هذا الأسلوب يمكن المديرين من إبقاء هذه الأصول لأطول فترة ممكنة ، ومن ثم زيادة قيمة الأصول المسجلة في الميزانية وتخفيض المصاريف المترتبة على الشركة لزيادة أرباحها لاسيما عند عدم الإفصاح عن تغيير سياسات احتساب الاهتلاك .

- التلاعب في تسجيل أو شطب الأصول التالفة : من المتعارف عليه أنه وعند تلف أي من الأصول المعمرة ، على الإدارة أن تقوم بتسجيل ذلك بشكل فوري وليس تدريجياً ، إلا انه ولغايات إدارية بحتة تقوم بعض الشركات باستخدام هذا الأسلوب ، وبخاصة عندما لا تتناسب قيمة الأصل التالف مع قيمته الحقيقية ، لان الاعتراف بالتالف و تسجيله يؤدي إلى ظهور خسائر ، لذلك تبقى الإدارة كأصل ، الأمر الذي يؤدي إلى تراكمه مع الزمن وتصبح قيمة الأصول غير حقيقية ، ومن شأن تراكم هذه الأصول الوهمية خلق مصاعب للشركة يمكن أن تؤدي إلى انهيارها .

- تخفيض مخصصات الأصول: من المعروف أنه على الشركات القيام بتعديل قيم بعض أصولها لتعكس قيمتها الحقيقية ، لذلك تقوم الشركات ببناء مخصصات متنوعة ، بحيث يتم تعديلها في كل فترة مالية ، مثل حسابات مخصصات الاهتلاك ومخصصات الديون المشكوك فيها...الخ) ، ووفق هذا الأسلوب تقوم بعض الشركات بزيادة أرباحها من خلال الاستمرار بتخفيض هذه المخصصات بشكل مستمر و بشكل لا يتناسب و القيمة الحقيقية لهذه الأصول.

#### الطريقة الخامسة : تخفيض غير ملائم للالتزامات

تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة بها بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات، ولإجراء ذلك تستخدم عدد من الأساليب تتمثل في الآتي<sup>(1)</sup>:

- التلاعب في تسجيل المصروفات وبعض الالتزامات على الشركة: يستخدم هذا الأسلوب لزيادة الدخل لأن عدم إثبات المصروفات والالتزامات يؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل.

- تخفيض الالتزامات من خلال تغيير في سياسة تقدير بعض الحسابات: يستخدم هذا الأسلوب من قبل بعض الشركات عاكسا المرونة في اختيار السياسات المحاسبية ، وبخاصة تلك المتعلقة بمنافع التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة الخاصة بالموظفين ، حيث يؤدي هذا التغيير إلى تخفيض الالتزامات والمصاريف وتقدير الحسابات.

(1) عماد سليم الآغا ، المصدر سبق ذكره ، ص: 100.

- تحرير إداارات و تحويلها إلى دخل : عادة ما تقوم الشركات بتأسيس حسابات ادخارية لأغراض التطوير والتحديث وغيرها من الأهداف ، وهو ما يمكُّنها في أوقات محددة من استخدامها لزيادة الدخل من خلال تحرير هذه الادخارات وتحويلها إلى دخل.

- اختلاق خصومات وهمية : تلجأ بعض الشركات وبهدف تخفيض المصروفات وتضخيم الأرباح ، إلى تسلُّم تنفيذ خصومات وهمية من قبل الموردين ، وعادة ما يتم ذلك بالتعاون مع الموردين أنفسهم،

- تسجيل الإيراد عند تسلُّم النقد مع بقاء الالتزامات المستقبلية: تقوم بعض الشركات في بعض الأحيان بتسلُّم النقد قبل تقديم الخدمات والسلع أو جزء منها ، الأمر الذي يمكُّن الدوائر المحاسبية من تسجيل الدخل في دفاतरها بشكل فوري ، في حين لم تقدم بعد الالتزامات المترتبة عليها من خدماتٍ ومصروفاتٍ ، وهذه الخدمات يمكن أن تمتد لأكثر من عام، الأمر الذي يزيد الدخل في السنة التي سجلت فيها الحسابات.

#### **الطريقة السادسة: نقل الإيرادات إلى فترة مالية لاحقة**

تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة إليها أكثر إلحاحا ، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة ، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصبية ، و من المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها ، وفي إطار هذه الطريقة يستخدم أسلوبان<sup>(1)</sup>:

(1) عماد سليم الأغا ، المصدر سبق ذكره ، ص: 102.

- إنشاء حسابات ادخارية وتحريرها في فترات مالية لاحقة: تقوم بعض الشركات وعندما

يكون أداؤها وإيراداتها أعلى من المتوقع، بإنشاء حسابات ادخارية خاصة بهدف تحريرها وتحويلها

مرة أخرى إلى حسابات الإيرادات في فترات مالية لاحقة يمكن أن يكون أداؤها فيها صعباً.

- امتلاك إيرادات قبل إتمام عملية الدمج: تقوم العديد من الشركات بالاندماج مع بعضها

بعضاً ، وتتم عمليات الدمج وفق شروط يتفق عليها بين الأطراف الراغبة بالاندماج ، تأخذ هذه

الشركات فترة زمنية عادة ما تكون أشهراً لإتمام وتنفيذ عملية الاندماج الأمر الذي يوفر لأطراف

الاندماج فرصاً للتحويل على طرف أو أطراف أخرى من خلال امتلاكها لإيرادات يتم تحقيقها خلال

فترة الاندماج ، وبالتالي يزيد من حصتها المتفق عليها بين الأطراف المندمجة،

الطريقة السابعة: نقل المصروفات المترتبة عن الشركة في المستقبل إلى الفترة المالية الحالية

#### لظروف خاصة

تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات أوقات صعبة ، لأن تراجع الأعمال

وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على

أمل أن المستقبل سيكون أفضل ، بهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب

مستقبل جيد متوقع ، وهناك ثلاثة أساليب تستخدم في إطار هذه الطريقة هي<sup>(1)</sup>:

(1) عماد سليم الآغا ، المصدر سبق ذكره ، ص: 103.

- القيام بتضخيم مبالغ بنود معينة في إطار ترتيبات خاصة: حيث تقوم الشركات أحياناً بتضخيم المصروفات التشغيلية وتسجيلها في الفترة المالية الحالية ، مع أنها تخص أعمالاً وخدماتٍ مستقبلية.

- الشطب غير الملائم لتكاليف عمليات التطوير و التدريب أثناء عمليات الدمج: بحيث تقوم إدارات بعض الشركات بعدم تسجيل أو شطب تكاليف عمليات التطوير والتدريب أثناء عمليات الدمج بهدف تحقيق أغراض خاصة لا يستطيع المراجعون اكتشافها أو تبريرها.

- تسريع عملية تسجيل النفقات الاختيارية في الفترة الحالية: و يستخدم هذا الأسلوب في الأوقات التي تكون فيها الشركة قد حققت أهدافها المتوقعة للفترة المالية الجارية/الحالية، حيث تقوم الإدارة بتسجيل بعض النفقات الخاصة بفترة مالية لاحقة في الفترة المالية الحالية.

### 3 مفهوم الإفصاح الإبداعي و أثره على الإفصاح المالي

إن الإفصاح المحاسبي بمفهومه الشائع يعني شمول البيانات المالية على كل المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدميها الصورة الواضحة والصحيحة عن الوحدة المحاسبية .<sup>(1)</sup>

و يرى كلا من " Matis ، Vladu & Cuzdriorean ، 2012" في دراسة لهما تناولت موضوع :

"الإفصاح الإبداعي كأحد مميزات المحاسبة الإبداعية " ، أن الإفصاح الإبداعي هو عرض

المعلومة المالية بأفضل صورة أو بأسوء صورة ممكنة وفقا لأهداف و دوافع الإدارة ، كما تؤكد هذه

الدراسة أن الإفصاح الإبداعي هو تلك التركيبة المعقدة التي تتضمن دوافع التلاعب المحاسبي ،

أنواع المعلومات المفصح عنها ، و الآليات المستخدمة في التلاعب و المتصلة بدقة عرض

المعلومات . يشتمل الإفصاح الإبداعي على نوعين من المعلومات ، المعلومات الحرفية و

المعلومات الرقمية ، و يرى كلا من " Hildebrandt & Snyder ، 1988 " أن الإطار المفاهيمي

للإفصاح الإبداعي يتكون من مجموعة من العناصر و هي<sup>(2)</sup>:

- جعل المعلومة صعب القراءة .
- استخدام لغة الإقناع لتأكيد الأداء المالي المفصح عنه .
- عرض الصورة الإبداعية المحرفة بكيفية ملفتة للانتباه بالنسبة للبنود المهمة .
- مقارنة أداء الشركة حسب اختيارها للبدائل التي تصور الأداء المالي الحالي بأفضل وجه ممكن.

و كل واحدة من تلك العناصر تستند إلى الموضوعية والتحيز في نفس الوقت.

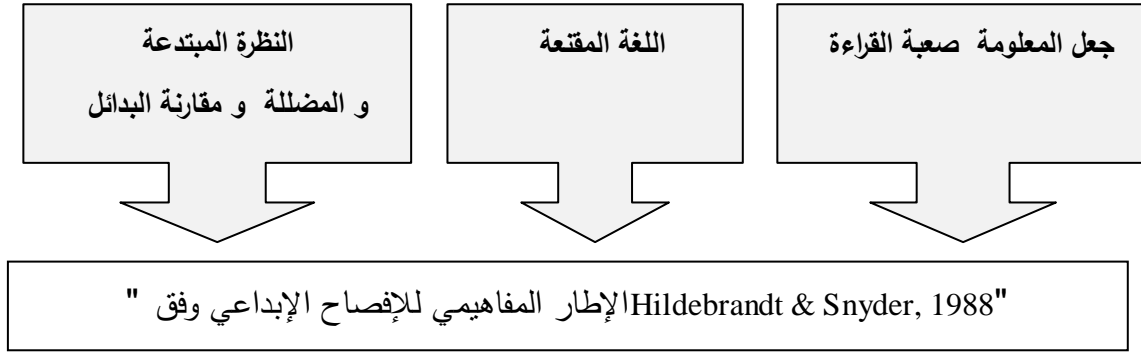
<sup>(1)</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة 1، ذات السلاسل للنشر و التوزيع، الكويت، 1991، ص:322.

<sup>(2)</sup> Dumitru Matis, Alina Beatrice Vladu & Dan Dacian Cuzdriorean , **Creative disclosure , feature of creative accounting**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Volume 14 (N°:1),Romania , 2012, pp:75-76.

و الشكل الآتي يبين مكونات الإطار المفاهيمي للإفصاح الإبداعي وفق دراسة " Hildebrandt

& Snyder, 1988 " (أنظر الشكل رقم 13).

### الشكل (13): الإطار المفاهيمي للإفصاح الإبداعي



المصدر:

Dumitru Mătiș, Alina Beatrice Vladu & Dan Dacian Cuzdriorean , **Creative disclosure , feature of creative accounting**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Volume 14 (N°:1), Romania , 2012, p:76.

و مثلما يعكس الإفصاح الإبداعي تلك الصورة الخادعة و المضللة لمستخدمي البيانات المالية

فانه يؤثر بطريقة أو بأخرى على الإفصاح المالي و ذلك من خلال مايلي:

### 3-1 -عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة

إذ تتطلب قوانين وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة أن تقدم الشركة علاوة على القوائم المالية

المدققة تقريراً من مجلس الإدارة يستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها

المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها ، و يؤثر الإفصاح الإبداعي من خلال الإفصاح الغير

كافي بتقرير مجلس الإدارة.<sup>(1)</sup>

(1) مصطفى حسن بسيوني السعدنى ، مدي ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات ، المؤتمر الدولي لمهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة المنعقد يومي 4-5 ديسمبر 2007، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات العربية المتحدة، ص:32.



### 3 2 - عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتطلب معايير المحاسبة ، وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلا عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك جزءا من الأسهم العادية لرأس مال الشركة ، فعدم كفاية الإفصاح عن تلك المعاملات قد يكون مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، وفي بعض الحالات يقوم المسئولون بالشركات بتنفيذ معاملات تقييم غير عادلة (مغالى فيها) بين الشركة وشركاتهم الخاصة ، أو شركات أقاربهم ، و يستولون من خلال تلك المعاملات على أموال الشركة أو يحققون منافع خاصة على حساب الشركة والمساهمين فيها، ولا يتم الإفصاح عن هذه المعاملات.

### 3 3 - التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بإصدار الصحيفة قبل نشر القوائم المالية

تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية ، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة (صافي الربح) مثل : صافي الربح قبل المصروفات غير العادية ، وصافي الربح قبل خصم مصروف الإهلاك (الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة)، وقد يترتب على ذلك التباس في سوق المال نظرا لان الفرق بين قيمة الأرباح المعلنة بهذه المسميات وصافي الربح طبقا لقائمة الدخل قد يكون جوهريا .<sup>(1)</sup>

(1) مصطفى حسن بسيوني السعدنى ، المصدر سبق ذكره ، ص:32.

ومن أمثلة ذلك قيام إحدى الشركات بإعادة تبويب جزءا كبيرا من مصروفاتها التسويقية ، و تسجيلها على أنها مصروف إهلاك ، ثم قيامها بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الإهلاك (الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة) في بيان صحفي لها، مما يوحي بتحسين نتائج أعمالها على غير الحقيقة.

و كمثل على ذلك ما حدث مع الشركة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 م ،التي تعتمد مسيروها إخفاء الديون و تضخيم الأرباح للرفع من قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق ، فاستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع الشركة و تمكنوا من تحقيق صفقات و باعوا حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق فيه ببطء (1).

---

(1) مصطفى حسن بسيوني السعدنى ، المصدر سبق ذكره ، ص:32.

## المبحث الثالث: قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية و الاتجاهات الحديثة للحد منها

بعد أن كثر الجدل في وسط الباحثين حول دوافع و أساليب المحاسبة الإبداعية ، اتجهت أنظارهم للبحث عن طرق لقياس هذه الممارسات ، وذلك من خلال مجموعة من النماذج المالية المقترحة لقياس إدارة الأرباح و تمهيد الدخل، كما ظهرت في المقابل العديد من الاتجاهات الحديثة للحد من هذه الممارسات.

### 1 - قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية

بما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي كل خطوة تتجه نحو إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل ، فإن قياسها يعتمد بالضرورة على قياس تلك الممارسات ، ومن أجل ذلك قدمت العديد من النماذج المالية من طرف عدد من الباحثين الذين اختلفت وجهات نظرهم و تعددت آرائهم حول كيفية تقدير ممارسات إدارة الأرباح و تمهيد الدخل.

### 1 1 - قياس ممارسات إدارة الأرباح

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق و التلاعب بالبيانات المالية عن طريق إدارة الأرباح ، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية علمهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات ، و اعتمدت في ذلك على مفهوم المستحقات ، " Accruals". و تعبر المستحقات عن مجموع الإيرادات و المصاريف المسجلة في قائمة الدخل و التي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> Ines Fakhfakh Ben Amar , **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, thèse du doctorat publiée, faculté des sciences économiques, sociales et de gestion, université de Reims Champagne-Ardenne, France ,2009, p : 66.

ويشير كلا من " Ronen & Yaari ، 2008 " إلى ان المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية و توقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات و الأحداث التي تقوم بها المنشأة خلال فترة معينة <sup>(1)</sup>، و تتكون المستحقات الكلية، Total Accruals من نوعين من المستحقات : "المستحقات الاختيارية ، Discretionary accruals"، و "المستحقات الغير اختيارية Non- Discretionary Accruals"، بحيث أن:

المستحقات الكلية = المستحقات الاختيارية + المستحقات الغير اختيارية

و يمكن التعبير عن هذه المعادلة كمايلي :

$$TA_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NDA_{i,t}$ : المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$DAC_{i,t}$ : المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t) <sup>(2)</sup>.

ويتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين :

الطريقة الأولى: منهج قائمة التدفقات النقدية

وتمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين الدخل الصافي و صافي التدفقات النقدية

من الأنشطة التشغيلية للشركة و ذلك وفق المعادلة التالية <sup>(3)</sup>:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

(1) Joshua Ronen, Varda Yaari, Op. cit, p: 371.

(2) idem, p: 372.

(3) Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan, **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research, Volume 26, N°:4, Seychelles, 2009, p: 633.

بحيث:

$TA_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NI_{i,t}$ : النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t).

$CFO_{i,t}$ : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

الطريقة الثانية: منهج الميزانية العامة

و يتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

بحيث:

$TA_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta CA_{i,t}$ : التغيير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta Cash_{i,t}$ : التغيير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta CL_{i,t}$ : التغيير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta DCL_{i,t}$ : التغيير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للشركة (i) في

السنة (t)، أو بعبارة أخرى الديون طويلة الأجل التي تصبح واجبة الاستحقاق في الأجل القصير

(السلفات المصرفية).

$DEP_{i,t}$ : إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للشركة (i) في السنة (t)<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan, Op .cit, p: 633.

يعرف " Ronen & Yaari ، 2008 " المستحقات الاختيارية على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها لغرض إدارة الأرباح، و نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات و الخيارات المحاسبية البديلة و المتاحة أمامها بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، مثل زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل ، كحساب العملاء ، الديون المشكوك في تحصيلها،حسابات المخزون ، مؤونة انخفاض المخزون ، حساب الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة ، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة مسبقا.... الخ<sup>(1)</sup>. أما المستحقات الغير اختيارية فهي المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية ، و التي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة ، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة ، إستراتيجيتها ، اتفاقيات العمل ، الأحداث على المستوى الكلي ، و العوامل الاقتصادية الأخرى<sup>(2)</sup>. و يعد التلاعب من خلال المستحقات وسيلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للإدارة ، فمن خلالها يمكن أن تحصل على عدة مزايا ، كما يعد من السهل التلاعب في المستحقات بدلا من تغيير الطرق و المعالجات المحاسبية ، إضافة إلى أن تأثير قرارات الإدارة من خلال المستحقات يعتبر أقل وضوحا ، لان التغيير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من طرف مستخدمي البيانات المالية و مراجعي الحسابات مقارنة بتغيير الأساليب المحاسبية التي يمكن اكتشافها ، إذن فالمستحقات تمثل مزايا دمج كل الآثار المترتبة عن التغييرات المحاسبية في طريقة واحدة ، و نظرا لان إدارة الاستحقاق يمكن أن تمارس باستمرار فإمكان الإدارة أن تحصل على المستوى المطلوب كل سنة ، و لذلك فقد اكتشف الباحثون أن المستحقات الاختيارية هي الوسيلة التي من خلالها

(1) Joshua Ronen , Varda Yaari , Op. cit, p: 371.

(2) idem, p: 371.

يمكن كشف ممارسات إدارة الأرباح ، حيث أن المستحقات الاختيارية تساوي الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات الغير اختيارية ، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$DAC_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

ويعتمد قياس ممارسات إدارة الأرباح على قياس المستحقات الاختيارية للشركة ، و بما انه من الصعب التفرقة بين المستحقات الاختيارية و غير الاختيارية ، فقد قدمت عبر فترات طويلة من الزمن عدة نماذج مالية لحساب المستحقات الغير الاختيارية من اجل تحديد و قياس المستحقات الاختيارية أي تقديرات الشركة ، واختلفت هذه النماذج فكان ابسطها يقدر المستحقات الغير الاختيارية من خلال المستحقات الكلية ، أما أعقدها فهو الذي يفصل بينهما ، و يمكن استعراض ابرز هذه النماذج كمايلي:

أ - نموذج هيلي، " Healy ، 1985 "

يقوم نموذج " Healy " على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية و غير اختيارية ، و أن قيمة المستحقات الاختيارية هي التي تحدد درجة ممارسة إدارة الأرباح ، ومن خلال هذا النموذج يتم استخدام معدل المستحقات الكلية لفترة التقدير لقياس المستحقات الغير الاختيارية ، و تمثل فترة التقدير السابقة للفترة المدروسة، فمحددات هذا النموذج مقدره باستخدام معطيات فترة التقدير و التي لا توجد فيها ممارسات إدارة أرباح متوقعة، و يظهر هذا النموذج من خلال المعادلة التالية<sup>(1)</sup>:

<sup>(1)</sup>Ines Fakhfakh Ben Amar , Op. cit, p : 66.

$$NDA_{t+1} = \frac{1}{n} \sum_{i=t-1}^t TA_i / A_{i-1}$$

بحيث:

$NDA_{t+1}$ : المستحقات الغير اختيارية للفترة المدروسة.

$t+1$ : الفترة المدروسة.

$t$ : سنوات فترة التقدير .

$n$ : مجموع سنوات فترة التقدير .

$TA_i$ : المستحقات الكلية للسنة (i) .

$A_{i-1}$ : مجموع الأصول لبداية الفترة (i-1).

إلا أن هذا النموذج قد وجهت له عدة انتقادات ، ومن أبرزها أنه يعتبر أن المستحقات الغير

اختيارية ثابتة عبر الزمن ، ومساوية لمعدل المستحقات الكلية لفترة التقدير ، في حين أن

المستحقات الغير اختيارية تتغير بتغير الظروف الاقتصادية للشركة.

ب نموذج دي أنجلو ، " DeAngelo ، 1986 "

طور " DeAngelo " نمودجا آخر كتعديل لنمودج " Healy " ، و من خلاله طورت طريقة أخرى

لحساب المستحقات الغير اختيارية ، من خلالها استخدم مجموع المستحقات الكلية للفترة السابقة

للفترة المدروسة لقياس المستحقات الغير اختيارية ، و يظهر هذا النموذج من خلال المعادلة

التالية<sup>(1)</sup>:

<sup>(1)</sup> Ines Fakhfakh Ben Amar , Op. cit, p :69 .



$$NDA_{t+1} = TA_{t-1} / A_{t-1}$$

بحيث:

$NDA_{t+1}$ : المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول للسنة (t+1).

$TA_{t-1}$ : المستحقات الكلية للسنة (t-1).

$A_{t-1}$ : مجموع الأصول للسنة (t-1).

و يعد هذا النموذج حالة خاصة لنموذج " Healy ، 1985 " ، فمن خلاله فترة التقدير أين لا يتوقع فيها وجود مستحقات اختيارية ، هي السنة السابقة لسنة الاختبار ، إلا أن هذا النموذج بدوره تعرض لنفس الانتقاد الذي وجه لنموذج " Healy ، 1985 " ، بحيث انه ينفي أثر التغيرات الاقتصادية على تغير المستحقات الغير اختيارية ، كما أن مستوى المستحقات الاختيارية قد افترض بمعدل يساوي الصفر في فترة التقدير ، أي السنة التي تسبق سنة كشف إدارة الأرباح ، و قد اجمع الباحثون على أن هذا النموذج لا يسمح بأي طريقة بتقدير المستحقات الاختيارية ، و كشف ممارسات إدارة الاستحقاق ، و من جهة أخرى فإذا كانت المستحقات الغير اختيارية ثابتة عبر الزمن ، و المستحقات الكلية بمعدل الصفر إلى فترة التقدير ، فكلا من نموذجي " Healy ، 1985 " و " DeAngelo ، 1986 " يقدران دون خطأ قياس المستحقات الغير اختيارية ، وقد أثبتت عدة دراسات أهمها دراسة كابلان " Kaplan ، 1985 " ، أن المستحقات الغير اختيارية تتغير حسب الظروف و التغيرات الاقتصادية للشركة ، و بذلك ظهرت نماذج أخرى للتقدير كان غرضها تحسين النموذجين السابقين ، و إلغاء فرضية ثبات المستحقات الغير اختيارية<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> Ines Fakhfakh Ben Amar , Op. cit, p :70.

ج - نموذج ديشو و سلوان ، " Dechow & Sloan ، 1991 "

و يسمى أيضا بنموذج قطاع النشاط ، ويفترض هذا النموذج أن التغيير في المستحقات الغير

اختيارية مشترك بالنسبة لكل الشركات التي تنتمي لنفس قطاع النشاط ، و يقدر هذا النموذج

المستحقات الغير اختيارية كمايلي:

$$NDA_{t+1} = y_1 + y_2 \text{ Median } I (TA_{t+1} / A_{t-1})$$

بحيث:

$NDA_{t+1}$  : المستحقات الغير اختيارية للسنة (t+1).

$\text{Median } I (TA_{t+1} / A_{t-1})$  : القيمة الوسيطة للمستحقات الكلية مقسومة على إجمالي أصول بداية

الفترة لكل الشركات التابعة لنفس قطاع النشاط I.

$y_1$  ،  $y_2$  : تمثل معالم خاصة يتم تقديرها من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية خلال فترة

التقدير و انطلاقا من المعادلة الآتية:

$$TA_t / A_{t-1} = y_1 + y_2 \text{ Median } I (TA_t / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

بحيث:

$TA_t$  : المستحقات الكلية للسنة (t).

$A_{t-1}$  : مجموع الأصول للسنة (t-1).

$\varepsilon_t$  : باقي الانحدار المرتبط بالمستحقات الاختيارية.

إلا أن هذا النموذج أيضا يعاب عليه بأنه يلغي التغيير في المستحقات الغير اختيارية المشتركة

بين الشركات التي تنتمي لنفس قطاع النشاط ، فإذا كان هناك تغيرات على مستوى نسبة<sup>(1)</sup>

(1) Ines Fakhfakh Ben Amar , Op .cit, p :71 .

المستحقات الاختيارية نتيجة لتغيرات خاصة بظروف الشركة ، هذا النموذج سيكون غير قادر على استخراج نسبة المستحقات الغير اختيارية ، فرضيته لا تطبق إلا في حال ما إذا كان الأصل الاقتصادي للشركات الموجودة في نفس قطاع النشاط متجانس ، إضافة إلى أن هذا النموذج يحذف الارتباط بين المستحقات بين الشركات ، و هذا يعد خطرا قد يؤدي لانحراف النتائج و تذبذبها و تأكيد غياب التلاعب من خلال إدارة الاستحقاق في حين تواجهها في الحقيقة.

#### د نموذج جونز ، " Jones ، 1991 "

من أجل تدارك النقص الملاحظ في النماذج السابقة و التي تفرض أن التغيرات الاقتصادية لا تؤثر على نسبة المستحقات الكلية اقترح " Jones " ، عام 1991 م نموذجا يسمح باستقرار هذه الفرضية الغير مقبولة ، بحيث قدم التغير في رقم الأعمال و الأصول الصافية ليأخذ بعين الاعتبار التغير في المستحقات الغير اختيارية و الناتجة عن التطور الطبيعي للظروف الاقتصادية للشركة ، و حسب " Jones " فإن المستحقات الغير اختيارية للفترة (t) تعتبر معادلة تأخذ بعين الاعتبار التغير في رقم الأعمال بين السنة (t) و السنة (t-1)، و القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) . إن إدخال متغيري "التغير في رقم الأعمال" و "التجهيزات المادية الصافية" في النموذج يسمح بالأخذ في الحسبان التغيرات في المستحقات الكلية التي ترتبط بالتطور الاقتصادي للشركة ، فرقم الأعمال يستخدم للرقابة على المحيط الاقتصادي للشركة قبل وجود أي تحريف من طرف مسيريهها ، والتجهيزات المادية الصافية تدخل في النموذج للرقابة على نسبة المستحقات الكلية التي تعتمد على مصاريف الاهتلاك الغير اختيارية ، و قد أدرجت التجهيزات المادية الصافية بقيمتها دون قيمة التغير فيها لان مصروف الاهتلاك الذي يدخل في قياس

(1)

(1) Ines Fakhfakh Ben Amar , Op .cit, pp : 71-72 .

المستحقات الكلية يكون بقيمته الكلية و ليس بالتغير فيها ، ويقدم " Jones " نموذج لقياس المستحقات الغير اختيارية كمايلي :

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$NDA_{i,t}$ : المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$A_{i,t-1}$ : مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في رقم الأعمال للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1).

$PPE_{i,t}$ : القيمة الصافية للتجهيزات المادية(العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) في السنة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ : معالم خاصة بالنموذج يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقا من

النموذج الآتي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$ : تمثل المستحقات الكلية للسنة (t).

هذا النموذج لم يخلو بدوره من الانتقادات ، فأهم انتقاد وجه إليه كان وقوفه عند فرضية أن رقم

الأعمال غير اختياري ، في حين انه بإمكان المسير تأخير استلام المشتريات في سنة الاختبار

(1) لتخفيض رقم الأعمال و تأجيل هذه المبيعات للسنة المقبلة ، ففي حال تلاعب المسير برقم

(1) Ines Fakhfakh Ben Amar , Op. cit, p : 72 .

الأعمال فإن تقدير ممارسات إدارة الأرباح وفق هذا النموذج سينحرف ، و هذا الانتقاد اكتشفه Jones" نفسه.(1)

هـ نموذج جونز المعدل ، " Modified Jones ، 1995 "

لمواجهة الانتقاد السابق لنموذج " Jones ، 1991 " قام كلا من " Dechow ,Sloan & Sweeney " عام 1995 م بتعديل نموذج " Jones " مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في حساب الزبائن ، هذه التسوية تفترض ضمناً أن التغير في المبيعات على الحساب يمكن أن يتأثر بالتحريف الممارس من طرف المسير ، و يفسر هذا بأنه من السهل إدارة الربح بتحريف الاعتراف بالمبيعات على الحساب مقارنة بالمبيعات المسددة نقدا ، هذا التعديل يمكن أن يترجم على مستوى حساب المستحقات الغير اختيارية من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في رقم الأعمال النقدي ( الفرق بين التغير في رقم الأعمال الكلي و التغير في رقم الأعمال على الحساب) ، و هكذا يقدم نموذج Jones " المعدل كمايلي(2):

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$\Delta AR_{i,t}$ : يمثل التغير في حساب الزبائن للشركة (i) في السنة (t).

وعليه فإن معالم النموذج  $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقاً من

النموذج الآتي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

(1) Ines Fakhfakh Ben Amar , Op. cit, p : 72 .

(2) idem, p :73 .

وأهم انتقاد وجهه لهذا النموذج هو اعتباره أن كل تغير في رقم الأعمال على الحساب هو نتيجة للتحريف و في حال ظهور تحريفات على مستوى المبيعات المدفوعة نقدا ، فان نفس الإشكال المطروح في نموذج " Jones ، 1991 " سي طرح هنا أيضا ، و ذلك بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات الغير الاختيارية ، كما لاحظ العديد من الباحثين أن التعديل في هذا النموذج لا يوافق الواقع في القياس دائما ، فهذا التعديل لا يتكيف إلا و الفترات أين توجد فيها إدارة أرباح فعالة بشرط أن يكون التغير في حساب الزبائن في نفس السياق . و بعد هذه الانتقادات قامت العديد من الدراسات بتقييم جودة النماذج السابقة العرض أهمها دراسة " Dechow , Sloan & Sweeny ، 1995 " ، بحيث اعتمدت على مقارنة مجموعات مرتبة و اختبارات إحصائية معمقة ، فكانت كل الاختبارات ذات قوة ضعيفة من اجل تحريف أرباح معقول اقتصاديا بالنسبة لكل النماذج المالية باستثناء نموذج " Modified Jones ، 1995 " فقد كانت نتيجة الاختبار قوية ، و خلصت نتائج اغلب الدراسات إلى أن كلا من نموذجي " Jones " و " Jones المعدل " هما النموذجان الوحيدان اللذان لهما القدرة على التقدير الفعال و الموثوق للمستحقات الغير اختيارية ، و أما نموذجي " Healy " ، " DeAngelo " و نموذج قطاع النشاط لـ " Dechow & Sloan " ، فهي نماذج غير قادرة على التقدير الفعال و فصل المستحقات الاختيارية عن المستحقات الغير اختيارية ، ولذلك فمنذ تلك الفترة حظي نموذج " Modified Jones ، 1995 " القبول العام ولازال إلى غاية الآن نموذجا معتمدا في كافة الدراسات التي تهدف إلى قياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح<sup>(1)</sup>.

(1) Ines Fakhfakh Ben Amar , Op .cit, p :75 .

و منذ ظهور نموذج " Jones " المعدل عام 1995 م ظهر العديد من الباحثين ممن حاولوا اقتراح نماذج جديدة لتكون أكثر فعالية و حداثة في قياس المستحقات الاختيارية لكن كل هذه النماذج كانت مقتبسة من نموذج " Jones " المعدل نفسه ، بحيث اقترح كل نموذج متغيرا جديدا ليضيفه إلى نفس النموذج السابق .

و نموذج ريس ، جيل و جور ، " Ress , Gill & Gore ، 1996 "

بعد نموذج جونز المعدل تقدم " Dechow " في بحثه بحيث أكد بأنه من الضروري أن تتضمن الدراسات المستقبلية و بالإضافة لعناصر نموذج جونز المعدل 1995 م ، عنصر التغير في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية ، على اعتبار أنها تمثل محددًا هامًا للمستحقات ، و بأخذ هذا العنصر بعين الاعتبار ، و انطلاقًا من نموذج جونز المعدل قام " Ress , Gill & Gore " سنة 1996 م باقتراح نموذج جديد لتقدير المستحقات الاختيارية ، ويعتمد على دمج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية CFO إضافة لبقية العناصر المكونة لنموذج جونز المعدل ، و يمكن توضيح نموذج " Ress , Gill & Gore " لقياس المستحقات الاختيارية كمايلي :

$$\begin{aligned} \text{NDA}_{i,t} / \text{A}_{i,t-1} = & \alpha_1 (1 / \text{A}_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta \text{REV}_{i,t} - \Delta \text{AR}_{i,t} / \text{A}_{i,t-1}) \\ & + \alpha_3 (\text{PPE}_{i,t} / \text{A}_{i,t-1}) + \alpha_4 (\text{CFO}_{i,t} / \text{A}_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t} \end{aligned}$$

بحيث:

$\text{CFO}_{i,t}$ : تمثل قيمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t)<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> Ines Fakhfakh Ben Amar , Op. cit, p :76.

ز نموذج كوتاري ، ليون و واسلي ، " Kothari , Leone & Wasley ، 2005 "

هو نموذج لتقدير المستحقات الاختيارية ، جاء به " Kothari , Leone & Wasley " سنة 2005م و سمي بنموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء " Performance –adjusted discretionary accruals " ذلك لأنه يربط بين المستحقات و أداء الشركة السابق و الحالي ، بحيث يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المستحقات و عنصر العائد على الأصول ROA كوسيلة لقياس أداء الشركة ، و يشير هذا النموذج إلى انه يمكن تحسين فعالية النماذج السابقة المستخدمة لقياس المستحقات الاختيارية من خلال التحكم في العائد على الأصول و الذي يمكن ان يكون له تأثير على قياسها و يمكن توضيح نموذج " Kothari , Leone & Wasley " لقياس المستحقات الاختيارية كمايلي:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

ROA<sub>i,t</sub>: يمثل معدل العائد على أصول الشركة (i) في السنة (t)<sup>(1)</sup>.

ح -نموذج رامن و شحرور ، " Raman & Shahrur ، 2008 ":

كثيرا من الدراسات و الأبحاث و من بينها دراسة McNichols سنة 2002م ، أكدت أن الشركات التي لها فرص نمو قوية تكون لديها نسبة مرتفعة من المستحقات ، و على أساس هذه الفرضية قام كلا من " Raman & Shahrur " سنة 2008 م بتقديم نموذج مطور لنموذج " Kothari , Leone & Wasley " يأخذ بعين الاعتبار إدخال متغير جديد لقياس المستحقات الاختيارية سمي ب: (2)

(1) Ines Fakhfakh Ben Amar , Op .cit, p:77 .

(2) idem, p:78 .



"Book to market" هذا المتغير يفترض انه مقياس لفرص النمو لدى الشركة ، و يقاس هذا

المتغير كنسبة بين إجمالي أصول الشركة وإجمالي الأصول ناقص القيمة الدفترية للأموال الخاصة

زائد القيمة السوقية للشركة و يمكن التعبير عن نموذج "Raman & Shahrur" كمايلي:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) \\ + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_4 BM_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$BM_{i,t}$ : تمثل نسبة إجمالي أصول الشركة إلى إجمالي الأصول ناقص القيمة الدفترية للأموال

الخاصة زائد القيمة السوقية للشركة الشركة (i) في السنة (t)<sup>(1)</sup>.

## 2 1 - قياس ممارسات تمهيد الدخل

يعتبر نموذج "Eckel" أو ما يسمى بـ: "مدخل معامل التباين"، ومنذ عام 1981 م من أشهر

النماذج المستخدمة لقياس تمهيد الدخل و المعترف بها إلى يومنا هذا، و قد قام "Eckel" بتطوير

هذا النموذج انطلاقا من مجموعة من الفرضيات مفادها أن<sup>(2)</sup>:

- الدخل هو دالة خطية للمبيعات = المبيعات - التكاليف الثابتة - التكاليف المتغيرة.

- نسبة التكاليف المتغيرة إلى المبيعات هي في وحدات العملة ثابتة.

- التكاليف الثابتة هي ثابتة أو متزايدة من فترة لأخرى، ولكن ليس من المرجح أن تتخفف.

- قيمة إجمالي المبيعات لا يمكن أن تكون ممهدة إلا من خلال التمهيد الحقيقي، و لا يمكن

أن يكون ممهدة من خلال التمهيد المصطنع.

<sup>(1)</sup> Ines Fakhfakh Ben Amar , Op. cit, p :78 .

<sup>(2)</sup> Alwan Sri Kustono , **The theoretical construction of income smoothing measurement**, Journal of Economics business and accountancy , Volume 14, N°:1, Indonesia , 2011 , p:61.

ويعتمد نموذج " Eckel ، 1981 " على مقارنة تباين الدخل مع تباين المبيعات لتحديد تمهيد

الشركة لدخلها من عدمه و يتم حساب مؤشر سلوك تمهيد الدخل من خلال حاصل قسمة القيمة

المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل بين السنة t و السنة t-1 على القيمة المطلقة لمعامل تباين

التغير في المبيعات بين السنة t و السنة t-1 ، و ذلك وفق المعادلة التالية:

$$SB= |CVA S| / |CVA I|$$

بحيث:

|CVA I| : القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل للشركة i بين السنة t و السنة t-1 .

|CVA S|: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات للشركة i بين السنة t و السنة t-1 .

SB: نسبة مؤشر سلوك تمهيد الدخل للشركة i بين السنة t و السنة t-1 .

فإذا كانت نسبة المؤشر أقل من الواحد بين السنة t و السنة t-1 ، فإن الشركة تصنف على أنها

ممهدة لدخلها، أما إذا كانت نسبة المؤشر تساوي أو أكبر من الواحد بين السنة t و السنة t-1 ،

فإن الشركة تصنف على أنها غير ممهدة لدخلها. (1)

## 2-الاتجاهات الحديثة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا

فعلى المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية ،

وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، فبعد اهتمام الباحثين بالنماذج المالية

لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وجدوا أنها ليست بحل كاف لمواجهة هذه الممارسات ما (2)

(1) فواز سفير القثامي ، توفيق بن عبد المحسن الخيال ، المصدر سبق ذكره ، ص:269.

(2) علي محمود الخشاوي ، محسن ناصر الدوسري ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها ، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ، ديوان المحاسبة ، الكويت ،2008،ص:14.

لم تقتزن بحلول أخرى ، ومن أهم الاتجاهات الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها مايلي<sup>(1)</sup> :

## 2-1 -اتجاه مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB

عندما قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها، وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية IFRS، كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط أهمها<sup>(2)</sup> :

-التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية US GAAP، وتلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوربي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوربي على غرار توحيد العملة الأوربية.

-الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .

-الحد من بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية.

(1) علي محمود الخشاوي ، محسن ناصر النوسري، المصدر سبق ذكره ، ص:14.

(2) المصدر نفسه ، ص:14.

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية أدرج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، و الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة، ومن أهم تلك التعديلات (1):

- العمل على إلغاء غالبية البدائل ( المعالجة القياسية ) و(المعالجة البديلة ) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة .

- إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار .

- العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

(1) علي محمود الخشاوي ، محسن ناصر الدوسري ، المصدر سبق ذكره ، ، ص:14.

-إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار.

## 2-2- الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية

ويتم ذلك عن طريق سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل ، لهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ ، أما الطريقة الأخرى فتكمن في تفعيل فرضية " الثبات " ، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت وهنا تجدر الإشارة إلى أن لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى و شريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات<sup>(1)</sup>.

## 2-3- تفعيل دور مراجعة الحسابات

و يكون ذلك من خلال: <sup>(2)</sup>

(1) علي محمود الخشواوي ، محسن ناصر النوسري، المصدر سبق ذكره ، ص:14 .

(2) المصدر نفسه ، ص:13.

- تحديد سلطة لجان المراجعة من منظور نزاهة قوائم الشركات المالية.
- التركيز على استقلالية و كفاءة المراجع الخارجي و الداخلي.
- تصميم خطة مهام مكتوبة، يكون من أهم أهدافها الكشف عن المحاسبة الإبداعية بوسائلها المتعددة.
- تقديم المساعدة لإدارة المخاطر ، رغم أن الإدارة مسئولة وبشكل مباشر عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة ، إلا أن لجنة المراجعة مطالبة بمناقشة كل من المراجعين الداخليين والخارجيين حول الآلية التي تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة ، وماهية الخطوات التي تتخذها ضمن السياسات والتوجيهات الموضوعية من قبلها لتقليل تلك المخاطر.
- تقييم تقرير المدقق الخارجي لمرة واحدة على الأقل سنويا، ومناقشة القوائم المالية الربع سنوية و السنوية مع كل من الإدارة و المراجع المستقل ، بما في ذلك التطرق للآليات المتبعة من قبل الإدارة في عملية الإفصاح ، و مناقشة المواضيع المتعلقة بالدخل كآلية المتبعة من قبل الإدارة في اختيار شكل ونوع تقديم القوائم.
- ترتيب لقاءات مع الإدارة ، و المراجعين الداخليين و الخارجيين ، في سبيل أن تتمكن لجنة المراجعة من تفعيل وظيفة الملاحظة .
- اختيار مكاتب تدقيق ذات كفاءة ومصداقية عالية ، حيث أن المراجع الكفاء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها ، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

- مراجعة المشاكل المتعلقة بالتدقيق ومدى استجابة إدارة الشركة ، حيث يجب على لجنة المراجعة وبشكل دوري مراجعة المشاكل التي تعترض المراجعين الخارجيين خلال عملهم ، مثل المشاكل المتعلقة بالقيود المفروضة على عملية المراجعة ، أو القيود المفروضة على الوصول إلى معلومات معينة ، وجميع الخلافات بينهم وبين إدارة الشركة.

- إنشاء وتفعيل سياسات خاصة بالاستماع ومصارحة موظفي شركات المراجعة من منطلق بأن هؤلاء قد يسعون للحصول على مركز وظيفي مرموق بالشركة التي يقومون بتدقيقها. (1)

#### 4 2- تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين و المهتمين و مستخدمي المعلومات المالية

ويتم هذا الأمر عن طريق التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي ، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية ، أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة . (2)

(1) منيرة الشميمري ، فاطمة العريفان ، المصدر سبق ذكره ، ص: 35.

(2) علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، المصدر سبق ذكره، ص: 13.

## 5 2- تفعيل دور أخلاقيات الأعمال

وذلك عن طريق تفعيل التنظيم المهني لمهنتي المحاسبة والمراجعة ، ووضع ميثاق للسلوك المهني ، وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد<sup>(1)</sup>.

## 6 2- تفعيل دور حوكمة الشركات

وتعد حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل تحكمه مبادئ وآليات رقابية داخلية و خارجية، من أهم الوسائل التي يمكن أن تشكل خطا دفاعيا للحد من ظاهرة المحاسبة الإبداعية و الآثار التي قد تترتب عنها.

---

(1) علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، المصدر سبق ذكره، ص:13.



## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن استخلاص مايلي:

- تعتبر المحاسبة الإبداعية شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية ، بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين ، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات و التلاعب بها لتقديم انطباع مضلل عن عائد الشركة و مخاطرها.
- من خلال المحاسبة الإبداعية يستخدم المحاسب مجموعة من الممارسات أبرزها التضخيم و التقليل المتعمد للأرباح، تخفيف تقلبات الدخل ، التخلص من كل الخسائر في السنة الرديئة ، ويعتبر تعظيم مكافآت الإدارة الحالية أو المستقبلية من أبرز دوافع ممارستها.
- من خلال ممارستها المستخدمة في البيانات المالية ، تعتبر المحاسبة الإبداعية ممارسة ايجابية بالنظر إلى إبداع المحاسب وإمامه بالقوانين واللوائح ، كما تعد في ذات الوقت ممارسة سلبية إذا ما نظرنا إليها من زاوية أخلاقيات الأعمال ، وبما أنه من غير الممكن القضاء على مثل هذه الممارسات المرتبطة بالدافع الانتهازي للإدارة فبالنالي لابد من تحديد تقنيات و اتجاهات حديثة لقياس هذه الممارسات و السعي للحد منها إلى أدنى مستوى ممكن و من بين تلك الاتجاهات ، تفعيل دور مراجعة الحسابات ، أخلاقيات الأعمال و حوكمة الشركات .

## الفصل الثالث:

دور ركائز حوكمة الشركات

في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية

### تقديم

إن لجوء إدارة الشركة إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية سعياً منها نحو تعظيم منافعها الذاتية على حساب مصلحة المساهمين يعد نوعاً من السلوك المهني الغير أخلاقي من جانب الإدارة بصفتها وكيلة على المساهمين ، هذا ما يتطلب تدخل نظام حوكمة الشركات لمحاولة الحد من هذه الممارسات ، فمن خلال ركائز الحوكمة ، والمتمثلة في إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة ، يمكننا أن نشكل خطاً دفاعياً أمام ممارسات المحاسبة الإبداعية ، إذ يمكن لإدارة المخاطر أن تجنب الشركة الوقوع في الأزمات التي يمكن أن تسببها ممارسات المحاسبة الإبداعية ، كما أن تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي يعمل على إرساء الثقة في البيانات المالية للشركة ويعزز مناخ الشفافية ، و يمكن للرقابة المحاسبية الفعالة بآلياتها الداخلية والخارجية أن تضمن لنا مساءلة مستمرة للشركة . و يتناول هذا الفصل النقاط الآتية:

- في المبحث الأول سيتم التطرق لدور إدارة المخاطر كركيزة أولى من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية و ذلك بالتعرض لمفهوم المخاطر و أنواعها ، مفهوم إدارة المخاطر و أهدافها ، مكوناتها و كيفية مساهمتها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- في المبحث الثاني سيتم التطرق لدور الإفصاح كركيزة ثانية من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية و ذلك بالتعرض لمفهوم الإفصاح ، أنواعه و متطلبات تحقيقه ، و كيفية مساهمته في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- في المبحث الثالث سيتم التطرق لدور الرقابة كركيزة ثالثة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، و ذلك بالتعرض لدور الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية ، بما فيها نظام الرقابة الداخلية ، مجلس الإدارة و لجان المراجعة ، المراجعة الداخلية و الخارجية .

## **المبحث الأول: دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**

في ظل مشكلة الوكالة القائمة بين الملاك و مجلس الإدارة ، صار لابد أن نصل إلى قناعة بقدره الشركة على التنبؤ وتحديد المخاطر التي قد تواجهها في سبيل تعظيم المنافع لجميع أصحاب المصالح ، و من بين هذه المخاطر تظهر أهمية المخاطر التشغيلية ، والتي من بينها خطر المحاسبة الإبداعية ، وهنا وأمام الدوافع الانتهازية لمجلس الإدارة يمكن لإدارة المخاطر أن تضع إستراتيجية تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية لمحاولة الحد منها و إعادة الثقة بين أطراف الوكالة.

### **1 - مفهوم المخاطرة و أنواعها**

#### **1-1 - مفهوم المخاطرة**

تتحمل جميع المنظمات المخاطرة في سبيل تحقيق أهدافها ، في الوقت نفسه لابد أن تدار تلك المخاطرة بطريقة منضبطة و منهجية و منظمة <sup>(1)</sup>، ويمكن تعريف المخاطرة حسب "حماد ، 2007" بأنها: "ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس ، و بشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة حالة تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة ، المتوقعة أو المأمولة " .

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن المخاطرة عبارة عن حالة أو وضع في العالم الواقعي ، أي مزيج من الظروف في البيئة الخارجية ، ضمن هذا المزيج من الظروف توجد إمكانية حدوث خسارة ، و عندما نقول أن حدثا ما ممكن الوقوع نعنى أن له احتمال يراوح بين صفر وواحد ، فهو ليس مستحيلا كما انه ليس مؤكدا ، و لا يشترط أن يكون الاحتمال أو الإمكانية قابلة للقياس <sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> علا أحمد إصلاح، إدارة مخاطر الأعمال، دليل عملي لحماية أعمالك، الطبعة 1 ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2008 ، ص:39.

<sup>(2)</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ، أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك ، الطبعة 1، الدار الجامعية ، الإبراهيمية ، مصر 2007، ص:16.

بل أن توجد فقط فقد نستطيع أو لا نستطيع قياس درجة المخاطرة و لكن احتمال النتيجة المعاكسة يجب أن يتراوح بين صفر و واحد. ويوصف الحدث الغير مرغوب بأنه انحراف معاكس عن نتيجة منشودة تكون متوقعة أو مأمولة ، و الإشارة إلى النتيجة المنشودة التي تكون إما متوقعة أو مأمولة، تتضمن كلا من التعرض الفردي و الإجمالي للخسارة فالفردي يأمل في ألا يحدث الظرف المعاكس ، و إمكانية ألا يتحقق هذا الأمل هي التي تكون المخاطرة. فإن كنت تملك منزلا فانك تأمل ألا يشب فيه حريق ، و عندما تراهن تأمل أن تكون نتيجة رهانك مواتية ، و حقيقة أن النتيجة في كلتا الحالتين قد تكون شيئا آخر بخلاف ما تأمله تشكل إمكانية أو احتمال حدوث الخسارة أو المخاطرة <sup>(1)</sup>. و يمكن تعريف المخاطرة بشكل عام على أنها الظاهرة التي تحمل عاملين أساسيين هما : عدم التأكد وإمكانية الحدوث بمعنى إمكانية أو احتمال الحدوث ، ونتائجها أو آثارها إذا حدثت. <sup>(2)</sup> و يعرف الخطر حسب " Cooper , Grey , Raymond & Walker ، 2005 " على أنه : " الوضعية (مجموعة من الأحداث المتتالية أو التي تحدث في آن واحد) ، و التي يكون مشكوكا حدوثها ، و في حال وقوعها المفاجئ يمكن أن تؤثر سلبيا على أهداف الشركة " <sup>(3)</sup>.

و يرى كلا من " Courrèges & Barthélémy ، 2004 " أن لبعض المخاطر آثار إيجابية ، وهي التي تأمل الشركة أن تقع فيها، و للبعض الآخر آثار سلبية و هي التي تسعى الشركة جاهدة للتصدي لها، و يمكن القول أن هناك مخاطر تنشأ في البيئة الداخلية للشركة و تسمى المخاطر <sup>(4)</sup>

(1) طارق عبد العال حماد ،المصدر سبق ذكره ، ص:16.

(2) عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية المنعقد يومي 20-21 أكتوبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، ص:4.

(3) Dale Cooper, Stephen Grey, Geoffrey Raymond & Phil Walker, **Project Risk Management Guidelines**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons Ltd, Chichester , England ,2005 , p: 3.

(4) Bernard Barthélémy, **Gestion des risques**, 2<sup>ème</sup> édition, éditions d'organisation, Paris, France, 2002, p : 15.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

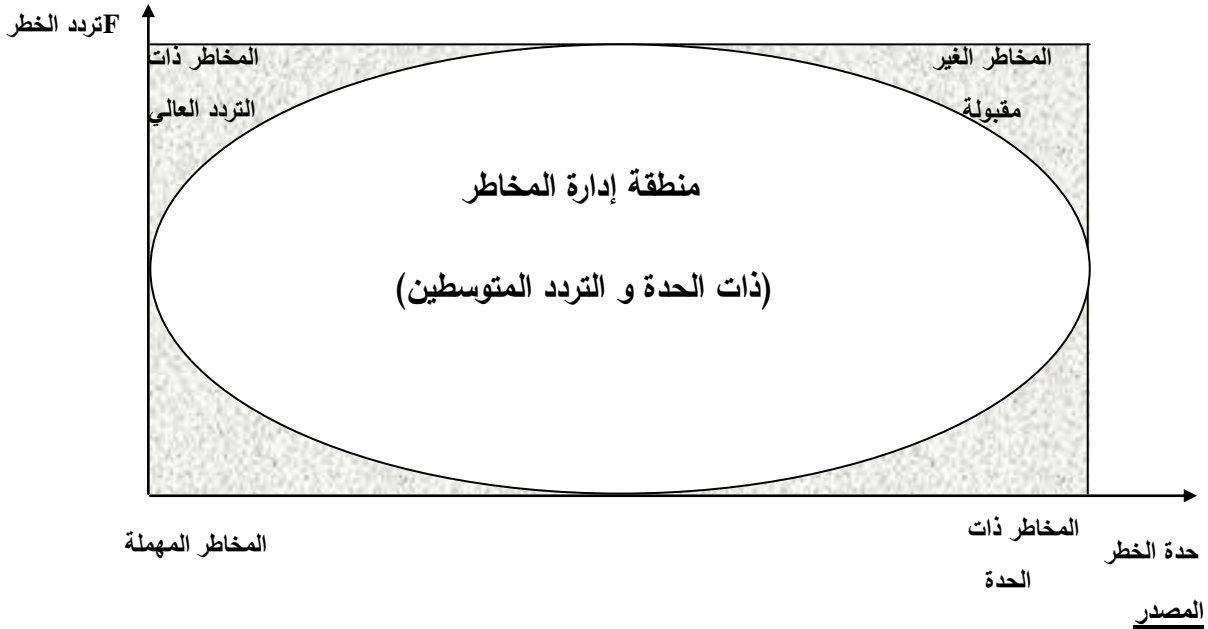
الداخلية، و أخرى يكون مصدرها البيئة الخارجية و نشاط الشركة و تسمى بالمخاطر الخارجية. و يتميز الخطر بميزتين أساسيتين: " تردد الخطر، Frequency"، و يمثل احتمال حدوث الظاهرة الغير مرغوب بها (الخطر)، "حدة الخطر، Gravity": و تمثل النتائج و الأعباء المترتبة عن حدوث الخطر، و تقاس عموما بالوحدة النقدية. ويتم تحديد درجة الخطر، Criticality استنادا إلى الميزتين السابقتين من خلال الجداء :

$$G \times C = F$$

بحيث تمثل كلا من: " F " : تردد الخطر، " G " : حدة الخطر، " C " : درجة الخطر.

و تقاس درجة الخطر بالوحدة النقدية<sup>(1)</sup>. (أنظر الشكل رقم 14)

الشكل (14) : درجة الخطر  $C = F \times G$



Bernard Barthélémy : **Gestion des risques** , 2ème édition, éditions d'organisation, Paris, France, 2002, p : 15. :

<sup>(1)</sup> Bernard Barthélémy, Op. cit, p:14.

ومن خلال الشكل السابق ، يمكن تمييز مناطق الخطر الآتية (1):

- المخاطر ذات التردد العالي ، و تتميز بتكرار كبير و خطورة ضعيفة نسبيا.
- المخاطر ذات الحدة ، و تتميز بحدة كبيرة و احتمال ظهور ضعيف،
- المخاطر المهملة ، وتتميز بتكرار و خطورة ضعيفين،
- المخاطر الغير مقبولة ، تتميز بتكرار و خطورة عاليين ، و الحل الوحيد لتفادي مثل هذه المخاطر هو إلغاء النشاط الذي يمكن أن يسبب هذا الخطر نهائيا.
- المخاطر ذات الحدة و التردد المتوسطين ، و تمثل المنطقة الواسعة التي تمارس فيها إدارة المخاطر ،

و يعتبر " Courrèges & Barthélémy ، 2004 " كلا من عنصري حدة الخطر و تردده مؤشرين

للتعرف على درجة الخطر ، كما تعتبر إدارة المخاطر الفن الذي يأخذ في الاعتبار و بعقلانية كلا

من هذين العنصرين ، و في نفس الوقت فإن هذا لا يعني بالضرورة وضع سياسة كافية لإدارة

المخاطر، لأن هذه السياسة تختلف حسب شخصية صاحب القرار ، اختياره ، و طريقته في فهم

الخطر (2). و يجدر بالذكر أن كلا من الخطر ، المجازفة ، والمخاطرة مصطلحات مرتبطة فيما بينها ،

ولكنها لا تحمل نفس المعنى ، بحيث أن : "الخطر ، Peril " هو السبب في الخسارة ، فنقول خطر

انخفاض الأسعار ، خطر الحريق... إلخ، فكل واحد من هؤلاء هو سبب في الخسارة. في حين أن

"المجازفة، Hazard" هي الحالة التي تخلق أو تزيد من فرص نشوء الخسارة من خطر ما ، أما

"المخاطرة، Risk" فهي كلمة مستمدة من المصطلح الايطالي " Risicare " بمعنى الجرأة (3) ، أي

(1) Bernard Barthélémy , Op .cit, p : 15.

(2) idem, p : 15.

(3) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره ، ص:22.

هي اختيار وليست قدر ، فهي الخسارة المتوقعة للقرار في ظل حدث معين، و هي تلك الفرصة التي قد تصيب الهدف أو تسبب ضرر أو تؤدي إلى خسارة<sup>(1)</sup>.

### 2-1 -أنواع المخاطرة

تتضمن مزاوله الأعمال عموما استثمار الأصول ، و يكون الأمل معقودا على أن يولد هذا الاستثمار ربحا ، فإذا لم تسر الأمور وفقا لما هو مخطط له ، يمكن أن يعاني المستثمر من خسارة ، وإمكانية هذه الخسارة تمثل مخاطرة المشروع الخاص ، و قد تفشل منشآت الأعمال و تتكبد خسارة نتيجة لعدة أسباب ، و الفروق في هذه الأسباب و تأثيراتها تعد أساسا للتصنيفات المختلفة للمخاطرة<sup>(2)</sup>. و يمكن تصنيف المخاطر إلى عدة أنواع كمايلي :

#### أ - مخاطر السوق

وهي تلك المخاطر التي تصاحب كل التغيرات في ظروف السوق كالتذبذب في معدلات الفائدة ، والأسعار ، ومعدلات الصرف<sup>(3)</sup>، وتشمل مايلي<sup>(4)</sup>:

-مخاطر أسعار الفائدة : و هي المخاطر التي تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة،

-مخاطر التسعير : تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول ، وهناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر

في مخاطر التسعير ، بحيث تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف

الصناعة ، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ( الهيكل التمويلي للوحدة

الاقتصادية ، نتيجة النشاط ، خصائص و تشغيل الوحدة الاقتصادية) ،

(1) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره، ص:22.

(2) طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره، ص:250.

(3) Michel Crouhy , Dan Galai & Robert Mark , **The Essentials Of Risk Management**, 1<sup>st</sup> edition, McGraw-Hill, United States , America, 2006, p:27.

(4) idem, p. 27.



-مخاطر أسعار الصرف : و تنشأ عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة، أو بالنسبة لإجمالي مركز العملات ، كما تنشأ عن التحركات غير الموازية في أسعار الصرف.

#### ب -المخاطر الائتمانية

وهي كافة المخاطر المصاحبة لاحتمال عدم استلام الدفعات الواجبة الدفع من المدينين ( الزبائن ) ، أو عدم قدرة و/أو عدم رغبة الطرف المتعامل ، Counter Party في الوفاء بالتزاماته ، و تشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات ، والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية (1).

#### ج -مخاطر السيولة

وهي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري ، و التعثر في سداد المطالبات إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالخسارة الناتجة عند تسييل الأصول ، و كذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد أو المتوقع ، و تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للشركة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة (2).

#### د -المخاطر التشغيلية

و هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية ، عدم كفاية أنظمة المعلومات ، مخالفة أنظمة الرقابة ، الاختلاس ، الغش ، الرشوة ، السرقة ، الاحتيال و التلاعب .....الخ تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة ، أو هي المخاطر التي تشمل مراكز العمليات أو القدرات العملية أو الصناعية. (3)

(1) Michel Crouhy , Dan Galai & Robert Mark , Op .cit, p. 29.

(2) idem, p. 30.

(3) idem, p. 32.

### هـ - المخاطر القانونية و التشريعية

وهي المخاطر المصاحبة لاحتمال عدم تمكن الأطراف الأخرى الإيفاء بتعهداتهم التعاقدية ،  
التشريع ، التعليمات ، المعايير ، متطلبات التعاقد ، ويمتد هذا الصنف إلى السياسات والإجراءات و  
التوقعات التي توضع من قبل البيئة الاجتماعية ، الزبائن و المتعاقد ، كما تنشأ هذه المخاطر في  
حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد التنظيمية أو التعليمات المقررة من قبل السلطات الإشرافية ، و  
التي يمكن أن تؤدي حالياً أو مستقبلاً أرباح الشركة وسمعتها بشكل عام ، مثل فرض غرامات مالية  
نتيجة غموض بنود اتفاقيات مبرمة.

### و مخاطر الأعمال

وهي المخاطر المرتبطة بالصناعة والمجال الأساسي الذي تعمل فيه المنشأة ، أوهي تلك المخاطر  
التي يجب على المنشأة تحملها لأجل أداء النشاط الأساسي الذي تعمل فيه ، ولا بد وأن تمتلك المنشأة  
بعض المزايا التنافسية المعلوماتية بالنسبة للمتغيرات التي تنشأ عنها هذه المخاطر ، إذ أن هذه  
المتغيرات تمثل عناصر أساسية للقيام بنشاط المنشأة ، وتوليد التدفقات النقدية بها ، فضلاً عن أن  
المنشأة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل هذه المخاطر<sup>(1)</sup>.

### ز المخاطر الإستراتيجية

و تتمثل في احتمال فشل استراتيجيات الاستثمار البعيد المدى في عملات معينة ، أو الاستثمار  
القصير المدى في عملات أخرى ، نتيجة عوامل كثيرة ومتنوعة قد تحدث في أي لحظة لتحول دون  
تحقيق هذه الإستراتيجية ، أهدافها المعلنة ، والمتوقعة<sup>(2)</sup>.

### ح مخاطر السمعة

(1) Michel Crouhy , Dan Galai & Robert Mark , Op. cit, p. 32 .

(2) idem, p. 33 .

و تشمل احتمالية انخفاض إيرادات الشركة أو قاعدة زبائنها (حصة السوق) ، نتيجة رواج إشاعات سلبية عن الشركة و أنشطتها ، أو نتيجة وقائع تؤيد فشل الشركة في إدارة أحد أو كل أعمالها بكفاءة<sup>(1)</sup>.

### 2 - إدارة المخاطر، أهدافها و هيكلها

أدت التغيرات السريعة في بيئة الأعمال إلى زيادة اهتمام المنشآت بتقييم المخاطر التي يمكن أن تؤثر على نتائج العمليات ، و العمل على إدارتها ، و ذلك من خلال إعداد و تطوير أقسام متخصصة لإدارة المخاطر داخل الوحدات ، و إلى قيام هذه الوحدات بتعيين شخص مسؤول عن المخاطر<sup>(2)</sup> ، Chief risk officer .

وقد استجابت الهيئات المنظمة لوضع المعايير لهذه التغيرات، فقد قامت لجنة رعاية

المنظمات، (COSO) The committee of sponsoring organizations of the treadway commission

\* ، في تقريرها COSOII : "Enterprise Risk Management – Integrated Framework" ، و

الصادر سنة 2004 م ، باقتراح إطار عمل<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> Michel Crouhy , Dan Galai & Robert Mark ,Op. cit, p: 34.

<sup>(2)</sup> عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية و الدولية و الأمريكية للجزء 4، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص:550.

\* COSO : هي لجنة منبثقة عن لجنة تريداوي التابعة لكل من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيينAICPA و معهد المراجعين الداخليين AII، تأسست لأول مرة عام1985 م في الولايات المتحدة الأمريكية ، كمبادرة مستقلة من القطاع الخاص ، والتي قامت بالبحث في العوامل المسببة للتقرير المالي المظلل ، و قد طورت مجموعة من التوصيات و التوجيهات لتفادي هذه الظاهرة على مستوى الشركات ، مراجعة الحسابات ، لجنة الأوراق المالية ، المؤسسات التعليمية ، و الهيئات التنظيمية الأخرى ، و قد صدر عن هذه اللجنة إطارين مفاهيميين : الإطار الأول و الصادر سنة1992 م ، COSOI : " COSO Internal Control : Integrated Framework " ، و تناول هيكل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ،مكوناته و أهدافه، الإطار الثاني و الصادر سنة2004 ، COSOII : " Enterprise Risk Management – Integrated Framework" و تناول هيكل إدارة المخاطر في المؤسسة ، مكوناته و أهدافه. نقلا عن :

Margaret Woods, Peter Kajüter & Philip Linsley, **International Risk Management, Systems, Internal Control And Corporate Governance**, 1<sup>st</sup> edition, CIMA Publishing, Burlington, USA, 2008, p: 34.

<sup>(3)</sup> عبد الوهاب نصر علي، المصدر سبق ذكره، ص:551.

إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة ، و قد أوضحت اللجنة بل و أكدت أن الإدارة هي المسؤولة عن تصميم و تشغيل هيكل إدارة المخاطر ، بحيث يقوم مجلس الإدارة بالإشراف و الرقابة على كيفية تصميم و تشغيل الإدارة لهذا النظام<sup>(1)</sup>.

### 1-2 - مفهوم إدارة المخاطر

قامت لجنة COSO بتعريف إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة على أنها : " عملية تتأثر بمجلس إدارة الوحدة ، الإدارة و العاملين<sup>(2)</sup> ، تنطوي على الرقابة الداخلية ، و تطبق ضمن إستراتيجية المنشأة ، و هي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف في الأمور الخاصة بكفاءة و فعالية العمليات ، إمكانية الاعتماد على التقرير المالي ، و الالتزام باللوائح و القوانين المطبقة ". كما قام معهد المراجعين الداخليين IIA بتعريف إدارة المخاطر على أنها : " عملية منظمة ، متناسقة و متكاملة ، تطبق على مستوى المنشأة لتقدير ، و تحديد كيفية التقرير عن الفرص و التهديدات التي تؤثر على تحقيق أهداف هذه المنشأة ". و بالتعمق في هذه التعريفات يتضح لنا أن إدارة المخاطر هي عملية مستمرة و متدفقة على مستوى الوحدة ، و أنها تتأثر بالأشخاص في كل مستوى داخل المنظمة ، و تطبق عند إعداد الإستراتيجية ، و انه يتم إدارة المخاطر عبر جميع أنحاء المنظمة ، على كل مستوى وكل وحدة ، حيث يتضمن ذلك النظر للوحدة على أنها مجموعة من المخاطر . و يتم تصميم هيكل إدارة المخاطر ، و بغرض تحديد الأحداث المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الوحدة و على إدارة المخاطر ، في ضوء موقف الوحدة من تحمل المخاطر. كما أن<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> عبد الوهاب نصر علي، المصدر سبق ذكره ، ص:551.

<sup>(2)</sup> Robert R. Moeller, **Sarbanes-Oxley, Internal Control**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, Canada, 2008, p: 244.

<sup>(3)</sup> عبد الوهاب نصر علي، المصدر سبق ذكره، ص:552.

إدارة المخاطر توفر تأكيدا معقولا لإدارة الوحدة و مجلس الإدارة الخاص بها ، بحيث توفر معلومات مفيدة إلى مجلس الإدارة بشأن أهم المخاطر التي قد تواجه المنشأة ، و يعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول بشكل كلي عن الإشراف على كيفية قيام الإدارة بتصميم و تشغيل هيكل إدارة المخاطر ، أي أن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم و تشغيل هيكل إدارة المخاطر الخاص بالوحدة ، كما أن جميع العاملين فيها لديهم بعض المسؤولية تجاه التنفيذ و التطبيق لهذا الهيكل بشكل ناجح<sup>(1)</sup>.

### 2 2- أهداف إدارة المخاطر

يوضح التقرير الصادر عن لجنة COSO عام 2004 م أن عملية إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة تتطوي على افتراض ، و هو أن كل وحدة تهدف إلى تقديم قيمة للأطراف أصحاب المصالح ، و بما أن جميع الوحدات تواجه حالة من عدم التأكد ، فإن التحدي الذي يواجه الإدارة هو تحديد مقدار عدم التأكد التي تكون الوحدة على استعداد لتقبله لتعظيم القيمة المقدمة للأطراف أصحاب المصلحة ، و يستطيع هيكل إدارة المخاطر مساعدة الإدارة على التعامل بشكل فعال مع حالات عدم التأكد و ما يصاحب ذلك من مخاطر و فرص ، مما يحسن من قدرة المنشأة على تعظيم القيمة ، و يتم تعظيم هذه القيمة عندما تقوم الإدارة بوضع الإستراتيجية و الأهداف للحصول على التوازن المقبول بين الأهداف الخاصة بالعائد و النمو من جهة ، و المخاطر المتعلقة بها من جهة أخرى ، بالإضافة إلى توزيع الموارد بكفاءة و فعالية لتحقيق أهداف الوحدة .

و يهدف هيكل إدارة المخاطر إلى<sup>(2)</sup>:

(1) عبد الوهاب نصر علي، المصدر سبق ذكره ، ص552.

(2) المصدر نفسه ، ص553.

- تحقيق التوازن بين موقف الوحدة تجاه تحمل المخاطر و الاستراتيجيات اللازمة لذلك : لابد أن تأخذ الإدارة في اعتبارها مدى استعداد الوحدة لقبول المخاطر عند تقييم البدائل الإستراتيجية ، وضع الأهداف المتعلقة بها ، و إعداد الطرق اللازمة لإدارة المخاطر ذات الصلة.
- تحسين القرارات التي تستجيب للمخاطر : يوفر هيكل إدارة المخاطر الخاص بالوحدة الإطار الذي يمكن من خلاله تحديد و الاختيار بين البدائل المتاحة للاستجابة للخطر من خلال تجنب هذه المخاطر ، تقليلها، مشاركتها أو تقبلها.
- الحد من مفاجآت و خسائر التشغيل : تكتسب الوحدات المزيد من القدرات لتحديد الأحداث المحتملة و كيفية الاستجابة لها ، مما يقلل من المفاجآت و ما يتعلق بها من خسائر أو تكاليف.
- تحديد و إدارة المخاطر المتعددة و المنتشرة على مستوى الوحدة : حيث تواجه كل وحدة عدد غير محدود من المخاطر التي تؤثر على عدة مناطق داخل المنظمة ، و تسهل إدارة المخاطر من الاستجابة الفعالة للآثار المتداخلة ، بالإضافة إلى الاستجابة للمخاطر المتعددة بشكل متكامل.
- اقتناص الفرص : وذلك من خلال إدراك المدى الكامل لجميع الأحداث المحتملة لتصبح الإدارة في موقف أفضل لتحديد و إدراك الفرص في وقت مبكر.
- تحسين كيفية توزيع رأس المال : إن الحصول على معلومات عن المخاطر يساعد الإدارة على تقدير احتياجاتها الكلية من رأس المال، و يعمل على تحسين كيفية تخصيصه بشكل أفضل.
- زيادة القدرة على تحمل المخاطر : و ذلك بسبب الاعتماد على قدر أفضل من المعلومات لاتخاذ القرارات، مما يشجع الإدارة على تحمل المزيد من المخاطر لتحقيق المزيد من العائد.
- و تساعد هذه القدرات المتلازمة لهيكل إدارة المخاطر الإدارة على تحقيق أهداف الأداء و الربحية التي تضعها الوحدة ، و تجنب فقد الموارد ، كما يساعد هيكل إدارة المخاطر على التقرير الفعال ،

و الالتزام باللوائح و القوانين ، و يساعد على تجنب الإضرار بسمعة الشركة و ما يتبع ذلك من نتائج ، و باختصار يساعد هيكل إدارة المخاطر الوحدة على السير في الطريق التي تهدف إليه و تجنب الإسقاطات التي تواجهها أثناء العمل.

### 3-2 - هيكل إدارة المخاطر وفقا لتقرير لجنة COSO

تتكون عملية إدارة المخاطر وفقا لتقرير لجنة COSO والصادر عام 2004 م، من سبع عناصر أساسية تتداخل مع بعضها البعض، و يتم اشتقاق هذه العناصر من الطريقة التي تقوم بها الإدارة بتشغيل الوحدة ، بحيث يتم تحقيق التكامل بينها و بين العملية الإدارية ، و تتمثل مكونات هيكل إدارة المخاطر وفقا لتقرير لجنة COSO في العناصر الآتية:

#### أ - البيئة الداخلية

ينطوي هذا العنصر على البيئة الخاصة بعملية إدارة المخاطر ، حيث يوفر الإطار الذي تعمل من خلاله المكونات الأخرى ، و تتضمن البيئة فلسفة الإدارة تجاه إدارة المخاطر ، النزاهة و القيم الأخلاقية ، و البيئة التي تعمل في ظلها الوحدة ، و الذي يحدد بدوره قدرة الإدارة على احتواء الأحداث المحتملة الغير مرغوب فيها ، كيفية إجراء المفاضلة بين الخطر و العائد لكل من البدائل الإستراتيجية المتاحة ، و مستوى المخاطر التي تقوم الإدارة عنده بالموافقة على تطبيق الإستراتيجية ، و يعمل التفاعل بين عوامل البيئة الخارجية ، العمليات الداخلية ، و المعلومات الخاصة بهذه العوامل على تشكيل ووصف درجة تعرض الوحدة للمخاطر. (1)

#### ب - وضع الأهداف

(1) عبد الوهاب نصر علي ، المصدر سبق ذكره ، ص:556.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

من حيث الأهداف تقوم كل من الإدارة و المديرين بتحديد أهداف الوحدة ، و الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، و نموذج الأعمال اللازم لتنفيذ الاستراتيجيات و تسهيل تنفيذها مع الموردين ، العاملين ، أصحاب رأس المال ، العملاء و المنافسين ، كذلك يتم تصميم نظم القياس ، بحيث يقوم بقياس و عرض عوامل النجاح الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة ، بالإضافة إلى المخاطر التي يمكن أن تعيق هذا النجاح ، و تعمل هذه القياسات على تسهيل التخطيط و التنسيق بين الأنشطة اليومية بالإضافة إلى التقييم اللاحق للأداء. وعند اتخاذ قرار بشأن العمل الذي سوف يتم القيام به ، و النماذج و الخطط اللازمة للقيام بهذا العمل ، تقوم الإدارة باتخاذ قرار بشأن المخاطر التي تكون الإدارة على استعداد لتحملها لتحقيق أهدافها ، ففي بعض الوحدات قد تكون الإدارة على استعداد لتحمل الكثير من المخاطر نتيجة للعائد المرتفع المتوقع للوحدة نفسها ، أو لتحقيق الأهداف ذات الصلة ، وفي وحدات أخرى قد تكون الإدارة غير مستعدة لتحمل الكثير من المخاطر ، وهذه المواقف المختلفة من المخاطر تحدد مدى استعداد الوحدة إلى تحمل المخاطر ، مما يساعد بدوره على تحديد المخاطر الجوهرية و على كيفية القيام بتحديد ، تقييم ، الاستجابة و الرقابة ، و متابعة هذه المخاطر. و توفر المخاطر المتلازمة للاستراتيجيات و خطط الأعمال ، الإطار الكلي الذي تعمل من خلاله المكونات الأخرى لعملية إدارة المخاطر ، فالأهداف و مدى استعداد الوحدة لتحمل المخاطر ، توفر حدود عملية إدارة المخاطر ، أما تقديرات الخطر فيمكنها أن تحدد درجة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة بالفعل ، وذلك حتى يمكن مقارنتها مع مدى استعدادها لتحمل المخاطر ، و القيود التي وضعتها الوحدة على المخاطر المتبقية (المخاطر المتبقية بعد الاستجابة و تطبيق أنشطة الرقابة) ،<sup>(1)</sup>

(1) عبد الوهاب نصر علي ، المصدر سبق ذكره ، ص:557.



و التي تكون الوحدة على استعداد لتحملها ، و تؤكد لجنة COSO أهمية مساندة الأهداف و اتساقها مع رؤية الوحدة و مدى تقبلها لتحمل المخاطر.

### ج - تحديد المخاطر

بعد فهم البيئة الخاصة بالوحدة و أهدافها ، استراتيجياتها و خططها ، يتم تحديد جميع الأحداث الهامة الداخلية و الخارجية التي يمكن أن تحدث و تؤثر سلبيا على تحقيق الوحدة لأهدافها ، مع ضرورة التفرقة بين الفرص و التهديدات ، و تتطلب هذه الخطوة الربط بين الأنواع المختلفة من المعلومات التي وصلت لعلم الإدارة ، و بالظروف المتعلقة بالبيئة الحالية و المستقبلية المحيطة بها. و تعتبر هذه الخطوة حساسة و حرجة للغاية ، ذلك لأنه إذا لم يتم تحديد بعض الأحداث ، فإنه لن يتم أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لكيفية الاستجابة لهذه الأحداث و اتخاذ قرار بشأن تقبل المخاطر الخاصة بها ، مما يؤدي لاحتمال التعرض لمخاطر وقوع هذه الأحداث بدون التخطيط المسبق لها. و يستطيع المراجع الداخلي مساعدة الإدارة في هذا الأمر وذلك من خلال خبراته السابقة بالنماذج المعيارية لقوائم الاستقصاء التي يتم إعدادها بناء على الاستراتيجيات و الأنشطة المختلفة ، أما في حالة الأنشطة الجديدة فيمكن استخدام بعض التقنيات مثل العصف الذهني بواسطة العديد من الأطراف ، بناء سيناريوهات لما يمكن أن يحدث ، أو استخدام الشبكات العصبية لمحاولة التعرف على المخاطر المحتملة.<sup>(1)</sup>

### د - تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر الجوهرية المحتمل حدوثها يتم تقييم هذه المخاطر من حيث مقدارها ، أي الخسائر النقدية لوقوع الحدث و احتمال وقوع هذا الحدث الغير مرغوب فيه، و تعتبر بعض الأحداث فادحة من حيث التأثير المتوقع لقيمتها و لكن هناك احتمال ضعيف لوقوعها ، في حين أن هناك

<sup>(1)</sup> عبد الوهاب نصر علي ، المصدر سبق ذكره ، ص:557.

بعض الأحداث لديها مقدار محدود من الخسائر لكن هناك احتمال مرتفع لحدوثها و بالتالي يمكن أن

تكون جوهرية في مجموعها ، لذلك فان تحديد السبب الأساسي أو المصدر لكل من هذه المخاطر

يعتبر أمرا ضروريا للحصول على أفضل المعلومات. و قد يتم التعبير عن احتمال وقوع المخاطر بنعم

أو لا ( إما يقع الحدث ، أولا يقع )، أما مقدار الخسائر فيصعب تحديده في بعض الأوقات ،

فأبسط الأمور هي احتمال وقوع خسائر ما بقيمة مالية معينة ، و لكن في كثير من الحالات قد يتم

التعبير عن الخسائر من خلال متغير مستمر ، على سبيل المثال تقدير خسائر قضية معينة من

خلال عدة نتائج محتملة كل له نتيجة احتمال لحدوثها ، ولان المخاطر تتسم بالتعقيد فان تقديرها و

توصيل هذه التقديرات هو أمر معقد أيضا. و عندما يكون هناك احتمال بسيط لوقوع حدث معين

بقيمة معينة يكون الأمر بسيطا ، و لكن الأمر يزداد تعقيدا عندما يتم التعبير عن مقدار المخاطر من

خلال أحداث مستمرة ، و المشكلة التي تواجه تصميم هيكل إدارة المخاطر هي المفاضلة أو تحقيق

التوازن بين الدقة في القياس أو الأمانة في التعبير ، مع القدرة على تفهم هذه المخاطر ، و يتطلب

تقدير المخاطر المزج بين الأساليب الكمية و الوصفية للقياس ، حيث يمكن استخدام الأساليب الكمية

عندما يكون هناك قدر كاف من البيانات المتاحة ، أما الأساليب الوصفية فمن الممكن استخدامها عند

انخفاض احتمال وقوع الحدث أوفي حالة عدم توافر البيانات المالية و الخبرة بالتقديرات الكمية ، أو

عندما يكون هناك حاجة للخبرة عند التقدير. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بقياس المخاطر و توصيلها

وهي احتمال تحيز القائم بتقدير المخاطر، فعادة قد يحدث التحيز نتيجة إلى الاختلافات في خلفية و

خبرة القائم بالقياس، أو بسبب المنصب الذي يعمل من خلاله ، لذلك قد يقوم الخبراء بتقدير المخاطر

بشكل أفضل من الأفراد غير المدربين على التعامل مع المخاطر، أيضا من الممكن أن يقوم احد

العاملين بالتقليل من احتمال وقوع حدث معين أو من مقدار الخسائر المرتبطة به لاعتقاده أن (1)

(1) عبد الوهاب نصر علي ، المصدر سبق ذكره ، ص557.

التقدير المرتفع للمخاطر يمكن أن ينطوي على أداء ضعيف بواسطة هذا الشخص، و لذلك قد يقوم المدير المشرف على هذا الشخص بإعطاء تقدير أعلى لنفس الخطر.

### ه - الاستجابة للمخاطر

في هذه المرحلة يتم إجراء مفاضلة بين الخطر و العائد المرتبطين بكل حدث جوهرى قامت الإدارة بتحديدته و تقديره ، و بناء على هذه المفاضلة تقرر الإدارة الاختيار بين ثلاث سياسات فعندما تكون قيمة هذه المخاطر و احتمال حدوثها و العلاقة بين الخطر و العائد مقبولة ، في الوقت الحالي تقرر الوحدة قبول هذه المخاطر ، وعندما ترتفع حدة المخاطر من حيث مقدارها و احتمال حدوثها بحيث تكون غير مقبولة و لا تستطيع الوحدة احتواءها اقتصاديا ، تعمل الإدارة على القضاء عليها و تجنب التعرض لها و ذلك من خلال التخلص من مثل هذه المشاريع أو القضاء على الخطر من المنبع ، أما عندما تؤدي المفاضلة إلى علاقة مقبولة بين الخطر و العائد فقد تقبل الإدارة هذه المخاطر ، و لكن مع اتخاذ بعض الإجراءات ، حيث يمكن تحويل بعض هذه المخاطر للآخرين من خلال التأمين ، المراوغة ، أو المشاريع المشتركة ، أو تكوين التحالفات التجارية ، أو من خلال التسعير (تحميل العملاء المخاطر التي تواجهها الوحدة).

إن تحويل المخاطر أو مشاركتها لا يعمل على القضاء عليها نهائيا و لكنه يحد من تأثيرها من

خلال تغيير شكلها. (1)

(1) عبد الوهاب نصر علي ، المصدر سبق ذكره ، ص560.

### و أنشطة الرقابة

أنشطة الرقابة هي تلك السياسات و الإجراءات التي تقوم الإدارة بتصميمها بغرض توفير تأكيد معقول أن الإجراءات التي اختارتها للاستجابة للمخاطر و الحد من آثارها قد تم تنفيذها بالفعل و يتم تطبيق أنشطة الرقابة على مستوى المنظمة ككل ، وهي تتضمن التحقق ، المشاهدة ، التأكيد ، التسوية ، مراجعة وفحص الأداء التشغيلي ، التأمين المادي للأصول ، الفصل بين المهام ، و تعتبر العديد من إجراءات الرقابة الداخلية أو الأنشطة الخاصة بالرقابة على العمليات و حماية الأصول ، أمثلة لأنشطة الرقابة على مخاطر الأعمال و قد تكون بعض هذه الأنشطة معقدة ، بحيث تتطلب خبرة فنية بالمخاطر و كيفية إدارة هذه المخاطر ، ويتوسع هيكل إدارة المخاطر في استخدام أنشطة الرقابة حتى يتمكن من الاستجابة للمخاطر ، و يعتبر المراجع الداخلي على دراية جيدة بأنشطة الرقابة لأغراض التقرير المالي.

### ز - المعلومات و الاتصال

تحتاج الكثير من الأطراف داخل المنظمة إلى معلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها بشأن عمليات تقدير المخاطر و إدارتها ، فالإدارة في حاجة أن تخبر الآخرين بصدق أنها تقوم بمسؤولياتها القانونية الموكلة إليها ، كما تريد الإدارة أيضا أن يكون العاملون على دراية ملائمة بالمخاطر التي تواجههم ، بالإضافة إلى حاجة الإدارة أن تكون على علم بالاستثناءات التي تمت ملاحظتها في الأنشطة اليومية ، كما يكون هناك حالة من الارتياح لدى لجان المراجعة و المديرين الخارجيين القائمين على حوكمة الوحدة عند التأكيد على إدارة المخاطر بشكل مناسب ، و قد يقومون باستخدام التقارير الصادرة عن المراجع الداخلي كدليل على قيامهم بمسؤوليات الإشراف المعهودة إليهم ، و (1)

(1) عبد الوهاب نصر علي ، المصدر سبق ذكره ، ص560.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

حتى تحقق المعلومات الهدف المرجو منها يجب من توصيل هذه المعلومات المتعلقة بالمخاطر بالشكل و الإطار الزمني الذي يسمح للعاملين و الإدارة الاستجابة و القيام بمسؤولياتهم المختلفة في الوقت المناسب ، و بسبب الطبيعة المعقدة و المتغيرة للمعلومات عن المخاطر فهناك أكثر من طريقة للعرض و الاتصال. و يمكن لنظم المعلومات الخاصة بتقدير المخاطر أن توفر تقارير دورية في الوقت المناسب عن الاستثناءات ، بحيث تسهل من القرارات اليومية و القرارات طويلة الأجل و توضح لجنة COSO أن هذه التقارير قد تتضمن مؤشرات ماضية أو مستقبلية ، مصفوفات عن الأداء ، نتائج مالية و تشغيلية ، و يعمل هيكل إدارة المخاطر على جمع و تكامل العديد من البيانات و تدفقات المعلومات و ذلك من أجل توفير نظرة شاملة عن مستويات المخاطر التي قد تتعرض لها الوحدة. و ينطوي الاتصال الفعال للمعلومات الخاصة بالمخاطر على تدفقات من أعلى لأسفل (توصيل خطط الإدارة و المخاطر التي تم تحديدها للعاملين) ، تدفقات متوازنة (توصل العاملين للمخاطر المتعلقة بالإنتاج و التوزيع بين الأقسام)، تدفقات من أسفل لأعلى (قيام العاملين بإخبار الإدارة العليا بالمفاجآت التي قد تحدث أثناء التشغيل) ، و متى يكون الاتصال فعالا فلا بد من إدراك جميع العاملين بالمنشأة أن إدارة المخاطر هي أمر هام و ضروري و أن الإدارة تتوقع من العاملين قيامهم بتوصيل أي معلومات قد تتوافر لديهم عن المخاطر الجوهرية إلى المستويات الإدارية العليا في الوقت المناسب. (1)

ح متابعة المخاطر

(1) عبد الوهاب نصر علي، المصدر سبق ذكره، ص563.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تقوم إدارة الوحدة بمتابعة هيكل إدارة المخاطر و مكوناته من خلال أنشطة المتابعة اليومية و التقييمات المنفصلة للأداء ، و يتم القيام بالمتابعة اليومية أو المستمرة ضمن المسار الطبيعي لوقوع الأحداث و العمليات ، و تنطوي هذه العملية على أنشطة الإدارة و الإشراف المعتادة أثناء القيام بالعمليات ، أما التقييمات المنفصلة لهيكل إدارة المخاطر فهي تعتمد على التخطيط لإجراء اختبارات دورية أو متابعة الاستثناءات التي تنشأ نتيجة للعمليات عن المتابعة اليومية ، و تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية أفضل الوسائل لإجراء التقييمات المنفصلة لهيكل إدارة المخاطر ، وذلك لما يتوفر للمراجع الداخلي من مهارة و خبرة و كفاءة بالفحوصات المستقلة لإدارة المخاطر و التقرير عنها. (1)

و تظهر العلاقة بين مكونات هيكل إدارة المخاطر وفق تقرير COSOII و بين أهداف الشركة المسطرة من خلال الشكل الآتي: (أنظر الشكل رقم 15)

(1) عبد الوهاب نصر علي، المصدر سبق ذكره، ص563.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

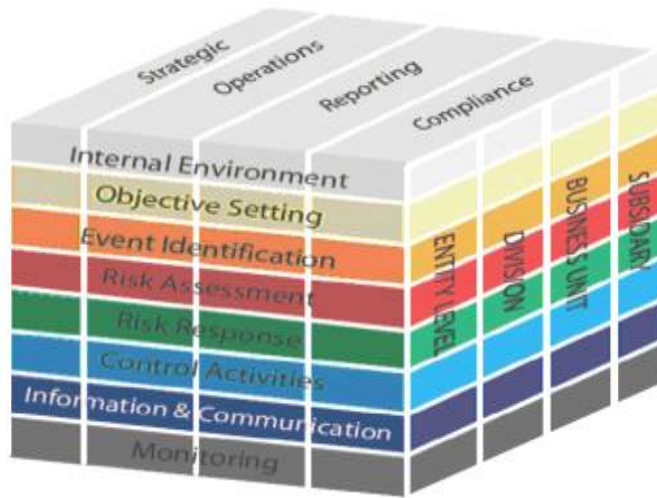
الشكل (15): العلاقة بين هيكل إدارة المخاطر و أهداف الشركة وفق تقرير COSO II



عناصر هيكل إدارة المخاطر



عناصر هيكل إدارة المخاطر



المصدر:

Le management des risques de l'entreprise, cadre de référence, document de travail disponible sur le site :

[http://www.coso.org/documents/COSO\\_ERM\\_ExecutiveSummary\\_french.pdf](http://www.coso.org/documents/COSO_ERM_ExecutiveSummary_french.pdf) :24/11/2012,p :5.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

يبين الشكل السابق تواجد علاقة وطيدة بين مكونات هيكل إدارة المخاطر و بين أهداف الشركة مهما كان شكلها ، هذه الأهداف يمكن أن تكون إستراتيجية و ترتبط بأنشطة الشركة و استراتيجياتها على المدى الطويل ، تشغيلية و من خلالها تسعى الشركة لاستخدام الموارد بفعالية و كفاءة ، أهداف التقرير و المرتبطة بالبيانات المالية و موثوقية التقرير المالي، وأهداف التوافق و ضرورة مسايرة القوانين و التشريعات السارية المفعول<sup>(1)</sup>، بحيث تستخدم العناصر السبع و السابق شرحها للحكم على فعالية إدارة الشركة للمخاطر ، أي أن هذه المكونات تعمل كمعايير للحكم على فعالية إدارة المخاطر ، و حتى تستطيع هذه المكونات أن تعمل بالشكل الملائم فلا يجب أن تحتوي أي منها على أوجه ضعف جوهرية ، وأن تعمل على تحقيق التوازن بين المخاطر و مدى استعداد الوحدة لتحملها ، و عندما يعمل هيكل إدارة المخاطر بفعالية فإن الإدارة و مجلس الإدارة سيكون لديهم تأكيد معقول أنهم استطاعوا فهم المخاطر المحيطة بالوحدة و التعامل معها ، مما يمكنهم من تحقيق الأهداف الإستراتيجية و التشغيلية ، و انه يمكن الاعتماد على البيانات المالية للشركة ، وأن هناك التزام باللوائح و القوانين المطبقة.

وعلى الرغم من قيام هيكل إدارة المخاطر بتوفير العديد من المنافع إلا انه توجد العديد من القيود على هذا الهيكل ، فقد تحدث هذه القيود بسبب الخطأ في الحكم الشخصي عند اتخاذ القرارات بشأن الاستجابة للمخاطر ، و إعداد الرقابات الملائمة ، أيضا قد يتم اختراق الرقابات من خلال التواطؤ بين شخصين أو أكثر ، كما أن الإدارة قد يكون لديها القدرة على تخطي القرارات<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup>Martin Hilb, Op .cit , p: 164.

<sup>(2)</sup> عبد الوهاب نصر علي ، المصدر سبق ذكره، ص ص: 563 - 564 .



الخاصة بهيكل إدارة المخاطر، و هذه الحدود تمنع المستثمر بالدرجة الأولى من الحصول على تأكيد مطلق بشأن تحقيق الأهداف الخاصة بالوحدة و إدارة جميع المخاطر التي يمكن أن تهدد ذلك بشكل سلبي. (1)

### **3 - دور إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**

تعتبر البيانات المالية بنودا ذات مخاطر متعددة ومتفاوتة ، ومن بين تلك المخاطر يبرز خطر التلاعب المحاسبي بنوعيه ، سواء كان تلاعبا يمارس بخرق القواعد المحاسبية أو ما يسمى بالغش المحاسبي ، أو كان تلاعبا دون خرق القواعد المحاسبية أو ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية ، فإنه يصنف من ضمن المخاطر التشغيلية للشركة ، فالارتفاع المتعمد لبند من بنود الميزانية مثل القروض يعتبر نوعا من المخاطر ، كما أن ارتفاع بند من بنود قائمة الدخل بشكل كبير جدا مثل المخصصات أو المصاريف الإدارية يعتبر أيضا نوعا من المخاطر التي يجب على المستثمر أن يعي حجمها وذلك بالرجوع إلى البنود المحاسبية ومعرفة الطرق الشائعة للتلاعب المحاسبي وكذا طرق تحليل مخاطر البنود التي تظهر خارج الميزانية العمومية ، وأن لا يقتصر على قراءة بعض البنود وخاصة إعلانات الشركات المبدئية كالمعلومات عن ربحية السهم ، صافي الربح ، الربح التشغيلي ، إجمالي الربح وغيرها ، بل عليه أن يقرأ البيانات المالية المفصلة و أن يتأكد من عدم وجود أي نوع من أنواع المخاطر في البنود المالية ، ويعيها بدرجة عالية من التأكد لتفادي أية مخاطر على استثماراته. و تعتبر حوكمة الشركات ذلك النظام الرقابي المتكامل الذي يركز على عملية إدارة المخاطر (2)

(1) عبد الوهاب نصر علي ، المصدر سبق ذكره، ص ص: 563 - 564 .

(2) عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي ، المصدر سبق ذكره، ص: 14.

## الفصل الثالث: دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

التشغيلية بكافة أنواعها بما فيها خطر المحاسبة الإبداعية ، وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المهمة ، وبما أن إدارة المخاطر تعد أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات ، وفي ظل النظام السائد لإدارة الشركات والناج عن تدخل العديد من النظريات لتفسير العلاقة بين الإدارة ، الملاك ، وبقية الأطراف المستفيدة ، يجب أن تصل هذه الأطراف المختلفة إلى قناعة بمستوى قدرة الشركة على التنبؤ وتحديد المخاطر التشغيلية التي قد تواجه المنشأة ، في سبيل تعظيم المنافع لجميع المستفيدين .

و لذلك و من خلال إدارة خطر المحاسبة الإبداعية يتم ضبط المعالجة المحاسبية ، وحسم المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي وضبط شكل وعرض محتوى البيانات المالية ، مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة فيها ، و ينعكس إيجابيا على تطور أداء الشركة والقيمة السوقية لها . و حتى تستطيع الخلية المختصة بإدارة المخاطر القيام بدورها بشكل فعال ، يجب في البداية تحديد أهداف وجودها ، هذه الأهداف لا يحددها فقط المديرون التنفيذيون ، وإنما مجلس الإدارة بأعضائه المستقلة والتنفيذية ، إلا أنه عندما تكون أهداف هذه الخلية محددة من قبل التنفيذيين فسوف تكون أداة مساعدة لها في ممارساتها التي تنطوي على مجازفة كبيرة بمصير الشركة سواء في الأجل القصير أو الطويل . وبما إن ممارسات المحاسبة الإبداعية يترتب عليها احتمال تعرض الشركة مستقبلا لأزمات و هزات مالية وتشغيلية تنتهي في الأجل الطويل إلى التعثر والفشل المالي ، فضلا عن تحقيق قيمة مضافة سالبة وتوقع ارتفاع تكلفة التمويل ، فلا بد من إدارة المخاطر أن تقوم بتحليل أثر تلك الممارسات على الشركة ، وبشكل خاص أثر هذه الممارسات على مخاطر سوء تصرف الإدارة ، أو مخاطر إساءة أمانة المسؤولية الإدارية ، حيث يقع على عاتق إدارة المخاطر العمل على (1)

(1) عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي ، المصدر سبق ذكره، ص:14.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تخفيضها قدر الإمكان وإن لم يكن تجنبها بالكامل وذلك على عكس مخاطر السوق ومخاطر الاقتصاد التي لا تستطيع إدارة المخاطر تجنبها بالكامل. وبشكل عام وعند إدارة خطر المحاسبة الإبداعية ، على الشركة أن تنظر إلى دافع الإدارة في ممارستها من جهة ، والوسائل التي تلجأ إليها الإدارة في تلك الممارسة من جهة ثانية ، وفي سبيل ذلك وعندما تعد الإدارة بياناتها المالية فإن إدارة المخاطر تضع إستراتيجية واضحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تهدف في الغالب إلى تحقيق الدوافع الانتهازية للإدارة ، وذلك من خلال ما يلي (1):

أن يحقق الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية تعديلا في رقم الدخل دون أن يزعج بالشركة في أعمال غير مرغوبة.

أن لا يكون هناك مخاطر على سير عمل الشركة وقيمتها، ولا يوجد لدى الشركة حلا أمامها إلا العمل على التخلص من التذبذب في مؤشر الدخل.

أن يبتعد الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية عن القرارات التشغيلية التي تعمل على رفع مخاطر التشغيل ، والمتمثلة بالأخطاء التي تتحملها الشركة نتيجة الفشل في أداء الإدارة لمهامها بهدف تعديل فقط أرقام الدخل ، وإنما لابد أن تعتمد إدارة المخاطر على مصالح الشركة على المدى الطويل بطريقة صحيحة وسليمة.

(1) عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي، المصدر سبق ذكره ، ص:15.

أن يتم التأكد من أن الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية يبتعد عن ارتفاع مخاطر السمعة الناتج عن وجود انطباع سلبي عن الشركة نتيجة انخفاض جودة البيانات المالية والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل ، أوقد يؤدي إلى تحول العملاء إلى الشركات المنافسة.

أن يتم التأكد من أن الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية يبتعد عن ارتفاع المخاطر القانونية الناتجة عن عدم إتباع الإدارة للقوانين والتشريعات والمعايير المعتمدة من قبل الجهات الرقابية الصادرة بشأن أسس إعداد والإفصاح في البيانات المالية،

أن يتم التأكد من أن الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية يتوافق مع قواعد أخلاقيات الأعمال، يبتعد عن الكذب والغش ويحقق العدالة لجميع الأطراف ذات المصلحة،

أن يتم التأكد من أن الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية يبتعد عن التحريف والتزوير بالشكل الذي يخدم في النهاية مصلحة الإدارة.

ألا يحتاج الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية إلى القيام بعمليات وهمية مع أطراف خارجية أخرى.

أن يتفق الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، المعايير و القوانين المحاسبية.

أن تستمر الشركة في استخدام السياسات المحاسبية خلال مجموعة من الفترات المتتابعة،

أن يتم التأكد من إفصاح الشركة عن أسباب تغيير السياسات المحاسبية المتبعة ، وأثر هذا التغيير ، وذلك للتأكد من عدالة الإفصاح والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المتعارضة.

## الفصل الثالث: دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

---

و من خلال ما سبق ذكره يمكن الاستنتاج بأن الإستراتيجية التي تنتهجها إدارة المخاطر كركيزة من ركائز حوكمة الشركات يمكنها إلى حد معتبر أن تقلل من خطر المحاسبة الإبداعية ، و بالتالي تحقيق أمن و جودة المعلومة المحاسبية ، بما يحقق الثقة و يقلل من مشاكل الوكالة في الشركة ، و مع ذلك و مادامت إدارة المخاطر في حد ذاتها تعاني من الكثير من القيود التي تفرضها عليها الإدارة العليا للشركة ، فإنها كانت و لازالت ليست بالأداة الكافية للحد من تلك الممارسات. (1)

---

(1) عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي ، المصدر سبق ذكره ص:15.

## المبحث الثاني: دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

لقد كشفت الأزمات العالمية الحاجة الماسة إلى تدعيم مفهوم الإفصاح كركيزة أساسية من ركائز حوكمة الشركات وترسيخ تطبيقها لإرساء الشفافية ، ذلك لان افتقاد الشفافية سيؤدي بالضرورة إلى افتقاد المساءلة ، وكلاهما يؤدي إلى الضعف المالي سواء في الشركات أو على مستوى الدولة ، فالإفصاح المحاسبي في البيانات المالية مطلب جوهري من أجل مزيد من الشفافية والمصادقية وخدمة أصحاب المصالح ، كما أنه سلاح فعال للتصدي لمحاولات تضليل البيانات المالية بطريق المحاسبة الإبداعية.

### 1 - مفهوم الإفصاح، أهميته و أنواعه

لقد تطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي ، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي ، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها ، مما توجب عليها السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في البيانات المالية ، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي<sup>(1)</sup>.

### 1-1 - مفهوم الإفصاح

(1) أحمد زغدار ، محمد سفير ، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ، مجلة الباحث ، العدد: 07 ، ورقلة ، 2010 ، ص: 83.

لقد ازداد الاهتمام في العقود الأخيرة من بداية الستينات بموضوع الإفصاح ، حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ ، ذلك على اعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات ، و لا تملك هذه الجهات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من دائرة الشركة مباشرة ، و بذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام و موحد للإفصاح ، ما ساهم في ظهور وجهات نظر مختلفة حول مفهوم و حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في البيانات المالية المنشورة ، و ينبع هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة (1) ، فقد تجاوز مصطلح الإفصاح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي ، حيث يستهدف معالجة القصور التقليدي في المعلومات التاريخية و تحقيق التوازن بين القابلية للتحقق من جهة و الملائمة من جهة أخرى ، كما تجاوز هذا المصطلح أيضا إرشادات الاتصال المحاسبي ، فلم يعد الأمر مقتصرًا على مجرد تفسير و توضيح المعلومات المحاسبية ، بل امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء كانت كمية أو وصفية ، فعلية أو تقديرية ، بحيث يعد الإفصاح ضمنا بإعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار و الاستفادة من الموارد بكفاءة و فعالية.(2)

وفي هذا المجال فإن موضوع الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحد، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية ويستلزم التعرف على أهداف مستخدمي المعلومات ومدى إدراكهم واستيعابهم لها(3).

(1) وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الطبعة 1 ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، 2007 ، ص:369.

(2) أحمد زغدار ، محمد سفير، المصدر سبق ذكره، ص:83.

(3) المصدر نفسه ، ص:84.

ويعرف " الشيرازي، 1991" الإفصاح على أنه " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات

اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة المحاسبية "(1).

كما يعرفه " حلوة حنان، 2005" على أنه "تصميم و إعداد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى

عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة

بحيث تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة و غير مضللة للمستثمر العادي أو

المتوسط"(2).

و يرى " الحياي، 2007" أن الإفصاح هو " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات

الضرورية الكفيلة بجعلها غير مظلل"(3).

ومن وجهة نظر الباحث فإن الإفصاح في البيانات المالية هو ضرورة إظهار المعلومات التي

تعكس بدقة حقيقة المركز المالي للشركة و نتائج أعمالها بشكل يمكن مستخدم هذه المعلومات من

الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم ، وذلك دون تعمد أي تحريف أو تضليل يمكن أن يمس

بجودتها . و ينبغي أن نفرق بين مفهومي الإفصاح و الشفافية ، فالشفافية يقصد بها توفر المناخ

الذي يتيح كافة المعلومات و البيانات أو أساليب اتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد أو الشركات ، و هي

أكثر عمومية من الإفصاح من حيث انسحابها إلى مختلف جوانب الحياة السياسية و الاجتماعية و

الاقتصادية . و تبقى مسألة تحقيق الشفافية من خلال الإفصاح مسألة تحتاج إلى إيجاد توازن بين

المستوى المقبول الذي يرغب فيه مختلف الأطراف ، باعتبار أن الشفافية تشكل مصدرا أساسيا لتعزيز

الحكم السليم و الراشد ، فهي ما يحتاجه المستثمرون لتوجيه استثماراتهم من خلال معرفتهم و ثقتهم

بالحقائق المفصح عنها ، و يتوقف هذا الأمر على مدى توافر بيانات و معلومات تفصيلية حديثة و

(1) عباس مهدي الشيرازي، المصدر سبق ذكره، ص:322.

(2) رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي الطبعة 1 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص:443.

(3) وليد ناجي الحياي، المصدر سبق ذكره ، ص:371.



صادقة ، متناسقة ، قابلة للمقارنة و يمكن تحليلها و معرفة مكوناتها و غير ذلك من المزايا النوعية للمعلومات ، فالإفصاح مطلب رئيسي لإرساء مناخ الشفافية.

### 2-1 - أهمية الإفصاح

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية و بيان اثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملاحق ، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة و نوعية و درجة أهمية المعلومات ، إذ هناك معلومات تعتبر أساسية و يجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية ، و هناك معلومات أخرى يتطلب الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية ، بحيث تعد القدرة على إعداد و نقل و نشر المعلومات و توصيلها إلى مختلف المستخدمين من أهم الأمور في العصر الحالي ، و تعتبر الشفافية في الإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث من خلال قيام الشركة أو الهيئة بتوفير المعلومات و البيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين ، أصحاب الحصص و المتعاملين في السوق ، و إتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها ، و عدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات و البيانات معبرة عن المركز الحقيقي و الواقعي للشركة<sup>(1)</sup>.

(1) أحمد زغار ، محمد سفير، المصدر سبق ذكره ،ص:84.

### 3 1- أنواع الإفصاح

يعد الإفصاح المحاسبي حسب ما تراه "لايقةة" ، 2007" من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم ، بينهم و بين إدارة الوحدة ، أو بين مراجعي الحسابات من جهة و مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، و نادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل ، بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، و تتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي في مايلي (1):

- الإفصاح الكامل: و يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأية معلومة ذات اثر محسوس على قارئها.

- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): و هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و غير العادية في القوائم المالية أو الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر تمويله.

- الإفصاح الكافي: ويشير إلى الحد الأدنى الواجب إظهاره من المعلومات.

- الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات المالية و ظروف المنشأة و طبيعة المنشأة.

- الإفصاح الوقائي: و يعني أن البيانات المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضلله لأصحاب المصالح ، و يهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي و بصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

(1) رولا كاسر لايقةة ، القياس و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سوريا ، 2007 ، ص:55.

- الإفصاح العادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية.

و مما سبق نلاحظ أن الإفصاح الكامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين ، و بالنسبة للإفصاح التقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى. أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها و لكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعاً للثقافة و الخبرة التي يتمتع بها<sup>(1)</sup>.

### 2 - مقومات و متطلبات الإفصاح في البيانات المالية

إن الإفصاح عن المعلومات بالبيانات المالية ليس بعملية عشوائية بل توجد مجموعة من المقومات و المتطلبات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار خلال عملية الإفصاح.

### 1-2 - مقومات الإفصاح في البيانات المالية

تمثل مقومات الإفصاح في البيانات المالية المحددات الرئيسية لنوع و حجم الإفصاح ، و تشمل العناصر الآتية<sup>(2)</sup>:

- نوعية المستخدمين و طبيعة احتياجاتهم : بحيث لا بد أن تعطي الشركة اهتماماً خاصاً في بياناتها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين و الذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة ، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في البيانات المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

(1) رولا كاسر لايقة، المصدر سبق ذكره ، ص:56.

(2) أحمد زغدار ، محمد سفير، المصدر سبق ذكره ، ص:84.

- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح : و تتمثل في الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير ، تنظيم و إصدار معايير الإفصاح ، حيث تختلف باختلاف مداخل النظام المحاسبي المعتمد بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول و خاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالباً ما تكون من المنظمات المهنية و الحكومية.

- المنظمات و المؤسسات الدولية : بالإضافة إلى المنظمات و القوانين المحلية فان المنظمات و المؤسسات الدولية تعد كذلك من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح ، و من أهم هذه المنظمات مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها لمجموع المعايير المحاسبية.

### 2 2-متطلبات الإفصاح في البيانات المالية

تمثل متطلبات الإفصاح الأسس و القواعد التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح عن الأمور الهامة بالبيانات المالية المنشورة و التي تهم فئات مستخدمي المعلومة المحاسبية عن فترة مالية معينة تتمثل في مايلي<sup>(1)</sup>:

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية : تختلف السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد البيانات المالية في بلدان العالم المختلفة ، و بذلك كان للمنشأة الحرية التامة في اختيار السياسة التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة التي تعرض وضعها المالي و نتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة ، لذلك يجب أن تتضمن البيانات المالية إفصاحاً واضحاً و موجزاً عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة ، على أن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد مع مراعاة توخي الحذر في قياس نتائج العمليات و مضمونها و أهميتها النسبية ، و توضيح أي

(1) رولا كاسر لابقة ، المصدر سبق ذكره ، ص:56.

تغيير يحدث في هذه السياسات و أسبابه و مبرراته و تأثيره على نتيجة أعمال الفترات المحاسبية أو الفترات اللاحقة.

- الإفصاح عن الأطراف و الصفقات الهامة: يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة و أطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة و

أطراف خارجية أخرى، مثل العلاقة بين الشركة القابضة و الشركة التابعة.

- الأحداث اللاحقة : غالبا ما تنشر القوائم المالية بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور ، و تسمى

الفترة بين نهاية الفترة المالية و إصدار و نشر القوائم بالفترة اللاحقة ، و أثناء الفترة اللاحقة قد تحدث

أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها ، فإذا لم تكن منعكسة

على القوائم المالية فان الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة

بالقوائم المالية.

- الشكوك حول استمرارية الشركة : يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة و انه في

ظل غياب أي معلومات و توقعات بفشل المشروع أو عدم استمراره فانه يفترض أن المشروع مستمر

إلى ما لا نهاية ، و في حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار

ال مشروع أو ان هناك شكوكا حول استمرار المشروع ، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في

صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

- الالتزامات المحتملة : تتمثل عادة في التزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص

حدوثها أو مبالغها ، و تظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف

الأخرى و التي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع ، و في بعض الحالات التي

## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

---

يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية ، بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية ، و الإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت و لكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

وبالرغم من اختلاف المحاسبين على المعنى المحدد للإفصاح ، إلا أنهم متفقون على ضرورته و

أهميته ، والجدول التالي يوضح طرق الإفصاح ، متطلباته و أهمية كل طريقة من طرق

الإفصاح:(أنظر الجدول رقم 2)

الجدول (2): متطلبات الإفصاح في البيانات المالية

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية
البيانات المالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قائمة الدخل أو الحسابات الختامية.</li> <li>- قائمة المركز المالي.</li> <li>- قائمة التغييرات في حقوق الملاك.</li> <li>- قائمة التدفقات النقدية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعتبر البيانات المالية العمود الفقري للإفصاح و يراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة و أيضا ما يتعلق بالتبويب ، التوحيد و الأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.</li> </ul>
الملاحق / المذكرات	<ul style="list-style-type: none"> <li>- طرق تقويم المخزون.</li> <li>- طرق الاهتلاك المطبقة.</li> <li>- الالتزامات المحتملة.</li> <li>- الأحداث التي وقعت بعد إعداد الميزانية.</li> <li>- أثر التحويلات للعملات الأجنبية.</li> <li>- التغيير في السياسات المحاسبية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعتبر المذكرات جزءا مكملا للقوائم المالية ، و تشتمل على معلومات غير واردة فيها.</li> </ul>
تقرير مراجع الحسابات الخارجي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدى تطبيق المبادئ المحاسبية.</li> <li>- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.</li> <li>- الأحداث المهمة التي وقعت بعد إعداد القوائم المالية.</li> <li>- نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية.</li> <li>- مدى صدق و عدالة العرض في القوائم المالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية.</li> <li>- على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.</li> </ul>

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

<p>-تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكمل لها، الأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.</p>	<p>- أي ضمانات على أحد الأصول. -سعر السوق ، سعر الشراء للأوراق المالية و تكلفة الأوراق المالية. -سعر السوق و سعر تكلفة البضاعة المتبقية.</p>	<p>الإيضاحات</p>
<p>-توضح نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.</p>	<p>-تحليل الأصول ، الاهتلاك . -تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. -بيان المبيعات ، تكلفة المبيعات.</p>	<p>الجدول الإحصائية</p>
<p>-يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا و تفيد في التنبؤ.</p>	<p>-معلومات عن أهداف المشروع. -النشاط الحالي و المستقبلي له. -أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل ( تقرير إدارة المخاطر) . -الطاقة الإنتاجية. -مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.</p>	<p>تقرير مجلس الإدارة</p>
<p>-يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة و على مستخدمي التقارير المالية حاليا و في المستقبل ، كما تفيد في التنبؤ من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.</p>	<p>-الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. -الإفصاح عن إدراج اسم الشركات المساهمة العامة. -الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. -تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. -المعايير المحاسبية.معايير التدقيق و</p>	<p>تقرير هيئة الأوراق المالية</p>



## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

	الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات. -الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.	
--	--	--

المصدر:

Eldon S. Hendriksen, **accounting theory**, McGraw-Hill Education, New York, USA, 2000, p: 514.

ويتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح و متطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى جودة المعلومات الواردة بالبيانات المالية ، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها و أهميتها.

### 3 - دور الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تعد التقارير والقوائم المالية المعلنة خلاصة ما تم من عمليات وأحداث اقتصادية خلال السنة المالية ، إذ يخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد البيانات التي تشملها وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وعرضها ، فإدارة الشركة هي الجهة المسؤولة عن محتوياتها ، فهي التي تختار الطرق والسياسات المحاسبية لمعالجة العمليات والأحداث الاقتصادية ، وتسعى لإظهار مركزها المالي بأفضل صورة وإن يكن وضعها الاقتصادي مستقرًا لماله من تأثير مباشر على قيمة الشركة ، فالمستثمرون والمقرضون والأطراف الأخرى يعتمدون على القوائم المالية المعلنة ، لذلك تلجأ إدارة الشركة وتحت ظروف تشغيلية معينة، و بطريق المحاسبة الإبداعية إلى التدخل في القياس و الإفصاح المحاسبي ، و ذلك باختيار طرق وسياسات محاسبية تؤثر على الأرقام المحاسبية المفصح عنها ، مستغلة بذلك المرونة المتاحة لخدمة أغراضها ، بحيث تظهر بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ و المعايير المحاسبية ، بحيث تضلل وتتلاعب بالأرقام المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي لا يثير الشكوك والتساؤلات والانتقادات الموجهة لإدارة الشركة . وهنا يبحث الإفصاح المحاسبي بأساليبه و طرقه عن حل لمنع مثل هذه الممارسات أو بالأحرى الحد منها إلى أدنى مستوى معقول ، ومما لا شك فيه أن أي قصور في متطلبات الإفصاح يجعل من المعلومات الواردة في البيانات المالية مظلمة ، مما ينعكس سلبا على اتخاذ القرار من جانب المستثمر الحالي و المرتقب و الذي يعتبر المستخدم الأول الذي تسعى المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي لتلبية حاجته . (1)

(1) عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي ، المصدر سبق ذكره ، ص15.

## الفصل الثالث: دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

و يلعب الإفصاح المحاسبي كركيزة أساسية من ركائز حوكمة الشركات دورا بارزا في تحقيق الشفافية ، ضمان جودة المعلومة المحاسبية و تجنب الفشل في اتخاذ القرارات ، وكذا تخفيض حالة عدم التأكد ، وقد تعددت الآراء و الدراسات التي بحثت عن كيفية تطوير متطلبات الإفصاح المحاسبي و تفعيلها تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية.

و في إطار ذلك يمكننا تقديم النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

ضرورة الإفصاح عن الطرق و السياسات المحاسبية المتبعة، التبرير في حال تغييرها شريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات.

ضرورة الإفصاح عن المعلومات التنبؤية التي تساعد على التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي والإداري للمنظمة ، فهذا الإفصاح يفيد في الحد من الإشاعات التي تصدر من قبل بعض المنظمات ، أو بعض الأطراف في السوق ولكن في نفس الوقت لا بد عند الإفصاح عن الربح المستقبلي المتوقع من استخدام الأساليب العلمية والإحصائية في تخطيط الربح ، بعيدا عن التقديرات الشخصية للمحاسبين للتأكد من دقة هذا المؤشر المتوقع حيث أنه في بعض الأوقات عندما تفصح الإدارة عن مؤشرا متوقعا للربح ستوضع الإدارة أيضا في مشكلة الوفاء بهذا المؤشر.

ضرورة الإفصاح عن إتباع الشركة لمعايير المحاسبة الدولية.

ضرورة أن يتضمن الإفصاح كلا من النتائج المالية والتشغيلية .

ضرورة أن يتضمن الإفصاح أهداف و سياسات المنظمة.

ضرورة أن يتضمن الإفصاح أساليب و سياسات توزيع الأرباح.

<sup>(1)</sup> عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي ، المصدر سبق ذكره ، ص:15.

ضرورة أن يتضمن الإفصاح ملكية الأغلبية و حقوق التصويت.

ضرورة أن يحتوي الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين و مرتباتهم و حوافزهم.

ضرورة أن يتضمن الإفصاح عن قيمة ومخاطرة الأصول ، و عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب.

ضرورة أن يتضمن الإفصاح المسائل المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.

ضرورة أن يتضمن الإفصاح على هيكل و سياسات وأساليب الحوكمة في الشركة. ومهما اختلفت آراء الباحثين حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ، بحيث يمكن لمتخذي القرارات الرجوع إليها بفرض تقويم جودة المعلومات المحاسبية ، وبما إن الإدارة عندما تلجأ إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية للتأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه تستخدم التلاعب في عرض البيانات المالية كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافها بهدف إيصال رسائل خاطئة ومخالفة للواقع لمستخدمي البيانات المالية ، لذلك لابد من تنظيم عملية الإفصاح المحاسبي وفق ما حددته المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الرزاق الشحادة ، سمير إبراهيم البرغوثي، المصدر سبق ذكره ، ص:15.

### **المبحث الثالث: دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**

تشكل الرقابة أهم ركيزة من ركائز حوكمة الشركات، كما تمثل أهم وظيفة من وظائف التسيير في الشركة التي تحقق المساءلة ، و لتفعيل الرقابة تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فقد اخترنا أهم الآليات الرقابية في الشركة و المتمثلة في نظام الرقابة الداخلية ، مجلس الإدارة و لجان المراجعة ، المراجعة الداخلية و الخارجية.

#### **1 - دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**

##### **1 1 - مفهوم نظام الرقابة الداخلية و أهدافه**

عرف تقرير لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) عام 1949م، نظام الرقابة الداخلية على أنه: "الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات الموضوعة من قبل المنشأة للمساعدة في تحقيق أهداف الإدارة نحو التأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال المنشأة ، وتطبيق سياسات الإدارة والمحافظة على الأموال والممتلكات ومنع واكتشاف الغش والخطأ وكذلك التأكد من صحة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد لها"<sup>(1)</sup>.

وبتحليل هذا التعريف يتبين لنا أن نظام الرقابة الداخلية يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>(2)</sup>

- حماية أصول وسجلات المنشأة من الضياع ، السرقة والاختلاس ، التزوير وسوء الاستخدام.

- توفير الدقة والثقة في البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات وحسابات المنشأة.

- رفع الكفاءة التشغيلية أو الإنتاجية للمنشأة ككل ، أو لأقسامها وإدارتها كل على حدا.

<sup>(1)</sup>Jean Bédard , Maurice Gosselin , **Perspectives de recherche en contrôle**, Journal de Finéco, Vol : 10, 2000,France, p : 69.

<sup>(2)</sup>Jacques Renard, **Théorie et pratique de l'audit interne**, 7<sup>ème</sup> édition, éditions d'organisation, Eyrolles, Paris, France, 2010, p : 144.

-التشجيع علي السير بالسياسات الإدارية وفق الطريق المرسوم لها،

ومن خلال استعراض أهداف الرقابة الداخلية السابقة نجد أن نطاقها قد اتسع بحيث تخطى حدود الإشراف على النواحي المالية والمحاسبية في التنظيم إلى النواحي الإدارية ، وأصبح يمس جميع أنشطة التنظيم بما يمكن معه القول بأن الرقابة الداخلية تتكون من جميع المقاييس التي توفرها الإدارة للاطمئنان والتأكد من أن كل شيء في التنظيم يعمل كما يجب أن يكون ،كما يتضح لنا من التعريف الواسع لنظام الرقابة الداخلية أنها يمكن أن تنقسم إلى قسمين-بالإضافة إلى نظام الضبط الداخلي - و ذلك كما يلي<sup>(1)</sup>:

-**الرقابة المحاسبية** : وتهدف إلى حماية أصول المنشأة و موجوداتها ، والتحقق من صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى إمكانية الاعتماد عليها ، ويتم ذلك عن طريق إدارة المراجعة الداخلية،

-**الرقابة الإدارية** : وتهدف إلى العمل على تحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى ، وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقاً للخطط الموضوعة ، ويتم ذلك أيضاً بواسطة إدارة المراجعة الداخلية،

-**الضبط الداخلي** : ويقصد به تنظيم خطوات العمل وتحديد المسؤوليات بين العاملين في المنشأة بحيث يكلف شخصان أو أكثر للقيام بأية عملية ، بحيث يراجع ويراقب كل شخص عمل الآخر، وذلك بهدف المحافظة على أصول المنشأة وموجوداتها واكتشاف الغش والأخطاء و التلاعب.

### 2 1 - مكونات نظام الرقابة الداخلية الفعال

<sup>(1)</sup> عبد العاطي عبد المنصف، المعايير الدولية للرقابة الداخلية، دورة المعايير الدولية للرقابة الداخلية المنعقدة أيام7-14 نوفمبر 2009 ، جمعية المحاسبين القانونيين ، دمشق ، سوريا ، ص:7.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

قامت لجنة رعاية المنظمات COSO عام 1992م ، بإصدار تقرير تضمن الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية "Integrated Control- Integrated Framework" COSOI<sup>(1)</sup> ، و أكد هذا التقرير على ضرورة توفر خمسة مكونات مترابطة فيما بينها لتفعيل نظام الرقابة الداخلية<sup>(2)</sup> ، و ذلك وفق ما يوضحه الشكل الآتي: (أنظر الشكل رقم 16)

الشكل ( 16 ): هيكل الرقابة الداخلية وفق تقرير COSO I



المصدر: Robert Moeller: **Sarbanes-Oxley, Internal Controls**, p. 95cit, المصدر:

و استنادا للشكل السابق يمكن استعراض مكونات نظام الرقابة الداخلية باختصار كما يلي:

### أ- بيئة الرقابة

و تمثل بيئة الرقابة أساس الرقابة الداخلية في المنشأة وتؤثر على الوعي الرقابي لمنسوبيها ، وهي الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية ، وهناك عدة عوامل لبيئة الرقابة منها : الأمانة والقيم الأخلاقية ، الالتزام بالكفاءة ، اشتراك مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في المسؤولية ، فلسفة<sup>(3)</sup>

(1) Robert Moeller, Op. cit, p: 94.

(2) Gerard Zack, **Fair Value Accounting Fraud, New Global Risks and Detection Techniques**, 1<sup>ère</sup> édition, John Wiley & Sons, New Jersey, Canada, 2009, p: 211.

(3) Robert Moeller, Op. cit , p 97 .

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الإدارة وطريقة قيامها بعملها ، الهيكل التنظيمي ، توزيع السلطة تحديد والمسئولية،السياسات والممارسات الخاصة بالموارد البشرية ، موقف ووعي وتصرفات مجلس الإدارة وإدارة المنشأة نحو أهمية الرقابة الداخلية<sup>(1)</sup>.

### ب تقييم المخاطر

و يتم تقييم المخاطر لأغراض إعداد التقارير المالية ، مما يعني تحديد وتحليل وإدارة المنشأة للخطر المتعلق بإعداد قوائم مالية عادلة ومعدة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عمومًا ، كما أن تقدير المنشأة لخطر إعداد القوائم المالية شبيه باهتمام المراجع الخارجي والذي سوف يتم مناقشته لاحقًا،كما أن للمراجع الخارجي وإدارة المنشأة اهتمام مشترك ، ويتمثل في علاقة الخطر المتعلق بتأكيدات محددة في القوائم المالية فيما يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص وإشهار البيانات المالية ، و هدف الإدارة في هذه الناحية هو تحديد الخطر ولكن هدف المراجع هو تقييم احتمال وجود أخطاء مهمة وتحريفات في القوائم المالية إلى الحد الذي تستطيع الإدارة معه أن تقوم بالتحديد المعقول للخطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة لتقليله ، وسيكون التقييم المشترك للمراجع الخارجي للخطر الملازم والمخاطر الرقابية على درجة أقل ، ففي بعض الأحيان قد تقرر الإدارة قبول الخطر بدون وضع إجراءات رقابية لاعتبارات التكلفة أو اعتبارات أخرى ، ويجب أن يعطي تقدير الخطر بواسطة الإدارة اعتبارًا خاصًا للمخاطر التي يمكن أن تتجم عن الظروف المتغيرة مثل الأنواع الجديدة من الأعمال والمعاملات التي تتطلب إجراءات محاسبية جديدة ،<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup>Robert Moeller, Op.cit , p : 97 .

<sup>(2)</sup>idem , p : 103 .



وتغيرات النظم الناتجة عن تقنيات جديدة، والنمو السريع للمنشأة، والتغيرات في الموظفين ذوي العلاقة بتبويب البيانات وإعداد التقارير.

### ج -المعلومات والاتصال

يهدف نظام المعلومات الملائم إلى إضفاء الثقة في التقارير المالية، و يتكون من مجموعة الطرق والسجلات اللازمة لتحديد، تجميع وتحليل، تصنيف وتسجيل معاملات المنشأة مع المحافظة على الأصول والالتزامات ذات العلاقة، بينما يتضمن الاتصال التزويد بفهم واضح عن الأدوار والمسئوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية، كذلك فإن دليل السياسات، دليل التقارير المالية والمحاسبية ودليل الحسابات هي من مكونات المعلومات والاتصال، وهذا يعني أن التركيز الرئيسي للنظام المحاسبي هو على المعاملات المالية من النواحي التالية: الوجود أو الحدوث، الحقوق والالتزامات الاكتمال، التقويم، العرض والإفصاح، كما يجب على النظام المحاسبي أن يتضمن مسار مراجعة كامل في شكل سلسلة من الوثائق والسجلات التي تربط أرصدة الحسابات والملخصات الأخرى ببيانات المعاملات الأصلية<sup>(1)</sup>.

### د -أنشطة الرقابة

و تتضمن أنشطة الرقابة السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكيدات بأن توجيهات الإدارة قد تم تنفيذها، وأنها تساعد في التأكيد بأنه تم اتخاذ الإجراءات الضرورية المتعلقة بمخاطر تحقيق أهداف المنشأة، كما أن الأنشطة الرقابية لها أهداف متعددة ويتم تطبيقها على عدة مستويات تنظيمية ووظيفية<sup>(2)</sup>.

### هـ -الإشراف

<sup>(1)</sup>Robert Moeller, Op. cit, p: 107.

<sup>(2)</sup>idem, p: 105.

## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الإشراف ، المتابعة أو رقابة الأداء هي عملية تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية<sup>(1)</sup> ، و يتضمن التقييم بواسطة الموظفين المناسبين لتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية ، وأنه يعمل كما خطط له أو تم تحديثه ليوكب الظروف المتغيرة ، ويمكن أن تكون رقابة الأداء عن طريق أنشطة مستمرة كتقارير رضا العملاء ، أو دورية كتقارير المراجعين الداخليين عن نقاط ضعف الرقابة الداخلية للإدارة ولجنة المراجعة والجهات الرقابية الأخرى.

### 3 1 - علاقة نظام الرقابة الداخلية بممارسات المحاسبة الإبداعية

من خلال استعراضنا لمكونات نظام الرقابة الداخلية الفعال يمكننا أن نستخلص إستراتيجية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات الإدارة للمحاسبة الإبداعية، و ذلك من خلال أنشطته الرقابية التالية<sup>(2)</sup>:

- التأكد من أن العمليات قد تم تسجيلها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبطريقة تساعد على تحديد المسؤولية المحاسبية عن الأصول.
- التأكد من أن حياة الأصول أو التصرف فيها يتم وفقا لترخيص أو اعتماد من قبل الإدارة.
- التأكد من أن الأصول الموجودة بالدفاتر هي الأصول الموجودة فعلا بالمنشأة واتخاذ الإجراءات اللازمة عند حدوث اختلافات بينهما.

<sup>(1)</sup> جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة الطبعة 1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2001 ، ص:343.

<sup>(2)</sup> Robert Moeller, Op. cit, p: 112.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- تقسيم العمل بين الموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف المتعارضة ، ولا يسمح لأي موظف بالقيام بعملية واحدة من بدايتها حتى نهايتها حتى لا يكون هناك فرصة لتغطية أي تلاعب يمكن أن يكون قد ارتكبه في مرحلة سابقة من العملية ، وبحيث يحقق كل موظف رقابة على الآخر.

- إتباع طريقة القيد المزدوج لإثبات العمليات في الدفاتر المحاسبية لما لها من مزايا خاصة بالضبط الحسابي.

- استخدام الحسابات التفصيلية لتحقيق الضبط الحسابي للمجموعات المتشابهة من الحسابات الفرعية، ومن أمثلتها حساب إجمالي المدينين الذي يراقب مجموعة حسابات المدينين والتي يضمها دفتر أستاذ مساعد المدينين، وحساب إجمالي الدائنين الذي يراقب مجموعة حسابات الدائنين والتي يضمها دفتر أستاذ مساعد الدائنين.

- إعداد موازين مراجعة شهرية للتأكد من التوازن الحسابي.

- مطابقة كشوف حسابات البنوك مع حسابات البنوك بالدفاتر وإعداد مذكرات التسوية اللازمة ومتابعة المعلومات الظاهرة بها .

- إتباع نظام الجرد المستمر للمخزون ومطابقة الأرصدة الدفترية مع نتيجة الجرد وتحديد الفروق وأسبابها.

- إتباع نظام المصادقات مع العملاء والموردين حيث تحصل المنشأة من الغير على شهادات تثبت صحة أرصدهم التي تظهرها الدفاتر.

- اعتماد قيود التسوية وتصحيح الأخطاء بواسطة موظف مسئول حتى لا يكون هناك فرصة أمام الموظف الذي أعد هذه القيود لتغطية أي تلاعب يكون قد ارتكبه،

- وجود نظام مستندي سليم .

## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- وجود قسم للمراجعة الداخلية بالمنشأة يعهد إليه بمراجعة وفحص العمليات المثبتة بالدفاتر والتأكد من أن هذه الدفاتر تحوى جميع ما كان يجب أن يثبت بها .
- إجراء الجرد المادي للأصول بواسطة أشخاص محايدين.
- و يجدر بالذكر أن قانون سارينز أوكسلي " Sarbanes Oxley Act ، 2002" يعد من أهم القوانين المستحدثة لدعم و التأكيد على ضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ، بحيث يطالب الشركة بأن تعد تقريراً خاصاً حول نظام الرقابة الداخلية المطبق<sup>(1)</sup>.

### 2- دور مجلس الإدارة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

نتيجة للثورة الصناعية التي حدثت في القرن السابع عشر ، وما أفرزته من منافسة كبيرة بين الشركات ، وكذلك انفصال الملكية عن الإدارة ، أصبح من الضرورة بمكان إيجاد الجهات التي تتولى مهمة الرقابة والإشراف على الوكلاء ( المديرين ) من قبل الموكلين (الملاك) ، ويعتبر مجلس الإدارة و استناداً إلى نظرية الوكالة ، من أهم الجهات التي تتولى هذه العملية<sup>(2)</sup>، و ليكون مجلس الإدارة فعالاً ، أوضحت مبادئ حوكمة الشركات الدولية ، و العديد من لوائح حوكمة الشركات على نواح لا بد من الالتزام بها عند تكوين مجلس الإدارة ، و يمكن تلخيصها في العناصر الآتية<sup>(3)</sup>:

(1) Robert Moeller, Op. cit, p: 54 .

(2) إقبال عدنان الشريف ، عماد محمد أبو عجيبة ، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال ، التحديات ، الفرص ، الآفاق ، المنعقد يومي 10 - 11 نوفمبر 2009 ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن ، ص:18.

(3) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص:30.

## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- أن يحدد النظام الأساسي للشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، على أن لا يقل عن ثلاث، ولا يزيد عن احد عشر.

- أن تعين الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة للمدة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة ، بشرط أن لا يتجاوز ثلاثة سنوات ، و يجوز إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على غير ذلك.

- أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء الغير التنفيذيين، ويحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة و أي منصب تنفيذي بالشركة، مثل منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام،

- أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر.

- أن يبين النظام الأساسي للشركة كيفية انتهاء عضوية المجلس ، و انه يجوز للجمعية العامة في أي وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم ، وعند انتهاء عضوية احد أعضاء مجلس الإدارة بأي من طرق انتهاء العضوية ، يجب على الشركة أن تخطر هيئة سوق المال و سوق الأوراق المالية المسجلة أسهمها به فوراً مع بيان الأسباب التي دعت لذلك.

- أن لا يشغل العضو عضوية مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة في آن واحد.

- لا يجوز للشخص ذي الصفة الاعتبارية ( الذي يحق له بحسب النظام الأساسي للشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة) التصويت على اختيار الآخرين في مجلس الإدارة.

وفيما يتعلق بعلاقة مجلس الإدارة بممارسات المحاسبة الإبداعية ، فإن مجلس الإدارة يتميز بجموعة من الخصائص التي تجعل منه أداة رقابية فعالة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، هذه الخصائص يمكن عرضها في النقاط التالية:

### 1-2 - علاقة هيكل الملكية بممارسات المحاسبة الإبداعية

تساعد ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين ، وكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أدى ذلك إلى تحسن في إدارة الشركة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة ، وفيما يتعلق بممارسات المحاسبة الإبداعية (1) ، فإن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة من المتوقع أن تؤدي إلى تخفيض الحافز الموجود لديهم للإفصاح عن الأرباح بما ينسجم ومصالحهم الخاصة، و بالتالي فإننا نستخلص مايلي (2):

- الشركات التي تكون فيها هياكل الملكية مشتتة بين عدد كبير من الملاك ، كل منهم يمتلك عدداً محدوداً من أسهم رأس مال الشركة يكون المدراء فيها في وضع يسمح لهم باستخدام الطرق والأساليب والوسائل التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم نظراً لعدم وجود حافز لدى المساهمين لمراقبة أنشطة الشركة عن قرب من جهة ، بالإضافة الى ضعف مشاركة المساهمين في قرارات أو سياسات الإدارة من جهة أخرى.

- الشركات التي تتصف بهياكل ملكية مركزة ، أو شركات القطاع العام ، فهي تخضع للمراقبة والمتابعة من طرف المساهمين والمستثمرين والجهات الحكومية ، و ذلك بحكم امتلاكهم القوة والحافز على مراقبة الإدارة عن كثب مما يحد من حرية المدراء في ممارسة المحاسبة الإبداعية.

(1) إقبال عدنان الشريف ، عماد محمد أبو عجيبة ، المصدر سبق ذكره ، ص:18.

(2) فواز سفير القناني ، توفيق بن عبد المحسن الخيال ، المصدر سبق ذكره ، ص: 265 .

### 2 2- علاقة حجم مجلس الإدارة بممارسات المحاسبة الإبداعية

يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملا هاما في فعالية مجلس الإدارة ، ولكن الدراسات التي تناولت حجم مجلس الإدارة لم تقدم دليلا واضحا حول العلاقة بين حجم المجلس وبين فاعليته في الرقابة ، حيث ترى بعض الدراسات أن مجلس الإدارة الأكبر حجما أقل فاعلية ، و أخرى تشير إلى أن مجلس الإدارة كبير الحجم يقدم منفعة للشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل،<sup>(1)</sup> و يميل رأي الباحث إلى رأي "Biao Xie & Wallace Davidson, 2003" أنه كلما كان حجم مجلس الإدارة صغيرا كلما كانت رقابة الشركة أكثر فعالية ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية<sup>(2)</sup>.

### 2 3- علاقة استقلالية مجلس الإدارة بممارسات المحاسبة الإبداعية

تلعب استقلالية مجلس الإدارة دورا هاما في عملية الحد من تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين ، وتعتبر استقلالية مجلس الإدارة من أهم الخصائص التي تعزز قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية والتي لها دور بالغ في الحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصالحهم الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الملاك ، وهناك ثلاث خصائص رئيسية يمكن الاعتماد عليها للوقوف على استقلالية مجلس الإدارة وهي<sup>(3)</sup>:

- أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين (مديرين تنفيذيين)،

<sup>(1)</sup> إقبال عدنان الشريف ، عماد محمد أبو عجيلة ، المصدر سبق ذكره ، ص:19.

<sup>(2)</sup> Biao Xie, Wallace Davidson & DaDalt Peter: **Earnings management and Corporate governance: The roles of the board and the audit committee**, Journal of Corporate Finance , Elsevier, Volume 09, N°:1,USA, 2003, p:295.

<sup>(3)</sup> إقبال عدنان الشريف ، عماد محمد أبو عجيلة ، المصدر سبق ذكره ، ص:19.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- أن يتم فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي،

- وجود لجنة تعيين أو ترشيح للوظائف مستقلة تابعة للإدارة التنفيذية،

وتعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من المزايا التي تفضلهم عن الأعضاء الآخرين ، حيث أن أعضاء المجلس غير المستقلين تتوفر لديهم القدرة على التصرف وفق مصالحهم بطريق المحاسبة الإبداعية ، إلا أن أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون وظائف تنفيذية يسعون إلى تحسين سمعتهم فيما يتعلق بقدرتهم وخبرتهم في الرقابة على القرارات الإدارية والرقابة بشكل عام.<sup>(1)</sup>

### 3 - دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

كما سبق و أن عرفناها فإن لجنة المراجعة هي لجنة يتم تعيين أعضائها من الأعضاء الغير

التنفيذيين بمجلس الإدارة ، و تعتبر قناة اتصال بين مجلس الإدارة و المراجع الداخلي والخارجي

للشركة ، و في نفس الوقت لها دور رقابي يشمل جميع عمليات الشركة <sup>(2)</sup>، و أهم الخصائص التي يجب توفرها لتحقيق جودة الأداء الرقابي للجنة المراجعة تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية ، مايلي:

### 1-3 - علاقة استقلالية لجنة المراجعة بممارسات المحاسبة الإبداعية

تعتبر استقلالية لجنة المراجعة من أهم التوصيات التي جاءت لتحسين فعالية لجنة المراجعة ،

فاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة يتوقع أن تؤدي إلى تحسين عملية إعداد التقارير المالية بما يؤدي

للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> إقبال عدنان الشريف ، عماد محمد أبو عجيلة ، المصدر سبق ذكره ، ص:21.

<sup>(2)</sup> Yvon Pesaeux, *Le gouvernement de l'entreprise comme idéologie*, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Ellipses, Paris, France, 2000, p : 58.

<sup>(3)</sup> إقبال عدنان الشريف ، عماد محمد أبو عجيلة ، المصدر سبق ذكره ، ص:29.



### 3 2 - علاقة الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة بممارسات المحاسبة الإبداعية

بينت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن أعضاء لجنة المراجعة الذين يتمتعون بخبرة فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية ، ولهم تجارب سابقة في العمل كأعضاء بلجان مراجعة أخرى ، يؤدي إلى دعم المراجع الخارجي في حال حدوث منازعات بينه وبين الإدارة حول الأمور التي تعتبر مادية من وجهة نظر المراجع ، والتي تؤثر في مصداقية القوائم المالية ، كما أن لجنة المراجعة التي تضم بين أعضائها شخصا له خبرة مالية تعد أكثر فاعلية في الرقابة على تصرفات الإدارة والحد من قدرتها في التقرير عن الأرباح بما يحقق مصالحها الخاصة عن طريق ممارسات المحاسبة الإبداعية ، مما يدل على وجود علاقة ايجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وبين جودة التقارير المالية ، على اعتبار أن احتمال حدوث التلاعب في إعداد التقارير المالية يرتبط بوجود لجنة المراجعة تتصف بخبرة مالية ضعيفة ، أما الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة المراجعة فيها بخبرة مالية جيدة ، فإن إمكانية خضوعها لعملية إعادة صياغة التقارير المالية تكون أقل، فكلما زادت الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة كلما قلت ممارسات المحاسبة الإبداعية.

### 3 3 - علاقة نشاطات لجنة المراجعة بممارسات المحاسبة الإبداعية

للوصول إلى الفائدة المرجوة من استقلال لجنة المراجعة وخبرتها ، لا بد وان تكون اللجنة فعالة ونشطة في القيام بواجباتها ومسئوليتها ، وقد تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع نشاط لجنة المراجعة وقد اعتمدت اغلب الدراسات على عدد اجتماعات لجنة التدقيق كمقياس لنشاط اللجنة، وبالنظر إلى الدراسات التي تفحصت العلاقة ما بين نشاط لجنة المراجعة وبين احتمالية حدوث<sup>(1)</sup>

حمادة ، المصدر سبق ذكره ، ص: 103. (1) رشا

## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تلاعب في التقارير المالية ، يمكن أن نستخلص أن الشركات التي تجتمع لجنة المراجعة فيها مرتين سنويا كحد أدني ، تكون احتمالية تعرضها للعقوبات الناتجة عن مشاكل التقارير المالية أقل ، ومن خلال ما سبق يتضح أن الزيادة في تكرار الاجتماعات تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، وذلك بسبب أن الزيادة في عدد الاجتماعات يعطي أعضاء لجنة المراجعة المزيد من الوقت لتقييم التقارير المالية بشكل أفضل ، ومن خلال ما سبق يلاحظ أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر في تحسين جودة التقارير المالية مما يعني أن له أثر على إيجابي على ممارسات المحاسبة الإبداعية<sup>(1)</sup>.

وبناء على ما سبق، سنستعرض النشاطات التي تمارسها لجنة المراجعة، والتي تحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية و ذلك كما يلي:

### أ - الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها

تتمتع لجان المراجعة بدور حاسم في المراقبة والإشراف على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات

إعداد التقارير المالية التي تقع على عاتق الإدارة ، وتتجلى النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة

فيما يتعلق بالتقارير المالية في النواحي الآتية<sup>(2)</sup>:

- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة.

- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير

المالية.

- التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لتعرف أثرها في التقارير

المالية.

(1) إقبال عدنان الشريف ، عماد محمد أبو عجيبة ، المصدر سبق ذكره ، ص:21.

(2) رشا حمادة ، المصدر سبق ذكره ، ص: 103.

## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.
- التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرضٍ من المنفعة للتقارير المالية.
- تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي مراجع الحسابات الخارجي.
- مناقشة التقارير المالية الربع سنوية والسنوية مع الأطراف المعنية داخل الشركة.
- الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها،

### ب - دعم وظيفة المراجعة الخارجية

- تؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً في تحسين جودة المراجعة الخارجية ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في التقارير المالية ، وذلك من خلال دورها في<sup>(1)</sup>:
- ترشيح وتعيين المراجع الخارجي ذي الخبرة والكفاءة الملائمة.
  - تحديد أتعاب المراجع الخارجي.
  - مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله.
  - حل النزاعات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة.
  - تحقيق التنسيق بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.
  - تحديد مجال المراجعة ودراسة ملاحظات المراجع الخارجي وتوصياتها.
  - الإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع الخارجي.
  - مناقشة المراجع الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.

<sup>(1)</sup> رشا حمادة ، المصدر سبق ذكره ، ص: 103.

**ج -دعم وظيفة المراجعة الداخلية**

لا بد من وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية ، وذلك بهدف التغلب على مشاكل إعداد التقارير المالية ، وزيادة فعالية لجنة المراجعة ، ولذلك يمكن تعريف النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية على الشكل الآتي<sup>(1)</sup>:

- فحص نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعتها.
  - فحص خطط المراجعة الداخلية وموازناتها ووظيفتها.
  - فحص نتائج المراجعة الداخلية.
  - تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية.
  - المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وتغييرهم في ضوء كفاءتهم ومؤهلاتهم.
  - المشاركة في تحديد أتعاب موظفي قسم المراجعة الداخلية وتعويضاتهم.
  - فحص الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر الأعمال.
  - هي التي تقرر هل من الأفضل للشركة الاستعانة بمصادر خارجية لأداء المراجعة الداخلية أم لا.
- د -دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها**

<sup>(1)</sup> رشا حمادة ، المصدر سبق ذكره ، ص: 103.

## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

إن من أهم مسؤوليات لجان المراجعة دورها في فحص نظام الرقابة الداخلية ، وهو ما أوصت به " لجنة تريداوي ، Treadway Committee " ، وذلك لما توفره من تأكيد معقول بخصوص عدم وجود تحريفات بالقوائم المالية من خلال دورها الإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه ، ويمكن أن نبين أهم النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة تجاه الرقابة الداخلية كما يلي<sup>(1)</sup>:

-تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كلٍّ من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي ، و الذي من شأنه أن يؤثر في جودة التقارير المالية.

-دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة ، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

-مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة مع كلٍّ من الإدارة والمراجع الداخلي و الخارجي، وإن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانون للشركة.

-دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.

- العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

### هـ -دعم آليات حوكمة الشركات

أصدرت مؤخراً العديد من أسواق المال العالمية مجموعة من القوانين التي تدعو لضرورة الالتزام

<sup>(1)</sup> رشا حمادة ، المصدر سبق ذكره ، ص: 103.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

بمبادئ حوكمة الشركات والتي يعد تشكيل لجنة المراجعة أحد مبادئها الأساسية والتي تؤدي إلى الحد من التقارير المالية الاحتياطية ، مما يزيد في ثقة المستثمرين بتلك القوائم ، وذلك من خلال قيام لجان المراجعة بالنشاطات الآتية<sup>(1)</sup>:

- الرقابة على أعمال الشركة.
- الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته.
- تقييم قرارات مجلس الإدارة جميعها.
- مشاركة المساهمين في الرقابة على الإدارة.
- الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية ومناقشة نتائجها.
- ضمان أن تكون التقارير المالية على مستوى عال من الإفصاح والشفافية والملائمة لمستخدميها.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح ينتج عنه قيام الشركة بعقد صفقات أو عقود مع أطراف ذوي العلاقة.

### و -إدارة المخاطر في الشركات

فضلاً عن النشاطات السابقة التي تقوم بها لجان المراجعة فإنه يقع على عاتقها نشاطات إضافية تتعلق بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، وذلك من خلال النقاط الآتية<sup>(2)</sup>:

- الإشراف على إدارة المخاطر.

(1) رشا حمادة، المصدر سبق ذكره، ص: 103.

(2) المصدر نفسه ، ص: 104.

- مساعدة الإدارة في تصميم إستراتيجية إدارة المخاطر تبعاً لأنواع المخاطر المختلفة.
- تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.
- المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.
- فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية.
- تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية.

#### 4 - دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية ، فهي إحدى حلقات الرقابة الداخلية التي تمد الإدارة بالمعلومات المستمرة ، إذ من خلالها يتم التحقق من العمليات والقيود وبشكل مستمر في بعض الأحيان ، كما أنها نشاط محايد ، يهدف لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية ، كنوع من أنواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية أنواع الرقابة الأخرى وتقييمها ، وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية ، ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول ، وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى (1) الكفاية الإنتاجية القصوى ، والعمل على قياس صلاحية النظام المحاسبي ، و عموماً يمكن تلخيص أهداف المراجعة الداخلية في مايلي (2) :

- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة.
- مراجعة وتقييم مدى ملائمة وتطبيق نظم الرقابة الداخلية ، المحاسبية والمالية والتشغيلية.
- تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.

(1) Spencer Pickett, **The essential handbook of internal auditing**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons, Chichester , England, 2005, p : 6 .

(2) idem, p : 6 .

- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول، ومدى الحماية والأمان لتلك الأصول بصفة عامة.

- مساندة الإدارة في تقييم المخاطر التي يمكن أن تهدد تحقيق أهداف الشركة (1).  
- تحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية وغيرها من البيانات المستخرجة من سجلات المشروع.

- تحديد كيفية الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.

- منع و اكتشاف الغش، التلاعب و الاحتيال (2).

ولتحقيق الأهداف السابقة تقوم المراجعة الداخلية بعدة خدمات في المؤسسة أهمها (3):

- **خدمات وقائية** : هي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة ، الاختلاس أو الهدر و حماية السياسات المختلفة في الشركة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

- **خدمات تقييمية** : تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية نظم و إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة ، وقد يستخدم نفس أدوات المراجع الخارجي.

- **خدمات إنشائية**: وهي تتمثل في مساعدة المراجع الداخلي لإدارة المؤسسة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعية داخل الشركة سواء كانت إدارية أو مالية أو فنية.

(1) Gérard Valin , **Controlor & Auditor** , 1<sup>ère</sup> édition, édition Dunod , Paris, France, 2006, pp : 78-79.

(2) Elisabeth Bertin, Op. cit, p : 21.

(3) محمد لمين عيادي ، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص:112.



- خدمات علاجية : وتتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء اكتشفها ، أو التوضيحات التي يتضمنها تقرير المراجعة الداخلية والخاصة بإصلاح أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة.

وتتسم مسؤولية المراجع الداخلي بالتنوع الشديد ، كما تتوقف على الشركة التي يعمل بها، وحتى يؤدي المراجع الداخلي عمله على نحو فعال تجاه ممارسات التلاعب المحاسبي ، لابد أن يكون مستقلاً عن الوظائف التنفيذية داخل الشركة التي يعمل بها ، ولكنه لا يستطيع أن يكون محايداً عن الشركة مادامت تربطه بها علاقة عمل ، كما لا يمكن للمستخدمين من خارج الشركة الإطلاع على المعلومات الخاصة بالمراجعين الداخليين ، نظراً لافتقارهم للحياد ، وهذا هو الإشكال الأساسي القائم حالياً<sup>(1)</sup>.

و لذلك وحتى نضمن جودة المراجعة الداخلية في الحد من سلوك الإدارة نحو التلاعب عن طريق المحاسبة الإبداعية لابد من توفر مجموعة من الشروط، و التي يمكن استعراضها كما يلي:

(1) محمد لمين عيادي، المصدر سبق ذكره ، ص: 112.

**4 1 - علاقة المقدرة المهنية للمراجع الداخلي بممارسات المحاسبة الإبداعية**

أشار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي عام 2005 م إلى أنه من المفترض أن يتوافر لدي المراجعين الداخليين المعرفة والمهارات والمقدرة المهنية لإنجاز مسؤولياتهم الشخصية ، ويفترض أنه كلما زادت المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين كلما زادت مقدرتهم على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية ، و تتوقف المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين على عدة عوامل هي : التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين ، والشهادات المهنية ، والتدريب ، والخبرة ، وحجم قسم المراجعة ، والمعرفة بعمليات الشركة ، وإلى جانب هذه المتغيرات فإن حجم العمل المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير يعتبر متغير هام لقياس المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

**4 2 - علاقة موضوعية المراجع الداخلي بممارسات المحاسبة الإبداعية**

يقصد بالموضوعية تمتع قسم المراجعة الداخلية بحرية كاملة في ممارسة مهامه دون خوف أو حرج من المستويات الإدارية العليا وبدون تحيز ، وتعتبر الموضوعية من المتغيرات الهامة لتحديد مقدرة المراجعين الداخليين على القيام بدور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتأثير على جودة البيانات المالية للشركة ، وذلك لأن توفير الموضوعية لأنشطة المراجعة الداخلية سوف يجعل الإدارة غير قادرة على منع المراجعين الداخليين من العمل في المناطق التي تمارس فيها الإدارة التلاعب في البيانات المالية ، لذلك يمكن القول أنه كلما زادت الموضوعية لقسم المراجعة<sup>(1)</sup>

(1) إبراهيم مبارك الرفاعي ، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على البيئة السعودية ، ورقة بحثية، على الموقع:

<http://faculty.ksu.edu.sa/26557/section30360> المجموعة 20% التاسعة pdf / المجموعه 20% التاسعة 2012/ 02/ 21 : ص:30.

## الفصل الثالث: دور وكفاءة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الداخلية كلما انخفضت فرص الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية ، وتتحدد درجة موضوعية قسم

المراجعة الداخلية في أي شركة بناء على معيارين أساسيين هما: (1)

- الاستقلال التنظيمي، أي إلى من توجه تقارير المراجعة الداخلية، والذي يمنح الحرية للمراجعين

الداخليين لتنفيذ مهامهم بحرية دون خوف أو حرج.

- عدم القيام بأعمال تنفيذية والذي يجعل المراجعين الداخليين ينفذون مهامهم دون تحيز ، إضافة

إلى ما تفرضه معايير وقواعد السلوك المهني لمهنة المراجعة الداخلية ، وقد تناولت معايير المراجعة

الداخلية الصادرة عن المعهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية قواعد السلوك الأخلاقي

لمهنة المراجعة الداخلية ، و تشمل (النزاهة ، الموضوعية ، السرية ، الكفاءة المهنية).

### 3 4 - علاقة جودة تنفيذ مهام المراجع الداخلي بممارسات المحاسبة الإبداعية

تتوقف جودة تنفيذ المهام على عدة متغيرات أهمها التخطيط الجيد لعملية المراجعة ، ونطاق العمل

المنفذ ووجود دليل للمراجعة الداخلية بالشركة ، ووجود نظام لرقابة جودة أداء المراجعة الداخلية

بالشركة ، فكلما توافر التخطيط الجيد لمهام المراجعة وكان نطاق العمل معقول وكان هناك دليل

متعارف عليه يحكم عمل المراجعين الداخليين بالإضافة لوجود نظام لمراقبة جودة الأداء فإن ذلك

يعني أن المراجعين الداخليين يكون لديهم القدرة على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية ، استنادا

إلى أن تنفيذهم لمهام المراجعة الداخلية يتم بشكل جيد ، ولأن التخطيط الجيد ونطاق العمل المنفذ من

الصعب التعرف عليهما حيث أنهما من الأمور التي تعتبرها أقسام المراجعة الداخلية من (2)

(1) إبراهيم مبارك الرفاعي ، المصدر سبق ذكره ، ص:30.

(2) المصدر نفسه ، ص: 32.

الأمر التي لا يجب الإفصاح عنها فسوف نكتفي بالمعيارين المتبقين (وجود دليل للمراجعة الداخلية ، ووجود نظام لرقابة جودة الأداء) ، ويفترض الباحث أن وجود كل منهما يعتبر مؤشر على جودة تنفيذ المهام ، فالدليل يحدد الإجراءات التي يجب إتباعها في كل مهام المراجعة والخاصة بالتخطيط والتنفيذ والمشورة وإعداد ورفع التقارير، وبرامج رقابة جودة الأداء تتضمن العمل على المحافظة على الجودة واستمرار تحسينها<sup>(1)</sup>.

### 5- دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

على الرغم من اهتمام مراجع الحسابات الخارجي باكتشاف الأخطاء والغش الذي يقع في الدفاتر والتقارير المالية ، سواء أكان يقوم بمراجعة اختباره أم شاملة ، وكذا اهتمام المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة و المراجعة بضرورة إلقاء مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش الجوهري على المراجع الخارجي في مواجهة رغبات المجتمع المالي والقضاء ، إلا أن هذه الأخطاء والغش في تزايد مستمر حتى الآن و ذلك لعدة أسباب أبرزها<sup>(2)</sup>:

كبير حجم منشآت الأعمال واتساع نطاق أعمالها، والخدمات الخاضعة للمراجعة،

- اختلاف المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة و المراجعة حول تحديد ارتباط مسؤولية

اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر والتقارير المالية بالإدارة أم المراجع الخارجي.

- المعايير والتشريعات المهنية التي أكدت أن مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش تقتصر في حدود

نطاق الفحص الذي يقوم به إذا بذل العناية المهنية اللازمة.

(1) إبراهيم مبارك الرفاعي، المصدر سبق ذكره، ص: 32.

(2) محمد مطر ، ليندا حسن الحلبي ، المصدر سبق ذكره، ص: 15.

و حتى نضمن جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات الإدارة لسلوك التلاعب عن طريق

المحاسبة الإبداعية ، لابد من الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

### 1-5 - علاقة حجم منشأة المراجعة الخارجية بممارسات المحاسبة الإبداعية

إن منشآت المراجعة الخارجية الكبيرة المرتبطة بمنشآت دولية تهتم بالجودة و الفعالية مقارنة بغيرها التي لا ترتبط بمنشآت دولية، فكلما كانت منشآت المراجعة الخارجية مرتبطة بمنشآت دولية كلما قلت ممارسات المحاسبة الإبداعية.

### 2-5 - علاقة سمعة المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية

إن السمعة السيئة تؤثر سلباً على أعمال المراجع الخارجي لسرعة ذبوع تلك السمعة السيئة في سوق رأس المال، فكلما كانت سمعة المراجع الخارجي جيدة كلما قلت ممارسات المحاسبة الإبداعية.

### 3-5 - علاقة مراقبة أداء المراجع الخارجي عن طريق التفتيش الداخلي بممارسات المحاسبة

#### الإبداعية

حيث أن مراقبة أداء المراجعين الخارجيين عن طريق التفتيش الداخلي بمنشأة المراجعة يدفع المراجعين نحو الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها ، مما ينعكس ايجابياً على أداءهم و يقلل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

### 4-5 - علاقة تخصص الصناعة لدى المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية

إن تخصص الصناعة وإن كان محدود القيمة في ظل المهام الروتينية ، إلا أنه ذو قيمة كبيرة في المهام المعقدة، حيث يتوافر لدى المراجع الخارجي المتخصص في الصناعة التي يعمل بها (1)

(1) سمير كامل محمد عيسي، المصدر سبق ذكره ، ص:34.

العمل موضوع المراجعة هيكل معرفة يساعده في بناء أحكام قوية ومتميزة، مما ينعكس إيجابياً على أداءه و يقلل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

#### **5.5 - علاقة مدة خدمة المراجعة الخارجية بممارسات المحاسبة الإبداعية**

إن طول مدة خدمة المراجعة الخارجية تؤثر سلباً على استقلال المراجع ، وتؤدي إلى توطيد علاقته بالإدارة مما يشجعها على ممارسة المحاسبة الإبداعية ، ومن ثم فكلما انخفضت مدة خدمة المراجعة الخارجية كلما زادت قدرة المراجع على اكتشاف ومعالجة هذه الممارسات.

#### **6.5 - علاقة أهمية العميل موضوع المراجعة بممارسات المحاسبة الإبداعية**

إن عميل المراجعة المهم والذي تمثل أتعابه نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات منشأة المراجعة يمارس ضغوطاً على المراجع الخارجي ليتغاضى عن سلوك المحاسبة الإبداعية ، مما يفقده استقلاله ويؤثر سلباً على أداءه، و بالتالي كلما قلت أهمية عميل المراجعة كلما قلت ممارسات المحاسبة الإبداعية. (1)

#### **7.5 - علاقة أتعاب المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية**

في بعض حالات قد ترتبط الأتعاب العالية للمراجع الخارجي بالتغاضي عن مخالفات جوهرية، وعلى النقيض من ذلك ففي حالات أخرى قد ترتبط الأتعاب العالية بالجهد الإضافي الذي يبذله المراجع للتحقق من سلامة القوائم المالية، فكلما زادت أتعاب المراجع الخارجي كلما زاد تفانيه في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. (2)

(1) سمير كامل محمد عيسى، المصدر سبق ذكره، ص:34.

(2) المصدر نفسه ، ص ص:35-36.

**8 5 - علاقة المساءلة القانونية للمراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية**

للمساءلة القانونية تأثير نفسي ايجابي ، حيث تمثل الرادع للمراجع الخارجي عن الفشل في اكتشاف المخالفات الجوهرية ، ولكن لا يظهر هذا الأثر بصورة واضحة إلا في ضوء توافر الكفاءة والتأهيل المهني للمراجع، وكذلك التطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات في حالة مخالفة المراجع لها، و بالتالي كلما زادت المساءلة القانونية للمراجع الخارجي كلما زاد جهده في محاولة كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

**9 5 - علاقة استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية**

إن استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي يضمنان نزاهته في اكتشاف أي تلاعب ترتكبه الإدارة بغرض التأثير على عدالة القوائم المالية ، مما ينعكس ايجابياً على أدائه، و بالتالي كلما زادت استقلالية و موضوعية المراجع الخارجي كلما قلت ممارسات المحاسبة الإبداعية.

**10 5 - علاقة تأهيل ومهارة المراجع الخارجي بممارسات المحاسبة الإبداعية**

يلعب مستوى تأهيل المراجع الخارجي ومهارته المهنية دوراً هاماً في قدرته على اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات في القوائم المالية ، مما ينعكس ايجابياً على أدائه<sup>(1)</sup>، و يقلل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

و الجدول الآتي يلخص أهم الإجراءات والاختبارات التي ينفذها المراجع الخارجي على قائمتي

الدخل و المركز المالي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية : (أنظر الجدول رقم 3)

(1) سمير كامل محمد عيسي، المصدر سبق ذكره، ص ص 35-36.

## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الجدول (3): إجراءات المراجعة الخارجية المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية.

البند قيد المراجعة	الأسلوب المستخدم	الإجراء المضاد الذي يقوم به المراجع
رقم المبيعات	تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة.	التحقق من فواتير البيع و خصوصاً للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.
تكلفة البضاعة المباعة	تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح.	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.
مصروفات التشغيل	تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح.	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف .
نتيجة الأعمال للأشطة غير المستمرة	المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زيادتها.	تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذه بنظر الاعتبار.
البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	تحسين ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة غير تشغيلية .	استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.
النقدية	محاولة تحسين نسب السيولة.	استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة.
الأصول المتداولة	زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.	التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.



## الفصل الثالث: دور وكائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الذمم المدينة	المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها بغرض تحسين نسب السيولة.	طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة.
المخزون السلعي	زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة.	فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.
الاستثمارات طويلة الأجل	التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر.	التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مراجع الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.
الأصول طويلة الأجل	تحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاهتلاك.	التحقق من نسب الاهتلاك وتعديل مصروف الاهتلاك.
الأصول غير الملموسة	زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملاءمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول.	التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة.
المطلوبات المتداولة	تخفيض قيمة المطلوبات المتداولة لتحسين نسب السيولة.	التحقق من إثبات تلك الأقساط ضمن المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة .
المطلوبات طويلة الأجل	تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها.	التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل ذلك وعمل التعديلات اللازمة في نسب الرفع المالي.

## الفصل الثالث: دور وكلاء حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

<p>تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسبة توزيعات الأرباح .</p>	<p>تحسين نتيجة أعمال المنشأة بتضمينها بشكل خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة واستبعاد الخسائر الناتجة عن تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بعملات أجنبية.</p>	<p>حقوق المساهمين</p>
<p>دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل توفر شروط تحققها على النسب المالية ذات العلاقة وتعديلها بالشكل المناسب.</p>	<p>التأثير على النسب المالية من خلال زيادة الموجودات وتخفيض المطلوبات.</p>	<p>الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة</p>

**المصدر:** محمد مطر ، ليندا حسن الحلبي ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال ، التحديات ، الفرص ، الآفاق المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2009 ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزيتونة ، عمان ، الأردن ، ص ص: 16-18.

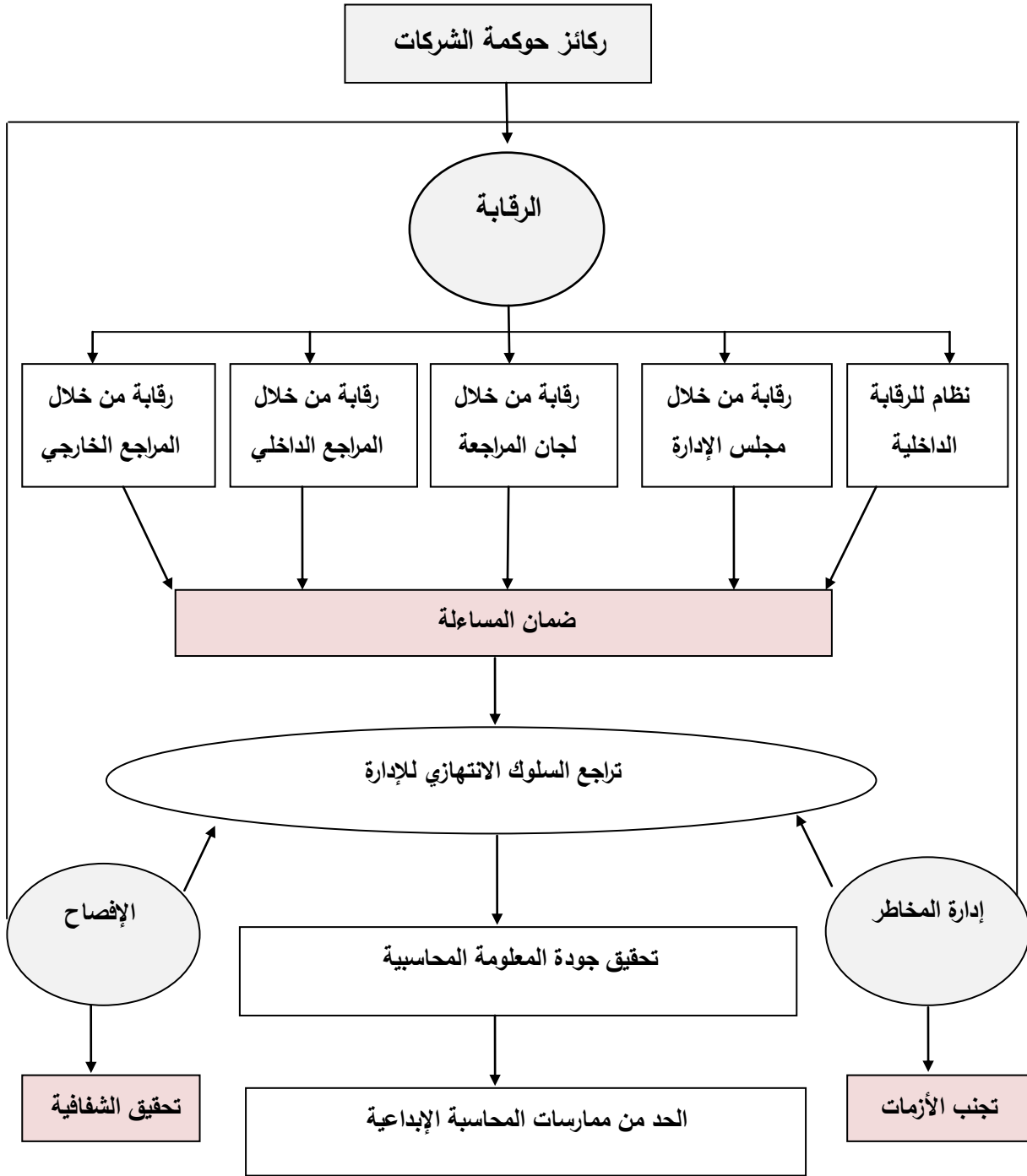
ومن هنا يمكن القول بأن مهنة المراجعة الخارجية قد نشأت استجابة أو تلبية للحاجة إلى المراجعة الحيادية للمعلومة المحاسبية ، وحتى يتم تقديم تلك الخدمة يسعى المراجع على نحو موضوعي وحيادي إلى جمع أدلة الإثبات المتعلقة بالبيانات المالية موضوع الفحص ، وقد تتمثل تلك الأدلة في المعلومات الموجودة بالدفاتر ، اليوميات والحسابات ، المستندات المؤيدة والمصادقات وما إلى ذلك ، ثم يقارنها مع المعايير المقررة (المعايير المحاسبية أو الأسس المحاسبية المتفق عليها) ، وذلك ليتأكد من صدق وعدالة عرض البيانات المالية ، و تأسيساً على ذلك فإن المسؤولية الأساسية للمراجع الخارجي تتمثل في إبداء رأيه من خلال تقريره عما إذا كانت تلك البيانات التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا ، و أنها لا تتضمن أي تجاوزات أو تحريفات و أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

**6 - تفاعل ركيزة الرقابة مع ركيزتي إدارة المخاطر و الإفصاح للحد من ممارسات المحاسبة**

**الإبداعية**

إن ركائز الحوكمة الثلاث و المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح و الرقابة ، و التي سبق تحليل دورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، لا يمكنها تحقيق ذلك الدور ما لم تتفاعل فيما بينها تفاعلا ايجابيا ، إذ يمكن اعتبار ركيزة الرقابة و التي تتدخل فيها الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية لتفعيل المساءلة ضرورية لإتمام عملية إدارة خطر المحاسبة الإبداعية و بالتالي تجنب الأزمات ، و ضمان حقوق أصحاب المصالح . كما تعد ضرورية أيضا لإحكام و ضبط عملية الإفصاح لإرساء مناخ الشفافية ، و تجنب حالات عدم التأكد ، و بالتالي يمكن القول أن التفاعل الايجابي بين الركائز الثلاث يمكنه تشكيل جدار وقائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. و يظهر في الشكل الآتي الإطار المقترح من طرف الباحثة لدور ركيزة الرقابة إلى جانب ركيزتي إدارة المخاطر و الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: (أنظر الشكل رقم 17)

الشكل (17): دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ماسبق.

### خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن استخلاص مايلي:

- أمام دوافع الإدارة الانتهازية لتحقيق أغراضها الخاصة و تعظيم مكافآتها على حساب مصلحة المساهمين، يمكن لإدارة المخاطر كركيزة من ركائز حوكمة الشركات أن تضع إستراتيجية للحد من خطر المحاسبة الإبداعية سعيا منها لتفادي وقوع الشركة في الأزمات .
- يعد الإفصاح كركيزة ثانية من ركائز حوكمة الشركات مطلبا جوهريا من أجل المزيد من الشفافية والمصادقية في المعلومة المحاسبية الموجهة لشريحة عريضة من مستخدميها ، وسلاحا فعالا للتصدي لمحاولات تظليل البيانات المالية عن طريق المحاسبة الإبداعية .
- تعتبر الرقابة كركيزة ثالثة من ركائز حوكمة الشركات ، ومن خلال آلياتها الداخلية و الخارجية ركيزة هامة تتفاعل مع كلا من إدارة المخاطر و الإفصاح لتحقيق مساءلة الإدارة ، حماية حقوق الملاك و أصحاب المصالح في الشركة .

# الفصل الرابع:

دراسة عينة من الشركات

المساهمة الفرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250

## تمهيد

لقد توصلت معظم الأبحاث المحاسبية التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات و ممارسات المحاسبة الإبداعية بما فيها إدارة الأرباح و تمهيد الدخل إلى وجود العلاقة العكسية ، بحيث و كلما زادت جودة الحوكمة بزيادة فعالية آلياتها الرقابية الداخلية و الخارجية كلما قلت تلك الممارسات ، و من أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث عند عرض نتائجه وبناء توصياته ، اخترنا أن نسقط دراستنا النظرية على حالة الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 ، و استخدمنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيراً كفيماً و كمياً .

و يتناول هذا الفصل النقاط الآتية:

- في المبحث الأول سيتم التطرق باختصار لتجربة فرنسا في تطبيق حوكمة الشركات و كذا

تطور النظام المحاسبي الفرنسي منذ ظهور أول مخطط محاسبي إلى غاية تبني فرنسا

المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS.

- في المبحث الثاني سيتم اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام

الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية بشكليها

إدارة الأرباح و تمهيد الدخل ، كما سيتم أيضا اختبار فرضية مدى جودة ركائز حوكمتها (

إدارة المخاطر ، الإفصاح ، الرقابة).

- في المبحث الثالث سيتم اختبار فرضية مدى الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة الشركات ( إدارة

المخاطر ، الإفصاح ، الرقابة) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات

المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 .

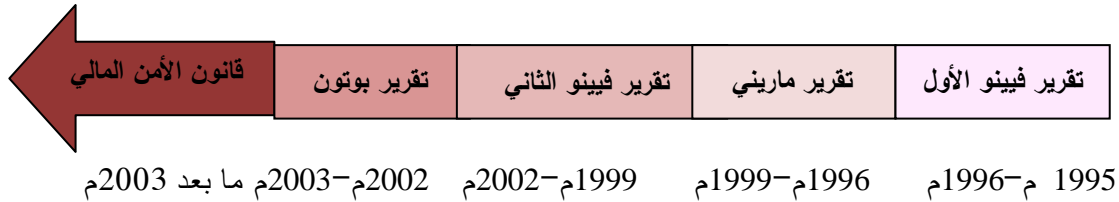
## المبحث الأول : حوكمة الشركات و تطور النظام المحاسبي في فرنسا

إن إلقاء الضوء على واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، و التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه ركائز حوكمة الشركات في الحد من هذه الممارسات ، يقتضي منا التعرض قبل ذلك للتجربة الفرنسية في تطبيق حوكمة الشركات و كذا مراحل تطور نظامها المحاسبي.

### 1 - التجربة الفرنسية في تطبيق حوكمة الشركات

لقد نشأ مفهوم حوكمة الشركات في فرنسا من خلال مجموعة من التقارير المنشورة خلال الفترة ما بين 1995م-2003م، هذه التقارير استمدت نصوصها و قوانينها من القوانين الدولية كقانون كادبوري، 1992م و قانون منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية 1999م ، إلا أنها ظلت تقارير إرشادية و ليست إلزامية التطبيق و يمكن تلخيص أهم تلك التقارير في الشكل الآتي : (أنظر الشكل رقم 18)

الشكل (18): التقارير الفرنسية الصادرة في مجال حوكمة الشركات .



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

كما يمكن عرض أهم ما جاءت به تلك التقارير في النقاط التالية:

#### 1 1 - تقرير فيينو الأول " Viénot I "

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصور تقرير ( فيينو الأول، Viénot I ) و المستوحى<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> Benoît de Courcelles, L'application des recommandations des principes de bonne Gouvernance d'entreprise en France en 2003, Mémoire de recherche, Paris, France, 2004, p :5 .



من تقرير كادبوري ، وقد صدر هذا التقرير سنة 1995م تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص ، Association française des entreprises privées (AFEP) و المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين ، Conseil national du patronat français (CNPF) ، و سمي بـ: " مجلس الإدارة للشركات المدرجة بالبورصة " ، وذلك بفعل مجموعة من العوامل أهمها : العولمة ، زيادة عدد المساهمين ، ظهور صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس<sup>(1)</sup>. تم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام و يمكن تلخيص أهم ما تضمنته تلك الأقسام في العناصر التالية<sup>(2)</sup>:

- القسم الأول بعنوان "مهام و تعيين مجلس الإدارة " و من أهم نصوصه:

- بخصوص توزيع الصلاحيات و العلاقة بين مجلس الإدارة و الجمعية العامة للمساهمين، لم يتعرض التقرير لأي مشاكل تتطلب تدخل تشريعي أو قانوني.
- بخصوص العلاقة بين مجلس الإدارة و السوق المالي ينص التقرير أن تحقيق الشفافية في السوق المالي يتطلب من مجلس الإدارة أن يفصح عن رأيه حول الشروط و العمليات الخاصة بأسهم الشركة حتى ولو لم تتطلب الأنظمة القانونية ذلك.
- بخصوص العلاقة بين مجلس الإدارة و رئيسه يوصي التقرير بالفصل بين وظيفتي الإدارة العامة و رئيس مجلس الإدارة.

- القسم الثاني بعنوان "مكونات مجلس الإدارة " و من أهم نصوصه:

---

(1) محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص:99.

(2) Marc Vienot , **Le conseil d'administration des sociétés cotées**, Rapport du groupe de travail, l'association Française des Entreprises Privées et le Conseil National du Patronat Français, Paris, France, 1995, p :8.

- يجب أن يتضمن مجلس الإدارة للشركات المدرجة في البورصة على الأقل مديريين اثنين مستقلين ، أما بالنسبة للجنة التعيينات فتتكون من 3 إلى 5 أعضاء و تضم الرئيس و على الأقل إداري مستقل ، أما لجنة المكافآت فيرى التقرير أن تضم على الأقل 3 إداريين و أن يكون بينهم إداري واحد على الأقل مستقل .
- ليس من الضروري أن يكون هناك ممثل لفئات معينة كمثل عن مساهمي الأقلية في مجلس الإدارة بل يتكفل المديرون التنفيذيون برعاية حقوق الأقلية من المساهمين.
- بالنسبة لاختيار المديرين ينبغي أن يكون في كل مجلس لجنة ترشيحات مسؤولة عن اختيار المديرين والموظفين واستبدالهم ، وتحتوي اللجنة من ثلاثة إلى خمس أعضاء مع رئيس اللجنة و يتواجد بها على الأقل مدير مستقل واحد .
- القسم الثالث بعنوان "وظائف مجلس الإدارة " و من أهم نصوصه:
  - لا يفرض التقرير عدد اجتماعات مجلس الإدارة و لكن يكتفي فقط بفرض تواجد تقرير رسمي مكتوب نهاية كل اجتماع.
  - إذا ما حكم احد المديرين بعدم وصول كل المعلومات الضرورية لنشاطه، من حقه أن يطالب المجلس بتزويده بتلك المعلومات تعزيزا للشفافية.
  - ينصح التقرير بإنشاء لجنة التعيينات ، لجنة المكافآت ، و لجنة الحسابات أو المراجعة و يؤكد على الدور الذي تلعبه هذه اللجان في سيرورة نشاط المجلس بطريقة جيدة.
  - من واجب المدير إبلاغ المجلس عن أي تضارب في المصالح في حال اكتشافه.

لقد جذب هذا التقرير الكثير من الاهتمام ، إلا أنه لم يقترح إدخال تعديلات جوهرية على الممارسات آنذاك ، ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات ، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات ، ومع ذلك كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بهذا التقرير هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار الشركات تماما ولم يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح عما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ هذا التقرير أم لا ، ولم تكن المؤسسة مطالبة ببيان التزامها بتطبيق هذه المبادئ ، ورغم أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية ، إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصرار عضو مجلس الشيوخ ماريني قام بالتحقيق في قواعد إدارة الشركات.<sup>(1)</sup>

## 1 2 تقرير ماريني "Marini"

بعد صدور تقرير فيينو الأول ، و في جويلية 1996 م صدر تقرير ماريني كتعديل للتقرير

السابق<sup>(2)</sup>، بعنوان " تحديث قانون الشركات " ، و تمحور حول النقاط التالية<sup>(3)</sup>:

- إمكانية ( وليس إجباريا ) الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي، بالنسبة للوظيفة الأولى فيفضل أن يكون رئيس مجلس الإدارة ممثلا عن المساهمين، يقود الإدارة التنفيذية، و يهتم بالرقابة على تضارب المصالح في الشركة.
- وضع حدود لفرص تجديد الوكالة لدى المديرين و ذلك لوضح حد لتعدد الوكالات، مما يسمح بفتح المجال أمام الجيل الصاعد من المديرين.
- إعطاء المزيد من الاهتمام للدور الذي تلعبه لجان مجلس الإدارة.

<sup>(1)</sup> محمد مصطفى سليمان ، المصدر سبق ذكره ، ص:99.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه ، ص:100.

<sup>(3)</sup> Bertrand Richard , Dominique Mielle, **La dynamique du gouvernement d'entreprise**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions d'organisation, Paris, France, 2003, p : 14.

- فتح مجال تطبيق الرقابة من طرف المساهمين و منحهم الحق في الإدلاء بحقوق

تصويتهم مما يجعل الجمعيات العامة للمساهمين أكثر حيوية.

ويعاب على تقرير ماريني بأنه لم يتعرض في نصوصه إلى ضرورة الإفصاح عن المكافآت

الفردية للمديرين إضافة إلى انه أهمل المسؤولية التي تقع على عاتق الرئيس غير المدير العام او

عضو احد لجان مجلس الإدارة في حين ان التفريق بينها ذو أهمية بالغة في الشركة (1).

### 3 1 تقرير فيينو الثاني " Viénot II "

في عام 1999 م صدر تقرير (فيينو الثاني ، Viénot II ) تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات

القطاع الخاص AFEP ، و حركة المؤسسات الفرنسية Mouvement des entreprises de France

(MEDF) ، و قد طرح أفكارا جديدة و معمقة أبرزها: (2)

- القسم الأول بعنوان "الفصل بين وظائف الرئيس و المدير العام " و مجمل ما تضمنه هذا

القسم تمحور حول منح الخيار للشركات بين الجمع او الفصل بين وظائف رئيس مجلس

الإدارة و المدير العام ، و على مجلس الإدارة أن يسجل اختياره في النظام الداخلي ، كما

ينبغي الإفصاح عن ذلك للمساهمين في التقرير السنوي للشركة .

- القسم الثاني من التقرير تضمن عنصرين أساسيين:

- العنصر الأول بعنوان " الإفصاح عن مكافآت المديرين بالشركات المدرجة " تمحور

حول ضرورة إفصاح الشركات المدرجة لمساهميها عن كل المعلومات المفصلة حول

المكافآت الفردية للمديرين ، التكلفة الإجمالية للإدارة العامة ، و السياسة المطبقة في

(1) Bertrand Richard , Dominique Miellet , Op.cit , p :14.

(2) Marc Vienot , **Rapport du comité sur le gouvernement d'entreprise**, Rapport du groupe de travail, l'association Française des Entreprises Privées et le Mouvement des entreprises de France, Paris, France, 1999, p : 7.

تحديد المكافآت ، و أن يتم الإفصاح عن هذه المعلومات في فصل خاص و بطريقة واضحة ضمن تقريرها السنوي.

- العنصر الثاني بعنوان " الإفصاح عن خطط الاكتتاب و شراء الأسهم في الشركات

المدرجة" تمحور حول ضرورة أن تفصح كل شركة مدرجة في فصل خاص ضمن

تقريرها السنوي عن كل المعلومات المتعلقة بمكونات و تطور رأس مال الشركة ، ويتم

تحضير هذا الفصل من طرف لجنة المديرين المسؤولة عن توزيع الحصص.

- القسم الثالث من التقرير تضمن ستة عناصر :

-العنصر الأول بعنوان "المديرون" تمحور مدة وكالة المديرين : بحيث نص على أن تكون

مدة الوكالة أربع سنوات كأقصى حد و على التقرير السنوي للشركة أن يتضمن تاريخ

بداية و نهاية الوكالة لكل مدير ، ترتيب الوكالات ، سن كل مدير ، الوظيفة الرئيسية

للمدير في الشركة ، وكالته في الشركات الأخرى الفرنسية أو الخارجية ، وكذا

مشاركته في لجان المجلس في حال تواجدها.

- العنصر الثاني بعنوان " نشاطات مجلس الإدارة " تمحور حول عدة نقاط أبرزها:

▪ واجب مجلس الإدارة في إحداث التوازن بين تشكيلته و بين تشكيلة لجانها ، و

البحث دوريا في مدى صلاحية مهامه و أنشطته ، تقييم قدرته على تحقيق

مطالب المساهمين.

▪ تعرض التقرير في هذا الجزء أيضا لمفهوم الإداري المستقل على انه ذلك المدير

الذي ليس له أية علاقة من أي طبيعة كانت مع الشركة و التي قد تضر

باستقلالية و حرية أحكامه فيها ، و يجب أن يكون عدد الإداريين المستقلين في

الشركة حسب التقرير على الأقل الثلث من عدد أعضاء مجلس الإدارة بما فيها لجنة التعيينات ، المكافآت و لجنة المراجعة ، كما يجب أن يكون اغلب المديرين المستقلون متواجدون في لجنة المكافآت و الحصص ، و أن يتم التعريف بهم على انفراد ضمن التقرير السنوي.

▪ على التقرير السنوي أن يتضمن عدد اجتماعات مجلس الإدارة و لجان المجلس خلال فترة النشاط و تقديم المعلومات للمساهمين حول مشاركة المديرين في الاجتماعات.

▪ على الشركة أن تقدم المعلومات الدائمة و اللازمة للمشاركة الفعالة للمديرين في أشغال المجلس مسبقا ، أو خلال حصص اجتماعات المجلس إن لزم الأمر .

- العنصر الثالث بعنوان " نشاطات لجان المجلس " تمحور حول عدة نقاط أبرزها:

▪ على لجان المجلس أن تكون على اتصال مع المديرين الرئيسيين للشركة بعد إعلام رئيس مجلس الإدارة.

▪ على لجان المجلس أن تكون قادرة على انجاز الدراسات التقنية الخارجية في مجال اختصاصها و على حساب تكاليف الشركة بعد إعلام رئيس مجلس الإدارة أو المجلس في حد ذاته .

▪ على لجنة المراجعة أن تقدم دوريا لمجلس الإدارة تقرير يتضمن المبالغ المقدمة كأتعاب لمراجعي الحسابات و نسبتها المئوية من إجمالي الأتعاب المقدمة في الشركة.

- على لجنة المراجعة أن تقوم بمساءلة مجلس الإدارة حول مسالة اختيار المرجع المحاسبي المعتمد لتوحيد البيانات المالية.
- على لجنة التعيينات إعداد خطة تجديد عقود الوكالة لدى المديرين.
- العنصر الرابع بعنوان " المعلومة المالية " تمحور حول عدة نقاط أبرزها:
  - إفصاح الشركات المدرجة عن حساباتها الموحدة المقطرة في موعد لا يتجاوز شهرا بعد غلق السنة المالية و ذلك إذا لم تقم بإنشاء حساباتها الختامية في غضون شهرين بعد نهاية العام.
  - إفصاح الشركات المدرجة عن حساباتها الموحدة الختامية في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية السنة المالية.
  - الحسابات الموحدة المرحلية في موعد لا يتجاوز شهرين و نصف بعد نهاية السداسي الأول و هذا إذا لم تقم من قبل بنشر حساباتها المقطرة.
- العنصر الخامس بعنوان " الجمعية العامة " تمحور حول أنه يمكن للشركات مستقبلا أن تقترح على الجمعية العامة للمساهمين الغير عادية إمكانية زيادة رأس المال في فترة الاكتتاب العام.
- العنصر السادس بعنوان " ضرورة الالتزام بالتوصيات " تمحور حول ضرورة التزام الشركات المدرجة بنصوص تقرير فيينو الأول و الثاني ، و أن تقدم التبريرات اللازمة في حال عدم التزامها بأحد القواعد المنصوص عليها.

#### 1 4 تقرير بوتون " Bouton "

في سبتمبر 2002م و بعد سلسلة الانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات الأمريكية " Enron"، "Worldcom"، التي كانت من أهم أسباب حدوثها افتقار فعالية نظام الحوكمة المطبق، صدر تقرير " Bouton" وذلك تحت إشراف حركة المؤسسات الفرنسية MEDF، الجمعية الفرنسية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص AFEP و جمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة، Association des grandes entreprises françaises (AGREF)،<sup>(1)</sup> تم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاث أقسام رئيسية<sup>(2)</sup>:

- القسم الأول تضمن معايير تحسين ممارسات الحوكمة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة و أهمية الإداريين المستقلين .

- القسم الثاني تناول استقلالية محافظي الحسابات و قد حدد فريق العمل مدة وكالة محافظ الحسابات إلى ست سنوات وذلك لضمان استقلاليته، أما فيما يتعلق بتجديد العهدة فلا بد أن تشرف عليه لجنة الحسابات.

- القسم الثالث تضمن المعلومات المالية و المعايير المحاسبية و أكد على ضرورة أن يتضمن التقرير السنوي للشركات كل الإجراءات الداخلية المتعلقة بتحديد و الرقابة الالتزامات خارج الميزانية و كذا تقييم المخاطر ذات الأهمية بالنسبة للشركة و تطوير و توضيح المعلومات التي تهم المساهمين و المستثمرين فيما يتعلق بالعناصر خارج الميزانية و مخاطر الشركة. و يمكن تلخيص أهم توصيات هذا التقرير في النقاط التالية:

(1) Benoît de Courcelles, Op. cit , p :5 .

(2) Daniel Bouton , **Pour un meilleur gouvernement des entreprises cotées**, Conférence de presse, Paris, France, 2002, p :3.



- تحسين أداء إدارة الشركات و خاصة أداء لجنة المراجعة .
- ملاءمة المعايير و الممارسات المحاسبية.
- جودة المعلومات المالية و الاتصال المالي.
- فعالية الرقابة الداخلية و الخارجية (المراجعة الداخلية و الخارجية).
- علاقات الشركة مع مختلف فئات المساهمين.
- دور و استقلالية مختلف الأطراف الفاعلة في سوق العمل ( البنوك، المحللون الماليون...).

### 1 5 - قانون الأمن المالي " Financial Security Law "

بعد سلسلة الانهيارات المالية في كبرى الشركات الأمريكية و الأوروبية ، ظهرت أزمة عدم الثقة في جودة المعلومة المحاسبية و المالية الموجهة لخدمة أغراض المستثمرين ، فصدر " قانون الأمن المالي ، Financial Security Law " في فرنسا يوم 1 أوت 2003 م ( الجريدة الرسمية الفرنسية الصادرة يوم 2003/08/02 ) وكان مستوحى من قانون "ساربنز أوكسلي" ، Sarbanes-Oxley Act الأمريكي ، وقد جاء هذا القانون تقريبا بنفس التشريعات التي نص عليها قانون ساربنز أوكسلي ، و يمكن تلخيص أهم نصوصه في النقاط الآتية<sup>(1)</sup>:

- ضرورة إعداد تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية ، يتم التأشير عليه من طرف الرئيس المدير العام و المدير المالي .
- أن يتم تضمين تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في التقرير السنوي لأي شركة مدرجة في البورصة و يكون مرفوقا برأي المراجع الداخلي حول كافة مراحل و إجراءات الرقابة الداخلية، و يتم الإفصاح عنه لهيئة الرقابة على السوق المالي .

<sup>(1)</sup>Laurent Cappelletti, **La normalisation du contrôle interne: esquisse des conséquences organisationnelles de la loi de sécurité financière**, Institut d'Administration des Entreprises (IAE) Université Jean Moulin, Lyon III, France, 2004, p :4.

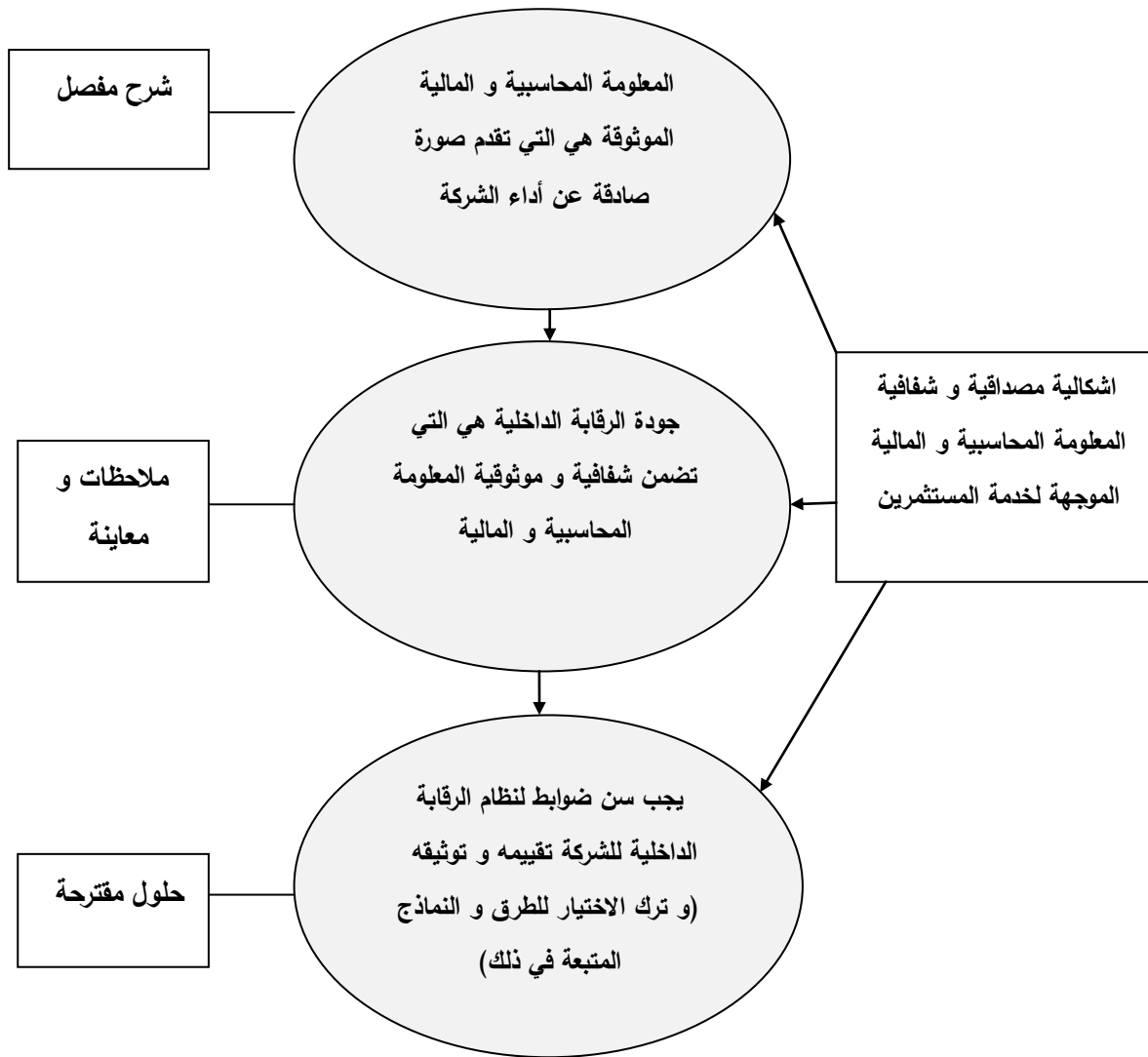
- يجب على المراجع الخارجي أن يرفق بتقريره تقريراً مفصلاً يتضمن رأيه وكافة ملاحظاته المتعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية للشركة ، خاصة تلك المتعلقة بمعالجة و إعداد المعلومة المحاسبية و المالية.
  - مسؤولية واستقلالية مجلس الإدارة لتخفيض تكاليف الوكالة.
  - ضرورة الاهتمام بالمعلومة المالية و الشفافية والإفصاح في البيانات المالية تفادياً لحالات التلاعب المحاسبي فيها.
- و في الشكل التالي يمكن تلخيص أهم ما جاء به قانون الأمن المالي الفرنسي <sup>(1)</sup>: (أنظر الشكل

رقم 19)

---

<sup>(1)</sup>Laurent Cappelletti, Op. cit , p :6.

الشكل (19): ملخص لمحتوى قانون الأمن المالي



المصدر :

Laurent Cappelletti, **La normalisation du contrôle interne: esquisse des conséquences organisationnelles de la loi de sécurité financière**, Institut d'Administration des Entreprises (IAE) Université Jean Moulin, Lyon III, France, 2004, p :6.

من خلال الشكل يمكن القول أن قانون الأمن المالي تمحور أساسا حول إشكالية موثوقية و شفافية المعلومة المحاسبية و المالية الموجهة لخدمة أغراض المستثمر الحالي و المرتقب ، و أكد أن جودة الرقابة الداخلية وحدها كفيلا لضمان جودة و صدق المعلومة المحاسبية و المالية ، إلا أنه ترك للشركة حرية اختيار إجراءات و طرق تقييم جودة رقابتها الداخلية .

## 2- تطور النظام المحاسبي في فرنسا

يعتبر النظام المحاسبي الفرنسي من النظم الرائدة التي تركت أثرها في الفكر المحاسبي ، و يأتي في مقدمة التيار المحاسبي الأوروبي القاري ( الفرونكوفوني ) الذي يتميز بتدخل الدولة في تنظيم المحاسبة ، إلا أن الملاحظ أن وزن القطاع الخاص في مجال إصدار المعايير المحاسبية الفرنسية أصبح جد مهم حاليا بعدما كان ضعيفا سنة 1947م . و يمكن تلخيص أهم مراحل تطور النظام المحاسبي الفرنسي كمايلي :

### 1 2 - خلال الفترة الممتدة من 1940م إلى 1944م

في ظل حكومة " Vicky " صدر أول مخطط محاسبي فرنسي مستوحى من الإطار المحاسبي الألماني ، سمي بمخطط " Goering " ، تم إعداده عام 1942م ، و لكن تطبيقه اقتصر على بعض شركات قطاع الطيران .

### 2 2 - خلال الفترة الممتدة من 1945م إلى 1957م

كانت بداية الجمهورية الفرنسية الخامسة، تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة الجمهورية الفرنسية و نشأة المجلس الوطني للمحاسبة ، Conseil National de la Comptabilité (CNC)، و الذي يلعب دورا في إبداء آراءه و توجيهاته المتعلقة بمهنة المحاسبة في فرنسا بحيث لا تكتسي هذه الآراء طابعا قانونيا، كما تميزت هذه المرحلة ب وضع المخطط المحاسبي العام الفرنسي ، Plan comptable générale ( PCG ) عام 1947م ، بحيث تضمن 10 مجموعات (حسابات الميزانية العامة) (5،4،3،1،2)، (حسابات النتائج 6،7،8)، (حسابات خاصة بالمحاسبة التحليلية ، 9) ، (حسابات<sup>(1)</sup>

(1) Bernard Colasse & Peter Standisi , **De la reforme dispositif française de normalisation comptable**, Dauphine Recherches en Management , Tome 4, Volume 2 , 1998, p: 8.

خاصة بالإحصاء ، (0) ، تم تطبيق هذا المخطط في المؤسسات العمومية الصناعية التجارية و المؤسسات التابعة للقطاع الخاص و التي تستفيد من ضمانات من طرف الدولة. وفي عام 1957م ، تمت مراجعة المخطط المحاسبي العام الفرنسي ليتطور من جديد ، بحيث تضمن عدة تعديلات معمقة تمثلت في مايلي<sup>(1)</sup>:

- أصبح إجباري التطبيق بالنسبة لكل الشركات ذات القطاع الخاص ما عدا شركات القطاع الزراعي،

- تميز النظام المحاسبي السائد بقوة العلاقة ما بين المحاسبة و الجباية ، تغليب المظهر القانوني على الحقيقة الاقتصادية ، واعتماد مبدئي التكلفة التاريخية و مبدأ الحيطة و الحذر، و يجدر بالذكر أن المخطط المحاسبي الوطني ، Le plan comptable national ( PCN ) و الصادر في الجزائر عام 1975م قد تم اقتباسه من هذا المخطط.

### 3 2 - خلال الفترة الممتدة من 1958م إلى 1973م

تميزت هذه المرحلة بصدور مرسوم في 28-12-1959 م ، نص على ضرورة تعمي م تطبيق المخطط المحاسبي ووضعه في خدمة مصالح الدولة الجبائية ، و في 28-10-1965م صدر مرسوم فرض إعداد و تقديم الربح الجبائي أو النتيجة الجبائية ، بحيث تمت الإشارة إليه ضمن المخطط المحاسبي ليكون هذا الأخير في خدمة الجباية عند الحاجة لذلك.<sup>(2)</sup>

### 4 2 خلال الفترة الممتدة من 1974م إلى 1983م

تميزت هذه المرحلة بصدور التوجيهية رقم 4 المتعلقة بمحتوى و عرض الحسابات السنوية ، تطوير قانون الشركات التجارية الفرنسي و كذا القانون التجاري ، و تلتها التوجيهية رقم 7 المتعلقة

<sup>(1)</sup> Bernard Colasse , Peter Standisi , Op. cit, p:08.

<sup>(2)</sup> idem , p:08.

بعرض الحسابات المجمعة و إعداد المخطط المحاسبي العام الفرنسي لعام 1982 م ، و ذلك بعد مراجعة طالب بها رئيس جمهورية فرنسا آنذاك " Valery Giscard D'esting " و تميز المخطط الجديد بإدخال عناصر جديدة كالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ، مفاهيم و فروض محاسبية ، إدخال عنصر استقلالية المحاسبة عن الجباية ، تبني مفهوم الصورة العادلة ، تطور الملاحق المحاسبية ، و الانتقال من إعداد الميزانية بالذمة إلى إعداد الميزانية الوظيفية.

## 5 2 خلال الفترة الممتدة من 1984م إلى 1998م

تميزت هذه المرحلة بإنشاء الأسواق المالية ، السوق الآجلة الدولية الفرنسية، Marché à terme international de France ( Matif ) عام 1983 م ، و سوق باريس للأسهم المتداولة ، Marché des Options Négociables de Paris ( Monep) عام 1986 م ، و إعداد المخطط المحاسبي العام الفرنسي لعام 1986 م الذي يحتوي على تعاليم التوجيه رقم 7 ، و قد تضمن فصلا خاصا بمنهجية إعداد الحسابات المجمعة. كما تميزت هذه المرحلة بالاتجاه نحو التوحيد المحاسبي ، و نشأة لجنة التنظيمات المحاسبية ، Comité de la Réglementation Comptable (CRC) عام 1998 م ، هذه اللجنة التي تلعب دورا أساسيا في تحويل الآراء الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة الى مراسيم و قوانين رسمية.<sup>(1)</sup>

## 6 2 خلال الفترة ما بعد 1999م

تميزت بصدور مخطط محاسبي جديد عام 1999 م و لكن اقتصر مجال تطبيقه على الحسابات الفردية للشركات الصناعية و التجارية ، و ابتداء من عام 2001 م تأثرت القواعد المحاسبية الفرنسية

<sup>(1)</sup> Bernard Colasse , Peter Standisi , Op. cit , p:08.

بالمعايير المحاسبية الدولية ، و هذا ما أدى إلى تغيير جذري شمل مخرجات النظام المحاسبي ، سيطرة الأسواق المالية ، وفي 19-07-2002م صدر قانون يفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي إبتداءا من 2005م على كل الحسابات المجمعدة للشركات التي تلجا علنيا للادخار ، Appel public à l'épargne ( APE ) . و ابتداءا من عام 2009م نشأت سلطة المعايير المحاسبية، Autorité des normes comptables ( ANC ) ، و التي تضم كلا من المجلس الوطني للمحاسبة CNC و لجنة التنظيمات المحاسبية CRC ، إلا أن فرنسا اختارت أن تمنع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي في الحسابات الاجتماعية ، و القانون المحاسبي الوحيد الذي تخضع له هذه الحسابات هو القرار الوزاري رقم 99-03 و الذي ألغى تطبيق المخطط المحاسبي لعام 1982م و أصدر مخطط محاسبي جديد عام 1999م، هذا المخطط لا يعالج أي نصوص متعلقة بالتجميع أو المحاسبة التحليلية التي كانت واردة ضمن المخطط المحاسبي السابق ، و يتميز بترميز خاص بثلاث أرقام متبوعة بمطه و بترقيم جديد ، و ذلك كما يوضحه المثال الآتي<sup>(1)</sup>:

XXX-XX

121-1

الفقرة - المجموعة الفصل العنوان

<sup>(1)</sup> نصر الدين زياني ، تجربة التوحيد المحاسبي في فرنسا ، محاضرات في مقياس التوحيد المحاسبي ، المحاضرة رقم 05 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2010 .

أما فيما يتعلق بالحسابات المجمعة الخاصة بالشركات الغير مدرجة بالبورصة فقد خصص لها القرار الوزاري رقم 02-99 ، مما يؤكد لنا أن النظام المحاسبي الفرنسي الجديد قد فصل بين الحسابات الاجتماعية و الحسابات المجمعة و ذلك ليسمح بتطويرها في نطاقين مختلفين .  
وخلصنا القول يمكننا الاستنتاج أن القانون المحاسبي الفرنسي الحالي مضطر للتعايش مع ثلاث مراجع رئيسية<sup>(1)</sup>:

- القرار الوزاري رقم 03-99 المتضمن المخطط المحاسبي الفرنسي الجديد و المخصص للحسابات الاجتماعية.

- القرار الوزاري رقم 02-99 المخصص للحسابات المجمعة للشركات الغير مدرجة بالبورصة.  
- المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي " IAS/IFRS " الإجبارية للتطبيق على الحسابات المجمعة للشركات المدرجة بالبورصة.

و يجدر بنا أن نذكر بأن النظام المحاسبي الجزائري كان و لازال يتبع التغييرات الحاصلة في النظام المحاسبي الفرنسي ، بحيث و ابتداء من عام 2005م بدأ النظام المحاسبي الجزائري بالسير أيضا نحو ضرورة تغيير الوجهة الفرنكوفونية السابقة في ظل نظام الـ PCN عام 1975م نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS المستوحاة من الوجهة الانجلوسكسونية التي تخدم بالدرجة الأولى مصالح المستثمر.

<sup>(1)</sup> نصر الدين زياتي ، المصدر سبق ذكره .



## المبحث الثاني : ممارسات المحاسبة الإبداعية و جودة ركائز الحوكمة في عينة من

### الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250

لقد أثبتت نتائج الدراسات المحاسبية التي أجريت في العديد من البلدان خاصة في إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية قيام كبرى الشركات في هذه البلدان بممارسة المحاسبة الإبداعية بالرغم من جودة ركائز حوكمتها ، و استكمالاً للدراسات السابقة سنحاول في هذا الجزء معرفة مدى ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 للمحاسبة الإبداعية انطلاقاً من قياس ممارسات إدارة الأرباح و تمهيد الدخل في عينة من هذه الشركات ، كما سنحاول قياس جودة ركائز حوكمتها خلال الفترة الممتدة من 2007 م إلى 2009 م.

#### 1 - الطريقة و الإجراءات

##### 1-1 -مجتمع و عينة الدراسة

كانت بورصة باريس وحتى الثمانينيات من القرن الماضي تدار تحت إشراف شركة أعوان الصرف " التي كانت تهيمن وتحتكر عمليات التسعير ، وفي بداية الثمانينيات ومع ازدياد المنافسة بين البورصات العالمية ظهرت الحاجة إلى تحديثها وتطويرها ، مما أدى الى ظهور شركات جديدة للبورصة حيث حلت "شركة البورصة الفرنسية Société de la Bourse Française (SBF) محل شركة أعوان الصرف ، كما شمل التحديث القيام بإنشاء أسواق منظمة للمشتقات المالية ابتداء من سنة 1989م متمثلة أساساً في سوق " Matif & Monep " ، ويتم على مستوى بورصة باريس نشر عدة مؤشرات خاصة بالسوق ، و يعد مؤشر SBF250 القسم الذي يتشكل من القيم الفرنسية<sup>(1)</sup>

(1) صفة صديقي ، طرق تقييم وتحليل الأوراق المالية في ظل النظرية المالية السلوكية مع التطبيق على بورصة باريس خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر ، 2012 ، ص:129.

المتداولة في السوق الأولي والثانوي بما في ذلك قيم SBF120 ، ويسمح بمراقبة تطور السوق

في مجمله.<sup>(1)</sup>

و يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس و المسجلة بمؤشر SBF250 ، و المكونة من 250 شركة ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 م إلى 2009 م ، على افتراض أنها تنتمي لنفس القطاع ، أما عينة الدراسة فتشتمل على 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة ضمن نفس المؤشر (أنظر الجدول رقم 4) ، والتي تحقق الشروط التالية:

- أن تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة ، وعلى وجه الخصوص البيانات

المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية كقائمة التدفقات النقدية،

- أن لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة،

- أن يتم استثناء الشركات ذات الطابع المالي مثل شركات التأمين، البنوك، الشركات

العقارية... الخ، من عينة الدراسة نظرا لنظامها المحاسبي الخاص.

و الجدول الآتي يوضح شركات عينة الدراسة و نشاطها الاقتصادي:

<sup>(1)</sup> صفة صديقي، المصدر سبق ذكره ، ص:129.

الجدول (4): شركات عينة الدراسة .

قطاع النشاط	النشاط الاقتصادي	شركات عينة الدراسة	
خدمات	الفنادق	Accor	1
خدمات	الخطوط الجوية الفرنسية	Air france	2
صناعي	الهندسة و الابتكار التكنولوجي	Akka technologies	3
صناعي	أجهزة الاتصال	Alcatel	4
صناعي	مواد و مستحضرات التجميل	Ales groupe	5
صناعي	العتاد الصناعي	Alstom	6
صناعي	الهندسة و الابتكار التكنولوجي	Alten	7
صناعي	الهندسة و الابتكار التكنولوجي	Altran	8
تجاري	تسويق التجهيزات التكنولوجية	Anovo	9
صناعي	مواد الطاقة	Areva	10
صناعي	الهندسة و الابتكار التكنولوجي	Assystem	11
تجاري	تسويق البرمجيات و الألعاب الالكترونية	Atari	12
خدمات	شبكة المراكز السمعية الفرنسية	Audika	13
صناعي	تجهيزات الهواتف النقالة	Avenir telecom	14
صناعي	مواد و تجهيزات حماية البيئة	Bacou-dalloz	15
خدمات	أثاث و تجهيز الفنادق	Bains de mer monaco	16
صناعي	السفن و القوارب	Beneteau	17
صناعي	المواد و التجهيزات الطبية	Biomerieux	18
خدمات	مخبر معالجة المثلية	Boiron	19
خدمات	المشاريع الكبرى و تعبيد الطرق	Bouygues	20
صناعي	البرمجيات	Bull	21

صناعي	الملابس النسائية	Camaieu	22
خدمات	قناة تلفزيونية فرنسية	Canal+	23
تجاري	تسويق المواد الغذائية (بالجملة و بالتجزئة)	Carrefour	24
خدمات	المعلومات الطبية	Cegedim	25
صناعي	الملابس و الأقمشة الصوفية	Chargeurs	26
صناعي	الموارد الطبيعية	Ciments francais	27
صناعي	الأجهزة التكنولوجية	Cnim	28
خدمات	تسيير دورة حياة المنتجات	Dassault systemes	29
صناعي	العتاد الصناعي	Delachaux	30
صناعي	تكنولوجيا المعلومات	Devoteam	31
صناعي	العتاد الصناعي	Eiffage	32
صناعي	الأقمار الصناعية	Eutelsat communications	33
صناعي	معدات السيارات	Faurecia	34
صناعي	المنتجات الغذائية	Fleuri michon	35
خدمات	الاتصالات الفرنسية	France telecom	36
خدمات	حيازة المكاتب العقارية و السكنات	Gecina	37
صناعي	تطبيقات نظم المعلومات	Gfi informatique	38
خدمات	الهندسة و الخدمات اللوجيستية	Gl events	39
صناعي	المواد الصيدلانية	Guerbet	40
خدمات	الانترنت و الاتصالات	Iliad	41
صناعي	العطور و مستحضرات التجميل	Inter parfums	42
خدمات	الاتصالات الخارجية	Jc decaux	43
خدمات	العقارات	Klepierre	44

صناعي	مواد و تجهيزات البناء	Lafarge	45
صناعي	تجهيزات صناعة الجلود و المواد الناعمة	Lectra	46
صناعي	المنازل	Maisons france confort	47
صناعي	العجلات	Michelin	48
صناعي	السيارات	Peugeot	49
صناعي	المواد البلاستيكية	Plastic omnium	50

المصدر: . <http://www.ernstrade.com/SBF250.html> : 22/11/2012.

وتشتمل المعلومات المعتمد عليها في إعداد هذه الدراسة على "البيانات المالية الموحدة، Consolidated financial statements" الصادرة عن الشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 2007 م إلى 2009 م، إضافة إلى "الملاحق، Notes" الخاصة بها، "التقارير السنوية، Annual reports"، "الوثائق المرجعية، References documents"، و كذا "التقارير المالية، Financial reports"، و قد تم الحصول على هذه البيانات بالرجوع إلى المواقع الرسمية لشركات العينة والتي تتضمن كل المعلومات المفصلة حول الأداء المالي و نشاط تلك الشركات، كما قمنا بإجراء بعض الاتصالات الالكترونية و إرسال بعض الأسئلة و الاستفسارات اللازمة من بعض الجهات المختصة في الشركات قيد الدراسة.

## 1 2- الخطوات المتبعة في قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية

من أجل اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية قمنا بقياس كلا من إدارة الأرباح و تمهيد الدخل، و ذلك كمايلي :

### أ - الخطوات المتبعة في قياس ممارسات إدارة الأرباح

من أجل اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة 2007 م - 2009 م ، قمنا بتطبيق نموذج " Jones " المعدل ، و ذلك بإتباع الخطوات التالية:

#### أولاً: تقدير المستحقات الكلية

تم تقدير المستحقات الكلية بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة : 2007م ، 2008م ، 2009م كل سنة على حدا و ذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \dots\dots\dots (1)$$

بحيث تمثل كلا من:

$TAC_{i,t}$  : المستحقات الكلية للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$NI_{i,t}$  : صافي الدخل للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$CFO_{i,t}$  : التدفق النقدي التشغيلي للشركة  $i$  في السنة  $t$  - (أنظر الملحق رقم 01).

#### ثانياً: تقدير المستحقات غير الاختيارية

لتقدير المستحقات غير الاختيارية قمنا بتقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة

الانحدار لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا ، وذلك وفقاً لنموذج " Jones " المعدل

كمايلي<sup>(1)</sup> :

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t} \dots\dots\dots (2)$$

حيث تمثل كلا من:

(1) عماد محمد علي أبو عجيلة ، علام موسى حمدان، مرجع سبق ذكره ، ص13.

$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$ : المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$A_{i,t-1}$ : مجموع الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t-1$ .

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في إيرادات للشركة  $i$  بين السنتين  $t$  و  $t-1$ .

$\Delta REC_{i,t}$ : التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة  $i$  بين السنتين  $t$  و  $t-1$ .

$PPE_{i,t}$ : الحجم الإجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$e_{i,t}$ : الخطأ العشوائي.

فحصلنا على 50 معادلة انحدار متعدد لكلا من السنوات الثلاث: 2007م، 2008م، 2009م، كل سنة على حدا - (أنظر الملاحق رقم 02، 03، 04)، وباستخدام معالم نموذج الانحدار السنوية المقدره  $(\alpha_3, \alpha_2, \alpha_1)$  - (أنظر الملاحق رقم 05، 06، 07)، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا، و ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}]$$

$$+ \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) \dots \dots \dots (3)$$

بحيث:

$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$ : المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

### ثالثا: تقدير المستحقات الاختيارية

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة

معينة و ذلك من خلال المعادلة التالية<sup>(1)</sup>:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} \dots \dots \dots (4)$$

بحيث:

(1) عماد محمد علي أبو عجيبة، علام موسى حمدان، مرجع سبق ذكره، ص:13.

المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t$ .  $DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$

#### رابعاً: تقرير مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح

بعد تقدير المستحقات الاختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة ، يجب حساب القيمة المطلقة

للمستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات فترة الدراسة ومتوسط هذه القيمة ، فإذا كانت القيمة

المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح

خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في

سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير

وهي (0). - (أنظر الملحق رقم 08).

#### ب - الخطوات المتبعة في قياس ممارسات تمهيد الدخل

من أجل اختبار فرضية ممارسة أو عدم ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر

SBF250 لتمهيد الدخل ، قمنا بتطبيق نموذج معامل التباين (Eckel, 1981) ، خلال الفترة

2007م-2009م لنفس العينة المدروسة ، و ذلك بتقسيم شركات العينة إلى مجموعتين هما الشركات

الممهدة والشركات غير الممهدة لدخلها ، و من أجل ذلك قمنا باستخدام مقياس : ا لدخل قبل

اقتطاع الضريبة ، و اتبعنا في ذلك الخطوات التالية:

أولاً: حساب نسبة مؤشر سلوك تمهيد الدخل للفترتين 2007م-2008م و 2008م -2009م

و ذلك من خلال حاصل قسمة القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل بين السنة  $t$  و

السنة  $t-1$  على القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات بين السنة  $t$  و السنة  $t-1$  للفترتين

2007م-2008م و 2008م -2009م ، لكل شركة من العينة المدروسة وفق المعادلة التالية:

$$SB = |CVA \Delta S| / |CVA \Delta I|$$



بحيث:

$|CVA I|$ : القيمة المطلقة لمعامل تباين التغيير في الدخل للشركة  $i$  بين السنة  $t$  و السنة  $t-1$ .

$|CVA S|$ : القيمة المطلقة لمعامل تباين التغيير في المبيعات للشركة  $i$  بين السنة  $t$  و السنة  $t-1$ .

SB: نسبة مؤشر سلوك تمهيد الدخل للشركة  $i$  بين السنة  $t$  و السنة  $t-1$  - (أنظر الملحق رقم 12).

ثانيا: تحديد نسبة الشركات الممهدة وغير الممهدة لدخلها خلال الفترتين 2007 م - 2008 م و

2008 م - 2009 م

بعد حساب مؤشرات تمهيد الدخل لشركات العينة خلال الفترتين 2007 م - 2008 م و 2008 م

- 2009 م ، بتطبيق نموذج معامل التباين " Eckel ,1981 " ، يمكننا تحديد نسبة الشركات الممهدة

و غير الممهدة لدخلها ، فإذا كانت نسبة المؤشر أقل من الواحد بين السنة  $t$  و السنة  $t-1$  ، فإن

الشركة تصنف على أنها ممهدة لدخلها وتعطى متغير وهمي (1) ، أما إذا كانت نسبة المؤشر

تساوي أو أكبر من الواحد بين السنة  $t$  و السنة  $t-1$  ، فإن الشركة تصنف على أنها غير ممهدة

لدخلها وتعطى متغير وهمي (0).

### 3 1 - الخطوات المتبعة في قياس جودة ركائز الحوكمة

من أجل اختبار مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركائز حوكمة الشركات

المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر "SBF250" قمنا بتطبيق طريقة "المتغيرات الصورية ، Dummy

variables " لتقييم جودة كل من ركيزة إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة كل واحدة على حدا ،

ووفقا لهذه الطريقة استخدمنا مجموعة من المقاييس لتقييم جودة كل ركيزة من الركائز الثلاث ،

بحيث كلما التزمت الشركة بمقياس أعطيت المتغير الوهمي (1) وأما إذا لم تلتزم فتعطى المتغير

الوهمي (0). (أنظر الجدول رقم 5)

و الجدول الآتي يبين المقاييس المعتمدة من طرف الباحث ة في تقييم جودة ركائز حوكمة

الشركات لعينة الدراسة :

الجدول (5): مقاييس جودة ركائز حوكمة الشركات المعتمدة من طرف الباحثة .

مقاييس جودة ركائز حوكمة الشركات		
يجب أن تعد الشركة دوريا تقريرا يتضمن تفاصيل إجراءات إدارة مخاطرها، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1 ) ، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).	التقرير السنوي لإدارة مخاطر	إدارة المخاطر
يجب أن يحتوى الهيكل التنظيمي للشركة على خلية مختصة بإدارة المخاطر و متابعتها المستمرة، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير (1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).	الخلية المختصة بإدارة المخاطر	
يجب أن تتضمن إجراءات إدارة مخاطر الشركة تقييما دوريا لمجمل مخاطرها ، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1 )، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).	التقييم الدوري للمخاطر	
يجب ان تفصح الشركة دوريا في الملاحق و الإيضاحات المتممة للبيانات المالية عن سياساتها المحاسبية المتبعة فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1 ) ، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).	الإفصاح عن السياسات المحاسبية	الإفصاح
يجب أن تفصح الشركة دوريا في الملاحق و الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية عن سياساتها المتبعة في توزيع الأرباح فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير (1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).	الإفصاح عن سياسات توزيع الأرباح	
يجب أن تفصح الشركة دوريا في تقريرها السنوي عن مقدار مكافآت مجلس الإدارة، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1 )، وإن لم	الإفصاح عن مكافآت مجلس	

	الإدارة	تحقق الشرط تعطى المتغير (0).
	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة	يجب أن تشمل الإفصاحات المتممة للبيانات المالية على الأحداث اللاحقة للفترة المالية ، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير (1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).
	الإفصاح عن الالتزامات المحتملة	يجب أن تشمل الإفصاحات المتممة للبيانات المالية على تفاصيل التزاماتها المحتملة، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).
الرقابة	التقرير السنوي لنظام الرقابة الداخلية	يجب أن تعد الشركة دوريا تقريرا يتضمن تفاصيل نظام الرقابة الداخلية، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).
	حجم مجلس الإدارة	يجب أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاث ولا يزيد عن احد عشر عضوا، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).
	ملكية المديرين	يجب أن لا تزيد ملكية المديرين في مجلس إدارة الشركة عن 20 % من أسهم الشركة المصدرة، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير (1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).
	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	يجب أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير (1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).
	الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة و	يجب أن يكون هناك فصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).
	منصبى رئيس مجلس الإدارة و	يجب أن يكون هناك فصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).

	المدير التنفيذي	
يجب أن تحتوي لجنة المراجعة على الأقل ثلاث أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير (1)، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).	استقلالية لجنة المراجعة	
يجب أن تخضع الشركة للمراجعة الخارجية من طرف واحد على الأقل من المكاتب الدولية الآتية: Ernst Anderson, PriceWaterhouseCoopers, Arther" "Touche & Tohmatsu Deloitte, &Young, فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى المتغير ( 1 )، وإن لم تحقق الشرط تعطى المتغير (0).	جودة المراجعة الخارجية	

المصدر: من إعداد الباحثة.

## 2 قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250

بعد جمع البيانات اللازمة لقياس ممارسات إدارة الأرباح و تمهيد الدخل ، و بالاستعانة ببرنامجي " SPSS و " Excel "، يمكن عرض و تحليل النتائج التي توصلنا إليها كمايلي :

### 2-1- قياس ممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة

بعد تطبيق نموذج " Jones " المعدل في تقدير المستحقات الاختيارية للعينة المدروسة وفق الخطوات السابقة الذكر تحصلنا على النتائج التفصيلية المحصل عليها في الجدول الآتي: (أنظر

الجدول رقم 6)

الجدول (6): الإحصاء الوصفي لمتوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2007م- 2009م.

أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	الانحراف المعياري للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول $DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	
-0.13293	<b>0.15101</b>	0.06042	-0.01415	2007
<b>-0.46096</b>	0.10283	0.08595	-0.05807	2008
-0.19644	0.03049	0.04479	-0.05521	2009
-0.26344	0.09478	0.06372	<b>-0.04248</b>	خلال فترة الدراسة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS - أنظر الملحق رقم (09).

من خلال الجدول، يمكن القول بان الشركات المساهمة الفرنسية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة (-0.04248) والانحراف المعياري (0.06372)، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.15101) مسجلة سنة 2007م، من طرف شركة "DEVOTEAM"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0.46096) فقد سجلت سنة 2008م، من طرف شركة "ATARI".

من جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود اختلاف في استخدام المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة ففي سنة 2007م قدر متوسط المستحقات الاختيارية (-0.01415)، و الانحراف المعياري (0.06042)، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.10283) مسجلة من طرف شركة

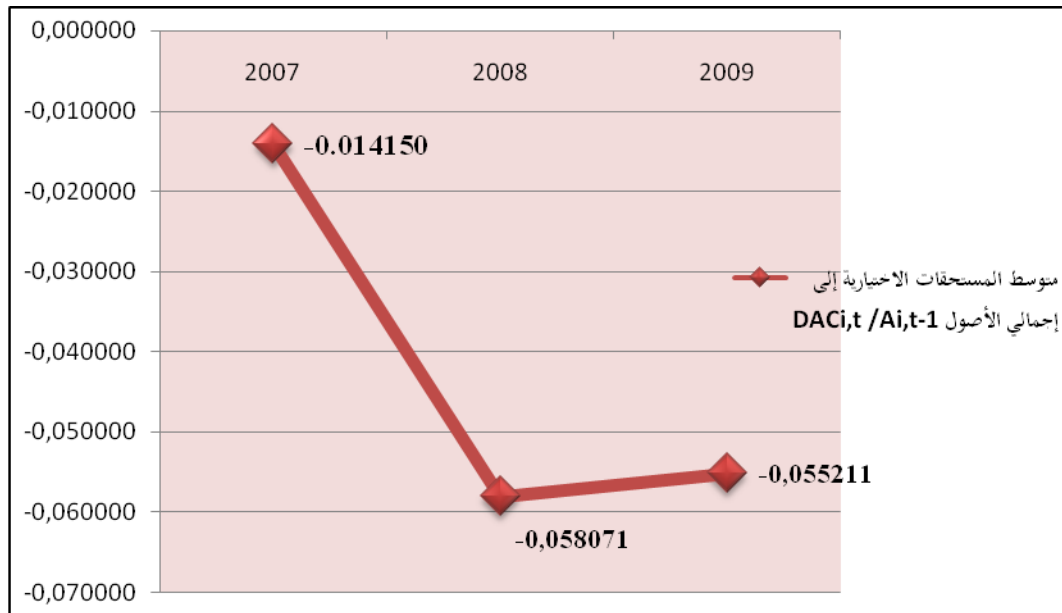
"DEVOTEAM"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0.13293) فقد سجلت من طرف شركة "ATARI".

وفي سنة 2008م قدر متوسط المستحقات الاختيارية (-0.05807)، و الانحراف المعياري (0.08595)، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.10283) مسجلة من طرف شركة "INTER PARFUMS"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0.46096) فقد سجلت من طرف شركة "ATARI".

وفي سنة 2009م قدر متوسط المستحقات الاختيارية (-0.05521)، و الانحراف المعياري (0.04479)، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.03049) مسجلة من طرف شركة "AREVA"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0.19644) فقد سجلت من طرف شركة "ILIAD".

و بالتالي يمكن القول بان العينة المدروسة من الشركات قد قامت باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف إدارة أرباحها باتجاه تخفيض الربح طيلة فترة الدراسة الممتدة من سنة 2007م إلى 2009م، و تعتبر سنة 2008م السنة التي كان فيها استخدام المستحقات الاختيارية كبير جدا بمتوسط قدره (-0.05807)، تليها بعد ذلك سنة 2009م بمتوسط قدره (-0.05521)، ثم سنة 2007م باستخدام اقل للمستحقات الاختيارية، و بمتوسط قدره (-0.01415)، وفق ما يوضحه الشكل الآتي: (أنظر الشكل رقم 20)

الشكل (20): متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة خلال الفترة 2007م-2009م.



المصدر: مخرجات برنامج "الإكسل، Excel".

و يمكن تفسير توجه عينة الشركات المساهمة الفرنسية المدروسة لممارسة إدارة الأرباح هبوطاً

عن طريق تخفيض الأرباح برغبة الإدارة في:

- تكوين احتياطات مستترة تستخدم بعد ذلك من أجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة.
- إنتاج سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح بغرض تخفيض درجة المخاطرة، و بالتبعية زيادة قيمة الشركة في المدى الطويل.
- تجنب بعض التكاليف السياسية و الاجتماعية التي قد تتحملها الشركات الفرنسية نتيجة الإعلان عن أرباح مرتفعة.
- تخفيض قيمة الوعاء الضريبي بهدف التهرب من دفع الضرائب.
- تخفيض أي زيادة في الأجور مرغوب فيها من جانب ممثلي العمال.
- تخفيض الدخل في السنوات المزدهرة و تخزينه لمقابلة انخفاض الدخل في السنوات الرديئة (تمهيد الدخل).

وعند حساب مؤشر ربحية الشركات قيد الدراسة لمعرفة الشركات الربحية من الخاسرة يمكننا من

تلخيص النتائج في الجدول الآتي و الذي يبين لنا العلاقة بين ربحية الشركات و استخدامها

للمستحقات الاختيارية بغرض إدارة الأرباح:(أنظر الجدول رقم 7)

الجدول (7):المستحقات الاختيارية للشركات الفرنسية الربحية و الخاسرة .

الشركات الخاسرة	الشركات الربحية		
9	41	عدد الشركات	
18%	82%	النسبة المئوية	
-0.02725	-0.01127	2007	متوسط المستحقات الاختيارية
-0.11139	-0.04636	2008	
-0.08038	-0.04969	2009	
-0,07300	-0,03577	متوسط المستحقات الاختيارية لفترة الدراسة ككل	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر الربحية للشركات خلال فترة الدراسة-أنظر الملحق رقم (10).

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه عدم وجود اختلاف في استخدام المستحقات الاختيارية

بين الشركات الربحية و الخاسرة ، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة ككل

للشركات الربحية (-0,03577) ، و للشركات الخاسرة (-0,07300) وهذا يدل على أن الشركات

المساهمة الفرنسية المدروسة تقوم بممارسة إدارة الأرباح عن طريق تخفيض أرباحها .

فقد بلغ عدد الشركات الربحية خلال فترة الدراسة 41 شركة بنسبة 82% ، وقدر متوسط

المستحقات الاختيارية لها ب (-0.01127) ، (-0.04636) ، (-0.04969) ، لكل من سنة: 2007 م،

2008 م، 2009 م على التوالي ، و يمكن تفسير ذلك بالأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد



العالمي في 2008 م، وأعطت للشركات الرباحة دافع تخفيض أرباحها تجاوبا مع الأزمة العالمية ، وبالتالي الاستفادة من مخزون الأرباح لتغطية العجز في السنوات المستقبلية التي قد تحقق فيها هذه الشركات أرباحا منخفضة ، أو ما يعرف بممارسات تمهيد الدخل ، Income smoothing .

أما الشركات الخاسرة فقد بلغ عددها 9 شركات بنسبة 18%، بحيث قدر متوسط مستحقاتها الاختيارية بـ (-0.02725)، (-0.11139)، (-0.08038)، لكل من سنة: 2007 م، 2008 م، 2009 م على التوالي، ويمكن تفسير لجوء هذه الشركات رغم خسارتها إلى تخفيض الربح بالتغييرات الحاصلة على المستوى الإداري لهذه الشركات بحيث تقوم الإدارة الجديدة بتنظيف البيانات المالية و التخلص من كل الخسائر التي تكبدتها الشركة في عهد الإدارة السابقة في السنة التي حدث فيها التغيير ، لتكون السنوات المقبلة أكثر ربحية ، مما يعكس الأداء الجيد للإدارة الجديدة وحسن إدارتها لموارد الشركة ، أو ما يعرف بمحاسبة التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة ، Big bath accounting . و يمكن أن نستعرض نتيجة مدى ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 لإدارة الأرباح خلال الفترة 2007م - 2009م في الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 8)

الجدول (8):نسبة الشركات الممارسة و الغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة .

السنة	الشركات الممارسة		الشركات الغير ممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2007	19	38 %	31	62 %	50	100%
2008	26	52 %	24	48%	50	100%
2009	31	62%	19	38%	50	100%

المصدر: من إعداد الباحثة-أنظر الملحق رقم(11).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تفاوت بين شركات العينة من حيث ممارسة إدارة الأرباح ، بحيث ظهرت أعلى نسبة مئوية للشركات الممارسة سنة 2009 م، بتكرار قدره 31 شركة و بنسبة مئوية 62% وفي المقابل كان أقل تكرار للشركات الممارسة سنة 2007 م وقدره 19 شركة بنسبة مئوية تقدر بـ 38% .

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية وجود ممارسات إدارة الأرباح للشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترة المدروسة ، لا بد من التأكد من معنوية هذه الممارسات و ذلك بإجراء اختبار " ثنائي الحد، Binomial Test " للفرضية المتعلقة بمدى معنوية ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية لإدارة الأرباح خلال الفترة 2007م- 2009 م ، بحيث تمت صياغتها كمايلي:

الفرضية العدمية  $H_0$ : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007م-2009م.

الفرضية البديلة  $H_1$ : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007م-2009م.

بحيث و من خلال اختبار ثنائي الحد يمكننا اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الأرباح و التي أعطي لها متغيرين وهميين (0,1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5 ، فكانت نتائج الاختبار التي توصلنا إليها كما يلخصه الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 9)

الجدول (9): نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لممارسات إدارة الأرباح.

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	مستوى Sig (المعنوية)
المجموعة الأولى	76	51%	0,5	0.935
المجموعة الثانية	74	49%		0.935

. 0.05 عند مستوى معنوية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS -أنظر الملحق رقم (11)-

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة العامة الفرنسية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته 51% وذلك بعدد مشاهدات بلغ 76 مشاهدة من أصل 150 مشاهدة ، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 49% بعدد مشاهدات بلغ 74 مشاهدة من أصل 150 مشاهدة ، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي ، فالقيمة المرتفعة للمعنوية (0.935) أكبر من 0,05 ، و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي ، وعليه فقد تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية ، أي أنه:

لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر

SBF250 بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007 م - 2009 م.

## 2-2 - قياس ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة

بعد تطبيق نموذج معامل التباين (Eckel, 1981) وفق الخطوات السابقة الذكر لنفس العينة

المدروسة، قمنا بحساب مؤشر سلوك تمهيد الدخل للفترتين 2007 م - 2008 م و 2008 م -

2009 م و ذلك باستخدام مقياس الدخل قبل الضريبة، وكانت النتائج المحصل عليها كما يوضحها

الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 10)

الجدول (10): مؤشر سلوك تمهيد الدخل (قبل الضريبة) للعينة المدروسة.

ممارسات مؤشر	ممارسات مؤشر	ممارسات مؤشر	ممارسات مؤشر	الشركة	ممارسات مؤشر	ممارسات مؤشر	ممارسات مؤشر	ممارسات مؤشر	الشركة
تمهيد الدخل	تمهيد الدخل	تمهيد الدخل	تمهيد الدخل		تمهيد الدخل	تمهيد الدخل	تمهيد الدخل	تمهيد الدخل	
2008-	2008-	2007-	2007-		2008-	2008-	2007-	2007-	
2009	2009	2008	2008		2009	2009	2008	2008	
0	8.80	0	76.05	DEVOTEAM	0	4.52	1	0.11	ACCOR
0	2.80	0	7.39	EIFPAGE	1	0.78	0	13.26	AIR FRANCE - KLM
0	4.25	1	0.21	EUTELSAT COMMUNICATIONS	0	21.29	0	1.98	AKKA TECHNOLOGIES
0	4.56	1	0.20	FAURECIA	0	6.10	1	0.03	ALCATEL
0	2.31	0	2.62	FLEURI MICHON	1	0.39	0	2.24	ALES GROUPE
0	2.57	0	8.85	FRANCE TELECOM	1	0.87	1	0.99	ALSTOM
0	1.74	0	2.05	GECINA	0	1.93	0	12.68	ALTEN
1	0.26	0	22.58	GFI INFORMATIQUE	1	0.64	0	9.16	ALTRAN
1	1.00	0	30.22	GL EVENTS	0	9.21	0	133.18	ANOVO
0	59.57	0	31.92	GUERBET	1	0.28	0	22.49	AREVA
1	1.00	0	1.88	ILIAD	0	1.29	0	1.09	ASSYSTEM
1	0.43	0	8.60	INTER PARFUMS	0	3.98	1	0.30	ATARI

1	0.03	0	3.21	JC DECAUX	0	27.61	0	8.13	AUDIKA
0	6.65	0	2.24	KLEPIERRE	0	1.55	1	0.33	AVENIR TELECOM
1	0.20	0	13.50	LAFARGE	0	34.50	1	0.23	BACOU-DALLOZ
1	0.75	1	0.34	LECTRA	1	0.38	1	0.20	BAINS DE MER MONACO
1	0.18	0	6.32	MAISONS FRANCE CONFORT	1	0.91	1	0.37	BENETEAU
1	0.50	1	0.04	MICHELIN	1	0.36	0	3.62	BIOMERIEUX
0	5.72	1	0.66	PEUGEOT	0	1.10	0	5.13	BOIRON
0	13.88	0	1.09	PLASTIC OMNIUM	1	0.48	0	51.69	BOUYGUES
					0	2.27	1	0.04	BULL
					0	14.40	0	5.80	CAMAIEU
					1	0.32	0	3.65	CANAL+
					1	0.21	0	24.08	CARREFOUR
					0	23.34	0	3.80	CEGEDIM
					0	13.92	1	0.82	CHARGEURS
					1	0.47	0	1.63	CIMENTS FRANCAIS
					1	0.35	1	0.44	CNIM
					0	1.80	0	2.27	DASSAULT SYSTEMES
					1	0.01	0	44.02	DELACHAUX

المصدر: مخرجات برنامج Excel - أنظر الملحق رقم (12) .

وبعد حساب مؤشرات تمهيد الدخل وفقا لمقياس الدخل قبل الضريبة لشركات العينة خلال

الفترتين 2008-2007 و 2008-2009، يمكننا تحديد نسبة الشركات الممهدة و غير الممهدة

لدخلها، و تظهر النتائج كما يلخصه الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 11)

الجدول (11): الشركات الممارسة و غير الممارسة لتمهيد الدخل .

المجموع		ممارسات تمهيد الدخل (قبل الضريبة)				الفترة المدروسة
		الشركات الغير ممهدة		الشركات الممهدة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100%	50	%68	34	%32	16	2008 - 2007
100%	50	%54	27	%46	23	2009 - 2008

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة الشركات المساهمة الفرنسية الممهدة لدخلها وفقا لمقياس الدخل قبل الضريبة خلال الفترة 2007م- 2008 م تقدر بـ 32 % بتكرار قدره 16 شركة من إجمالي 50 شركة، في حين قدرت نسبة الشركات الغير ممهدة لدخلها 68 % بتكرار قدره 34 شركة من إجمالي 50 شركة.

أما بالنسبة للفترة 2008م- 2009 م ، يتضح لنا أن نسبة الشركات المساهمة الفرنسية الممهدة لدخلها وفقا لمقياس الدخل قبل الضريبة تقدر بـ 46 % بتكرار قدره 23 شركة من إجمالي 50 شركة، في حين قدرت نسبة الشركات الغير ممهدة لدخلها 54 % بتكرار قدره 27 شركة من إجمالي 50 شركة.

إن الارتفاع الملحوظ في نسبة الشركات الممهدة لدخلها من الفترة الأولى 2007م- 2008 م إلى الفترة الثانية 2008م- 2009 م لا بد أن نفسره بالأزمة المالية التي طبعت منذ عام 2008 م ، مما دفع الشركات لتخفيف تقلبات دخلها بتخفيض دخل السنوات ذات الدخل المرتفع و استخدامه في

السنوات ذات الدخل المتدني ، و ذلك من اجل تقديم انطباع مفضل أمام المساهمين و رغبة منها في تحسين صورة نتيجة أعمالها و تغطية عجزها.

الفرنسية المسجلة العامة المساهمة الشركات ولاختبار الفرضية المتعلقة بمدى معنوية ممارسة بحيث تمت صياغتها كمايلي : الفترة 2007 م-2009 م ، لتمهيد الدخل خلال SBF بمؤشر 250

الفرضية العدمية  $H_0$ : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بتمهيد الدخل خلال الفترة 2007م-2009م.

الفرضية البديلة  $H_1$ : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بتمهيد الدخل خلال الفترة 2007م-2009م.

قمنا بإجراء اختبار "ثنائي الحد" ، Binomial Test ، بحيث و من خلال هذا الاختبار يمكننا معرفة مدى اختلاف البيانات الخاصة بتمهيد الدخل ، و التي قد أعطينا لها متغيرين وهميين (0,1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5 ، فكانت نتائج الاختبار التي توصلنا إليها كما يلخصه الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 12)

الجدول (12): نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لممارسات تمهيد الدخل

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	Sig( مستوى المعنوية )
المجموعة الأولى	39	39 %	0,035
المجموعة الثانية	61	61 %	0,035

عند مستوى معنوية 0.05 .

المصدر: مخرجات برنامج SPSS - أنظر الملحق رقم (13)-

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة العامة الفرنسية قد مارست تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة وبما نسبته 39 % وذلك بعدد مشاهدات بلغ 39 مشاهدة من أصل 100 مشاهدة ، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 61% بعدد مشاهدات بلغ 61 مشاهدة من أصل 100 مشاهدة ، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار فقيمة المعنوية (0,035) أقل من 0,05 ، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر

SBF250 بتمهيد الدخل خلال الفترة 2007 م - 2009 م.

و من خلال ماسبق نستنتج بأنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر

SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007م-2009م ، و ذلك من خلال :

استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا رغبة منها في تمهيد دخلها ، أي بنقل الدخل

من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المنخفض تفاديا لتأثيرات الأزمة المالية التي

تفاقت خلال نفس الفترة.

**3 قياس جودة ركائز الحوكمة في عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة**

**بمؤشر SBF250**

بعد جمع البيانات اللازمة لقياس جودة ركائز حوكمة الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة

بمؤشر SBF250 ، يمكن عرض و تحليل النتائج التي توصلنا إليها كمايلي :

**3-1- قياس جودة ركيزة إدارة المخاطر**



بعد تقييم جودة ركيزة إدارة المخاطر في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر "SBF250" ، وعن طريق المقاييس السابق تحديدها - (أنظر الملحق رقم 14)، يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 13)

الجدول (13): التكرارات و النسب المئوية للشركات الملتزمة و غير الملتزمة بمقاييس جودة إدارة المخاطر.

جودة ركيزة إدارة المخاطر						
المجموع		الشركات الغير ملتزمة		الشركات الملتزمة		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100	50	28%	14	72%	36	التقرير السنوي لإدارة مخاطر
100	50	-	-	%100	50	الخلية المختصة بإدارة المخاطر
100	50	12%	6	88%	44	التقييم الدوري للمخاطر

المصدر: من إعداد الباحثة-أنظر الملحق رقم (14) .

من خلال الجدول أعلاه ، يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية:

- العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية تلتزم بإعداد تقرير سنوي لإدارة المخاطر بعدد بلغ 36 شركة من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 72% من العينة المدروسة، في حين 14 شركة من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 28% من العينة المدروسة لا تلتزم بإعداد التقرير السنوي لإدارة المخاطر.

- يتضمن الهيكل التنظيمي للعينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية خلية مختصة بإدارة المخاطر في كل الشركات، أي بما نسبته 100%.

- الشركات المساهمة الفرنسية تلتزم بالتقييم الدوري لمخاطرها بعدد بلغ 44 شركة من إجمالي 50 شركة أي بما نسبته 88% من العينة المدروسة، في حين 6 شركات من إجمالي 50 شركة، أي بما نسبته 12% من العينة المدروسة لا تلتزم بالتقييم الدوري لمخاطرها.

و من خلال النتائج السابقة يمكن استخلاص أن الشركات المساهمة الفرنسية تلتزم بإعداد تقرير سنوي يتضمن تفاصيل إدارة مخاطرها و يتم تضمينه داخل بنود تقاريرها السنوية و كذا تقاريرها المرجعية التي يتم الإفصاح عنها دوريا ، كما لاحظنا أن هذا التقرير يتضمن تحديد مخاطر الشركة و أسبابها ، تقييمها و كذا المفاضلة بين كل خطر و العائد المترتب عنه ، و من ثم تحديد الأنشطة الرقابية الضرورية للحد من تلك المخاطر إلى ادني مستوى ممكن تقاديا للوقوع في الأزمات.

ولاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة إدارة المخاطر في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 ، قمنا بتطبيق اختبار "ثنائي الحد ، Test Binomial " ، بحيث و من خلاله يمكننا اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة المخاطر و التي أعطي لها متغيرين وهميين (0،1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5.

وكانت نتائج الاختبار كما يظهره الملحق رقم (14)، و يلخصه الجدول الآتي: (أنظر الجدول

رقم 14)

الجدول (14): نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لجودة ركيزة إدارة المخاطر .

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	مستوى Sig (المعنوية)
المجموعة الأولى	130	87 %	0,5	0 0,00
المجموعة الثانية	20	13 %		0 0,00

عند مستوى معنوية 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS - أنظر الملحق رقم (15).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة العامة الفرنسية تلتزم بمقاييس جودة إدارة المخاطر المعتمدة بما نسبته 87% وذلك بعدد مشاهدات بلغ 130 مشاهدة من أصل 150 مشاهدة ، في حين بلغت نسبة عدم الالتزام 13% بعدد مشاهدات بلغ 20 مشاهدة من أصل 150 مشاهدة ، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي ، فالقيمة المنخفضة للمعنوية (0,000) أقل من 0,05 و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي ، بمعنى أن نسبة التزام الشركات بمقاييس جودة إدارة المخاطر المعتمدة أكثر من نسبة عدم الالتزام بها ، والقيمة المعنوية ( Sig ) تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة ، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية الثانية ، وقبول الفرضية البديلة ، أي أنه :

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة إدارة المخاطر في الشركات المساهمة

الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

### 3 2- قياس جودة ركيزة الإفصاح

بعد تقييم جودة ركيزة الإفصاح في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر " SBF250"، وعن طريق المقاييس السابق تحديدها، يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول الآتي:  
(أنظر الجدول رقم 15)

الجدول (15): التكرارات و النسب المئوية للشركات الملتزمة و غير الملتزمة بمقاييس جودة

#### الإفصاح.

جودة ركيزة الإفصاح						
المجموع		الشركات الغير ملتزمة		الشركات الملتزمة		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100	50	-	-	100%	50	الإفصاح عن السياسات المحاسبية
100	50	52%	26	48%	24	الإفصاح عن سياسات توزيع الأرباح
100	50	-	-	100%	50	الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة
100	50	10%	5	90%	45	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة
100	50	74%	37	26%	13	الإفصاح عن الالتزامات المحتملة

المصدر: من إعداد الباحثة -أنظر الملحق رقم (14) .

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية:

- كل الشركات المساهمة الفرنسية بما نسبته 100%، تفصح دوريا عن سياساتها المحاسبية المتبعة،

- الشركات المساهمة الفرنسية تفصح دوريا عن سياسات توزيع أرباحها بعدد بلغ 24 شركة من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 48% من العينة المدروسة، في حين 26 شركة من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 52% من العينة المدروسة لا تفصح دوريا عن سياسات توزيع أرباحها.

- كل الشركات المساهمة الفرنسية بما نسبته 100%، تفصح دوريا عن مكافآت مجلس الإدارة.

- الشركات المساهمة الفرنسية تفصح دوريا عن تفاصيل الأحداث اللاحقة بعدد بلغ 45 شركة من إجمالي 50 شركة، أي بما نسبته 90% من العينة المدروسة، في حين 5 شركات من إجمالي 50 شركة، أي بما نسبته 10% من العينة المدروسة لا تفصح دوريا عن تفاصيل الأحداث اللاحقة.

- الشركات المساهمة الفرنسية تفصح دوريا عن التزاماتها المحتملة بعدد بلغ 13 شركة من إجمالي 50 شركة، أي بما نسبته 26% من العينة المدروسة، في حين 37 شركة من إجمالي 50 شركة، أي بما نسبته 74% من العينة المدروسة لا تفصح دوريا عن التزاماتها المحتملة.

و من خلال الملاحظات السابقة يمكن استخلاص أن الشركات المساهمة الفرنسية تلتزم بالإفصاح عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في إعداد بياناتها المالية المجمعة ، و كذا حساباتها الاجتماعية ، تفاصيل كل بند من بنود القوائم المالية المنشورة ، ( تقييم الأصول المادية و المعنوية ، المخزونات ، طرق الاهتلاك ، تفاصيل الخسارة في قيمة الأصول ، طرق التجميع المتبعة ، المعلومات القطاعية ، تفاصيل الضريبة المؤجلة ، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين ، أتعاب محافظي الحسابات ، المعلومات المتعلقة بالتعاملات مع الأطراف الخارجية ، الأحداث اللاحقة للميزانية....)، وهذا ضمن تقريرها السنوي أو المالي وكذا تقاريرها المرجعية السنوية ، كما تفصح بنسبة معتبرة عن سياسات توزيع الأرباح و كذا التغيرات في رأس

المال و المساهمين ، و بنسبة قليلة عن التزاماتها المحتملة ، مما يعكس لنا جودة الإفصاح في هذه الشركات بما يعزز من الشفافية فيها.

ولاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة الإفصاح في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر " SBF250 " ، قمنا بتطبيق اختبار "ثنائي الحد" ، Binomial Test ، بحيث و من خلاله يمكننا اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بالإفصاح و التي أعطي لها متغيرين وهميين (0,1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5 . وكانت نتائج الاختبار كما يظهره الملحق رقم (19) ، و يلخصه الجدول الآتي: (أنظر الجدول

رقم 16)

الجدول (16): نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لجودة ركيزة الإفصاح .

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	Sig ( مستوى المعنوية )
المجموعة الأولى	182	73 %	0,5	0 0,00
المجموعة الثانية	68	27 %		0 0,00

عند مستوى معنوية 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS - أنظر الملحق رقم (16).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة العامة الفرنسية تلتزم بمقاييس جودة الإفصاح المعتمدة بما نسبته 73% وذلك بعدد مشاهدات بلغ 182 مشاهدة من أصل 250 مشاهدة ، في حين بلغت نسبة عدم الالتزام 27% بعدد مشاهدات بلغ 68 مشاهدة من أصل 250 مشاهدة ، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي ، فالقيمة

المنخفضة للمعنوية (0,000) أقل من 0,05 ، و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي ، بمعنى أن نسبة التزام الشركات بمقاييس جودة الإفصاح المعتمدة أكثر من نسبة عدم الالتزام بها ، والقيمة المعنوية ( Sig ) تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة ، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية ، وقبول الفرضية البديلة ، أي أنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة الإفصاح في الشركات المساهمة الفرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250.

### 3 3- قياس جودة ركيزة الرقابة

بعد تقييم جودة ركيزة الرقابة في الشركات المساهمة الفرنسية قيد الدراسة ، وعن طريق المقاييس

السابق تحديدها ، يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 17)

الجدول (17): التكرارات و النسب المئوية للشركات الملتزمة و غير الملتزمة بمقاييس جودة الرقابة.

الرقابة						
المجموع		الشركات الغير ملتزمة		الشركات الملتزمة		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100	50	44%	22	56%	28	التقرير السنوي لنظام الرقابة الداخلية
100	50	30%	15	70%	35	حجم مجلس الإدارة
100	50	18%	9	82%	41	ملكية المديرين
100	50	30%	15	70%	35	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
100	50	46%	23	54%	27	الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي
100	50	8%	4	92%	46	استقلالية لجنة المراجعة
100	50	10%	5	90%	45	جودة المراجعة الخارجية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS - أنظر الملحق رقم (14).

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية:

- الشركات المساهمة الفرنسية تلتزم بإعداد تقرير سنوي لنظام الرقابة الداخلية بعدد بلغ 28 شركة

من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 56% من العينة المدروسة ، في حين 22 شركة من

إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 44% لا تلتزم بإعداد هذا التقرير.



- حجم مجلس الإدارة للشركات المساهمة الفرنسية لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاث ولا يزيد عن احد عشر عضوا في 35 شركة من إجمالي 50 ، أي بما نسبته 70 % من العينة المدروسة ، في حين 15 شركة من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 30% حجم مجلس الإدارة فيها يفوق 11 عضوا،
- ملكية المديرين في مجلس إدارة الشركات المساهمة الفرنسية لا تزيد عن 20 % من أسهم الشركة المصدرة في 41 شركة من إجمالي 50 ، أي بما نسبته 82% من العينة المدروسة ، في حين 9 شركات من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 18% ملكية المديرين فيها يفوق 20 % من أسهم الشركة المصدرة.
- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين ( المستقلين) في الشركات المساهمة الفرنسية عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر ، في 35 شركة من إجمالي 50 ، أي بما نسبته 70 % من العينة المدروسة ، في حين 15 شركة من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 30% أعضاء مجلس الإدارة فيها من المديرين التنفيذيين.
- هناك فصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي في 27 شركة مساهمة فرنسية من إجمالي 50 شركة ، أي بما نسبته 54 % ، في حين 23 شركة من إجمالي 50 شركة ، و بما نسبته 46 % لا تلتزم بالفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي.
- تحتوي لجنة المراجعة على الأقل ثلاث أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ( المستقلين) ، في 46 شركة مساهمة فرنسية من إجمالي 50 شركة، أي بما نسبته 92 %، في حين 4 شركات من إجمالي 50 شركة ، و بما نسبته 8 % لا تحتوي لجنة المراجعة فيها على ثلاث أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين.

- الشركات المساهمة الفرنسية تخضع للمراجعة الخارجية من طرف واحد على الأقل من مكاتب

المراجعة الدولية التالية:

"Arther Anderson, PriceWaterhouseCoopers, Ernst &Young, Deloitte,

Touche & Tohmatsu"

و ذلك بعدد بلغ 45 شركة مساهمة فرنسية من إجمالي 50 شركة، أي بما نسبته 90 %، في

حين 5 شركات من إجمالي 50 شركة، و بما نسبته 10 % تخضع لمكاتب مراجعة حسابات خارجية

أخرى غير دولية.

و من خلال الملاحظات السابقة يمكن استخلاص أن نسبة معتبرة من الشركات المساهمة

الفرنسية تلتزم بإعداد تقرير دوري يتضمن تفاصيل نظام الرقابة الداخلية و قد لوحظ أن 28 شركة

مساهمة فرنسية و التي تلتزم بإعداد التقرير تعده وفقا للخطوات المنصوص عليها ضمن تقرير

للجنة رعاية المنظمات " COSO " الصادر عام 1992م، و هي : تحديد عوامل البيئة الرقابية ،

تقييم مخاطر الشركة ، تفاصيل نظم المعلومات و الاتصال في الشركة ، الأنشطة الرقابية المقترحة

للسيطرة على المخاطر ذات الأهمية النسبية في الشركة ، و كذا تحديد الجهات المختصة بالمتابعة

و الإشراف على الأنشطة الرقابية .

كما أن الملاحظات المسجلة في كل من مقاييس حجم مجلس الإدارة ، ملكية المديرين ،

استقلالية مجلس الإدارة ، وكذا استقلالية لجنة المراجعة ، تعكس و بصورة واضحة جودة الرقابة

الممارسة من طرف مجلس إدارة شركات العينة المدروسة ، كما أن استقلالية لجان المراجعة فيها

يضمن المتابعة و الإشراف المستمر على نشاط المراجع الداخلي و الذي يصعب قياس جودته دون

ضمان الأداء الجيد للجان المراجعة في الشركة.

أما بالنسبة لمقياس الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي فالنسبة كانت ضعيفة مقارنة ببقية المقاييس ، و فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الخارجية فان خضوع غالبية الشركات المساهمة الفرنسية للمراجعة من طرف مكاتب تدقيق دولية يعكس جودة أدائها ، و قد لوحظ أن المكاتب التالية : " Deloitte ، Young & Ernst ، PriceWaterhouseCoopers " هي الشائعة الاستخدام من طرف الشركات المساهمة الفرنسية ، و لم نلاحظ أية حالة لشركة تعتمد على مكنتي "Anderson Arther" أو "Touche & Tohmatsu".

ولاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة الرقابة في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 ، قمنا بتطبيق اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ، بحيث و من خلاله يمكننا اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بالرقابة و التي أعطي لها متغيرين وهميين (0,1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5 . وكانت نتائج الاختبار كما يظهره الملحق رقم ( 20)، و يلخصه الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 18)

**الجدول (18): نتائج اختبار ثنائي الحد ( Binomial Test ) لجودة ركيزة الرقابة**

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	Sig (مستوى المعنوية)
المجموعة الأولى	257	73 %	0,5	0 0,00
المجموعة الثانية	93	%27		0 0,00

عند مستوى معنوية 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS - أنظر الملحق رقم ( 17 ).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة العامة الفرنسية تلتزم بمقاييس جودة الرقابة المعتمدة بما نسبته 73% وذلك بعدد مشاهدات بلغ 257 مشاهدة من أصل 350 مشاهدة ، في حين بلغت نسبة عدم الالتزام 27% بعدد مشاهدات بلغ 93 مشاهدة من أصل 350 مشاهدة ، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي ، فالقيمة المنخفضة للمعنوية (0,000) أقل من 0,05 و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي ، بمعنى أن نسبة التزام الشركات بمقاييس جودة الرقابة المعتمدة أكثر من نسبة عدم الالتزام بها ، والقيمة المعنوية ( Sig ) تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة ، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية ، وقبول الفرضية البديلة ، أي أنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركيزة الرقابة في الشركات المساهمة الفرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250.

و من خلال ماسبق نستنتج بأنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركائز حوكمة الشركات المساهمة الفرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250.

المبحث الثالث : دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة

الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250

من اجل تحليل العلاقة بين ركائز حوكمة الشركات (إدارة المخاطر ، الإفصاح ، الرقابة) و

مدى مساهمتها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة

بمؤشر " SBF250 " قمنا ببناء و اختبار نموذج للدراسة يوضح العلاقة بين ممارسات المحاسبة

الإبداعية كمتغير تابع و ركائز حوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة.

## 1 1 بناء و اختبار صلاحية نموذج الدراسة

### 1 1 1 بناء نموذج الدراسة

يظهر نموذج الدراسة على شكل معادلة انحدار متعدد بثلاث متغيرات مستقلة كما يلي:

$$CA = \beta_0 + \beta_1 RM + \beta_2 DISCL + \beta_3 CONTR + e_i$$

حيث أن:

**CA**: المتغير التابع **Y** ، و الذي يمثل المحاسبة الإبداعية و يمكن اعتباره متغير متصل ، يمكن

قياسه من خلال قيمة متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة خلال الفترة 2007م - 2009م.

$\beta_0$ : تمثل قيمة الثابت.

$(\beta_3, \beta_2, \beta_1)$ : تمثل معاملات نموذج الانحدار.

**RM**: المتغير المستقل الأول **X1** ، والذي يمثل ركيزة إدارة المخاطر ، وهو متغير متصل يتم

قياسه من خلال النسبة المئوية المتوسطة لمدى التزام عينة الدراسة بمقاييس جودة إدارة المخاطر.

**DISCL**: المتغير المستقل الثاني **X2** ، والذي يمثل ركيزة الإفصاح ، وهو متغير متصل يتم

قياسه من خلال النسبة المئوية المتوسطة لمدى التزام عينة الدراسة بمقاييس جودة الإفصاح.

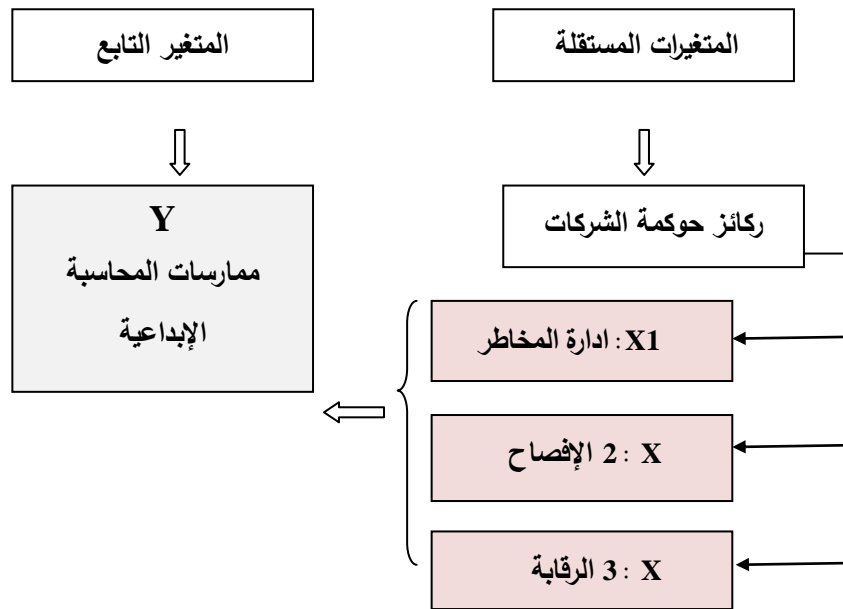
**CONTR** : المتغير المستقل الثالث **X3** ، والذي يمثل ركيزة الرقابة ، وهو متغير متصل يتم

قياسه من خلال النسبة المئوية المتوسطة لمدى التزام عينة الدراسة بمقاييس جودة الرقابة.

$e_i$  : يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

و يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الشكل الآتي: (أنظر الشكل رقم 21)

الشكل (21): نموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة.

## 2 1 اختبار صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي

تنتهي نماذج هذه الدراسة إلى "النموذج الخطي العام، General Linear Model GLM" ، و

الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، ولذا ينبغي فحص بيانات هذا النموذج للتحقق

من تحقيقه لشروط النموذج الخطي العام، وفيما يلي اختبارات صحة البيانات للتحليل الإحصائي:

أ - اختبار التوزيع الطبيعي

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي "Normal Distribution" تم استخدام اختبار "Jarque-Bera" المعلمي الأكثر انتشاراً ضمن حزمة البرنامج الإحصائي " E-Views"، وتكون قاعدة القرار لقبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمالية اختبار J-B أكبر من 0.05، و الجدول الآتي يبين النتائج المتحصل عليها: (أنظر الجدول رقم

(19)

الجدول (19): نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي .

المتغير التابع Y	المتغير المستقل 1 X	المتغير المستقل 2 X	المتغير المستقل 3 X	
-2.050987	-1.459001	-0.344887	0.036404	Skewness الالتواء
8.662163	3.637425	2.646186	2.320619	Kurtosis التفرطح
<b>101.8464</b>	<b>18.58552</b>	<b>1.252028</b>	<b>0.972624</b>	J-B قيمة
0.000000	0.000092	0.534719	0.614890	J-B احتمال
50	50	50	50	عدد المشاهدات

عند مستوى معنوية 0.05.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views - أنظر الملحق رقم (18)

من خلال الجدول يلاحظ أن احتمال J-B للمتغير التابع Y و المتغير المستقل X1 أقل من 0.05، مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، وترجع هذه النتيجة إلى أن الالتواء " Skewness" لا يقترب من الصفر، والتفرطح " Kurtosis" لا يقترب من (3)، وللتغلب على هذه المشكلة سيتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log.) لهذه المتغيرات، أما بقية المتغيرات المستقلة X2، X3 فاحتمال J-B لديها أكبر من 0.05، مما يؤكد اقترابها من التوزيع الطبيعي

وترجع هذه النتيجة إلى أن الالتواء "Skewness" يقترب من الصفر، والتفرطح "Kurtosis" يقترب من (3)، وبما أن حجم العينة كبير ( $n < 30$ )، فلن تكون مشكلة عدم توزيع بيانات المتغيرين  $X1$ ،  $Y$  طبيعياً مؤثرة على صحة نموذج الدراسة.

#### ب - اختبار استقرار السلاسل الزمنية

إن الأبحاث التطبيقية التي تستخدم السلاسل الزمنية تفترض استقرار تلك السلاسل، "Time Series Stationarity" وقد ينشأ الارتباط الذاتي "Autocorrelation" في النموذج لأن السلسلة الزمنية التي تبنى عليها الدراسة غير مستقرة "non-stationary"، وللتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة "Unit Root" المتضمن لاختبار "Augmented Dicky-Fuller Test ADF" المعلمي، واختبار "Phillips-PP" غير المعلمي، ووفقاً لهذين الاختبارين فإن فرضية استقرار السلسلة الزمنية الممتدة من 2007م إلى 2009م حسب فترة الدراسة، تكون مقبولة في حال ما إذا كانت القيمة المطلقة للاختبارين، اختبار "ADF" المعلمي، واختبار "PP" غير المعلمي أكبر من القيمة الحرجة "critical value" عند مستويي 1% و 5%، و الجدول الآتي يلخص نتيجة الاختبارين: (أنظر الجدول رقم 20)



الجدول (20): نتائج اختباري (Augmented Dicky-Fuller Test) و (Phillips-Person PP)

لاستقرار السلسلة الزمنية (2009-2007)

الدرجة القيمة Critical value		المطلقة القيمة (PP) لاختبار المعطي غير	الدرجة القيمة Critical value		المطلقة القيمة (ADF) لاختبار المعطي	المتغيرات
% مستوى 5	% مستوى 1		% مستوى 5	% مستوى 1		
-2.9215	-3.5682	6.542996	-2.9228	-3.5713	5.598493	Y
-2.9215	-3.5682	8.220433	-2.9228	-3.5713	5.479651	X1
-2.9215	-3.5682	8.507133	-2.9228	-3.5713	7.085204	X2
-2.9215	-3.5682	6.364216	-2.9228	-3.5713	4.648217	X3

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views - أنظر الملحقين رقم (19)، (20).

من الجدول أعلاه يلاحظ أن القيمة المطلقة للاختبارين ، اختبار " ADF " المعطي ، واختبار "PP" غير المعطي أكبر من القيمة الحرجة " critical value " عند مستويي 1% و 5% ، بالنسبة لكل المتغيرات ، مما يعني قبول الفرضية العدمية أي أن بيانات السلسلة الزمنية 2007-2009 مستقرة.

### ج - اختبار التداخل الخطي

إن قوة النموذج الخطي العام "GLM" تعتمد أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة "Independency" ، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق ، و لا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات ، ولتحقيق ذلك يتم استخدام مقياس "Collinearity Diagnostics" وذلك بحساب معامل "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة ، ومن ثم إيجاد معامل "Variance Inflation Factor VIF" ، حيث أن:

$$VIF=1 / Tolerance$$

و يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة ووفقاً لهذا الاختبار فإن الحصول على قيمة "VIF" أعلى من (5) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي "Multicollinearity" للمتغير المستقل المعني و الجدول الآتي يلخص نتيجة حساب معاملي "Tolerance" و "Variance Inflation Factor VIF" : (أنظر الجدول رقم 21)

الجدول (21): نتيجة حساب معاملي (Tolerance) و (VIF) لاختبار التداخل الخطي.

المتغيرات المستقلة	Tolerance معاملي	VIF معاملي
X1	0.953	1.049
X2	.9910	1.009
X3	.9500	1.052

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS-أنظر الملحق رقم ( 21 )

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة "VIF" لجميع المتغيرات المستقلة هي دون أ.5) مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

#### د - اختبار الارتباط الذاتي

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي "Autocorrelation" في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة ، مما سيؤثر على صحة النموذج ، إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط ، وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار "Durbin Watson D-" ، وتتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر و 4 ، إذ تشير النتيجة القريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة ، والنتيجة القريبة من 4 فتشير إلى وجود ارتباط سالب

قوي ، أما النتيجة المثلثي فهي التي تتراوح بين 1.5 و 2.5 والتي تشير بذلك إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات.

ويظهر الجدول الآتي قيمة (D-W) لنموذج الدراسة: (أنظر الجدول رقم 22)

الجدول (22): نتيجة حساب إحصائية (D-W) لاختبار الارتباط الذاتي.

المتغير التابع لنموذج الدراسة	(D-W) إحصائية
Y	1.828620

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views - أنظر الملحق رقم ( 22).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية " D-W " تقع ضمن المجال [2.5-1.5] ، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات يؤثر على صحة النموذج إذا فنموذج الدراسة المقترح صحيح.

#### هـ - اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي

إحدى الافتراضات المهمة لنماذج الانحدار الكلاسيكي ، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية " Ordinary Least Squares- OLS " هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت "Homoskedasticity" ، بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر ، وإذا كان تباين الخطأ العشوائي غير ثابت "Heteroskedasticity" فتستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على تلك المشكلة مثل اختبار "White" الذي يتم إجراؤه بشكل روتيني باستخدام حزمة البرنامج الإحصائي " E-Views " بعد اكتشافه من خلال البرمجية نفسها ، و الجدول الآتي يوضح النتيجة المحصل عليها: (أنظر الجدول رقم 23)

الجدول (23): نتيجة اختبار (White) لثبات تباين الخطأ العشوائي.

White Heteroskedasticity Test اختبار -		
p-value ( Probability )	F-statistic	
0.094790	1.818723	نموذج الدراسة

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views-أنظر الملحق رقم ( 23).

من الجدول أعلاه وجد أن قيمة "p-value" لاختبار "White" لنموذج الدراسة أكبر من 0.05 ، مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية ، أي أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي "Heteroskedasticity" وهذا ما أكدته اختبار "White" ، و من خلال ما سبق يمكن القول بأن : نموذج الدراسة صحيح و قابل للتحليل الإحصائي .

## 2- الإحصاء الوصفي و اختبار فرضيات نموذج الدراسة

### 2 1- الإحصاء الوصفي و تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

تبين الجداول الآتية الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (Y ، X1 ، X2 ، X3) ، و كذا مصفوفة

الارتباط "بيرسون ، Pearson" ، للعلاقة بين هذه المتغيرات: (أنظر الجدولين رقم 24 ، 25)

الجدول (24): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة .

المتغيرات المستقلة			المتغير التابع	
X1	X2	X3	Y	متغيرات نموذج الدراسة
86.68000	72.80000	73.32000	-0.042477	المتوسط الحسابي
100.0000	80.00000	71.00000	-0.031612	الوسيط
100.0000	100.0000	100.0000	0.031157	أعلى قيمة
33.00000	40.00000	43.00000	-0.232332	أدنى قيمة
23.37576	16.54185	15.63935	0.047900	الانحراف المعياري
-1.459001	-0.344887	0.036404	-2.050987	الالتواء
3.637425	2.646186	2.320619	8.662163	التفرطح

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views -أنظر الملحق رقم ( 18).

الجدول (25): مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة .

مصفوفة الارتباط بيرسون		X1	X2	X3	Y
X1	Pearson Correlation	1	.0640	.2120	<b>-0.286*</b>
	Sig. (2-tailed)	.	.6610	.1390	<b>.0440</b>
X2	Pearson Correlation	.0640	1	.0830	<b>-0.282*</b>
	Sig. (2-tailed)	.6610	.	.5650	<b>.0470</b>
X3	Pearson Correlation	.2120	.0830	1	<b>.1230</b>
	Sig. (2-tailed)	.1390	.5650	.	<b>.3950</b>
Y	Pearson Correlation	-0.286*	-0.282*	.1230	1
	Sig. (2-tailed)	.0440	.0470	.3950	.

عند مستوى معنوية 0.05.

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS -أنظر الملحق رقم ( 24).

يتضح لنا من خلال النتائج المبينة في الجدولين أعلاه مايلي:

بالنسبة للمتغير التابع Y تظهر قيمة متوسط المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة خلال الفترة

2007م-2009م بقيمة سالبة (-0.042477)، و تدل كما توصلنا سابقا على ممارسات المحاسبة

الإبداعية عن طريق إدارة الأرباح هبوطا ، كما أن المتغير Y لا يقترب من التوزيع الطبيعي لأن

قيمة الالتواء لا تقترب من الصفر ، و قيمة التفرطح لا تقترب من الـ (3).

بالنسبة لمتغير إدارة المخاطر X1 فيتضح لنا أن النسبة المئوية المتوسطة لإدارة المخاطر في

العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية و خلال الفترة المدروسة بقيمة 86.68 % ، وهي

نسبة معتبرة تعكس جودة تطبيق إدارة مخاطر هذه الشركات و هذا ما تم تأكيده سابقا ، و تظهر

أدنى قيمة لها بقيمة 33 % و هي مسجلة لدى الشركات التالية: (AIR France ،

BIOMERIEUX ، CAMAIEU ، CNIM ، EIFFAGE ، INTER PARFUMS ) ، أما أعلى قيمة

فهي 100 % ، توزيع هذا المتغير غير طبيعي و لأن قيمة الالتواء لا تقترب من الصفر ، و قيمة

التفرطح لا تقترب من الـ(3).

أما فيما يتعلق بعلاقة ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمتغير المستقل إدارة المخاطر ، فقد

توقعنا أن تكون العلاقة عكسية بحيث كلما التزمت الشركة أكثر بمقاييس جودة إدارة المخاطر كلما

حدثت من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، و تظهر لنا مصفوفة الارتباط بيرسون Pearson معامل

الارتباط السالب بين الثنائي (X1,Y) بقيمة (-0.286) وذو الدلالة الإحصائية بقيمة (0.044) وهي

أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يؤكد العلاقة العكسية بين ركيزة إدارة المخاطر و ممارسات

المحاسبة الإبداعية في العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية.

فيما يتعلق بمتغير الإفصاح X2 فيتضح لنا أن النسبة المئوية المتوسطة للإفصاح في الشركات المساهمة الفرنسية و خلال الفترة المدروسة بقيمة 72.80 % ، وهي نسبة معتبرة تعكس جودة تطبيق الإفصاح في هذه الشركات و هذا ما تم تأكيده سابقا ، و تظهر أدنى قيمة لها بقيمة 40 % ، وهي مسجلة لدى الشركات ( FLEURI MICHON ، CAMAIEU ، BOUYGUES ، BENETEAU ) ، GL EVENTS ) ، أما أعلى قيمة فهي 100 % ، توزيع هذا المتغير طبيعي و يتضح ذلك من قيمة الالتواء التي تقترب من الصفر و قيمة التفرطح التي تقترب من (3).

أما فيما يتعلق بعلاقة ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمتغير المستقل الإفصاح ، فقد توقعنا أن تكون العلاقة عكسية بحيث كلما التزمت الشركة أكثر بمقاييس جودة الإفصاح كلما حدثت من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، و تظهر لنا مصفوفة الارتباط "بيرسون ، Pearson" معامل الارتباط السالب بين الثنائي (X2،Y) بقيمة (-0.282) ذو الدلالة الإحصائية بقيمة (0.047) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يؤكد العلاقة العكسية بين ركيزة الإفصاح و ممارسات المحاسبة الإبداعية في العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية.

فيما يتعلق بمتغير الرقابة X3 فيتضح لنا أن النسبة المئوية المتوسطة للرقابة في الشركات المساهمة الفرنسية و خلال الفترة المدروسة بقيمة 73.32 % ، وهي نسبة معتبرة تعكس جودة تطبيق الرقابة بآلياتها في هذه الشركات و هذا ما تم تأكيده سابقا ، و تظهر أدنى قيمة لها بقيمة 43 % و تظهر لدى الشركات " ATARI ، BACOU-DALLOZ ، CEGEDIM " ، أما أعلى قيمة فهي 100 % ، كما أن توزيع هذا المتغير طبيعي و يتضح ذلك من قيمة الالتواء التي تقترب من الصفر ، و قيمة التفرطح التي تقترب من (3).

أما فيما يتعلق بعلاقة ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمتغير المستقل الرقابة ، فقد توقعنا أن تكون العلاقة عكسية بحيث كلما التزمت الشركة أكثر بمقاييس جودة الرقابة كلما حدثت من ممارسات المحاسبة الإبداعية إلا أن مصفوفة الارتباط بيرسون تظهر لنا معامل الارتباط الموجب بين الثنائي (X3،Y) بقيمة (0.123) الذي يعكس علاقة طردية بين المتغيرين ، و ظهور مستوى المعنوية بقيمة (0.395) أكبر من 0.05 ، مما ينفي الدور الذي تلعبه ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية ، و لتفسير هذه النتيجة يجب العودة للتدقيق في تقييمنا لجودة ركيزة الرقابة في العينة المدروسة ، فقد لاحظنا أن مستوى الرقابة كان جيدا بجميع مقاييسه من حيث:

- التزام الشركات بإعداد تقرير سنوي لنظام الرقابة الداخلية بما نسبته 56% ،
  - التزامها بحجم مجلس الإدارة الذي لا يقل عدد أعضائه عن ثلاث ولا يزيد عن احد عشر عضوا بما نسبته 70% .
  - ملكية المديرين التي لا تزيد عن 20% من أسهم الشركة بما نسبته 82% .
  - استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بما نسبته 70% .
  - الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي بما نسبته 54% .
  - استقلالية لجنة المراجعة بما نسبته 92% .
  - فعالية المراجعة الخارجية بما نسبته 90% .
- و يلاحظ أن أضعف نسبة مئوية كانت نسبة الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي ، رغم أهمية هذا المقياس و كونه أحد أهم العوامل المباشرة التي يمكن أن تقلل من سلوك الإدارة الانتهازي لتعظيم حوافزها و مكافآتها على حساب مصلحة الملاك بطريق المحاسبة



الإبداعية ، كان من المفروض أن تكون نسبة الالتزام بهذا المقياس جيدة بما يساهم أكثر من بقية المقاييس في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، و بالتالي فالنسبة لم تكن كافية للحد من هذه الممارسات خلال الفترة المدروسة 2007 - 2009 لاسيما و أنها طبعت بالأزمة الاقتصادية المالية ، و هذا ما أخل بالعلاقة و الدور الذي كان يجب أن تلعبه ركيزة الرقابة في الحد من هذه الممارسات.

## 2 2 اختبار فرضيات نموذج الدراسة

بعد أن تم اختبار صلاحية بيانات نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي ، وقدرتها على تمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، وبعد أن تم عرض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة و تحليل علاقة الارتباط بينها ، تأتي المرحلة الأخيرة وهي اختبار الفرضيات ، ولاختبار فرضيات نموذج الدراسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS" لكون المتغير التابع هو متغير متصل ، و هذا عن طريق الانحدار المشترك المتعدد " Pooled Regression".

أ - دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في العينة المدروسة  
تمت صياغة الفرضية المتعلقة بدور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر "SBF250" كمايلي:  
**الفرضية العدمية  $H_0$ :** لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.  
**الفرضية البديلة  $H_1$ :** توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

و بعد استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و هذا عن طريق الانحدار المشترك المتعدد "Pooled Regression" بين المتغير التابع Y و المتغير المستقل X1 ، تم الحصول على النتيجة المبينة في الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 26)

الجدول (26): اختبار الفرضية المتعلقة بدور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

مستوى المعنوية ( Sig. )	قيمة t	قيمة Beta	معاملات الانحدار		
			Std. Error	B	
.7460	.3260		.0250	.0080	ثابت الانحدار
.0440	-2.067	-0.286	0.000	-0.001	X1

عند مستوى معنوية : 0.05

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS - أنظر الملحق رقم (25).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ظهور قيمة  $\beta$  تساوي (-0.286)، و هي تعبر عن معامل الانحدار السالب أي العلاقة العكسية بين المتغيرين ، كما يظهر مستوى المعنوية (Sig) اقل من 0.05 ، وبالتالي سنرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة أي أنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

ب- دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في العينة المدروسة

تمت صياغة الفرضية المتعلقة بدور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

في العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر "SBF250" كمايلي :

الفرضية العدمية  $H_0$ : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

الفرضية البديلة  $H_1$ : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

و بعد استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS" و هذا عن طريق الانحدار المشترك

المتعدد "Pooled Regression" بين المتغير التابع Y و المتغير المستقل X2 ، تم الحصول على

النتيجة المبينة في الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 27)

الجدول (27): اختبار الفرضية المتعلقة بدور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

مستوى المعنوية ( Sig. )	قيمة t	قيمة Beta	معاملات الانحدار		
			Std. Error	B	
.5740	.5650		.0300	.0170	ثابت الانحدار
<b>.0470</b>	-2.035	<b>-0.282</b>	.0000	-0.001	X2

عند مستوى معنوية : 0.05

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS-أنظر الملحق رقم ( 26).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ظهور قيمة  $\beta$  تساوي (-0.282)، و هي تعبر عن معامل

الانحدار السالب أي العلاقة العكسية بين المتغيرين ، كما يظهر مستوى المعنوية (Sig) أقل من

0.05 ، و بالتالي سنرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة أي أنه:

توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة

الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

ج - دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في العينة المدروسة

تمت صياغة الفرضية المتعلقة بدور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في

العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر " SBF250 " كمايلي :

الفرضية العدمية  $H_0$ : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

الفرضية البديلة  $H_1$ : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من

ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

و بعد استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS" و هذا عن طريق الانحدار المشترك

المتعدد "Pooled Regression" بين المتغير التابع Y و المتغير المستقل X3 ، تم الحصول على

النتيجة المبينة في الجدول الآتي: (أنظر الجدول رقم 28)

الجدول (28): اختبار الفرضية المتعلقة بدور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة

الإبداعية.

مستوى المعنوية ( Sig. )	قيمة t	قيمة Beta	معاملات الانحدار		
			Std. Error	B	
.0380	-2.131		.0330	-0.070	ثابت الانحدار
.3950	.8580	.1230	.0000	.0000	X3

عند مستوى معنوية : 0.05

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS-أنظر الملحق رقم (27).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ظهور قيمة  $\beta$  تساوي (0.123)، و هي تعبر عن معامل الانحدار الموجب أي العلاقة الطردية الغير المتوقعة بين المتغيرين إذ من المفترض أن تكون العلاقة عكسية فزيادة الرقابة تقل الممارسات المحاسبية الإبداعية ، و نفس هذا التناقض بما ظهر لنا سابقا في اختبار الارتباط بين المتغيرين فالرقابة في العينة المدروسة تعاني من خلل معنوي يتمثل في عدم الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي لدى عدد معتبر من الشركات في العينة المدروسة ، و هذا وحده كفيل بزيادة سلوك و دوافع الإدارة الانتهازية لممارسة المحاسبة الإبداعية ، و مع ذلك نلاحظ أن الاختبار يظهر مستوى معنوية أكبر من 0.05 ، و بالتالي سنرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية العدمية أي أنه:

لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

## خلاصة الفصل

في ضوء التحليلات العملية لهذه الدراسة، يمكن استخلاص مايلي:

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007 م - 2009 م ، وذلك باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا سعيا منها لتمهيد الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدني.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركائز الحوكمة ( إدارة المخاطر ، الإفصاح ، الرقابة ) في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.
- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، و يرجع ذلك لعدم الفصل بعدد معتبر من شركات العينة المدروسة بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي.

# الختامة

تعتبر ركائز حوكمة الشركات الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة كنظام رقابي متكامل ، فحتى يحقق هذا النظام هدفه و المتمثل في إرساء مبادئ الحوكمة ، لابد من القيام بمجموعة من الأنشطة الضرورية لإتمام العملية الرقابية التي تتدخل فيها آليات داخلية و أخرى خارجية ، و تتمثل ركائز حوكمة الشركات في إدارة المخاطر و التي من خلالها يمكن تجنب الأزمات ، الإفصاح والذي يهدف إلى تفعيل الشفافية و تجنب حالات عدم التأكد ، والرقابة كأهم ركيزة تشمل مجموع الآليات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المساءلة ، و يمكن اعتبار هذه الركائز العناصر التي يمكن من خلالها تحديد معايير جودة الحوكمة المطبقة .

وتعتبر المحاسبة الإبداعية شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية لتقديم انطباع مضلل عن عائد الشركة و مخاطرها، و تعد من أخطر أنواع التلاعب المحاسبي الذي يصعب كشفه و القضاء عليه، كما يصعب معاقبة ممارسيه قانونيا. و لذلك حاولت هذه الدراسة أن تجد حلا للحد من هذه الممارسات إلى أدنى مستوى ممكن، و توصلت إلى أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تفعيل ركائز حوكمة الشركات تجاه هذه الممارسات. و من خلال التعرض للدراسة التطبيقية ، لوحظ تواجد الممارسات المحاسبية الإبداعية لدى الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 بالرغم من جودة الحوكمة لديها ، فكل الشركات قيد الدراسة تقريبا تلتزم بمقاييس جودة حوكمة الشركات ، إلا أنها لا يمكن أن تقضي نهائيا على هذه الممارسات ، فالاحتيايل المحاسبي كان و لازال موجودا ما دام لا يمكن التحكم بجشع الإدارة في تحقيق أغراضها الخاصة.

ولعل الدافع القوي الذي أدى لاختيار التجربة الفرنسية هو ببساطة ، التتبع المستمر للتجربة الجزائرية التي طالما استوتحت نظمها و قوانينها المنظمة لمهنة المحاسبة من النظام الفرنسي بدءا من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني 1975م و المستوحى من المخطط المحاسبي العام الفرنسي



PCG لعام 1957م ، الى غاية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF وفق المعايير

المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي.

وتبعاً لما تقدم في هذه الدراسة، يمكن استخلاص عدد من النتائج في شأن أهم القضايا المثارة

بالدراسة، و كذا تقديم بعض الاقتراحات العامة، و ذلك كما يلي:

## 1 نتائج الدراسة

-تعتبر حوكمة الشركات نظاماً رقابياً فعالاً من خلاله يمكن حل مشكلة الوكالة ، وذلك بالحد

من هيمنة الإدارة و محاولتها تحقيق أغراض ذاتية على حساب مصلحة المساهمين ، بحيث يسعى

هذا النظام إلى تحقيق الإفصاح و الشفافية ، الثقة و العدالة ، و حماية أصول الشركة. و تمثل

ركائز حوكمة الشركات الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة ، و تتمثل في إدارة

المخاطر الإفصاح و الرقابة ، و يمكن اعتبار هذه الركائز العناصر التي يمكن من خلالها تحديد

معايير جودة الحوكمة المطبقة.

-تعتبر المحاسبة الإبداعية شكلاً من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق

القوانين و المعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين

، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات و التلاعب بها

لتقديم انطباع مظل عن عائد الشركة و مخاطرها، و يستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب

أبرزها : التضخيم و التقليل المتعمد للارباح ، تخفيف تقلبات الدخل ، التخلص من كل الخسائر

في السنة الرديئة .

-يمكن لإدارة المخاطر كركيزة من ركائز حوكمة الشركات أن تضع إستراتيجية للحد من خطر

المحاسبة الإبداعية سعياً منها لتفادي وقوع الشركة في الأزمات .

-يعد الإفصاح في البيانات المالية مطلباً جوهرياً من أجل المزيد من الشفافية والمصداقية في

المعلومة المحاسبية الموجهة لشريحة عريضة من مستخدميها وسلاحاً فعالاً للتصدي لمحاولات

تظليل البيانات المالية عن طريق المحاسبة الإبداعية.

-تعتبر الرقابة ركيزة هامة من ركائز حوكمة الشركات ، إذ تتفاعل مع كلا من ركيزتي إدارة

المخاطر و الإفصاح لتحقيق مساءلة الإدارة و حماية حقوق الملاك و أصحاب المصالح في

الشركة .

-توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر

SBF250 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007 م- 2009 م ، و ذلك باستخدام المستحقات

الاختيارية بشكل سالب هبوطاً سعياً منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى

سنوات الدخل المتدني ، أي بممارسة تمهيد الدخل ، لتحسين صورة أدائها المالي ، و يرجع سبب

ذلك إلى الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأوروبي خلال نفس الفترة المدروسة .

-توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة ركائز الحوكمة في الشركات المساهمة

الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 ، بما فيها إدارة المخاطر ، الإفصاح و الرقابة.

-توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

-توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

-لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، و يرجع ذلك لعدم

الفصل بعدد معتبر من شركات العينة المدروسة بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي.

## 2- اقتراحات عامة و رؤية مستقبلية لموضوع الدراسة

على ضوء ما سبق ، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- تفعيل ركيزة إدارة المخاطر من خلال إنشاء خلية مختصة بدراسة محيط الشركة و تحديد مخاطرها مع الأخذ بعين الاعتبار خطر المحاسبة الإبداعية ووضع الإستراتيجية اللازمة لتفادي الوقوع فيه.
- الالتزام بمتطلبات الإفصاح في البيانات المالية بتقديم كل المعلومات المحاسبية الضرورية لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية كأسباب تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية القياس المحاسبي، سياسات توزيع الأرباح، مكافآت و حوافز مجلس الإدارة و غيرها.
- تفعيل الآليات الرقابية المختلفة، كالمراجعة الداخلية ، لجان المراجعة ، و كذا المراجعة الخارجية انطلاقا من الرقابة الذاتية إلى رقابة مختلف الأجهزة الإدارية .
- الاهتمام بفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة .
- الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي.
- توعية مختلف الجهات الرقابية داخل و خارج الشركة بخطر المحاسبة الإبداعية الذي يمكن أن ينتشر لاسيما و تبني المعايير المحاسبية الدولية.
- الالتزام بقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة و مراجعة الحسابات.
- اتخاذ إجراءات ردعية تجاه ممارسي المحاسبة الإبداعية في حال اكتشافها تفاديا لتفشي هذه الظاهرة في مختلف الشركات ، و حماية لحقوق الملاك و أصحاب المصالح.

كانت المحاسبة الإبداعية و ستظل محل أنظار الخبراء المحاسبين لاسيما و إن تطورت مع مرور الزمن ، فرغم جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية ، و جهود القوانين واللوائح و التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة ، لا يمكن منع ممارسات من يفتقد إلى مبادئ أخلاقيات الأعمال و الضمير المهني ، فمادامت غريزة السعي نحو تحقيق المصالح الشخصية متأصلة في نفوس البشر ، فلا يمكننا توقيف تلك الممارسات نهائيا ، إلا أنه ما يمكن فعله حيالها فقط هو بذل الجهود للحد منها إلى أدنى المستويات.

و في الأخير تبقى الإشارة إلى أن الحكم على مدى فعالية ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، يمر بالضرورة عبر استعراض مجموعة من التجارب الرائدة في هذا المجال ، فهي في الحقيقة إشكالية أخرى للدراسة .

و تأمل الباحثة من الدراسات المقبلة أن تتعمق في الموضوع قيد الدراسة ، و تحاول البحث عن حلول أخرى أكثر نجاعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ...!

# المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

## أ - الكتب

1. أبو العطا نرمين ،(2003): حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية : واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية.
2. إصلاح علا أحمد ، (2008): إدارة مخاطر الأعمال، دليل عملي لحماية أعمالك، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية: القاهرة، مصر .
3. الحيايى وليد ناجي ، (2007): نظرية المحاسبة ، الطبعة 1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة: الدنمارك ، الدنمارك.
4. السعدني مصطفى حسن بسيوني ، (2009): الشفافية و الإفصاح في إطار حوكمة الشركات ، الطبعة 1 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة ، مصر.
5. الشيرازي عباس مهدي ، (1991): نظرية المحاسبة، الطبعة 1، ذات السلاسل للنشر و التوزيع: الكويت، الكويت.
6. الصباغ عماد ، (2000): نظم المعلومات ، ماهيتها و مكوناتها ، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع : عمان ، الأردن .
7. النجار فايز جمعه، (2010): نظم المعلومات الإدارية ، منظور إداري ، الطبعة 1، دار الحامد للنشر و التوزيع : عمان ، الأردن .

8. بن درويش عدنان بن حيدر ، (2007): **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة** ، إصدار اتحاد المصارف العربية : الكويت ، الكويت.
9. حلوة حنان رضوان ، (2005): **تطور الفكر المحاسبي** ، الطبعة 5، دار الثقافة للنشر و التوزيع: عمان، الأردن .
10. حماد طارق عبد العال ، (2007): **إدارة المخاطر ، أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك** ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية : الإبراهيمية ، مصر .
11. حماد طارق عبد العال ، (2005): **حوكمة الشركات ، المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف** ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية : الإسكندرية ، مصر .
12. حماد طارق عبد العال ، (2005): **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة** ، الطبعة 1، الدار الجامعية: الإسكندرية ، مصر .
13. سليمان محمد مصطفى ، (2008): **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين** ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية : الإسكندرية ، مصر .
14. سليمان محمد مصطفى ، (2009): **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري**، الطبعة 1 ، الدار الجامعية : الإسكندرية ، مصر .
15. سوليفان جون ، جين روجرز، كوشتا هلبينج كاثرين ، شكولينكوف الكسندر ، (2003) : **بحثا عن عضو جيد لمجلس الإدارة ، دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي و العشرين**، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية : واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية .

16. سوليفان جون ، شكولنيكوف ألكسندر ، (2006): أخلاقيات العمل ، المكون الرئيسي لحوكمة الشركات ، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة : القاهرة ، مصر .
17. علي عبد الوهاب نصر ، (2009): موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية و الدولية و الأمريكية الجزء 4 ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر .
18. غالي جورج دانيال ، (2001) : تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية : الإسكندرية ، مصر .
19. قاسم عبد الرزاق محمد ، (2003) : نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الطبعة 1 ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع : عمان ، الأردن .
20. لطفي أمين السيد محمد ، (2005) : مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير عن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية : الإسكندرية ، مصر .
21. مبارك صلاح الدين عبد المنعم ، (1999): اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، الطبعة 1، الدار الجامعة الجديدة للنشر : الإسكندرية، مصر .
22. مطر محمد ، (2006): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، الطبعة 1، دار وائل للنشر و التوزيع: عمان، الأردن .
23. نجم عبود نجم ، (2005): أخلاقيات الإدارة و مسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال ، الطبعة 1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع : عمان ، الأردن .
24. يوسف محمد حسن ، (2007) : محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة لنمط تطبيقها في مصر ، إصدار بنك الاستثمار القومي : القاهرة ، مصر .



1. الداور جبر إبراهيم ، عابد محمد نواف ، (2009): أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالي ة : دراسة تطبيقية ، مجلة الجامعة الإسلامية ، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد رقم 17 (العدد 1)، غزة ، فلسطين ، ص ص 810-845.
2. الدوجي علي حسين ، عبد المنعم أسامة ، (2011): دور قانون ساربنز-أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي ، مجلة الإدارة والاقتصاد (العدد 86) ، العراق ، ص ص 1-34.
3. الرحيلي عوض بن سلامة، (2008) : لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات:حالة السعودية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الإدارة ، المجلد رقم 22 (العدد1)، السعودية ، ص ص 179-218.
4. القتامي فواز سفير ، الخيال توفيق بن عبد المحسن ،(2010): إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية ، دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد رقم 47 (العدد 1) ، الإسكندرية ، مصر ، ص ص 240-309 .
5. جاوحدو رضا، بن قارة إيمان ، (2012) : حقائق عملية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر ، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية (العدد 30)، عنابة ، الجزائر، ص ص 181-193 .
6. حمادة رشا ، (2010): دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 26 (العدد 2) ، سوريا، ص ص 87-118.

7. ربحاوي مها محمود رمزي ، (2008): الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات ، حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد رقم 24 (العدد 1) ، سوريا ، ص ص 89-125.
8. زغدار أحمد ، سفير محمد ، (2010): خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ، مجلة الباحث (العدد 07) ، ورقلة ، الجزائر ، ص ص 83-91.
9. عيسى سمير كامل محمد ، (2008): أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد رقم 45 (العدد 2) ، الإسكندرية، مصر ، ص ص 1-47.
10. قطب حسنين أحمد سعيد، (2009): التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة ، دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد رقم 46 (العدد1)، المنصورة ، مصر ، ص ص 1-63.
11. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، (2008) : حوكمة الشركات قضايا واتجاهات ، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (العدد 13) ، مصر .
12. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، (2011): حوكمة الشركات قضايا واتجاهات ، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (العدد 21) ، مصر .

13. مزياني نور الدين ، (2010) : دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ( العدد 4 ) ، المسيلة ، الجزائر ، ص ص 171-191.

14. هوام جمعه ، فداوي أمينة ، (2012) : مدى تقييد الشركات المساهمة الجزائرية بمبادئ الحوكمة ، مجلة جامعة الملكة أروى (العدد 8 ) ، اليمن ، ص ص 135-154.

#### ج - التقارير و القوانين

1. تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، (2003) : الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تحسين التضمينية والمساءلة ، إصدار البنك الدولي : واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

#### د - الملتقيات

1. أبو عجيلة عماد محمد علي، حمدان علام موسى ، (2009) : أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح دليل من الأردن ، الملتقي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية المنعقد يومي 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر .

2. السعدني مصطفى حسن بسيوني ، (2006) : الشفافية و الإفصاح في إطار حوكمة الشركات ، بحوث و ندوة حوكمة الشركات العامة و الخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي المنعقدة أيام 19-23 نوفمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر .

3. السعدني مصطفى حسن بسيوني ، (2007) : مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات ، المؤتمر الدولي لمهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة المنعقد

يومي 4-5 ديسمبر 2007 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات العربية المتحدة.

4. الشحادة عبد الرزاق، البرغوثي سمير إبراهيم، (2009): **ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية** ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية المنعقد يومي 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر .

5. الشريف إقبال عدنان ، أبو عجيلة عماد محمد ، ( 2009): **العلاقة بين جودة الأرباح و الحاکمية المؤسسية** ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال ، التحديات ، الفرص ، الآفاق المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2009 ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن.

6. الوردات خلف عبد الله ، (2005): **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي** ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المنعقد يومي 24-25 سبتمبر 2005، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر .

7. زايدي عبد السلام ، كمال بوعظم ، ( 2009): **حوكمة الشركات و دورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات** ، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات المنعقد يومي 18-19 نوفمبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر .

8. عبد المنصف عبد العاطي ، ( 2009): المعايير الدولية للرقابة الداخلية ، دورة المعايير الدولية للرقابة الداخلية المنعقدة أيام 7-14 نوفمبر 2009 ، جمعية المحاسبين القانونيين، دمشق ، سوريا .
9. عصماني عبد القادر ، (2009) : أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ، الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية المنعقد يومي 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر .
10. فوزي سميحة ، ( 2005): حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المنعقد أيام 24 – 26 سبتمبر 2005 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر .
11. مطر محمد ، الحلبي ليندا حسن ، ( 2009): دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال ، التحديات ، الفرص ، الآفاق المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2009، كلية الاقتصاد ، جامعة الزيتونة ، عمان ، الأردن .
12. يوسف محمد طارق ، (2007): الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ، المؤتمر الدولي حول متطلبات حوكمة الشركات و أسواق المال العربية المنعقد يومي 2-3 ماي 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر .

13. يوسف محمد طارق ، (2006): حوكمة الشركات و التشريعات اللازمة لسلامة التطبيق ، ندوة حوكمة الشركات العامة و الخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي المنعقدة أيام 19-23 نوفمبر 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر .

هـ - الرسائل الجامعية

1. الآغا عماد سليم ، (2011): دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية ، دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر - غزة ، فلسطين .
2. ألقشي ظاهر شاهر يوسف ، (2003): مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية الدراسات الإدارية والمالية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا - عمان ، الأردن .
3. بوسنة حمزة ، (2011): دور التدقيق المحاسبي في دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح : دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و الفرنسية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، الجزائر .
4. صديقي صفية ، (2012) : طرق تقييم وتحليل الأوراق المالية في ظل النظرية المالية السلوكية مع التطبيق على بورصة باريس خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة ، الجزائر .

5. عيادي محمد لمين ، (2008): مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر - الجزائر، الجزائر.

6. لايقة رولا كاسر ، (2007) : القياس و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين - اللاذقية ، سوريا .

#### و الأوراق و البحوث العلمية

1. التميمي عباس حميد ، (2005): آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة ، بحث مقدم على الموقع :

\_ : 2011/01/25 ، عمان ، الأردن. [www.nazaha.iq/search\\_web/muhasbe/2.doc](http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc)

2. الخشاوي علي محمود ، الدوسري محسن ناصر ، (2008): المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها ، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ، ديوان المحاسبة ، الكويت .

3. الخطيب خالد ، (2009) : أخلاقيات الأعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسؤولية في ظل التحديات العالمية المعاصرة، بحث منشور على الرابط :

[eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/.../31.doc](http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/.../31.doc) : 2012 /09 /29 ، جامعة

العلوم التطبيقية ، الأردن.

4. الرفاعي إبراهيم مبارك ، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح،دراسة تطبيقية على البيئة السعودية ، ورقة بحثية، على الموقع :

<http://faculty.ksu.edu.sa/26557/section30360> : 2012/02/21

5. الشميمري منيرة ، العريفان فاطمة ، (2008): دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت .
6. المخيزم عبد الرحمان ، (2008) : دور المدقق في التحقق من ممارسات و نتائج المحاسبة الإبداعية ، بحث مقدم ضمن المسابقة التاسعة للبحوث على جميع القطاعات ، ديوان المحاسبة، الكويت .
7. حديثة الجازي عمر مشهور ، (2011): حوكمة الشركات في الأردن ، ورقة بحثية مقدمة على الموقع : [http://www.aljazylaw.com/arabic/pdf/hawkamat\\_alsherkat2.pdf](http://www.aljazylaw.com/arabic/pdf/hawkamat_alsherkat2.pdf) :2012/01/12، عمان ، الأردن .
8. دادي عدون ناصر ، معراج هوارى : دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة على الموقع : [www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/917.doc](http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/917.doc) : 2012/11/23 ، الجزائر .
9. زيدان إبراهيم محمد ، (2006): السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال ، دراسة اختباريه ، مقال منشور على الرابط: <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026393.pdf> : 2012/ 09/02 ، جامعة المنوفية ، مصر .
10. علام بهاء الدين سمير ، (2009) : أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي في للشركات المصرية ، دراسة تطبيقية ، بحث مقدم بكلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مصر .



ي المحاضرات

1. زياني نصر الدين ، (2008): النظام ونظم المعلومات ، محاضرات في مقياس نظم المعلومات المحاسبية ، المحاضرة رقم 4 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر .

2. زياني نصر الدين ، (2010): تجربة التوحيد المحاسبي في فرنسا ، محاضرات في مقياس التوحيد المحاسبي ، المحاضرة رقم 5 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر .

ح المواقع الالكترونية الرسمية

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/fad66334-4347-4bbc-8d27-e200d3755dce.htm>

2012/02/22.

ز القواميس

1. المنجد الأبجدي في اللغة العربية ، (1986): دار المشرق للنشر، بيروت ، لبنان.

## II ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

### a. Books

1. Amor Kevin, Warner Alan, (2005): **Uncovering Creative accounting**, 1<sup>st</sup> edition, Pearson education: London, Great Britain.
2. Cooper Dale, Grey Stephen, Raymond Geoffrey & Walker Phil, (2005): **Project Risk Management Guidelines**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons Ltd: Chichester, England.
3. Crouhy Michel, Galai Dan & Mark Robert, (2006): **The Essentials Of Risk Management**, 1<sup>st</sup> edition, McGraw-Hill: United States, America.
4. Daniels Bill, Leedy David & Sills Steven, (2006): **Movie money, understanding Hollywood's (creative) accounting practices**, 2<sup>nd</sup> edition, Silman-James press: Los Angeles, United States.
5. De La Torre Ignacio, (2009): **Creative accounting exposed**, 1<sup>st</sup> edition, Palgrave Macmillan: London, United Kingdom.
6. Girgenti Richard, Hedley Timothy, (2011): **Managing the risk of fraud and misconduct**, 1<sup>st</sup> edition, MC Graw Hill publication: USA, America.
7. [Hendriksen Eldon S.](#) (2000) : [accounting theory](#), 2<sup>nd</sup> edition [McGraw-Hill Education, New York, USA, 2000, p: 514.](#)
8. Hilb Martin, (2006): **New corporate governance, successful board management tools**, 3<sup>rd</sup> edition, Springer publication: Berlin, Germany.
9. Jones Michael John, (2011): **Creative accounting, fraud and international accounting scandals**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons Ltd publication: Chichester , England.

10. Moeller Robert, (2008): **Sarbanes-Oxley, Internal Control**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons, Inc: New Jersey, Canada.
11. Mulford Charles, Comiskey Eugene, (2002): **The financial numbers game, detecting creative accounting practices**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons Inc: New Jersey, Canada.
12. Pickett Spencer, (2005): **The essential handbook of internal auditing**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons: Chichester , England.
13. Rezaee Zabihollah, Riley Richard, (2010): **Financial Statement Fraud, Prevention & Detection**, 2<sup>nd</sup> edition, John Wiley & Sons Inc: New Jersey, Canada.
14. Ronen Joshua, Yaari Varda, (2008): **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, 1<sup>st</sup> edition, Springer edition: New York, USA.
15. Singleton Tommie, Singleton Aaron,(2010): **Fraud auditing and forensic accounting**, 4<sup>th</sup> edition, John Wiley & Sons Inc: New Jersey, Canada.
16. Solomon Jill, Solomon Aris, (2004): **Corporate Governance and accountability**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons Ltd: Chichester, England.
17. Woods Margaret, Kajüter Peter & Linsley Philip, (2008): **International Risk Management, Systems, Internal Control And Corporate Governance**, 1<sup>st</sup> edition, CIMA Publishing: Burlington, USA.
18. Zack Gerard, (2009): **Fair Value Accounting Fraud, New Global Risks and Detection Techniques**, 1<sup>st</sup> edition, John Wiley & Sons: New Jersey, Canada.

## **b. Periodicals and journals**

1. Abdel razek Marwa, (2012): **The association between earning management and corporate governance: a survey from Egypt**, Research Journal of Finance and Accounting, Volume 3(N<sup>o</sup> 8), United Kingdom, pp128-131.
2. Ali Shah Syed Zulfiqar, Ali Butt Safdar & Hasan Arshad, (2009): **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research, Volume 26 (N<sup>o</sup> 4), Seychelles, pp 624-638.

3. Balaciu Diana, Bogdan Victoria & Vladu Alina Beatrice, (2009): **A brief review of creative accounting literature and its consequences in practices**, Annales universitatis apulensis series Oeconomica, Volume 11 (N° 1), Romania, pp 170-183.
4. Barać Željana Aljinović , Klepo Tina, (2006): **Features of accounts manipulations in Croatia**, Zbrad Ekonfakrij Revue, Volume 24( Sv 2) , Croatia, pp 273-290.
5. Dechow Patricia, Sloan Recharad & Sweeny Amy, (1995): **Detecting earnings management**, the accounting review, Volume 70 (N° 2), USA, pp 193-225.
6. Kustono Alwan Sri, (2011): **The theoretical construction of income smoothing measurement**, Journal of Economics business and accountancy , Volume 14( N°1), Indonesia , pp 59 - 78.
7. Matiş Dumitru, Vladu Beatrice Alina & Cuzdriorean Dan Dacian, (2012): **Creative disclosure , feature of creative accounting**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Volume 14 ( N°1), Romania , pp 73-80.
8. Mehrazeen Ali Reza, Mehrtash Marziyeh, (2012): **Corporate Governance Mechanism and Income Smoothing in Iran**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, Volume 2 (N°4), Iran, pp 3188-3194.
9. Stolowy Hervé , Breton Gaétan, (2003): **Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework**, Review of Accounting and Finance, Volume 3 (Issue 1), United Kingdom , pp 5 - 92.
10. Tucker Jennifer, Zarowin Paul, (2006): **Does Income Smoothing Improve Earnings Informativeness** , The accounting review, Volume 81( N°1), USA, pp 251–270.
11. Vladu Alina Beatrice, Matiş Dumitru, (2010): **Corporate governance and creative accounting: two concepts strongly connected? Some interesting insights highlighted by constructing the internal history of a literature**, Annales universitatis apulensis series Oeconomica, Volume 12 (N°1), Romania, pp: 332-346.
12. Watts Ross, Zimmerman, (1990): **Positive accounting theory a ten year perspective**, The accounting review, Volume 65( N°1),USA, pp 131-156.

13. Xie Biao , Davidson Wallace & Peter DaDalt, (2003): **Earnings management and Corporate governance: The roles of the board and the audit committee**, Journal of Corporate Finance , Elsevier , Volume 09( N°1), USA, pp 295–316.

### c. Reports and legislations

1. OECD, (2004): **OECD Principles of Corporate Governance**, OECD Publications Service, Paris, France.

2. The institute of internal auditors, (2002): **The lessons that lie beneath**, Tone at the top journal, USA.

### d. Conferences

1. Khan Humera, (2011): **A Literature Review of Corporate Governance**, International Conference on business, Management and Economics IPEDR, IACSIT Press, Vol 25, Singapore, pp1-5.

### e. Scientific Thesis

1. Agarwal Vivek, (2008): **Relation between creative accounting and corporate governance**, published MA thesis, economics faculty, University of Nottingham-University Park, United kingdom.

2. Haji Yusoff Roslaina, (2001): **Empirical study on the relationship between income smoothing and shareholders wealth among Malaysian listed companies**, published master thesis, Management and business faculty, Universiti teknologi Mara-Selangor Darul Ehsan, Malaysia.

### f. Scientific researches

1. Stolowy Hervé, Breton Gaétan, (2000): **A framework for the classification of accounts manipulations**, working paper available from:

[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=263290](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=263290) : 22/09/2012.

2. Jaiswall Manju, (2006): **Inventory valuation: creative accounting necessitating improved corporate governance**, working paper available from:

<http://crisil.com/youngthoughtleader/winners/06-Jaiswal-IIM-Bang.PDF>: 22/04/2012.

3. Keung-Chi, Man , (2012): **Corporate Governance and Earnings Management: A Survey of Literature**, working paper available from:

[http://world-finance-conference.com/papers\\_wfc/446.pdf](http://world-finance-conference.com/papers_wfc/446.pdf): 24/04/2012.

4. Oliveras Ester, Amat Oriol, (1999): **Ethics and creative accounting, some empirical evidence on accounting for intangibles in Spain**, working paper available from: [http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=563313](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=563313): 21/04/2012.

5. Yang Chi-Yih, Murinde Victor & Ding Xiaoming, (2010): **Ownership Structure, Corporate Governance and Income smoothing in China**, working paper available from:

[http://efmaefm.org/0efmsymposium/china-2010/papers/efm2010\\_2.pdf](http://efmaefm.org/0efmsymposium/china-2010/papers/efm2010_2.pdf): 21/04/2012.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية I

### 1- Livres

1. Angot Hugues, ficher Christian et Baudouin Theunissen, (2004) : **Audit comptables , Audit informatique**, 3<sup>ème</sup> édition, éditions De Boeck : Bruxelles, Belgique.
2. Barthélémy Bernard , Courrèges Philippe, (2004) : **Gestion des risques, méthode d'optimisation globale**, 2<sup>ème</sup> édition , éditions d'organisation : Paris, France.
3. Bertin Élisabeth, (2007) : **Audit interne, Enjeux et pratiques à l'international**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Eyrolles : Paris, France.
4. Bonnet François,(1995) : **Pièges et délices de la comptabilité créative**, 1<sup>ère</sup> édition , éditions Economica : Paris, France.
5. Charreaux Gérard, (1997) : **Le gouvernement des entreprises, théories et faits**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions economica : Paris, France.
6. Hounnongandji Francis, (2011) : **Histoires ordinaires de fraudes**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Eyrolles : Paris, France.
7. Igalens Jacques, Point Sébastien, (2009) : **Vers une nouvelle gouvernance des entreprises**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Dunod : Paris, France.
8. Le Joly Karine, Moingeon Bertrand, (2001) : **Gouvernement d'entreprise, débats théoriques et pratiques sous la direction**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Ellipses marketing S.A : Paris, France.
9. Pesaeux Yvon, (2000) : **Le gouvernement de l'entreprise comme idéologie**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Ellipses : Paris, France.
10. Pigé Benoit, (2010) : **Ethique et gouvernance des organisations**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions Economica : Paris, France.

11. Renard Jacques, (2010) : **Théorie et pratique de l'audit interne**, 7<sup>ème</sup> édition éditions d'organisation Eyrolles : Paris, France.
12. Richard Bertrand, Mielllet Dominique, (2003) : **La dynamique du gouvernement d'entreprise**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions d'organisation : Paris, France.
13. Valin Gérard, (2006) : **Controlor & Auditor**, 1<sup>ère</sup> édition, édition Dunod : Paris, France.
14. Walton Peter, (1996) : **La comptabilité anglo-saxonne**, 1<sup>ère</sup> édition, éditions la découverte : Paris, France.

## 2- Périodiques et revues scientifiques

1. Bédard Jean , Gosselin Maurice, (2000) : **Perspectives de recherche en contrôle**, Journal de Finéco ( Vol 10), France, pp 67-96.
2. Bernard Colasse, Peter Standisi ,(1998):**De la reforme dispositif française de normalisation comptable**, Dauphine Recherches en Management, Tome 4 (Vol 2), pp5-2.

## 3- Rapports et lois

1. Bouton Daniel, (2002) : **Pour un meilleur gouvernement des entreprises cotées**, Conférence de presse, Paris, France.
2. Vienot Marc, (1995) : **Le conseil d'administration des sociétés cotées**, Rapport du groupe de travail, l'association Française des Entreprises Privées et le Conseil National du Patronat Français, Paris, France.
3. Vienot Marc, (1999) : **Rapport du comité sur le gouvernement d'entreprise**, Rapport du groupe de travail, l'association Française des Entreprises Privées et le Mouvement des entreprises de France, Paris, France.

## 4- Thèses scientifiques

1. Fakhfakh Ines Ben Amar, (2009) : **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et**



américaines, thèse du doctorat publiée, faculté des sciences économiques, sociales et de gestion, université de Reims Champagne-Ardenne, France.

2. Le Crenn Myriam, (2003) : **Comptabilité créative, raisons de son développement et cas pratiques**, thèse de DESS publiée, institut d'administration des entreprises, Université de Bretagne occidentale- Brest, France.

## 5- Recherches scientifiques

1. Cappelletti Laurent, (2004) : **La normalisation du contrôle interne : esquisse des conséquences organisationnelles de la loi de sécurité financière**, Institut d'Administration des Entreprises (IAE), Université Jean Moulin, Lyon III, France.

2. De Courcelles Benoît,(2004) : **L'application des recommandations des principes de bonne Gouvernance d'entreprise en France en 2003**, Mémoire de recherche, Paris, France.

3. **Le management des risques de l'entreprise, cadre de référence**, document de travail disponible sur le site :

[http://www.coso.org/documents/COSO\\_ERM\\_ExecutiveSummary\\_french.pdf](http://www.coso.org/documents/COSO_ERM_ExecutiveSummary_french.pdf) :  
24/11/2012,

## f. Sites internet officiels :

1. <http://www.ernstrade.com/SBF250.html>: 22/11/2012.

# الملاحق

# الملاحق رقم (1):

المستحقات الكلية للعيينة المدروسة

من الشركات المساهمة الفرنسية

خلال الفترة 2007 - 2009.

الوحدة: أورو	المستحقات الكلية = صافي الدخل - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
المستحقات الكلية	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	صافي الدخل	السنة	المؤسسة
- 503,000,000	1,415,000,000	912,000,000	2007	ACCOR
- 437,000,000	1,050,000,000	613,000,000	2008	
- 648,000,000	383,000,000	- 265,000,000	2009	
- 1,827,000,000	2,594,000,000	767,000,000	2007	AIR FRANCE
- 1,605,000,000	798,000,000	- 807,000,000	2008	
- 762,000,000	- 798,000,000	- 1,560,000,000	2009	
- 12,872,000	22,117,000	9,245,000	2007	AKKA TECHNOLOGIES
- 17,955,000	34,553,000	16,598,000	2008	
184,000	12,017,000	12,201,000	2009	
- 3,453,000,000	- 24,000,000	- 3,477,000,000	2007	ALCATEL
- 5,380,000,000	207,000,000	- 5,173,000,000	2008	
- 509,000,000	5,000,000	- 504,000,000	2009	
- 3,944,000	10,126,000	6,182,000	2007	ALES GROUPE
- 836,000	9,432,000	8,596,000	2008	
- 5,418,000	12,292,000	6,874,000	2009	
- 1,230,000,000	2,092,000,000	862,000,000	2007	ALSTOM
- 1,018,000,000	2,136,000,000	1,118,000,000	2008	
399,000,000	806,000,000	1,205,000,000	2009	
20,834,000	22,382,000	43,216,000	2007	ALTEN
3,309,000	51,493,000	54,802,000	2008	
- 28,028,000	46,681,000	18,653,000	2009	
- 31,986,000	53,533,000	21,547,000	2007	ALTRAN
- 49,465,000	62,175,000	12,710,000	2008	
- 134,644,000	59,324,000	- 75,320,000	2009	
- 15,642,000	17,271,000	1,629,000	2007	ANOVO
- 10,324,000	26,906,000	16,582,000	2008	
- 10,526,000	22,390,000	11,864,000	2009	
160,000,000	722,000,000	882,000,000	2007	AREVA
417,000,000	81,000,000	498,000,000	2008	
377,000,000	160,000,000	537,000,000	2009	
- 51,600,000	69,600,000	18,000,000	2007	ASSYSTEM
- 22,300,000	48,100,000	25,800,000	2008	

-	42,900,000	42,000,000	-	900,000	2009		
-	41,100,000	-	21,400,000	-	62,500,000	2007	ATARI
-	151,100,000	-	75,800,000	-	226,900,000	2008	
-	21,000,000	-	2,200,000	-	23,200,000	2009	
-	4,999,000	16,203,000		11,204,000		2007	AUDIKA
-	1,851,000	12,125,000		10,274,000		2008	
-	2,826,000	13,636,000		10,810,000		2009	
-	1,856,000	14,079,000		12,223,000		2007	AVENIR TELECOM
-	10,321,000	12,070,000		1,749,000		2008	
-	20,350,000	13,065,000	-	7,285,000		2009	
-	28,707,000	87,807,000		59,100,000		2007	BACOU-DALLOZ
-	20,483,000	68,531,000		48,048,000		2008	
-	90,932,000	109,615,000		18,683,000		2009	
-	43,813,000	137,482,000		93,669,000		2007	BAINS DE MER MONACO
-	8,708,000	49,361,000		40,653,000		2008	
-	53,043,000	62,735,000		9,692,000		2009	
	78,075,000	66,358,000		144,433,000		2007	BENETEAU
-	11,130,000	711,000	-	10,419,000		2008	
-	99,244,000	130,687,000		31,443,000		2009	
-	72,900,000	171,000,000		98,100,000		2007	BIOMERIEUX
-	67,900,000	197,900,000		130,000,000		2008	
-	40,400,000	188,600,000		148,200,000		2009	
-	28,973,000	56,130,000		27,157,000		2007	BOIRON
-	26,295,000	65,479,000		39,184,000		2008	
-	20,313,000	80,202,000		59,889,000		2009	
-	2,000,000,000	3,593,000,000		1,593,000,000		2007	BOUYGUES
-	1,055,000,000	2,741,000,000		1,686,000,000		2008	
-	1,943,000,000	3,399,000,000		1,456,000,000		2009	
-	1,000,000	5,600,000		4,600,000		2007	BULL
-	90,100,000	95,800,000		5,700,000		2008	
-	34,200,000	35,600,000		1,400,000		2009	
-	19,462,000	120,722,000		101,260,000		2007	CAMAIEU
	352,000	98,808,000		99,160,000		2008	
-	31,292,000	117,418,000		86,126,000		2009	
-	19,000,000	66,000,000		47,000,000		2007	CANAL+

-	21,000,000	68,000,000	47,000,000	2008	
-	4,000,000	44,000,000	40,000,000	2009	
-	1,432,800,000	3,912,000,000	2,479,200,000	2007	CARREFOUR
-	3,348,200,000	4,887,000,000	1,538,800,000	2008	
-	3,047,000,000	3,484,000,000	437,000,000	2009	
-	101,927,000	146,078,000	44,151,000	2007	CEGEDIM
-	133,391,000	166,878,000	33,487,000	2008	
-	111,682,000	166,515,000	54,833,000	2009	
	20,800,000	- 5,700,000	15,100,000	2007	CHARGEURS
-	35,300,000	- 21,600,000	- 56,900,000	2008	
-	53,200,000	7,200,000	- 46,000,000	2009	
-	304,000,000	867,600,000	563,600,000	2007	CIMENT FRANCAIS
-	282,600,000	630,800,000	348,200,000	2008	
-	614,400,000	951,700,000	337,300,000	2009	
	35,793,000	413,000	36,206,000	2007	CNIM
-	2,186,000	28,321,000	26,135,000	2008	
-	51,810,000	54,461,000	2,651,000	2009	
-	134,379,000	311,352,000	176,973,000	2007	DASSAULT SYSTEMES
-	108,152,000	309,019,000	200,867,000	2008	
-	127,918,000	297,932,000	170,014,000	2009	
	5,273,000	46,667,000	51,940,000	2007	DELACHAUX
	22,186,000	44,012,000	66,198,000	2008	
-	24,936,000	78,296,000	53,360,000	2009	
	36,783,000	- 16,693,000	20,090,000	2007	DEVOTEAM
-	30,707,000	50,697,000	19,990,000	2008	
-	6,257,000	18,185,000	11,928,000	2009	
	344,000,000	746,000,000	1,090,000,000	2007	EIFFAGE
-	732,000,000	1,100,000,000	368,000,000	2008	
-	574,000,000	843,000,000	269,000,000	2009	
-	383,148,000	566,592,000	183,444,000	2007	EUTELSAT COMMUNICATIONS
-	394,748,000	654,732,000	259,984,000	2008	
-	415,775,000	698,286,000	282,511,000	2009	

-	805,100,000	574,200,000	-	230,900,000	2007	FAURECIA
-	1,017,900,000	448,600,000	-	569,300,000	2008	
-	504,700,000	87,400,000	-	417,300,000	2009	
-	21,610,000	34,667,000		13,057,000	2007	FLEURI MICHON
-	17,682,000	23,045,000		5,363,000	2008	
-	45,092,000	59,894,000		14,802,000	2009	
-	7,825,000,000	14,644,000,000		6,819,000,000	2007	FRANCE TELECOM
-	10,507,000,000	14,999,000,000		4,492,000,000	2008	
-	10,919,000,000	14,384,000,000		3,465,000,000	2009	
	824,085,000	476,534,000		1,300,619,000	2007	GECINA
-	1,355,034,000	479,682,000	-	875,352,000	2008	
-	1,303,231,000	529,508,000	-	773,723,000	2009	
	1,552,000	13,595,000		15,147,000	2007	GFI INFORMATIQUE
-	20,457,000	35,163,000		14,706,000	2008	
-	104,289,000	47,710,000	-	56,579,000	2009	
-	19,115,000	55,282,000		36,167,000	2007	GL EVENTS
-	50,928,000	80,843,000		29,915,000	2008	
-	28,217,000	55,881,000		27,664,000	2009	
-	16,530,000	40,292,000		23,762,000	2007	GUERBET
-	7,257,000	31,646,000		24,389,000	2008	
-	16,723,000	37,218,000		20,495,000	2009	
-	166,900,000	317,126,000		150,226,000	2007	ILIAD
-	373,822,000	474,221,000		100,399,000	2008	
-	532,089,000	707,957,000		175,868,000	2009	
-	4,793,000	24,611,000		19,818,000	2007	INTER PARFUMS
	32,834,000	-	12,251,000	20,583,000	2008	
-	33,510,000	56,302,000		22,792,000	2009	
-	148,000,000	373,000,000		225,000,000	2007	JC DECAUX
-	325,400,000	452,300,000		126,900,000	2008	
-	310,000,000	344,500,000		34,500,000	2009	
-	385,642,000	616,594,000		230,952,000	2007	KLEPIERRE
-	326,209,000	560,096,000		233,887,000	2008	
-	754,136,000	961,814,000		207,678,000	2009	

-	520,000,000	2,676,000,000	2,156,000,000	2007	LAFARGE
-	1,062,000,000	3,001,000,000	1,939,000,000	2008	
-	2,160,000,000	3,206,000,000	1,046,000,000	2009	
	8,807,000	- 2,996,000	5,811,000	2007	LECTRA
	4,462,000	- 1,224,000	3,238,000	2008	
-	14,619,000	10,996,000	- 3,623,000	2009	
	15,398,000	8,242,000	23,640,000	2007	MAISONS FRANCE CONFORT
-	2,402,000	21,396,000	18,994,000	2008	
	956,000	10,569,000	11,525,000	2009	
-	1,090,000,000	1,862,000,000	772,000,000	2007	MICHELIN
-	558,000,000	915,000,000	357,000,000	2008	
-	2,019,000,000	2,123,000,000	104,000,000	2009	
-	4,255,000,000	5,081,000,000	826,000,000	2007	PEUGEOT
-	562,000,000	62,000,000	- 500,000,000	2008	
-	4,844,000,000	3,570,000,000	- 1,274,000,000	2009	
-	142,957,000	193,966,000	51,009,000	2007	PLASTIC OMNIUM
-	163,335,000	100,116,000	- 63,219,000	2008	
-	234,089,000	265,114,000	31,025,000	2009	



# الملاحق رقم (2):

معادلات الانحدار لسنة 2007 .

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

شركات العينة المدروسة	$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	$(1 / A_{i,t-1})$	$[(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}]$	$(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$
ACCOR	- 0.04518099344292	0.00000000008982	0.01814425581604	0.53426749303871
AIR FRANCE - KLM	- 0.06850393700787	0.00000000003750	0.04056992875891	0.79081364829396
AKKA TECHNOLOGIES	- 0.09092321819595	0.00000000706364	0.21392950483860	0.12264604082786
ALCATEL	- 0.08243017400000	0.00000000002387	0.12470756700000	0.03408928100000
ALES GROUPE	- 0.02101818840696	0.00000000532916	0.01599812413734	0.29112642355060
ALSTOM	- 0.06230371796171	0.00000000005065	0.10373822307770	0.19800425488806
ALTEN	0.04859377988422	0.00000000233243	0.15244275058427	0.06051714566938
ALTRAN	- 0.02324283500000	0.00000000072666	0.07431879500000	0.03011409900000
ANOVO	- 0.06690305000000	0.00000000400000	0.14592324200000	0.15166744300000
AREVA	0.00617927625227	0.00000000003862	0.03012397172981	0.79759008226162
ASSYSTEM	- 0.10707615687902	0.00000000207512	0.05665075741855	0.12077194438680
ATARI	- 0.13105867346939	0.00000000318878	0.00892857142857	0.07397959183673
AUDIKA	- 0.07048588590282	0.00000001410000	0.16516736696653	0.33309833338033
AVENIR TELECOM	- 0.00611093185126	0.00000000329253	0.67695362145148	0.18095404289505
BACOU-DALLOZ	- 0.03005329757130	0.00000000104690	0.01672419370542	0.18322388015951
BAINS DE MER MONACO	- 0.05506186337902	0.00000000125675	0.08603816741129	1.26026731012121
BENETEAU	0.09618950348598	0.00000000123201	0.07965833784045	0.56006376905156
BIOMERIEUX	- 0.07758620689655	0.00000000106428	0.01394210302256	0.83397190293742
BOIRON	- 0.07031291711361	0.00000000242684	0.06604652743060	0.61047716583588
BOUYGUES	- 0.06706908115359	0.00000000003353	0.08537894030852	0.43356807511737

BULL	-	0.00132187706543	0.00000000132188	0.06292134831461	-	0.31275611368143
CAMAIEU	-	0.04885089207723	0.00000000251007	0.23562736573660		0.49658882117290
CANAL+	-	0.01844660194175	0.00000000097087	0.12135922330097		0.11456310679612
CARREFOUR	-	0.03014326888688	0.00000000002104	0.09129236530410		0.61933814402626
CEGEDIM	-	0.16454754148115	0.00000000161437	0.32116047126589		0.22430977757257
CHARGEURS		0.02643619700000	0.00000000127000	0.02173360400000		0.11362480900000
CIMENTS FRANCAIS	-	0.04444249521220	0.00000000014619	0.05999736853647		0.97991316170343
CNIM		0.06012679491745	0.00000000167985	0.11129160143257		0.22299644544190
DASSAULT SYSTEMES	-	0.07711151585681	0.00000000057384	0.04859760205387		0.11137698848541
DELACHAUX		0.00938005870319	0.00000000177888	0.22505203237570		0.29360313083697
DEVOTEAM		0.15073826200000	0.00000000409000	0.06688823400000		0.02792815300000
EIFFAGE		0.01453132260381	0.00000000004224	0.05098635576395		0.08478012926118
EUTELSAT COMMUNICATIONS	-	0.08857868783103	0.00000000023119	0.00698645940016		0.71652498780491
FAURECIA	-	0.11945103800000	0.00000000014837	0.16857566700000		0.20903560800000
FLEURI MICHON	-	0.05861181400000	0.00000000270000	0.09371652000000		0.39139727200000
FRANCE TELECOM	-	0.07584495643156	0.00000000000969	0.01412218549786		0.83571933973694
GECINA		0.07107052600000	0.00000000008624	0.00105352900000		1.00969469300000
GFI INFORMATIQUE		0.00289009800000	0.00000000186200	0.01849886200000		0.01911338000000
GL EVENTS	-	0.03019976200000	0.00000000150000	0.24510389400000		0.23411885800000
GUERBET	-	0.05062632078650	0.000000000306269	0.05967964227742		0.89686073933417
ILIAD	-	0.16084747053138	0.00000000096374	0.23932156869170		1.06296566499202
INTER PARFUMS	-	0.02145469357792	0.00000000447626	0.14509782856836		0.04005801227389
JC DECAUX	-	0.04040734976930	0.00000000027302	0.03707647363966		0.62789745269883

KLEPIERRE	-	0.05622523920461	0.00000000014580	0.00969254879480	0.00727509765812
LAFARGE	-	0.01744147045012	0.00000000003354	0.02897967397867	0.70225397464279
LECTRA		0.05384239163661	0.00000000611359	-	0.27844959344623
MAISONS FRANCE CONFORT		0.06554181174287	0.00000000425651	0.19471851668979	0.08850570798607
MICHELIN	-	0.06459642052862	0.00000000005926	0.04308403460946	0.99857769349295
PEUGEOT	-	0.06162201303403	0.00000000001448	0.06037653874004	0.55569876900797
PLASTIC OMNIUM	-	0.08324768277635	0.00000000058233	0.18276790378099	0.85026283317096

# الملاحق رقم (3):

معادلات الانحدار لسنة 2008 .

شركات العينة المدروسة	$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	$(1 / A_{i,t-1})$	$[(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}]$	$(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$
ACCOR	- 0.04033597932435	0.0000000009230	- 0.01199926158390	0.66254384345579
AIR FRANCE - KLM	- 0.05229716520039	0.0000000003258	0.01260997067449	0.74187031606386
AKKA TECHNOLOGIES	- 0.06433869638442	0.00000000358333	0.56276561436199	0.05694986920844
ALCATEL	- 0.15903044600000	0.0000000002956	- 0.02882057300000	0.03993496800000
ALES GROUPE	- 0.00480763701190	0.00000000575076	0.01275519006268	0.31407211455518
ALSTOM	- 0.04769266807215	0.0000000004685	0.07008667135160	0.19568985710939
ALTEN	0.00646183048094	0.00000000195280	0.13094921926871	0.05936526038697
ALTRAN	- 0.03502986000000	0.00000000070817	0.03754742100000	0.02768113100000
ANOVO	- 0.04442206900000	0.00000000400000	0.20627605800000	0.22052261700000
AREVA	0.01359368887730	0.0000000003260	0.02070022167167	0.69793975746512
ASSYSTEM	- 0.04089492022740	0.00000000183385	0.03355950852742	0.10948101962223
ATARI	- 0.49736668861093	0.00000000329164	- 0.42890059249506	0.07472021066491
AUDIKA	- 0.01973768394114	0.00000001066325	0.08969929622521	0.28477287268074
AVENIR TELECOM	- 0.03222885264535	0.00000000312265	- 0.05451831589334	0.19411630615693
BACOU-DALLOZ	- 0.02020687307937	0.00000000098652	0.00333640798489	0.20049227308825
BAINS DE MER MONACO	- 0.01014785948687	0.00000000116535	- 0.06185439662888	1.20296651252983
BENETEAU	- 0.01384021945390	0.00000000124351	- 0.48125788071795	0.63575601421576
BIOMERIEUX	- 0.06800881410256	0.00000000100160	0.02594150641026	0.83553685897436
BOIRON	- 0.06138098461682	0.00000000233432	0.05401153154836	0.61002124232592
BOUYGUES	- 0.03156036855331	0.0000000002992	0.08717243029795	0.42278927844920
BULL	- 0.11115223291389	0.00000000123365	0.15457685664940	0.24771773994572
CAMAIEU	0.00090977935266	0.00000000258460	0.16006688945922	0.58890120881762
CANAL+	- 0.02046783625731	0.00000000097466	0.07797270955166	0.12280701754386
CARREFOUR	- 0.06447277208657	0.0000000001926	0.09439844411923	0.58541939459293

CEGEDIM	-	0.10673730688566	0.00000000080018	0.10119523442582	0.11322679687256
CHARGEURS	-	0.04601861400000	0.00000000129000	- 0.23759048600000	0.09139089900000
CIMENTS FRANCAIS	-	0.03960368289026	0.00000000014014	0.01662065389520	1.00868870608350
CNIM	-	0.00379354507308	0.00000000173538	0.24987418480430	0.27055126144918
DASSAULT SYSTEMES	-	0.05817773385914	0.00000000053793	0.03577474471394	0.09121874046863
DELACHAUX		0.02993706550369	0.00000000134937	0.11955665184162	0.21805507578047
DEVOTEAM	-	0.09455814100000	0.00000000300000	0.31796318300000	0.02774510200000
EIFFAGE	-	0.02916450854616	0.0000000003984	0.02390533487390	0.09191601259014
EUTELSAT COMMUNICATIONS	-	0.08780032980618	0.00000000022242	0.00076045813432	0.78354212012792
FAURECIA	-	0.15753308000000	0.00000000015476	0.00482860000000	0.21060125300000
FLEURI MICHON	-	0.04425013500000	0.00000000250000	0.02613665900000	0.41719553900000
FRANCE TELECOM	-	0.10384155441131	0.00000000000988	0.00911220264274	0.84997479813803
GECINA	-	0.10510088700000	0.00000000007756	0.00349569900000	0.79837005400000
GFI INFORMATIQUE	-	0.03217445300000	0.00000000150000	0.11242263800000	0.01769697100000
GL EVENTS	-	0.05556167700000	0.00000000109000	- 0.05176614000000	0.13017413200000
GUERBET	-	0.02031566688689	0.00000000279946	0.06200519579409	0.84196499557686
ILIAD	-	0.32360525944464	0.00000000086567	0.25992595086995	1.44149002016138
INTER PARFUMS	0.12091594732345		0.00000000368264	0.06738134519636	0.04107989865363
JC DECAUX	-	0.08183692973190	0.00000000025150	0.00867662592425	0.60731351541673
KLEPIERRE	-	0.04086647054977	0.00000000012528	0.01091613284068	0.00687682794738
LAFARGE	-	0.03751589656634	0.00000000003533	0.05701568461212	0.92482690405539
LECTRA	0.02499033878655		0.00000000560070	- 0.04829486583515	0.26231454670707
MAISONS FRANCE CONFORT	-	0.00834253721494	0.00000000347316	0.10590368224728	0.08608928807107
MICHELIN	-	0.03392303483494	0.00000000006079	0.00474192960058	1.03957687397410

PEUGEOT	-	0.00814787966655	0.0000000001450	- 0.07846321130845	0.56592968466836
PLASTIC OMNIUM	-	0.07447795664971	0.00000000045598	0.04650705747436	0.65959786873622



# الملاحق رقم (4):

معادلات الانحدار لسنة 2009 .

شركات العينة المدروسة	$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	$(1 / A_{i,t-1})$	$[(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}]$	$(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$
ACCOR	- 0.05677735915184	0.00000000008762	- 0.05923070183125	0.64321387891002
AIR FRANCE - KLM	- 0.02648316129705	0.00000000003475	- 0.10704479894345	0.78785667118479
AKKA TECHNOLOGIES	0.00062065289987	0.00000000337311	- 0.10848945227382	0.05008399052830
ALCATEL	- 0.01827102600000	0.00000000003662	- 0.02628977300000	0.04613525600000
ALES GROUPE	- 0.02910618546732	0.00000000537213	- 0.03074468428008	0.29478473886089
ALSTOM	0.01645768025078	0.00000000004125	0.05518891272067	0.18656162349447
ALTEN	- 0.04285417227292	0.00000000152898	0.08297606233334	0.04742122709592
ALTRAN	- 0.09646022100000	0.00000000071641	- 0.11021098200000	0.02567181200000
ANOVO	- 0.04583436700000	0.00000000400000	0.09982016300000	0.20227909000000
AREVA	0.01088211522919	0.00000000002887	- 0.06656275256899	0.61935688719547
ASSYSTEM	- 0.09037286707394	0.00000000210659	- 0.02254055192753	0.12808089319570
ATARI	- 0.10004764173416	0.00000000476417	- 0.05431157694140	0.10576464983325
AUDIKA	- 0.02651007026201	0.00000000938078	0.02129435933997	0.27814936070018
AVENIR TELECOM	- 0.06585227732384	0.00000000323598	- 0.35941428686999	0.19667664428444
BACOU-DALLOZ	- 0.08158028838217	0.00000000089716	- 0.04532437611696	0.18442319976459
BAINS DE MER MONACO	- 0.06940965870280	0.00000000130855	- 0.03368481108398	1.42245113203054
BENETEAU	- 0.15144403175252	0.00000000152598	0.13557692601149	0.78915122123915
BIOMERIEUX	- 0.03397241843256	0.00000000084090	0.06870164816683	0.73393878237471
BOIRON	- 0.04384009254483	0.00000000215823	0.11503357124204	0.62033957564914
BOUYGUES	- 0.05475090171326	0.00000000002818	- 0.01113052299369	0.40289675383228
BULL	- 0.04704264099037	0.00000000137552	0.02998624484182	0.27744154057772
CAMAIEU	- 0.07239479827226	0.00000000231352	0.12920569774732	0.61340548444039

CANAL+	-	0.00453001132503	0.00000000113250	-	0.07134767836920	0.15062287655719
CARREFOUR	-	0.05850389769978	0.00000000001920	-	0.02334395760531	0.61662378556891
CEGEDIM	-	0.08613344274635	0.00000000077124		0.00604342380473	0.10853560344774
CHARGEURS	-	0.09013893500000	0.00000000160000	-	0.23856319800000	0.10403253100000
CIMENTS FRANCAIS	-	0.08198668250177	0.00000000013344	-	0.06640067254700	1.01306395868640
CNIM	-	0.06320450885668	0.00000000121993	-	0.03099107012150	0.19430415263749
DASSAULT SYSTEMES	-	0.05971769967484	0.00000000046684	-	0.03564584310787	0.08077374658329
DELACHAUX	-	0.03276642098859	0.00000000131402	-	0.12433921182408	0.22480792301941
DEVOTEAM	-	0.01760967700000	0.00000000280000		0.03927489800000	0.02637089200000
EIFFAGE	-	0.02211093990755	0.00000000003852		0.03070107858243	0.12134052388290
EUTELSAT COMMUNICATIONS	-	0.09020070320861	0.00000000021695		0.02313923829842	0.85284122181357
FAURECIA	-	0.09654156600000	0.00000000019129	-	0.53376181100000	0.23424767500000
FLEURI MICHON	-	0.10510171700000	0.00000000230000		0.08139952200000	0.39149294200000
FRANCE TELECOM	-	0.11458103782990	0.00000000001049	-	0.07214439372475	0.86183955086836
GECINA	-	0.11078955000000	0.00000000008501		0.00014205400000	0.85895836100000
GFI INFORMATIQUE	-	0.15757362400000	0.00000000150000		0.12742145800000	0.01505190800000
GL EVENTS	-	0.02731021800000	0.00000000096786	-	0.00828394800000	0.04287250400000
GUERBET	-	0.04366797403371	0.00000000261125		0.02040432632299	0.83348043388570
ILIAD	-	0.23574961375874	0.00000000044306		0.18579456262691	0.89760607955041
INTER PARFUMS	-	0.12786952805422	0.000000000381586		0.03188534098541	0.05322745588864
JC DECAUX	-	0.07979818780890	0.00000000025741	-	0.04808484349259	0.71179983525535
KLEPIERRE	-	0.06367810695655	0.00000000008444		0.01485830376579	0.00298954482586
LAFARGE	-	0.05319148936170	0.00000000002463	-	0.06193360914106	0.65474783293932
LECTRA	-	0.08458698821950	0.00000000578610	-	0.27950332122110	0.27128127386766

MAISONS FRANCE CONFORT	0.00358817104616	0.00000000375332	-	0.29978118161926	0.09599858875281
MICHELIN	- 0.12167048330722	0.00000000006026	-	0.08792334578763	1.04664336507171
PEUGEOT	- 0.07848347375243	0.00000000001620	-	0.09360012961763	0.64500972132210
PLASTIC OMNIUM	- 0.11580074212916	0.00000000049469	-	0.10934310042983	0.70894754885156

# الملاحق رقم (5):

معاملات نموذج الانحدار

لسنة 2007 حسب مخرجات

برنامج SPSS .

**Coefficients <sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.014	.019		-.754	.455
	X1	1706879	3819038	.068	.447	.657
	X2	-.093	.080	-.173	-1.171	.247
	X3	-.037	.027	-.202	-1.351	.183

a. Dependent Variable: Y

a. Dependent Variable: Y:  $(TAC_{i,t}/A_{i,t-1})$

X1 :  $(I / A_{i,t-1})$

X2 :  $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$

X3 :  $(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$

# الملاحق رقم (6):

معاملات نموذج الانحدار

لسنة 2008 حسب مخرجات

برنامج SPSS .

**Coefficients <sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.058	.024		-2.393	.021
	X1	3182280	6712997	.071	.474	.638
	X2	.106	.083	.186	1.285	.205
	X3	-.019	.036	-.076	-.512	.611

a. Dependent Variable: Y

a. Dependent Variable: Y:  $(TAC_{i,t}/Ai_{t-1})$

X1 :  $(1 / Ai_{t-1})$

X2 :  $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / Ai_{t-1}$

X3 :  $(PPE_{i,t} / Ai_{t-1})$



# الملاحق رقم (7):

معاملات نموذج الانحدار

لسنة 2009 حسب مخرجات

برنامج SPSS .

**Coefficients <sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.055	.013		-4.146	.000
	X1	984574.1	3655258	.040	.269	.789
	X2	-.040	.052	-.110	-.781	.439
	X3	-.036	.020	-.269	-1.816	.076

a. Dependent Variable: Y

a. Dependent Variable: Y:  $(TAC_{i,t}/A_{i,t-1})$

X1 :  $(I / A_{i,t-1})$

X2 :  $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$

X3 :  $(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$

## الملاحق رقم (8):

المستحقات الاختيارية و ممارسات

إدارة الأرباح للعينه المدروسة من

الشركات المساهمة الفرنسية خلال

الفترة 2007-2009 .

المستحقات الاختيارية = المستحقات الكلية - المستحقات الغير اختيارية

الشركة	السنة	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	متوسط ق م م إخ	ممارسات إدارة الأرباح
ACCOR	2007	- 237,155,121	- 265,844,879	265,844,879	322,537,911	0
	2008	- 146,979,720	- 290,020,280	290,020,280		0
	2009	- 236,251,426	- 411,748,574	411,748,574		1
AIR FRANCE - KLM	2007	- 879,286,121	- 947,713,879	947,713,879	744,808,911	1
	2008	- 388,387,720	- 1,216,612,280	1,216,612,280		1
	2009	- 691,899,426	- 70,100,574	70,100,574		0
AKKA TECHNOLOGIES	2007	- 1,752,150	- 11,119,850	11,119,850	16,718,378	0
	2008	19,527,719	- 37,482,719	37,482,719		1
	2009	1,736,566	- 1,552,566	1,552,566		0
ALCATEL	2007	- 536,961,028	- 2,916,038,972	2,916,038,972	2,884,549,278	1
	2008	- 125,736,801	- 5,254,263,199	5,254,263,199		1
	2009	- 25,654,338	- 483,345,662	483,345,662		0
ALES GROUPE	2007	- 593,580	- 3,350,420	3,350,420	3,740,736	0
	2008	2,379,722	- 3,215,722	3,215,722		0
	2009	- 761,934	- 4,656,066	4,656,066		1
ALSTOM	2007	- 333,390,121	- 896,609,879	896,609,879	870,456,195	1
	2008	82,395,280	- 1,100,395,280	1,100,395,280		1
	2009	- 215,363,426	614,363,426	614,363,426		0
ALTEN	2007	- 5,331,417	26,165,417	26,165,417	19,431,471	1
	2008	9,712,722	- 6,403,722	6,403,722		0
	2009	- 2,302,726	- 25,725,274	25,725,274		1
ALTRAN	2007	- 9,338,051	- 22,647,949	22,647,949	73,554,916	0

0		57,524,728	- 57,524,728	8,059,728	2008	
1		140,492,071	- 140,492,071	5,848,071	2009	
0	13,989,362	13,637,002	- 13,637,002	- 2,004,998	2007	<b>ANOVO</b>
1		18,706,630	- 18,706,630	8,382,630	2008	
0		9,624,452	- 9,624,452	- 901,548	2009	
1	934,827,422	994,957,121	994,957,121	- 834,957,121	2007	<b>AREVA</b>
0		753,297,720	753,297,720	- 336,297,720	2008	
1		1,056,227,426	1,056,227,426	- 679,227,426	2009	
1	39,008,711	48,614,579	- 48,614,579	- 2,985,421	2007	<b>ASSYSTEM</b>
0		26,287,780	- 26,287,780	3,987,780	2008	
1		42,123,774	- 42,123,774	- 776,226	2009	
0	67,789,544	41,688,079	- 41,688,079	588,079	2007	<b>ATARI</b>
1		140,039,180	- 140,039,180	- 11,060,820	2008	
0		21,641,374	- 21,641,374	641,374	2009	
1	4,270,755	4,742,389	- 4,742,389	- 256,611	2007	<b>AUDIKA</b>
1		5,417,538	- 5,417,538	3,566,538	2008	
0		2,652,338	- 2,652,338	- 173,662	2009	
1	17,217,493	17,591,683	17,591,683	- 19,447,683	2007	<b>AVENIR TELECOM</b>
0		10,471,510	- 10,471,510	150,510	2008	
1		23,589,286	- 23,589,286	3,239,286	2009	
0	43,050,682	22,452,612	- 22,452,612	- 6,254,388	2007	<b>BACOU-DALLOZ</b>
0		20,162,364	- 20,162,364	- 320,636	2008	
1		86,537,070	- 86,537,070	- 4,394,930	2009	
0	10,440,830	2,049,369	- 2,049,369	- 41,763,631	2007	<b>BAINS DE MER</b>

1		13,349,308	13,349,308	-	22,057,308	2008	<b>MONACO</b>	
1		15,923,814	-	15,923,814	-	37,119,186	2009	
1	71,228,040	99,201,126	99,201,126	-	21,126,126	2007	<b>BENETEAU</b>	
0		36,425,481	36,425,481	-	47,555,481	2008		
1		78,057,514	-	78,057,514	-	21,186,486		2009
1	36,356,344	44,395,379	-	44,395,379	-	28,504,621	2007	<b>BIOMERIEUX</b>
1		57,977,880	-	57,977,880	-	9,922,120	2008	
0		6,695,774	-	6,695,774	-	33,704,226	2009	
1	18,208,083	18,841,460	-	18,841,460	-	10,131,540	2007	<b>BOIRON</b>
1		26,964,695	-	26,964,695	669,695		2008	
0		8,818,094	-	8,818,094	-	11,494,906	2009	
1	1,276,717,244	1,286,555,879	-	1,286,555,879	-	713,444,121	2007	<b>BOUYGUES</b>
0		1,098,539,280	-	1,098,539,280	43,539,280		2008	
1		1,445,056,574	-	1,445,056,574	-	497,943,426	2009	
0	43,806,925	1,620,521	1,620,521	-	2,620,521	2007	<b>BULL</b>	
1		102,748,880	-	102,748,880	12,648,880			2008
0		27,051,374	-	27,051,374	-	7,148,626		2009
0	10,227,371	5,118,647	-	5,118,647	-	14,343,353	2007	<b>CAMAIEU</b>
0		5,065,816	-	5,065,816	5,417,816		2008	
1		20,497,650	-	20,497,650	-	10,794,350	2009	
0	12,566,911	4,715,879	-	4,715,879	-	14,284,121	2007	<b>CANAL+</b>
1		30,268,280	-	30,268,280	9,268,280		2008	
0		2,716,574	-	2,716,574	-	1,283,426	2009	
0	1,764,054,992	58,300,321	58,300,321	-	1,491,100,321	2007	<b>CARREFOUR</b>	

1		3,293,388,080	- 3,293,388,080	- 54,811,920	2008	
1		1,940,476,574	- 1,940,476,574	- 1,106,523,426	2009	
0	111,522,830	79,991,550	- 79,991,550	- 21,935,450	2007	<b>CEGEDIM</b>
1		147,290,051	- 147,290,051	13,899,051	2008	
0		107,286,890	- 107,286,890	- 4,395,110	2009	
0	34,314,081	24,010,869	24,010,869	- 3,210,869	2007	<b>CHARGEURS</b>
0		17,986,618	- 17,986,618	- 17,313,382	2008	
1		60,944,756	- 60,944,756	7,744,756	2009	
0	181,037,911	19,532,379	- 19,532,379	- 284,467,621	2007	<b>CIMENTS FRANCAIS</b>
0		161,597,580	- 161,597,580	- 121,002,420	2008	
1		361,983,774	- 361,983,774	- 252,416,226	2009	
1	36,968,275	45,159,140	45,159,140	- 9,366,140	2007	<b>CNIM</b>
0		17,668,851	- 17,668,851	15,482,851	2008	
1		48,076,834	- 48,076,834	- 3,733,166	2009	
1	120,639,434	121,028,398	- 121,028,398	- 13,350,602	2007	<b>DASSAULT SYSTEMES</b>
0		115,161,885	- 115,161,885	7,009,885	2008	
1		125,728,018	- 125,728,018	- 2,189,982	2009	
1	19,222,488	21,438,643	21,438,643	- 16,165,643	2007	<b>DELACHAUX</b>
0		12,682,270	12,682,270	9,503,730	2008	
1		23,546,550	- 23,546,550	- 1,389,450	2009	
1	29,685,428	36,922,023	36,922,023	- 139,023	2007	<b>DEVOTEAM</b>
1		45,760,640	- 45,760,640	15,053,640	2008	
0		6,373,620	- 6,373,620	116,620	2009	
0	571,152,325	528,803,121	528,803,121	- 184,803,121	2007	<b>EIFFAGE</b>

1		754,949,280	-	754,949,280	22,949,280	2008	
0		429,704,574	-	429,704,574	-	144,295,426	2009
0	289,900,517	267,368,987	-	267,368,987	-	115,779,013	2007
1		331,359,779	-	331,359,779	-	63,388,221	2008
0		270,972,786	-	270,972,786	-	144,802,214	2009
0	740,253,428	649,010,987	-	649,010,987	-	156,089,013	2007
1		998,534,315	-	998,534,315	-	19,365,685	2008
0		573,214,982	-	573,214,982	68,514,982		2009
0	24,260,269	14,823,353	-	14,823,353	-	6,786,647	2007
0		18,819,842	-	18,819,842	1,137,842		2008
1		39,137,613	-	39,137,613	-	5,954,387	2009
0	7,237,729,911	4,500,991,879	-	4,500,991,879	-	3,324,008,121	2007
1		8,973,857,280	-	8,973,857,280	-	1,533,142,720	2008
1		8,238,340,574	-	8,238,340,574	-	2,680,659,426	2009
1	1,121,509,169	1,256,700,075	1,256,700,075		-	432,615,075	2007
1		1,167,423,857	-	1,167,423,857	-	187,610,143	2008
0		940,403,576	-	940,403,576	-	362,827,424	2009
0	45,258,605	1,149,022	1,149,022		402,978		2007
0		32,352,287	-	32,352,287	11,895,287		2008
1		102,274,505	-	102,274,505	-	2,014,495	2009
0	25,223,675	868,680	-	868,680	-	18,246,320	2007
1		46,853,067	-	46,853,067	-	4,074,933	2008
1		27,949,277	-	27,949,277	-	267,723	2009
0	6,188,901	5,589,823	-	5,589,823	-	10,940,177	2007

**EUTELSAT  
COMMUNICATIONS**

**FAURECIA**

**FLEURI MICHON**

**FRANCE TELECOM**

**GECINA**

**GFI  
INFORMATIQUE**

**GL EVENTS**

**GUERBET**



1		7,072,634	- 7,072,634	- 184,366	2008	
0		5,904,246	- 5,904,246	- 10,818,754	2009	
0	308,421,246	104,702,800	- 104,702,800	- 62,197,200	2007	<b>ILIAD</b>
1		377,193,545	- 377,193,545	3,371,545	2008	
1		443,367,394	- 443,367,394	- 88,721,606	2009	
0	21,578,841	3,154,171	- 3,154,171	- 1,638,829	2007	<b>INTER PARFUMS</b>
1		27,924,183	27,924,183	4,909,817	2008	
1		33,658,170	- 33,658,170	148,170	2009	
0	185,750,778	51,984,879	- 51,984,879	- 96,015,121	2007	<b>JC DECAUX</b>
1		286,358,080	- 286,358,080	- 39,041,920	2008	
1		218,909,374	- 218,909,374	- 91,090,626	2009	
0	487,904,020	379,319,976	- 379,319,976	- 6,322,024	2007	<b>KLEPIERRE</b>
0		337,584,729	- 337,584,729	11,375,729	2008	
1		746,807,354	- 746,807,354	- 7,328,646	2009	
0	792,192,325	333,314,121	333,314,121	- 853,314,121	2007	<b>LAFARGE</b>
0		738,846,280	- 738,846,280	- 323,153,720	2008	
1		1,304,416,574	- 1,304,416,574	- 855,583,426	2009	
0	9,235,315	8,774,349	8,774,349	32,651	2007	<b>LECTRA</b>
0		3,083,642	3,083,642	1,378,358	2008	
1		15,847,954	- 15,847,954	1,228,954	2009	
1	9,787,654	18,714,840	18,714,840	- 3,316,840	2007	<b>MAISONS FRANCE CONFORT</b>
0		8,345,479	- 8,345,479	5,943,479	2008	
0		2,302,642	- 2,302,642	3,258,642	2009	
0	699,430,911	400,645,879	- 400,645,879	- 689,354,121	2007	<b>MICHELIN</b>

0		244,550,280	- 244,550,280	- 313,449,720	2008	
1		1,453,096,574	- 1,453,096,574	- 565,903,426	2009	
1	2,280,774,058	2,449,262,879	- 2,449,262,879	- 1,805,737,121	2007	<b>PEUGEOT</b>
0		750,154,720	750,154,720	- 1,312,154,720	2008	
1		3,642,904,574	- 3,642,904,574	- 1,201,095,426	2009	
0	134,539,224	61,450,904	- 61,450,904	- 81,506,096	2007	<b>PLASTIC OMNIUM</b>
1		149,844,259	- 149,844,259	- 13,490,741	2008	
1		192,322,510	- 192,322,510	- 41,766,490	2009	

## الملاحق رقم (9):

متوسط المستحقات الاختيارية

إلى إجمالي الأصول للعينة المدروسة

من الشركات المساهمة الفرنسية.

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
DAC 2007	50	-.132930	.151010	-.014150	.060423696
DAC 2008	50	-.460960	.102830	-.058071	.085953316
DAC 2009	50	-.196440	.030490	-.055211	.044790240
Valid N (listwise)	50				

## الملاحق رقم (10):

مؤشر الربحية و متوسط المستحقات

الاختيارية إلى إجمالي الأصول للعينة

المدروسة من الشركات

المساهمة الفرنسية.

إجمالي أصول الشركة / t = صافي ربح الشركة للسنة t مؤشر الربحية للسنة  
t للسنة

: الشركة رابحة < 0 مؤشر الربحية

متوسط المستحقات الاختيارية	المستحقات الاختيارية (إلى إجمالي الأصول)	متوسط مؤشر الربحية	مؤشر الربحية %	إجمالي الاصول (أورو)	صافي الدخل (أورو)	السنة	اسم الشركة	
-0.02891	-0.02388	3.844	8.42	10,834,000,000	912,000,000	2007	ACCOR	
	-0.02677		5.37	11,413,000,000	613,000,000	2008		
	-0.03608		-	2.26	11,746,000,000	- 265,000,000		2009
-0.02587	-0.03553	-1.974	2.50	30,690,000,000	767,000,000	2007	AIR FRANCE	
	-0.03964		-	2.80	28,773,000,000	- 807,000,000		2008
	-0.00244		-	5.62	27,775,000,000	- 1,560,000,000		2009
-0.07270	-0.07855	4.302	3.31	279,070,000	9,245,000	2007	AKKA TECHNOLOGIES	
	-0.13431		5.60	296,462,000	16,598,000	2008		
	-0.00524		3.99	305,518,000	12,201,000	2009		
-0.08087	-0.06961	-0.104	-	0.10	33,830,000,000	- 3,477,000,000	2007	ALCATEL
	-0.15531		-	0.19	27,311,000,000	- 5,173,000,000	2008	
	-0.01770		-	0.02	23,896,000,000	- 504,000,000	2009	
-0.02045	-0.01785	4.036	3.56	173,890,000	6,182,000	2007	ALES GROUPE	
	-0.01849		4.62	186,146,000	8,596,000	2008		
	-0.02501		3.93	174,742,000	6,874,000	2009		
-0.02388	-0.04542	4.429	4.04	21,345,000,000	862,000,000	2007	ALSTOM	
	-0.05155		4.61	24,244,000,000	1,118,000,000	2008		
	0.02534		4.64	25,978,000,000	1,205,000,000	2009		

0.00306	0.06103	6.572	8.44	512,084,000	43,216,000	2007	ALTEN	
	-0.01251		8.38	654,032,000	54,802,000	2008		
	-0.03933		2.90	643,750,000	18,653,000	2009		
-0.05261	-0.01646	-0.011	0.02	1,412,081,000	21,547,000	2007	ALTRAN	
	-0.04074		0.01	1,395,850,000	12,710,000	2008		
	-0.10065		-	0.06	1,320,613,000	- 75,320,000		2009
-0.05596	-0.05455	0.044	0.01	232,407,000	1,629,000	2007	ANOVO	
	-0.07483		0.07	229,653,000	16,582,000	2008		
	-0.03850		0.05	225,234,000	11,864,000	2009		
0.03116	0.03843	1.934	2.88	30,676,000,000	882,000,000	2007	AREVA	
	0.02456		1.44	34,644,000,000	498,000,000	2008		
	0.03049		1.49	36,050,000,000	537,000,000	2009		
-0.07928	-0.10088	2.842	3.30	545,300,000	18,000,000	2007	ASSYSTEM	
	-0.04821		5.44	474,700,000	25,800,000	2008		
	-0.08874		-	0.21	428,000,000	- 900,000		2009
-0.23233	-0.13293	-51.324	-	20.57	303,800,000	- 62,500,000	2007	ATARI
	-0.46096		-	108.10	209,900,000	- 226,900,000	2008	
	-0.10310		-	25.30	91,700,000	- 23,200,000	2009	
-0.04984	-0.06687	10.149	11.95	93,780,000	11,204,000	2007	AUDIKA	
	-0.05777		9.64	106,601,000	10,274,000	2008		
	-0.02488		8.86	121,978,000	10,810,000	2009		
-0.01704	0.05792	0.543	3.82	320,241,000	12,223,000	2007	AVENIR TELECOM	
	-0.03270		0.57	309,025,000	1,749,000	2008		
	-0.07633		-	2.75	264,688,000	- 7,285,000		2009

-0.04034	-0.02351	4.004	5.83	1,013,665,000	59,100,000	2007	BACOU-DALLOZ		
	-0.01989		4.31	1,114,632,000	48,048,000	2008			
	-0.07764		1.87	997,889,000	18,683,000	2009			
-0.00262	-0.00258	5.756	10.92	858,112,000	93,669,000	2007	BAINS DE MER MONACO		
	0.01556		5.32	764,202,000	40,653,000	2008			
	-0.02084		1.03	939,787,000	9,692,000	2009			
0.01613	0.12222	6.844	17.96	804,178,000	144,433,000	2007	BENETEAU		
	0.04530		-	1.59	655,318,000	-		10,419,000	2008
	-0.11911		4.16	755,416,000	31,443,000	2009			
-0.03698	-0.04725	10.841	9.83	998,400,000	98,100,000	2007	BIOMERIEUX		
	-0.05807		10.93	1,189,200,000	130,000,000	2008			
	-0.00563		11.76	1,259,700,000	148,200,000	2009			
-0.04257	-0.04573	8.757	6.34	428,390,000	27,157,000	2007	BOIRON		
	-0.06294		8.46	463,343,000	39,184,000	2008			
	-0.01903		11.47	521,934,000	59,889,000	2009			
-0.03891	-0.04314	4.602	4.77	33,428,000,000	1,593,000,000	2007	BOUYGUES		
	-0.03286		4.75	35,488,000,000	1,686,000,000	2008			
	-0.04072		4.29	33,935,000,000	1,456,000,000	2009			
-0.05394	0.00214	0.520	0.57	810,600,000	4,600,000	2007	BULL		
	-0.12676		0.78	727,000,000	5,700,000	2008			
	-0.03721		0.21	672,300,000	1,400,000	2009			
-0.02445	-0.01285	22.189	26.17	386,907,000	101,260,000	2007	CAMAIEU		
	-0.01309		22.94	432,241,000	99,160,000	2008			
	-0.04742		17.45	493,420,000	86,126,000	2009			



-0.01239	-0.00458	4.823	4.58	1,026,000,000	47,000,000	2007	CANAL+		
	-0.02950		5.32	883,000,000	47,000,000	2008			
	-0.00308		4.57	876,000,000	40,000,000	2009			
-0.03315	0.00123	2.859	4.77	51,932,000,000	2,479,200,000	2007	CARREFOUR		
	-0.06342		2.95	52,082,000,000	1,538,800,000	2008			
	-0.03726		0.85	51,553,000,000	437,000,000	2009			
-0.10991	-0.12914	3.414	3.53	1,249,713,000	44,151,000	2007	CEGEDIM		
	-0.11786		2.58	1,296,616,000	33,487,000	2008			
	-0.08274		4.13	1,328,341,000	54,833,000	2009			
-0.03007	0.03049	-0.056	0.02	773,600,000	15,100,000	2007	CHARGEURS		
	-0.02320		-	0.10	590,200,000	-		56,900,000	2008
	-0.09751		-	0.09	510,200,000	-		46,000,000	2009
-0.02460	-0.00286	5.679	7.90	7,135,700,000	563,600,000	2007	CIMENTS FRANCAIS		
	-0.02265		4.65	7,493,900,000	348,200,000	2008			
	-0.04830		4.49	7,507,700,000	337,300,000	2009			
-0.00448	0.07586	3.275	6.28	576,242,000	36,206,000	2007	CNIM		
	-0.03066		3.19	819,720,000	26,135,000	2008			
	-0.05865		0.35	748,014,000	2,651,000	2009			
-0.06336	-0.06945	8.763	9.52	1,858,993,000	176,973,000	2007	DASSAULT SYSTEMES		
	-0.06195		9.38	2,142,045,000	200,867,000	2008			
	-0.05870		7.39	2,299,708,000	170,014,000	2009			
0.00810	0.03814	7.626	7.01	741,088,000	51,940,000	2007	DELACHAUX		
	0.01711		8.70	761,023,000	66,198,000	2008			
	-0.03094		7.17	743,992,000	53,360,000	2009			
-0.00137	0.15101	0.050	0.06	324,742,000	20,090,000	2007	DEVOTEAM		
	-0.13728		0.06	355,316,000	19,990,000	2008			

	-0.01785			0.03	364,353,000	11,928,000	2009		
-0.00810	0.02234	2.275		4.34	25,099,000,000	1,090,000,000	2007	EIFFAGE	
	-0.03008			1.42	25,960,000,000	368,000,000	2008		
	-0.01655			1.07	25,252,000,000	269,000,000	2009		
-0.06477	-0.06181	5.237		4.08	4,495,974,000	183,444,000	2007	EUTELSAT COMMUNICATIONS	
	-0.07370			5.64	4,609,443,000	259,984,000	2008		
	-0.05879			5.99	4,717,033,000	282,511,000	2009		
-0.12016	-0.09629	-0.077	-	0.04	6,461,500,000	-	230,900,000	2007	FAURECIA
	-0.15454		-	0.11	5,227,800,000	-	569,300,000	2008	
	-0.10965		-	0.09	4,892,900,000	-	417,300,000	2009	
-0.05903	-0.04002	0.027		0.03	399,592,000	13,057,000	2007	FLEURI MICHON	
	-0.04705			0.01	429,032,000	5,363,000	2008		
	-0.09002			0.04	415,610,000	14,802,000	2009		
-0.07292	-0.04363	5.073		6.74	101,183,000,000	6,819,000,000	2007	FRANCE TELECOM	
	-0.08869			4.71	95,295,000,000	4,492,000,000	2008		
	-0.08645			3.76	92,044,000,000	3,465,000,000	2009		
-0.02070	0.10838	-0.015		0.10	12,892,698,000	1,300,619,000	2007	GECINA	
	-0.09055		-	0.07	11,763,122,000	-	875,352,000		2008
	-0.07995		-	0.07	10,897,260,000	-	773,723,000		2009

-0.06660	0.00214	-0.018	0.02	635,815,000	15,147,000	2007	GFI INFORMATIQUE
	-0.04853		0.02	661,843,000	14,706,000	2008	
	-0.15341		-	0.10	572,097,000	-	
-0.02647	-0.00130	0.033	0.04	916,603,000	36,167,000	2007	GL EVENTS
	-0.05107		0.03	1,033,203,000	29,915,000	2008	
	-0.02705		0.03	941,280,000	27,664,000	2009	
-0.01745	-0.01712	6.073	6.65	357,212,000	23,762,000	2007	GUERBET
	-0.01980		6.37	382,958,000	24,389,000	2008	
	-0.01542		5.20	394,319,000	20,495,000	2009	
-0.20796	-0.10091	8.205	13.00	1,155,179,000	150,226,000	2007	ILIAD
	-0.32652		4.45	2,257,009,000	100,399,000	2008	
	-0.19644		7.16	2,455,248,000	175,868,000	2009	
-0.01324	-0.01412	8.047	7.30	271,544,000	19,818,000	2007	INTER PARFUMS
	0.10283		7.85	262,064,000	20,583,000	2008	
	-0.12843		8.99	253,585,000	22,792,000	2009	
-0.04752	-0.01419	3.271	5.66	3,976,200,000	225,000,000	2007	JC DECAUX
	-0.07202		3.27	3,884,800,000	126,900,000	2008	
	-0.05635		0.89	3,887,500,000	34,500,000	2009	
-0.05355	-0.05530	2.176	2.89	7,982,314,000	230,952,000	2007	KLEPIERRE
	-0.04229		1.97	11,842,940,000	233,887,000	2008	
	-0.06306		1.66	12,517,345,000	207,678,000	2009	
-0.01568	0.01118	5.013	7.62	28,308,000,000	2,156,000,000	2007	LAFARGE
	-0.02610		4.77	40,608,000,000	1,939,000,000	2008	
	-0.03212		2.65	39,497,000,000	1,046,000,000	2009	

-0.00693	0.05364	0.961		3.25	178,549,000	5,811,000	2007	LECTRA
	0.01727			1.87	172,828,000	3,238,000	2008	
	-0.09170		-	2.24	161,382,000	- 3,623,000	2009	
0.01401	0.07966	6.771		8.21	287,922,000	23,640,000	2007	MAISONS FRANCE CONFORT
	-0.02899			7.13	266,431,000	18,994,000	2008	
	-0.00864			4.97	231,781,000	11,525,000	2009	
-0.04206	-0.02374	2.491		4.69	16,449,000,000	772,000,000	2007	MICHELIN
	-0.01487			2.15	16,594,000,000	357,000,000	2008	
	-0.08757			0.63	16,518,000,000	104,000,000	2009	
-0.02787	-0.03547	-0.533		1.20	68,975,000,000	826,000,000	2007	PEUGEOT
	0.01088		-	0.81	61,720,000,000	- 500,000,000	2008	
	-0.05902		-	1.99	64,121,000,000	- 1,274,000,000	2009	
-0.06642	-0.03578	0.279		2.33	2,193,065,000	51,009,000	2007	PLASTIC OMNIUM
	-0.06833		-	3.13	2,021,481,000	- 63,219,000	2008	
	-0.09514			1.64	1,894,045,000	31,025,000	2009	

# الملاحق رقم (11):

نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى

قيام الشركات المساهمة الفرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250 بإدارة الأرباح

خلال الفترة 2007-2009.

**Binomial Test**

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
X	Group 1	0	,74	,50	,935 <sup>a</sup>
	Group 2	1	,76	,51	
	Total	150	1,00		

a. Based on Z Approximation.

# الملاحق رقم (12):

مؤشر سلوك تمهيد الدخل

(قبل اقتطاع الضريبة) للعينة المدروسة

من الشركات المساهمة الفرنسية خلال

الفترتين 2007-2008، 2008-2009.

مؤشر سلوك تمهيد الدخل SB=  CVΔI / CVΔS	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في  CVΔS  المبيعات	المبيعات (أورو)	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في  CVΔI  الدخل	صافي الدخل قبل الضريبة (أورو)	خلال الفترة 2007-2008	
					2007	2008
0.11	1666	8,025,000,000	179	907,000,000	2007	ACCOR
		7,610,000,000		886,000,000	2008	
		6,971,000,000		- 144,000,000	2009	
13.26	31	23,073,000,000	411	1,118,000,000	2007	AIR FRANCE - KLM
		24,114,000,000		1,158,000,000	2008	
		23,970,000,000		- 1,204,000,000	2009	
1.98	44	236,006,000	88	12,936,000	2007	AKKA TECHNOLOGIES
		381,551,000		21,279,000	2008	
		332,688,000		12,537,000	2009	
0.03	190	17,792,000,000	5	- 2,229,000,000	2007	ALCATEL
		16,984,000,000		- 3,835,000,000	2008	
		15,157,000,000		133,000,000	2009	
2.24	64	168,313,300	144	- 25,513,000	2007	ALES GROUPE
		170,989,400		- 2,091,500	2008	
		164,607,900		- 1,649,900	2009	
0.99	77	14,208,000,000	77	715,000,000	2007	



		16,908,000,000		1,152,000,000	2008	<b>ALSTOM</b>
		18,739,000,000		1,464,000,000	2009	
12.68	11	701,156,000	134	72,363,000	2007	<b>ALTEN</b>
		846,284,000		85,691,000	2008	
		857,077,000		31,962,000	2009	
9.16	34	1,591,356,000	312	- 6,558,135,000	2007	<b>ALTRAN</b>
		1,650,082,000		58,542,000	2008	
		1,403,734,000		- 59,061,000	2009	
133.18	2	316,856,000	226	4,712,000	2007	<b>ANOVO</b>
		349,668,000		- 7,069,000	2008	
		365,465,000		15,307,000	2009	
22.49	11	11,923,000,000	245	64,000,000	2007	<b>AREVA</b>
		13,160,000,000		187,000,000	2008	
		8,529,000,000		230,000,000	2009	
1.09	54	652,600,000	59	29,000,000	2007	<b>ASSYSTEM</b>
		672,100,000		37,000,000	2008	
		613,100,000		3,100,000	2009	
0.30	158	305,300,000	47	- 102,600,000	2007	<b>ATARI</b>
		290,700,000		- 65,500,000	2008	
		136,400,000		- 135,000,000	2009	

8.13	28	92,674,000	227	16,958,000	2007	<b>AUDIKA</b>
		101,802,000		15,789,000	2008	
		106,524,000		16,719,000	2009	
0.33	355	734,408,000	118	19,981,000	2007	<b>AVENIR TELECOM</b>
		712,330,000		- 4,667,000	2008	
		570,871,000		- 3,146,000	2009	
0.23	212	754,386,000	49	28,776,000	2007	<b>BACOU-DALLOZ</b>
		750,880,000		66,396,000	2008	
		660,150,000		26,344,000	2009	
0.20	5,046	457,574,000	1,018	93,669,000	2007	<b>BAINS DE MER MONACO</b>
		400,035,000		40,653,000	2008	
		374,071,000		1,087,000	2009	
0.37	56	1,013,711,000	21	139,582,000	2007	<b>BENETEAU</b>
		1,094,166,000		162,916,000	2008	
		659,195,000		- 3,076,000	2009	
3.62	43	1,062,800,000	154	153,200,000	2007	<b>BIOMERIEUX</b>
		1,111,000,000		181,500,000	2008	
		1,223,400,000		202,600,000	2009	
5.13	7	434,294,000	34	44,491,000	2007	<b>BOIRON</b>
		466,707,000		60,279,000	2008	
		526,089,000		91,154,000	2009	

51.69	2	29,613,000,000	122	2,226,000,000	2007	<b>BOUYGUES</b>
		32,713,000,000		2,259,000,000	2008	
		31,353,000,000		1,929,000,000	2009	
0.04	76	493,300,000	3	25,000,000	2007	<b>BULL</b>
		338,100,000		30,100,000	2008	
		357,700,000		27,600,000	2009	
5.80	31	647,597,000	179	152,652,000	2007	<b>CAMAIEU</b>
		709,134,000		149,326,000	2008	
		765,236,000		132,776,000	2009	
3.65	39	1,740,000,000	141	72,000,000	2007	<b>CANAL+</b>
		1,813,000,000		72,000,000	2008	
		1,775,000,000		61,000,000	2009	
24.08	6	82,148,500,000	150	2,812,100,000	2007	<b>CARREFOUR</b>
		86,967,000,000		2,228,000,000	2008	
		85,963,000,000		1,095,000,000	2009	
3.80	53	752,994,000	203	62,023,000	2007	<b>CEGEDIM</b>
		848,577,000		46,481,000	2008	
		874,072,000		59,881,000	2009	
0.82	176	789,600,000	144	19,200,000	2007	<b>CHARGEURS</b>
		599,200,000		- 54,700,000	2008	

		451,600,000		- 34,300,000	2009	
1.63	77	4,685,200,000	125	772,700,000	2007	<b>CIMENTS FRANCAIS</b>
		4,774,800,000		506,600,000	2008	
		4,215,400,000		449,200,000	2009	
0.44	81	555,321,000	36	42,420,000	2007	<b>CNIM</b>
		678,059,000		57,930,000	2008	
		579,779,000		28,176,000	2009	
2.27	27	417,506,000	61	271,368,000	2007	<b>DASSAULT SYSTEMES</b>
		407,549,000		282,859,000	2008	
		289,767,000		226,866,000	2009	
44.02	17	655,937,000	735	77,560,000	2007	<b>DELACHAUX</b>
		775,623,000		66,836,000	2008	
		636,011,000		53,572,000	2009	
76.05	10	369,895,000	760	27,644,000	2007	<b>DEVOTEAM</b>
		459,482,000		17,772,000	2008	
		459,541,000		30,180,000	2009	
7.39	63	12,577,000,000	467	1,317,000,000	2007	<b>EIFPAGE</b>
		13,293,000,000		17,985,000	2008	
		13,639,000,000		886,000	2009	
0.21	17	829,086,000	4	262,235,000	2007	<b>EUTELSAT COMMUNICATIONS</b>
		877,765,000		387,972,000	2008	

		940,541,000		425,750,000	2009	
0.20	194	12,660,700,000	39	- 219,600,000	2007	<b>FAURECIA</b>
		12,010,700,000		- 548,300,000	2008	
		9,292,200,000		- 392,700,000	2009	
2.62	83	492,261,000	216	10,555,000	2007	<b>FLEURI MICHON</b>
		502,689,000		9,919,000	2008	
		532,062,000		23,400,000	2009	
8.85	58	52,959,000,000	510	- 2,647,000,000	2007	<b>FRANCE TELECOM</b>
		53,488,000,000		- 2,987,000,000	2008	
		45,944,000,000		- 2,299,000,000	2009	
2.05	45	591,835,000	92	1,351,787,000	2007	<b>GECINA</b>
		637,040,000		- 894,028,000	2008	
		647,196,000		- 783,489,000	2009	
22.58	25	688,496,000	572	20,946,000	2007	<b>GFI INFORMATIQUE</b>
		768,062,000		32,945,000	2008	
		663,604,000		- 4,772,000	2009	
30.22	172	633,486,000	5,192	48,924,000	2007	<b>GL EVENTS</b>
		605,701,000		35,555,000	2008	
		581,380,000		33,544,000	2009	
31.92	4	305,548,000	130	33,697,000	2007	<b>GUERBET</b>

		320,783,000		33,978,000	2008	
		335,479,000		25,970,000	2009	
1.88	244	1,212,375,000	458	222,242,000	2007	<b>ILIAD</b>
		1,565,035,000		152,704,000	2008	
		1,954,500,000		284,863,000	2009	
8.60	9	242,123,000	79	30,976,000	2007	<b>INTER PARFUMS</b>
		264,864,000		31,507,000	2008	
		259,199,000		34,764,000	2009	
3.21	63	2,106,600,000	201	317,500,000	2007	<b>JC DECAUX</b>
		2,168,600,000		189,800,000	2008	
		1,918,800,000		72,500,000	2009	
2.24	30	597,178,000	68	244,445,000	2007	<b>KLEPIERRE</b>
		716,973,000		254,284,000	2008	
		895,470,000		180,894,000	2009	
13.50	48	17,614,000,000	642	2,763,000,000	2007	<b>LAFARGE</b>
		19,033,000,000		2,418,000,000	2008	
		15,884,000,000		1,306,000,000	2009	
0.34	149	216,565,000	50	7,320,000	2007	<b>LECTRA</b>
		198,133,000		2,655,000	2008	
		153,187,000		- 6,309,000	2009	

6.32	103	489,421,000	649	36,137,000	2007	<b>MAISONS FRANCE CONFORT</b>
		499,619,000		28,950,000	2008	
		395,843,000		17,770,000	2009	
0.04	5,551	16,867,000,000	228	1,071,000,000	2007	<b>MICHELIN</b>
		16,408,000,000		520,000,000	2008	
		14,807,000,000		207,000,000	2009	
0.66	649	60,613,000,000	429	1,080,000,000	2007	<b>PEUGEOT</b>
		54,356,000,000		- 653,000,000	2008	
		48,417,000,000		- 1,936,000,000	2009	
1.09	133	2,685,072,000	145	52,774,000	2007	<b>PLASTIC OMNIUM</b>
		2,696,539,000		- 57,455,000	2008	
		2,458,639,000		39,237,000	2009	

مؤشر سلوك تمهيد الدخل SB=  CVΔI / CVΔS	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في  CVΔS  المبيعات	المبيعات (أورو)	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في  CVΔI  الدخل	صافي الدخل قبل الضريبة (أورو)	خلال الفترة 2008-2009	
					2007	2008
4.52	30	8,025,000,000	136	907,000,000	2007	ACCOR
		7,610,000,000		886,000,000	2008	
		6,971,000,000		- 144,000,000	2009	
0.78	187	23,073,000,000	146	1,118,000,000	2007	AIR FRANCE - KLM
		24,114,000,000		1,158,000,000	2008	
		23,970,000,000		- 1,204,000,000	2009	
21.29	284	236,006,000	6,056	12,936,000	2007	AKKA TECHNOLOGIES
		381,551,000		21,279,000	2008	
		332,688,000		12,537,000	2009	
6.10	55	17,792,000,000	334	- 2,229,000,000	2007	ALCATEL
		16,984,000,000		- 3,835,000,000	2008	
		15,157,000,000		133,000,000	2009	
0.39	346	168,313,300	136	- 25,513,000	2007	ALES GROUPE
		170,989,400		- 2,091,500	2008	



		164,607,900		- 1,649,900	2009	
0.87	27	14,208,000,000	24	715,000,000	2007	<b>ALSTOM</b>
		16,908,000,000		1,152,000,000	2008	
		18,739,000,000		1,464,000,000	2009	
1.93	122	701,156,000	235	72,363,000	2007	<b>ALTEN</b>
		846,284,000		85,691,000	2008	
		857,077,000		31,962,000	2009	
0.64	230	1,591,356,000	147	- 6,558,135,000	2007	<b>ALTRAN</b>
		1,650,082,000		58,542,000	2008	
		1,403,734,000		- 59,061,000	2009	
9.21	50	316,856,000	456	4,712,000	2007	<b>ANOVO</b>
		349,668,000		- 7,069,000	2008	
		365,465,000		15,307,000	2009	
0.28	245	11,923,000,000	68	64,000,000	2007	<b>AREVA</b>
		13,160,000,000		187,000,000	2008	
		8,529,000,000		230,000,000	2009	
1.29	177	652,600,000	229	29,000,000	2007	<b>ASSYSTEM</b>
		672,100,000		37,000,000	2008	
		613,100,000		3,100,000	2009	
3.98	117	305,300,000	465	- 102,600,000	2007	<b>ATARI</b>
		290,700,000		- 65,500,000	2008	

		136,400,000		- 135,000,000	2009	
27.61	45	92,674,000	1,242	16,958,000	2007	<b>AUDIKA</b>
		101,802,000		15,789,000	2008	
		106,524,000		16,719,000	2009	
1.55	103	734,408,000	160	19,981,000	2007	<b>AVENIR TELECOM</b>
		712,330,000		- 4,667,000	2008	
		570,871,000		- 3,146,000	2009	
34.50	131	754,386,000	4,517	28,776,000	2007	<b>BACOU-DALLOZ</b>
		750,880,000		66,396,000	2008	
		660,150,000		26,344,000	2009	
0.38	53	457,574,000	21	93,669,000	2007	<b>BAINS DE MER MONACO</b>
		400,035,000		40,653,000	2008	
		374,071,000		1,087,000	2009	
0.91	206	1,013,711,000	188	139,582,000	2007	<b>BENETEAU</b>
		1,094,166,000		162,916,000	2008	
		659,195,000		- 3,076,000	2009	
0.36	57	1,062,800,000	21	153,200,000	2007	<b>BIOMERIEUX</b>
		1,111,000,000		181,500,000	2008	
		1,223,400,000		202,600,000	2009	
1.10	42	434,294,000	46	44,491,000	2007	<b>BOIRON</b>
		466,707,000		60,279,000	2008	

		526,089,000		91,154,000	2009	
0.48	362	29,613,000,000	173	2,226,000,000	2007	<b>BOUYGUES</b>
		32,713,000,000		2,259,000,000	2008	
		31,353,000,000		1,929,000,000	2009	
2.27	182	493,300,000	413	25,000,000	2007	<b>BULL</b>
		338,100,000		30,100,000	2008	
		357,700,000		27,600,000	2009	
14.40	7	647,597,000	94	152,652,000	2007	<b>CAMAIEU</b>
		709,134,000		149,326,000	2008	
		765,236,000		132,776,000	2009	
0.32	449	1,740,000,000	141	72,000,000	2007	<b>CANAL+</b>
		1,813,000,000		72,000,000	2008	
		1,775,000,000		61,000,000	2009	
0.21	216	82,148,500,000	45	2,812,100,000	2007	<b>CARREFOUR</b>
		86,967,000,000		2,228,000,000	2008	
		85,963,000,000		1,095,000,000	2009	
23.34	82	752,994,000	1,911	62,023,000	2007	<b>CEGEDIM</b>
		848,577,000		46,481,000	2008	
		874,072,000		59,881,000	2009	
13.92		789,600,000		19,200,000	2007	<b>CHARGEURS</b>

	18	599,200,000	249	- 54,700,000	2008	
		451,600,000		- 34,300,000	2009	
0.47	195	4,685,200,000	91	772,700,000	2007	<b>CIMENTS FRANCAIS</b>
		4,774,800,000		506,600,000	2008	
		4,215,400,000		449,200,000	2009	
0.35	1,278	555,321,000	449	42,420,000	2007	<b>CNIM</b>
		678,059,000		57,930,000	2008	
		579,779,000		28,176,000	2009	
1.80	119	417,506,000	214	271,368,000	2007	<b>DASSAULT SYSTEMES</b>
		407,549,000		282,859,000	2008	
		289,767,000		226,866,000	2009	
0.01	1,840	655,937,000	15	77,560,000	2007	<b>DELACHAUX</b>
		775,623,000		66,836,000	2008	
		636,011,000		53,572,000	2009	
8.80	141	369,895,000	1,242	27,644,000	2007	<b>DEVOTEAM</b>
		459,482,000		17,772,000	2008	
		459,541,000		30,180,000	2009	
2.80	49	12,577,000,000	138	1,317,000,000	2007	<b>EIFPAGE</b>
		13,293,000,000		17,985,000	2008	
		13,639,000,000		886,000	2009	
4.25		829,086,000		262,235,000	2007	<b>EUTELSAT</b>

	18	877,765,000	76	387,972,000	2008	<b>COMMUNICATIONS</b>
		940,541,000		425,750,000	2009	
4.56	87	12,660,700,000	396	- 219,600,000	2007	<b>FAURECIA</b>
		12,010,700,000		-548,300,000	2008	
		9,292,200,000		- 392,700,000	2009	
2.31	67	492,261,000	155	10,555,000	2007	<b>FLEURI MICHON</b>
		502,689,000		9,919,000	2008	
		532,062,000		23,400,000	2009	
2.57	163	52,959,000,000	418	- 2,647,000,000	2007	<b>FRANCE TELECOM</b>
		53,488,000,000		- 2,987,000,000	2008	
		45,944,000,000		- 2,299,000,000	2009	
1.74	90	591,835,000	156	1,351,787,000	2007	<b>GECINA</b>
		637,040,000		- 894,028,000	2008	
		647,196,000		- 783,489,000	2009	
0.26	1,046	688,496,000	273	20,946,000	2007	<b>GFI INFORMATIQUE</b>
		768,062,000		32,945,000	2008	
		663,604,000		- 4,772,000	2009	
1.00	104	633,486,000	104	48,924,000	2007	<b>GL EVENTS</b>
		605,701,000		35,555,000	2008	
		581,380,000		33,544,000	2009	

59.57	3	305,548,000	152	33,697,000	2007	<b>GUERBET</b>
		320,783,000		33,978,000	2008	
		335,479,000		25,970,000	2009	
1.00	456	1,212,375,000	456	222,242,000	2007	<b>ILIAD</b>
		1,565,035,000		152,704,000	2008	
		1,954,500,000		284,863,000	2009	
0.43	235	242,123,000	102	30,976,000	2007	<b>INTER PARFUMS</b>
		264,864,000		31,507,000	2008	
		259,199,000		34,764,000	2009	
0.03	235	2,106,600,000	6	317,500,000	2007	<b>JC DECAUX</b>
		2,168,600,000		189,800,000	2008	
		1,918,800,000		72,500,000	2009	
6.65	28	597,178,000	185	244,445,000	2007	<b>KLEPIERRE</b>
		716,973,000		254,284,000	2008	
		895,470,000		180,894,000	2009	
0.20	373	17,614,000,000	74	2,763,000,000	2007	<b>LAFARGE</b>
		19,033,000,000		2,418,000,000	2008	
		15,884,000,000		1,306,000,000	2009	
0.75	59	216,565,000	45	7,320,000	2007	<b>LECTRA</b>
		198,133,000		2,655,000	2008	
		153,187,000		- 6,309,000	2009	

0.18	172	489,421,000	31	36,137,000	2007	<b>MAISONS FRANCE CONFORT</b>
		499,619,000		28,950,000	2008	
		395,843,000		17,770,000	2009	
0.50	78	16,867,000,000	39	1,071,000,000	2007	<b>MICHELIN</b>
		16,408,000,000		520,000,000	2008	
		14,807,000,000		207,000,000	2009	
5.72	4	60,613,000,000	21	1,080,000,000	2007	<b>PEUGEOT</b>
		54,356,000,000		- 653,000,000	2008	
		48,417,000,000		- 1,936,000,000	2009	
13.88	156	2,685,072,000	2,162	52,774,000	2007	<b>PLASTIC OMNIUM</b>
		2,696,539,000		- 57,455,000	2008	
		2,458,639,000		39,237,000	2009	

## الملاحق رقم (13):

نتيجة اختبار ثنائي الحد لفرضية مدى

قيام الشركات المساهمة الفرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250 بتمهيد الدخل

(قبل اقتطاع الضريبة)

خلال الفترة 2007-2009.



**Binomial Test**

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
X	Group 1	0	.61	.50	.035 <sup>a</sup>
	Group 2	1	.39		
	Total	100	1.00		

a. Based on Z Approximation.

## الملاحق رقم (14):

تقييم جودة ركائز حوكمة الشركات

للعينة المدروسة من الشركات

المساهمة الفرنسية.

Control %	Control7	Control6	Control5	Control4	Control3	Control2	Control1	Disclos %	Disclos5	Disclos4	Disclos3	Disclos2	Disclos1	Riskm %	Riskm3	Riskm2	Riskm1	الشركات الفرنسية
100	1	1	1	1	1	1	1	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	ACCOR
71	1	1	1	1	1	0	0	60	0	1	1	0	1	33	0	1	0	AIR France
86	1	1	1	0	1	1	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	AKKA TECHNOLOGIES
86	1	1	1	1	1	0	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	ALCATEL
71	0	1	1	1	1	0	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	ALES GROUPE
86	1	1	1	1	1	0	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	ALSTOM
86	0	1	1	1	1	1	1	60	0	1	1	0	1	67	1	1	0	ALTEN
71	1	1	1	0	0	1	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	ALTRAN
57	1	1	0	0	1	1	0	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	ANOVO
71	1	0	0	1	1	1	1	80	1	1	1	0	1	100	1	1	1	AREVA
71	1	1	1	1	1	0	0	80	1	1	1	0	1	100	1	1	1	ASSYSTEM
43	1	0	0	0	1	1	0	80	1	1	1	0	1	100	1	1	1	ATARI
100	1	1	1	1	1	1	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	AUDIKA
57	1	1	0	0	1	1	0	60	0	1	1	0	1	67	1	1	0	AVENIR TELECOM
43	1	0	0	0	1	1	0	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	BACOU-DALLOZ
71	1	1	1	1	1	0	0	80	1	1	1	0	1	100	1	1	1	BAINS DE MER MONACO
57	0	1	0	0	1	1	1	40	0	0	1	0	1	67	1	1	0	BENETEAU
57	1	1	0	0	1	1	0	100	1	1	1	1	1	33	0	1	0	BIOMERIEUX
57	1	1	0	0	0	1	1	100	1	1	1	1	1	67	1	1	0	BOIRON
86	1	1	1	1	1	0	1	40	0	0	1	0	1	100	1	1	1	BOUYGUES
86	1	1	0	1	1	1	1	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	BULL
71	1	1	0	1	1	1	0	40	0	0	1	0	1	33	0	1	0	CAMAIEU
57	1	1	0	0	1	1	0	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	CANAL+
86	1	1	1	1	1	1	0	100	1	1	1	1	1	67	1	1	0	CARREFOUR
43	0	1	0	0	1	1	0	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	CEGEDIM
57	1	1	0	0	0	1	1	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	CHARGEURS
71	1	1	1	1	1	0	0	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	CIMENTS FRANCAIS
57	1	1	0	0	1	1	0	80	1	1	1	0	1	33	0	1	0	CNIM
71	1	1	0	1	1	1	0	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	DASSAULT

																		<b>SYSTEMES</b>
100	1	1	1	1	1	1	1	80	1	1	1	0	1	67	1	1	0	<b>DELACHAUX</b>
71	1	1	1	1	0	1	0	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	<b>DEVOTEAM</b>
71	1	1	0	1	0	1	1	60	0	1	1	0	1	33	0	1	0	<b>EIFPAGE</b>
100	1	1	1	1	1	1	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>EUTELSAT COMMUNICATIONS</b>
86	1	1	1	1	1	1	0	100	1	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>FAURECIA</b>
71	1	1	0	1	1	1	0	40	0	0	1	0	1	67	1	1	0	<b>FLEURI MICHON</b>
86	1	1	1	1	1	0	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>FRANCE TELECOM</b>
86	1	1	1	1	1	0	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>GECINA</b>
57	1	0	0	0	1	1	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>GFI INFORMATIQUE</b>
57	0	1	1	0	1	0	1	40	0	0	1	0	1	100	1	1	1	<b>GL EVENTS</b>
71	1	1	0	1	0	1	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>GUERBET</b>
86	1	1	1	1	1	0	1	100	1	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>ILIAD</b>
57	1	1	1	1	0	0	0	80	0	1	1	1	1	33	0	1	0	<b>INTER PARFUMS</b>
71	1	1	0	1	0	1	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>JC DECAUX</b>
71	1	1	0	1	1	1	0	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	<b>KLEPIERRE</b>
71	1	1	0	1	1	0	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>LAFARGE</b>
100	1	1	1	1	1	1	1	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	<b>LECTRA</b>
100	1	1	1	1	1	1	1	80	0	1	1	1	1	100	1	1	1	<b>MAISONS FRANCE CONFORT</b>
86	1	1	1	1	1	1	0	80	1	1	1	0	1	100	1	1	1	<b>MICHELIN</b>
71	1	1	0	1	0	1	1	100	1	1	1	1	1	67	1	1	0	<b>PEUGEOT</b>
71	1	1	1	1	1	0	0	60	0	1	1	0	1	100	1	1	1	<b>PLASTIC OMNIUM</b>
73	90	92	54	70	82	70	56	73	26	90	100	48	100	87	88	100	72	النسبة المئوية الاجمالية

# الملاحق رقم (15):

اختبار ثنائي الحد لجودة ركيزة

إدارة المخاطر في العينة المدروسة

من الشركات المساهمة الفرنسية

المسجلة بمؤشر SBF250.

**Binomial Test**

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)	
RISKM	Group 1	1	130	.87	.50	.000 <sup>a</sup>
	Group 2	0	20	.13		
	Total		150	1.00		

a. Based on Z Approximation.

## الملاحق رقم (16):

اختبار ثنائي الحد لجودة ركيزة الإفصاح

في العينة المدروسة من الشركات المساهمة

الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

**Binomial Test**

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
DISCLOS	Group 1	1	.73	.50	.000 <sup>a</sup>
	Group 2	0	.27		
	Total	250	1.00		

a. Based on Z Approximation.



# الملحق رقم (17):

اختبار ثنائي الحد لجودة ركيزة الرقابة

في العينة المدروسة من الشركات المساهمة

الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

**Binomial Test**

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
CONTROL	Group 1	1	.73	.50	.000 <sup>a</sup>
	Group 2	0	.27		
	Total	350	1.00		

a. Based on Z Approximation.

# الملاحق رقم (18):

نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي

Jarque Bera حسب مخرجات

برنامج Eviews.

	Y	X1	X2	X3
Mean	-0.042477	86.68000	72.80000	73.32000
Median	-0.031612	100.0000	80.00000	71.00000
Maximum	0.031157	100.0000	100.0000	100.0000
Minimum	-0.232332	33.00000	40.00000	43.00000
Std. Dev.	0.047900	23.37576	16.54185	15.63935
Skewness	-2.050987	-1.459001	-0.344887	0.036404
Kurtosis	8.662163	3.637425	2.646186	2.320619
Jarque-Bera	101.8464	18.58552	1.252028	0.972624
Probability	0.000000	0.000092	0.534719	0.614890
Observations	50	50	50	50

# الملاحق رقم (19):

نتيجة اختبار جذر الوحدة لاستقرار

السلاسل الزمنية - Unit Root -

باستخدام ADF

(Augmented Dickey-Fuller Test)

حسب مخرجات برنامج Eviews.

بالنسبة للمتغير التابع Y :

ADF Test Statistic	-5.598493	1% Critical Value*	-3.5713	
		5% Critical Value	-2.9228	
		10% Critical Value	-2.5990	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(Y)				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 01:51				
Sample(adjusted): 3 50				
Included observations: 48 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	-1.135001	0.202733	-5.598493	0.0000
D(Y(-1))	0.184176	0.146765	1.254906	0.2160
C	-0.048815	0.011110	-4.393732	0.0001
R-squared	0.496620	Mean dependent var	-0.000845	
Adjusted R-squared	0.474247	S.D. dependent var	0.067559	
S.E. of regression	0.048986	Akaike info criterion	-3.134102	
Sum squared resid	0.107983	Schwarz criterion	-3.017152	
Log likelihood	78.21844	F-statistic	22.19781	
Durbin-Watson stat	1.969041	Prob(F-statistic)	0.000000	

بالنسبة للمتغير المستقل X1 :

ADF Test Statistic	-5.479651	1% Critical Value*	-3.5713	
		5% Critical Value	-2.9228	
		10% Critical Value	-2.5990	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(X1)				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 01:52				
Sample(adjusted): 3 50				
Included observations: 48 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(-1)	-1.184752	0.216209	-5.479651	0.0000
D(X1(-1))	0.032155	0.141860	0.226668	0.8217
C	103.4547	18.97934	5.450909	0.0000
R-squared	0.601095	Mean dependent var	1.395833	
Adjusted R-squared	0.583366	S.D. dependent var	35.08818	
S.E. of regression	22.64843	Akaike info criterion	9.138520	
Sum squared resid	23082.81	Schwarz criterion	9.255470	
Log likelihood	-216.3245	F-statistic	33.90445	
Durbin-Watson stat	1.980539	Prob(F-statistic)	0.000000	

بالنسبة للمتغير المستقل : X2

ADF Test Statistic	-7.085204	1% Critical Value*	-3.5713	
		5% Critical Value	-2.9228	
		10% Critical Value	-2.5990	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(X2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 01:53				
Sample(adjusted): 3 50				
Included observations: 48 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	-1.515508	0.213898	-7.085204	0.0000
D(X2(-1))	0.313817	0.144160	2.176869	0.0348
C	110.8758	15.76501	7.033027	0.0000
R-squared	0.621492	Mean dependent var	0.000000	
Adjusted R-squared	0.604669	S.D. dependent var	25.43243	
S.E. of regression	15.99073	Akaike info criterion	8.442357	
Sum squared resid	11506.65	Schwarz criterion	8.559307	
Log likelihood	-199.6166	F-statistic	36.94388	
Durbin-Watson stat	2.069271	Prob(F-statistic)	0.000000	

بالنسبة للمتغير المستقل : X3

ADF Test Statistic	-4.648217	1% Critical Value*	-3.5713	
		5% Critical Value	-2.9228	
		10% Critical Value	-2.5990	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(X3)				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 01:53				
Sample(adjusted): 3 50				
Included observations: 48 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3(-1)	-0.908378	0.195425	-4.648217	0.0000
D(X3(-1))	0.031733	0.144314	0.219890	0.8270
C	66.16047	14.46497	4.573841	0.0000
R-squared	0.440749	Mean dependent var	0.000000	
Adjusted R-squared	0.415893	S.D. dependent var	20.53331	
S.E. of regression	15.69297	Akaike info criterion	8.404765	
Sum squared resid	11082.13	Schwarz criterion	8.521715	
Log likelihood	-198.7144	F-statistic	17.73235	
Durbin-Watson stat	1.946403	Prob(F-statistic)	0.000002	

# الملاحق رقم (20):

نتيجة اختبار جذر الوحدة لاستقرار

السلاسل الزمنية - Unit Root -

باستخدام PP (Phillips-Person PP)

حسب مخرجات برنامج Eviews.



بالنسبة للمتغير التابع Y :

PP Test Statistic	-6.542996	1% Critical Value*	-3.5682	
		5% Critical Value	-2.9215	
		10% Critical Value	-2.5983	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: 3	( Newey-West suggests: 3 )			
Residual variance with no correction	0.002286			
Residual variance with correction	0.001924			
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(Y)				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 01:54				
Sample(adjusted): 2 50				
Included observations: 49 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
Y(-1)	-0.957310	0.145991	-6.557329	0.0000
C	-0.040962	0.009286	-4.411274	0.0001
R-squared	0.477769	Mean dependent var	-0.000765	
Adjusted R-squared	0.466658	S.D. dependent var	0.066854	
S.E. of regression	0.048823	Akaike info criterion	-3.161256	
Sum squared resid	0.112035	Schwarz criterion	-3.084039	
Log likelihood	79.45078	F-statistic	42.99857	
Durbin-Watson stat	1.980760	Prob(F-statistic)	0.000000	

بالنسبة للمتغير المستقل X1 :

PP Test Statistic	-8.220433	1% Critical Value*	-3.5682	
		5% Critical Value	-2.9215	
		10% Critical Value	-2.5983	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: 3	( Newey-West suggests: 3 )			
Residual variance with no correction	526.2795			
Residual variance with correction	492.9300			
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(X1)				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 01:56				
Sample(adjusted): 2 50				
Included observations: 49 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
X1(-1)	-1.174107	0.143637	-8.174114	0.0000
C	101.4524	12.85461	7.892300	0.0000
R-squared	0.587053	Mean dependent var	0.000000	
Adjusted R-squared	0.578267	S.D. dependent var	36.06938	
S.E. of regression	23.42380	Akaike info criterion	9.185342	
Sum squared resid	25787.69	Schwarz criterion	9.262559	
Log likelihood	-223.0409	F-statistic	66.81615	
Durbin-Watson stat	1.853491	Prob(F-statistic)	0.000000	

بالنسبة للمتغير المستقل : X2

PP Test Statistic	-8.507133	1% Critical Value*	-3.5682	
		5% Critical Value	-2.9215	
		10% Critical Value	-2.5983	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: 3	( Newey-West suggests: 3 )			
Residual variance with no correction	264.3046			
Residual variance with correction	156.4489			
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(X2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 01:57				
Sample(adjusted): 2 50				
Included observations: 49 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
X2(-1)	-1.147965	0.144259	-7.957648	0.0000
C	83.87176	10.80325	7.763568	0.0000
R-squared	0.573983	Mean dependent var	0.000000	
Adjusted R-squared	0.564919	S.D. dependent var	25.16611	
S.E. of regression	16.59975	Akaike info criterion	8.496612	
Sum squared resid	12950.92	Schwarz criterion	8.573829	
Log likelihood	-206.1670	F-statistic	63.32417	
Durbin-Watson stat	2.094387	Prob(F-statistic)	0.000000	

بالنسبة للمتغير المستقل : X3

PP Test Statistic	-6.364216	1% Critical Value*	-3.5682	
		5% Critical Value	-2.9215	
		10% Critical Value	-2.5983	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: 3	( Newey-West suggests: 3 )			
Residual variance with no correction	226.8911			
Residual variance with correction	244.6445			
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(X3)				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 01:57				
Sample(adjusted): 2 50				
Included observations: 49 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
X3(-1)	-0.891560	0.140521	-6.344687	0.0000
C	64.81958	10.54116	6.149188	0.0000
R-squared	0.461349	Mean dependent var	-0.591837	
Adjusted R-squared	0.449889	S.D. dependent var	20.73636	
S.E. of regression	15.38005	Akaike info criterion	8.343980	
Sum squared resid	11117.66	Schwarz criterion	8.421197	
Log likelihood	-202.4275	F-statistic	40.25506	
Durbin-Watson stat	1.967965	Prob(F-statistic)	0.000000	

# الملاحق رقم (21):

نتيجة اختبار مشكلة التداخل

الخطي Multicollinearity حسب

مخرجات برنامج SPSS.

**Coefficients(a)**

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	X1	0.953	1.049
	X2	0.991	1.009
	X3	0.950	1.052

a. Dependent Variable: Y

**Collinearity Diagnostics<sup>a</sup>**

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	X1	X2	X3
1	1	3.891	1.000	.00	.00	.00	.00
	2	.055	8.435	.01	.70	.33	.00
	3	.039	10.002	.00	.21	.31	.64
	4	.016	15.772	.99	.09	.35	.36

a. Dependent Variable: Y

## الملاحق رقم (22):

نتيجة اختبار مشكلة الارتباط الذاتي  
Autocorrelation حسب مخرجات

برنامج Eviews.

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 07/13/13 Time: 02:28				
Sample: 1 50				
Included observations: 50				
Y=C(1)+C(2)*X1+C(3)*X2+C(4)*X3				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.024337	0.042931	0.566899	0.5735
C(2)	-0.000642	0.000278	-2.309703	0.0254
C(3)	-0.000809	0.000385	-2.102638	0.0410
C(4)	0.000651	0.000416	1.565554	0.1243
R-squared	0.194382	Mean dependent var		-0.042477
Adjusted R-squared	0.141842	S.D. dependent var		0.047900
S.E. of regression	0.044373	Akaike info criterion		-3.315748
Sum squared resid	0.090573	Schwarz criterion		-3.162786
Log likelihood	86.89370	<b>Durbin-Watson stat</b>		<b>1.828620</b>

## الملاحق رقم (23):

نتيجة اختبار ثبات تباين الخطأ

العشوائي - اختبار (White) -

حسب مخرجات برنامج Eviews.

White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	<b>1.818723</b>	Probability	<b>0.094790</b>	
Obs*R-squared	14.51920	Probability	0.105018	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 07/13/13 Time: 02:51 Sample: 1 50 Included observations: 50 White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.050982	0.032916	1.548846	0.1293
X1	-0.000359	0.000259	-1.387482	0.1730
X1^2	1.72E-06	1.40E-06	1.232774	0.2249
X1*X2	3.52E-06	1.69E-06	2.079978	0.0440
X1*X3	-1.26E-06	1.96E-06	-0.639569	0.5261
X2	-0.000739	0.000525	-1.407414	0.1670
X2^2	4.05E-06	2.66E-06	1.523371	0.1355
X2*X3	-6.08E-07	2.76E-06	-0.220107	0.8269
X3	-0.000438	0.000407	-1.077269	0.2878
X3^2	3.65E-06	3.76E-06	0.971383	0.3372
R-squared	0.290384	Mean dependent var	0.001811	
Adjusted R-squared	0.130720	S.D. dependent var	0.004455	
S.E. of regression	0.004153	Akaike info criterion	-7.952967	
Sum squared resid	0.000690	Schwarz criterion	-7.570563	
Log likelihood	208.8242	F-statistic	1.818723	
Durbin-Watson stat	2.228435	Prob(F-statistic)	0.094790	



# الملاحق رقم (24):

مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات

الدراسة حسب مخرجات

برنامج SPSS .

**Correlations**

		X1	X2	X3	Y
X1	Pearson Correlation	1	.064	.212	-.286 *
	Sig. (2-tailed)	.	.661	.139	.044
	N	50	50	50	50
X2	Pearson Correlation	.064	1	.083	-.282 *
	Sig. (2-tailed)	.661	.	.565	.047
	N	50	50	50	50
X3	Pearson Correlation	.212	.083	1	.123
	Sig. (2-tailed)	.139	.565	.	.395
	N	50	50	50	50
Y	Pearson Correlation	-.286 *	-.282 *	.123	1
	Sig. (2-tailed)	.044	.047	.395	.
	N	50	50	50	50

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

## الملاحق رقم (25):

اختبار فرضية دور ركيزة إدارة المخاطر

في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية حسب مخرجات

برنامج SPSS .

**Coefficients <sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.008	.025		.746
	X1	-.001	.000	-.286	.044

a. Dependent Variable: Y

## الملاحق رقم (26):

اختبار فرضية دور ركيزة الإفصاح

في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية حسب مخرجات

برنامج SPSS .

**Coefficients <sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.017	.030		.565	.574
	X2	-.001	.000	-.282	-2.035	.047

a. Dependent Variable: Y

# الملاحق رقم (27):

اختبار فرضية دور ركيزة الرقابة

في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية حسب مخرجات

برنامج SPSS .

**Coefficients <sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.070	.033		-2.131	.038
	X3	.000	.000	.123	.858	.395

a. Dependent Variable: Y